

المقدمة

ابن الأنباري هو أحد أئمة النحو في القرن السادس الهجري (الثاني عشر الميلادي). وترجع صلتنا به إلى عدة سنين خلت، حينما أتيح لنا الاطلاع — من خلال شغفنا بقراءة النحو — على كتاب "الانصاف في مسائل الخلاف". فقد كانت قراءتنا له باعثة على الإعجاب به. وقرأنا له بعد ذلك "جدل الأعراب ولعم الأمانة" بتحقيق الأستاذ شعيب الأفغاني و"أسرار العربية" بتحقيق الأستاذ بهجت البطار، فزدنا به إعجاباً على إعجاب.

ليس هذا فحسب. فقد ترسخت صلتنا بأبن الأنباري في مناسبتين أخريين هما:

١. خلال السنة الثالثة في جامعة دمشق، إذ إن شهِج اللغة العربية في تلك السنة كان يتمُّ مسائل من كتاب "الانصاف".
٢. خلال كتابة رسالة "المجستير" وكان عنوانها "التعجب صيغة وأهنته". فقد اعتدنا فيها اعتماداً كبيراً على الفصل الذي أورده صاحبنا في "انصافه" عن الخلاف بين البصريين والكوفيين حول طبيعة "أفعل التعجب".

وكان من شأن هذا كله أن يولد فينا الحافز لكتابة فيه والكشف عن فضائله ومزاياه وبخاصة أنه — على وفرة إنتاجه وسعة علمه — لم يحظَ بما حظي به غيره من عنايته واهتمام.

وإنه لمن المؤسف حقاً أن تمرَّ هذه السنون الطويلة ولا يجد صاحب "الانصاف" من ينصفه، وأن تكون الصفحات القليلة التي كتبها الأستاذ الأفغاني في مقدمة "جدل الأعراب". وبعض الأبحاث المتفرقة في المجلات العربية هي غاية ما ظفر به عالمنا الكبير حتى الآن (١).

١ — بعد كتابة هذه المقدمة، أتيح لنا الاطلاع على كتاب جديد عن ابن الأنباري للدكتور فاضل السامرائي بعنوان "أبو البركات ابن الأنباري ودراساته النحوية". صدر عن دار الرسالة للطباعة — بغداد — ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م. ولحسننا في سبيل تقييم هذا الكتاب، غير أن المنهج الذي التزمناه في كتابة رسالتنا هذه يبيح لنا القول أنه لا بُدَّ مني عنها ولا يحدُّ سبدها. فكل منهما اتجاهاً يسير فيه وسجال يدور في نطاقه.

ذلك هي الأسباب التي حطلتنا على اختيار موضوع الرسالة . أما أهمية الموضوع بذاته فتتضح في النقاط التالية :

- ١- أن مؤلفات ابن الأنباري النحوية هي كالمصبِّ العظيم الذي تلتقي فيه شتى الروافد لما تشتمل عليه من آراء وأفكار تبين مختلف الاتجاهات والمدارس النحوية التي كانت سائدة في عصره .
- ٢- أنها تعكس كذلك مختلف التيارات الفثرية التي تمرر لها النحو وتأثر بها في تلك الفترة كاللغة والمنطق والفلسفة . وكان لشقافة ابن الأنباري أثر كبير في ذلك .
- ٣- أنها تعتبر مصادر هامة للدراسة النحوية لما تتنازه من نسبة الرأي الساصبه ، والبحر من على اثبات مواقف مشاهير النحاة من السألة الواحدة .
- ٤- ان ابن الأنباري كان من أكثر النحاة عناية بموضوع الخلاف بين البصريين والكوفيين . ويتجلى لنا ذلك في كتاب " الانصاف " الذي يعتبر بحق المرجع الأكبر والأوسع في هذا الموضوع .

أما خصائص هذه الدراسة فتتضح فيما يلي :

- ١- أنها تقدم صورة واضحة من حياة ابن الأنباري فتصف عصره وبيئته وتعدد آثاره وصفاته ، وتبين جهوده في النحو وساهماته وتحدد مولده فيه واتجاهاته .
- ٢- أنها تتعمق لتجربة نحوي كبير ، فتستطلع آفاقها وتستقصي أبعادها وتستجمع خلاصتها وتحدد مناحي القوة والضعف فيها .
- ٣- أنها تنفذ إلى النحوي منابحه وتتعمقه في جذوره ومنابعه فتسلط الأضواء - من خلال تجربة ابن الأنباري - على التيارات التي أشرت فيه والعلوم التي تركت بصمها عليه كاللغة والفلسفة والمنطق .

ومع أن الرسائل الجامعية التي تناولت شخصيات نحوية لمست بالقليلة ، فإن ما تعرف منها لمثل هذا الموضوع قليل ونادر . ولعل في هذه الظاهرة شاهداً لنا على صعوبة سلكنا وبعيد مسيرتنا .

وأذا كان القصد من مثل هذه الدراسات نقل الخبر عن جهود السلف الصالح ، والاستفادة من تجاربهم وسراستهم ، وانصاف من لم يتم انصافه منهم ، فإن هذه الدراسة قد تكفلت لابن الأنباري بتحقيق هذه المطالب .

أما مصادر هذه الرسالة فهي على ثلاثة أصناف :

- ١- ما يتعلق منها بعصر المؤلف وقد اعتمدنا فيه على جلة سالحة من كتب التاريخ القديمة والحديثة، العربية والأجنبية والمترجمة .
- ٢- ما يتعلق بحياته وآثاره ، وقد اعتمدنا فيه على كتب التراجم والطبقات كإنبساط الرواة للقطبي ووفيات الأعيان لابن خلكان ، وطبقات الشافعية للمسكي وغيرها .
- ٣- ما يتعلق بجهوده النحوية وقد اعتمدنا فيه بمسحة رئيسية على مؤلفاته كالإحصاف وأسرار العربية وجدل الإعراب ولمع الأدلة مستعينين بعدد من كتب النحو القديمة والحديثة .

هذا ومن الجدير بالتنبه أننا ستضع دراسة لمصادر المصنفين الأول والثاني ، على أن نخبر كل فصل من فصول الباب الأول بما يناسبه منها . أما مصادر المصنف الثالث فلم يكن شئ حاجة لوضع دراسة عنها اكتفاء بما أوردها عنها من شرح وتفصيل في الفصل الثالث من الباب الأول .

ولا نود الأفاضة في الحديث عما أعرضنا من طبقات في تكوين هذه الرسالة وحسبنا أن نذكر من ذلك ملاحظة عجيبة تتمثل في التباين الشديد بين ندرة ما يعنى بتفاصيل حياته من المصادر وكثرة ما يعنى بجهوده النحوية منها (نعني بذلك مصنفاته النحوية) . فلئن كانت الندرة تدعو إلى الإغاة وتبسط الهمة فالكثرة تحمل على الضميمة والحيرة .

ولقد كانت هذه المعوقات والصعوبات باعثة لنا على الرحلة في طلب العلم فسافرنا إلى دمشق وبعدها حيث اهتدنا إلى بعض المخطوطات التي تخدم موضوعنا ، وبخاصة كتاب " طبقات النحاة واللغويين " لابن قاضي شعبة الأسدي فقد عثرنا فيه على ما يسد بعض الثغرات في حياة صاحبنا .

أما تخطيط الرسالة فقد وضعناها في ثلاثة أبواب يقع كل منها في ثلاثة فصول ، وخاتمة .

ففي الباب الأول تحدثنا عن عصره وحياته وآثاره بالتوالي متغذين من الحديث عن عصره مرتكزا ونطلقا للحديث عن حياته ، ومنظمين من ثم لتقدم عرض آثاره العامة التي هي نتاج تلك الحياة . وكما أن في الحديث عن العصر تسليطا للأضواء على جذور حياته ومنابتها فإن في الحديث عن حياته تفسيراً وتوضيحاً لاتجاهاته الفكرية ووصفاً

لشمار تلك الاتجاهات ألا وهي آثاره ومصنفاته .

وفي الباب الثاني حاولنا أن نُقدِّم صورة من إنتاجه النحوي وأن نعرف تقيماً لذلك الإنتاج في ثلاثة مبادئ هي أصول النحو، والعلة والتعليل، والخلاف . ولقد كان ترتيبنا لها على هذا النسق ناتجاً عما هو متعارف عليه من وجوب تقديم الأصول على الفرع . ذلك أنه لا يجوز الحديث عن العلة قبل الحديث عن الأصول ولا الحديث عن الخلاف قبل الحديث عن كليهما لتوقف أحدهما على الآخر وإنشائه عنه كما ستوضح فيما بعد .

أما في الباب الثالث فقد عرضنا لمضج ابن الأنباري في إنتاجه النحوي من خلال التوقف عند ثلاثة موضوعات مهمة هي :

- ١- إحتجابه وموقفه من الشواهد .
- ٢- أصوله ومقاييسه .
- ٣- مذهبه النحوي .

وقد تتبعنا ذلك في ثلاثة فصول رصدنا فيها كل ملامح ذلك المضج وميزاتيه . وكان ترتيبنا لهذه الفصول كترتيبنا لمفهرها يعتمد على الانتقال من الأصل إلى الفرع ومن العام إلى الخاص . فإنه لا مجال مثلاً للحديث عن أصوله ومقاييسه قبل التصدي لموقفه من الشواهد . ذلك الموقف الذي استعان في التوصل إليه بتلك الأصول والمقاييس . أما مذهبه فهو خلاصة لموقفه من ذلك كله ولقضايا أخرى أبرزناها في مكانها من الفصل الأخير .

أما الخاتمة فقد عرضنا فيها لبعض الإمكانات التي قد تكون صالحة لأن يستغلها الدارسون للاستفادة من جهود صاحبنا في تعلم النحو والاستعانة بها في استنباط أساليب جديدة لتدريس هذا الموضوع الذي يمد بحق روح العربية وجوهرها في زمن فسد فيه الملائق والتوت الألسنة وقل الاهتمام باللغة العربية وألقاها عليها .

هذا ولا نود أن ننهي هذه الكلمة دون التنبؤ بجهد استاذين كريمين احتضنا هذه الرسالة وتمهيداً بالرعاية والاهتمام بها :

- ١- الدكتور الأب ميشيل أمار العديري السابق لمعهد الآداب الشرقية والذي لقي صرعه في حوادث لبنان الأخيرة قبل أن يحقق نظامه ويبلغ غايته ، بل قبل أن يتطاف شرة جهوده العلمية .

الباب الأول
عصره - حياته - آثاره
الفصل الأول

عصره :

الفصل الأول دراسة المصادر -

اعتدنا في كتابة هذا الفصل على طائفة من المصادر الأساسية هي :

- ١- المنتظم لابن الجوزي المتوفي سنة ٥٩٧هـ / ١٢٠٠م. وقد كتب ابن الجوزي تاريخه هذا حسب السنين فلذلك سنة أحداثها ووقائعها دون أن يكون ثمة اتصال أو ترابط بين سنة وأخرى. وهو كما يتحدث عن الأحداث والوقائع يتحدث كذلك عن الأشخاص. وتنبثق قيمة هذا المصدر من أن صاحبه شاهد تطورات هذا العصر وما يشهدها من أحداث فقد ولد سنة ٥٠٨هـ / ١١١٣م أو ٥١٠هـ / ١١١٥م وتوفي سنة ٥٩٧هـ / ١٢٠٠م (وفيات الأعيان ج ٣ ص ١٤٢) فهو الصق الموثق من المصادر السلجوقية زمانا. وقد اعتدنا على هذا الكتاب في نقل بعض الحقائق عن المدارس والكتبات وخاصة المدرسة النظامية في بغداد.
- ٢- الكامل لابن الأثير المتوفي سنة ٦٣٠هـ / ١٢٣٢م وهو يجرى فيه على نسق "المنتظم" في تسجيل الأحداث والوقائع حسب السنين وقد ينقل عنه أحيانا إلا أنه يمتاز عنه في أنه يهل بين ما تجانس من تلك الأحداث والوقائع ويتبعه بأناة وصبر ويأجده بموضوعية وعق. ويتجلى ذلك في حديثه عن السلاجقة فلم يكتفِ كباين الجوزي بأخبار شظية عنهم حسب التسلسل التاريخي بل تتبع سيرتهم منذ نشأتهم حتى اضمحلال دولتهم تتبعاً يتم عن عقب فهم وحسن بصيرة. وقد أفادتنا هذه الصيغة في حديثنا عن السلاجقة. هذا بالإضافة إلى أننا اعتدنا على "الكامل" في دراسة الناحية الاجتماعية وما تشتمل عليه من ذكر الفيفانات والزلازل والكوارث الطبيعية فقد أكثر ابن الأثير منها في كتابه وهي صيغة أخرى تستحق التنويه.
- ٣- التاريخ الباهر في الدولة الاتاكية لابن الأثير صاحب الكامل. وهو يتحدث في هذا الكتاب عن الدولة الزنكية التي قامت في الموصل ويتطرق فيه إلى علاقة السلاجقة بهذه الدولة فيذكر شيئاً من صراهم مع القبايل العربية ومع الخلفاء. وقد أفادنا "التاريخ الباهر" في تصوير سياستهم الداخلية والخارجية.
- ٤- تاريخ دولة آل سلجوق، وهو في الأصل من تأليف عماد الدين الكاتب الأصفهاني المتوفي سنة ٥٩٧هـ / ١٢٠٠م. وكان يعرف باسم "نصرة الفترة" وفترة القطرة. ويقع في أربع مجلدات. وقد لخصه الهنداري في مجلد واحد سماه "زبدة النصرة" (انظر كشف الظنون ص ١٩٥٦) ولكنه تابع أخيراً تحت الاسم المذكور في أعلاه.

لكن هذا الاسم اشر دلالته على مضمون الكتاب . وتكمن قيمة الكتاب في أن مؤلفه الأصلي عايش أحداث هذا العصر فتتقل بين أصفهان وبغداد وتقلد عدة مناصب . هذا بالإضافة إلى أنه كان يتقن اللغة الفارسية فقد ترجم كتاب " فتور زمان الصدور " لآنوش بن خالد الوزير من الفارسية إلى العربية وجعله جزءاً من كتابه هذا . ويعطيه هذا الكتاب صورة عن السلاجقة في حروبهم وفتوحاتهم وعلاقاتهم بالأمم المجاورة . وهي صورة نتم عن تشيع المؤلف للسلاجقة وأعجابه بهم ما يجعله يعتمد إلى العالقة والتهويل أحياناً .

٥- تاريخ الخلفاء للسيوطي المتوفى سنة ١١١١ هـ ١٧٠٥ م . ينقل السيوطي في هذا الكتاب عن المؤرخين القدامى وخاصة ابن الجوزي وابن الأثير . ومع ذلك فهو يجلو صورة واقعية عن الخلفاء في مختلف أحوالهم وعن علاقاتهم بالسلطانين السلاجقة وموقفهم من العاصمة وسعاولاتهم الإصلاحية وغير ذلك مما كان يندر منهم من تصرفات ويتخذونه من اجراءات في معالجة المشكلات التي تواجههم سياسية كانت أو اجتماعية . وتستطيع أن نعد هذا المصدر كلاً لما كتبه ابن الجوزي وابن الأثير والبنداري في الموضوع .

هذا وقد نعتد أحياناً في جلاء بعض الأحداث على كتب الطبقات كوفيات الأعيان لابن خلكان وطبقات الشافعية وخاصة ما يتعلق ببناء المدارس والكتبات .

أما المصادر الحديثة فقد اعتمدنا على طائفة غير قليلة منها رغبة في الإلمام بكل ما له صلة وثيقة بموضوعنا . ونود أن نشير بصفة خاصة إلى " تاريخ العراق قسبي العصر السلجوقي " للدكتور حسين أمين . وهو كتاب جامع يشتمل على كثير من الوثائق التاريخية ورسوم الآثار القديمة من مساجد وناظر وبيمارستان وغير ذلك من شواهد العصر مما لا يشتمل عليه كتاب غيره . وهولذلك يمكن أن يعد بحق مرجعاً أساسياً في الموضوع . وقد استفدنا منه كثيراً في الحديث عن الحركة الفكرية إذ أننا بمعلومات ثمينة عن المساجد والربط وما كان يدور فيها من نشاط تعليمي .

واعتمدنا كذلك على كتاب " تاريخ العرب " لفليب جوتي وخاصة فيما يتعلق بالحركات السياسية والمذاهب الدينية وقد اعتمد فيه مؤلفه على مصادر لهم من المتخصصين الجول المهيما . ولهذا الكتاب قيمة كبيرة قد نستطيع التذليل عليها .

١- أنه ترجم إلى عدة لغات .

٢- أن بعض الجامعات جعلته من ضمن مناهجها التعليمية.

هذه هي مصادرها الأساسية لهذا الفصل . أما ما سواها فهو من المصادر الثانوية التي أغرانا باستخدامها رغبتنا في الإحاطة بالموضوع من جميع جوانبه . وعرضا في نفس الوقت أنها تفسر ما نحن فيه في الجوهري وتضيئه في الصميم .



تمهيد

ولد أبو البركات ابن الأنباري في المراق (١) سنة ٥١٣هـ / ١١١٦م وتوفي سنة ٥٧٧هـ / ١١٨١م . فحياته تمتد على جزء كبير من القرن السادس الهجري . ولقد فتح هذا المالم الكبير عينيه على الدنيا ورحى حرب شديدة تدور بين اثنين من سلاطين السلاجقة (٢) هما سنجر وابن أخيه محمود (٣) . كما شهد هذا العام الذي ولد فيه ابن الأنباري حدثاً عظيماً في تاريخ المراق ألا وهو انفصال سلاجقة المراق عن سلاجقة بلاد فارس (٤) . يضاف إلى ذلك أن صاحبنا تعلم في مدارس السلاجقة (نظامية بغداد) وعلم فيها (٥) . ومن الهديهي أن يكون لهذه الصلة الوثيقة ، بالعصر السلجوقي تأثير كبير في تكوين شخصية صاحبنا وتأثير ثقافته وتحديد اتجاهه العلمي . ولذلك يبدو من الضروري تقديم صورة واضحة عن هذا العصر من النواحي السياسية والاجتماعية والفكرية

- ١- سيأتي تفصيل ذلك فيما بعد .
- ٢- السلاجقة إحدى عشائر التركمان الفز التي كانت تسيطر في سهوب القيرغيز من بلاد التركستان خلف نهر سيحون ثم انتقلوا إلى جند على طرف سيحون ، ثم إلى بخارى ثم عبروا النهر إلى خراسان حيث غلبوا بطواغر خوارزم . ومن هناك زحفوا إلى بغداد ، بعد أن سيطروا على الأقاليم وأقاموا لهم دولاً في بلاد فارس (انظر سيرة السلاجقة الكامل لابن الأثير - طبعة صادر - بيروت ج ١ ص ٤٧٣ وما بعدها . وتاريخ الأمم الإسلامية للخضري ج ٢ ص ٤١٢ وما بعدها ، وتاريخ العرب لقلب حتى ص ٤٧٣ وما بعدها) .
- ٣- ابن المبري - تاريخ مختصر الدول ص ٢٠ .
- ٤- حسين أمين ، تاريخ المراق في العصر السلجوقي ص ٩٤ .
- ٥- سيأتي تفصيل ذلك فيما بعد .

قبل الشهير، للخوف، في تفاصيل حياته لصعوبة تفسير بعض التفاصيل مجردة عن وقائع
 العصر وأحداثه . وإذا كان لنا أن نعتبر الأديب أو العالم ابن عصره بحيث كما يرى
 بعض النقاد المحدثين (١) ، فإن القيام بهذه المهمة يصبح فرضاً واجباً وسلكنا
 لا محسباً عنه .

* * *

١ - هو الناقد الفرنسي هيبوليت تين (١٨٢٨ - ١٨٩٣) . انظر النقد الأدبي
 لكارلوتي وفيلكو ترجمة كيتي سالم ، منشورات عويدات - بيروت ص ٥٣ .

الحالة السياسية

لم يكن الوضع السياسي عاديا ولا مطمئنا عند دخول السلاجقة الى بغداد ،
فلاضطراب يمتد من جميع نواحيه . لقد كان الخليفة لا يتمتع بشيء مما كان له من
سلطة في السابق . وكانت امپراطوريته مقسمة مجزأة فالأمويون في إسبانيا والفاطميون
في مصر وشمال إفريقيا قد رسخوا أنفسهم بها لا يدع مجالاً لأي أثر في أن تحتل بغداد
محلهم . وكذلك كان شمال سوريا والقسم الأعلى من وادي النهرين في أيدي الرواس
الحرب المستمرة . ومنهم من نجح في تكوين حكم وراثي . وكذلك كان الحال في بلاد
فارس وما وراء النهر . وصفا القول بأن الفوضى السياسية والمستمرة كانت منتشرة
والاضطراب السني الشيعي كان أمراً عادياً (١) .

لقد تمكن الشيعة من السيطرة على البلاد حين تسلّموا زمام السلطة في العراق
من طريق البويهيين وفي مصر من طريق الخليفة الفاطمي والدولة الفاطمية . ونجم
من ذلك أن أصبح السنة يشعرون أنهم مظلومون على أمرهم وأنهم مظلومون مضطهدون .
ومما كان يزيد في ألمهم أن الخليفة العباسي كان مستضعفا مضطهدا لا يملك من
أمره شيئا .

فكفة الشيعة كانت راجعة على جميع المستويات وفي مختلف أنحاء الإمبراطورية
الإسلامية على الرغم من أنهم قلة (٢) . وكان السنة يبحثون عن منفذ يخرجون منه
ويتخلصون من هذا الظلم المفروض عليهم . فلقد كانوا يعتقدون أن الخلافة العباسية
هي الأصل والأساس لأنها تنحدر من الأسرة النبوية الشريفة والبيت الهاشمي أما
الخلافة الفاطمية فهي لا تمت إلى ما يرون - إلى البيت الهاشمي - بصلة لأنها خلافة
مصطنعة ولا جذور تاريخية . وتجد هذه الحطة الشعرا على الخلافة الفاطمية
عدد عدد من المؤرخين الثباركابين كثير (٣) وابن تقي بري (٤) وابن خلكان

—١— Hitti: History of the Arabs p. 473

—٢— IBID, P 449

—٣— البداية والنهاية ج ١١ ص ٢٨٤ .

—٤— النجوم الزاهرة ج ٤ ص ٧٥-٧٧ .

وإبن عذارى والسيوطي (١) ، فقد اتهم هؤلاء الفاطميين بأن لا حظ لهم من النسب الهاشمي وأن دعوتهم باطنية اسماعيلية رافضة . ونسبهم إلى اليهود والمجوس والملاحدة والباطنية والمعبدية وغير ذلك .

وهذا يوحي بمقدار النقطة التي كان يحطها السنة على التسلط الشيعي وبلغ بهم الأمر أن اتهموهم بالانتماء بالصليبيين والتآمر معهم على احتلال بلاد الشام مع العلم أن أهالي المدن الساحلية الشامية كانوا يستجدون بالفاطميين لا بالمعاسيين ولا بالسلاجقة حينما يحل بهم فيم (٢) . فقد دافع الفاطميون عن القدس وقد صوّحوا ضحايا جمة لحمايتها (٣) في حين تخلى هؤلاء وتخاذلوا .

ولهذه الأسباب كلها كان انتصار السلاجقة على البويهيين ردة سيئة على الشيعة . فقد اعتبر احتلالهم لبغداد من قبل الثوريين تحريراً لها من البويهيين الهراطقة (٤) وما يؤكد ذلك أي طغرل بك لم توجه نحو بغداد إلا بعد أن جاءه تحليل والوفود وشجعتهم على القدوم وزيارته المغامرة ومهدت له السبل (٥) ولولا الظروف التي بيئتها لما كان متيسراً لطرده أن يلقى هذا التأييد والتشجيع .

ولم تلق هذه الردة عند هذا الحد فقد امتدت إلى الفاطميين في مصر وهم البهتار الثاني للسنة الفاضية السابعة فأسقطت دولتهم على يد الناصر صلاح الدين سنة ٦٧٤هـ / ١١٧١م وأقيمت الخطبة على منابر مصر للخلافة المعنوية في بغداد (٦) ورجعت كفة السنة من جديد .

وقد عرف السلاجقة مدى اهتمام السنة بهم وحاجتهم إليهم فعاولوا أن يوثقوا

- ١- أنظر Hitti: History Of The Arabs, p. 618
- ٢- ابن الأثير ، الكامل ج ١٠ ص ٤٥٤ و ٤٧٦-٤٧٧
- ٣- نفس المصدر ص ٢٨٢-٢٨٣ و ٢٨٦ و ٢٤٥-٢٤٦
- ٤- Bernard Lewis: The Arabs In History, p. 147
- ٥- البنداري ، تاريخ آل سلجوق ص ٦٠
- ٦- أنظر Hitti: History Of The Arabs 646

علاقتهم بهم عن طريق التواضع باحترام الخليفة والتقرب منه والتزلف اليه . وظلوا كذلك الى أن مكثوا قهضتهم على البلاد ورسخوا جذورهم فيها فتمولوا عن سلكهم وتكسروا لمصروفهم ومواثيقهم وأذاقوا خلفاء بني المباس أصناف الذل والمذاب.

هذا من الناحية الداخلية . أما في الخارج فقد كانت سياسة السلاجقة تقوم على اعتماد العنف واستخدام القوة . فيعد أن انتهوا من تطويع الأمر المتفهمين الذين كانوا يدعون للخليفة الفاطمي في الموصل (١) وحلب (٢) وديار بكر (٣) ، سعروا الحروب على جميع الجبهات مع الدول والأمارات المحيطة بهم . وكان أشد تلك الحروب وأهمها ما دار بينهم وبين الروم . فقد شنوا على الروم عدة غزوات وتغلبوا عليهم في عدة مواقع . وقد بلغت هذه الغزوات قمتها في عهد ألب أرسلان الذي انتصر على الروم في موقعه حاسمة هي معركة " ملاذكرد " (٤) سنة ٤٦٣ هـ / ١٠٧٠ م في مكان يقع شمال بحيرة قان في أرمينية وأسر الامراء البيزنطيين رومانوس وجينوس وبدأت منذ حينئذ قبائل السلاجقة تستقر في مناطق هضبة آسيا الصغرى التي أصبحت في ذلك الحين جزءاً لا يتجزأ من الأوغراسلامية (٥) . وقد جرى ملكشاء على نهج أبيه في معاملته الروم . فقد توجه الى الشام وأتاكية وبلغ الى حد القسطنطينية وقرر ألف دينار تحمل الى خزائنه . وفي مرة أخرى ذهب ليسترد " أمراها " من الروم حينئذ دخلوها وأخرجوا الساجد (٦) اجلبوا المسلمين عنها سنة ٤٦١ هـ / ١٠٦١ م (٦) . وصفوة القول أن الامراء الروم البيزنطية لم تستطع الوقوف في وجه السلاجقة لأنها كانت تعاني من اضطرابات مالية واجتماعية (٧) .

١- ابن الأثير ، الكامل ج ٩ ص ٦٢٦ والباقر في تاريخ الدولة الاتاكية ص ٥

٢- ابن الأثير ، الكامل ج ١٠ ص ١٤٨ - ١٥٠

٣- ابن الأثير ، الباهر ص ٥

٤- البغدادي ، تاريخ آل سلجوق ص ٣٨ ، حسين أمين ، تاريخ العراق ص ٢٥١ .

٥- Hitti: History Of The Ara bsp. 475

٦- ابن الأثير ، الباهر ص ٧

٧- خود ايش ، حضارة الاسلام ص ٦٠ - ٦١

ويستفح ما سبق أنه كان ثمة صوغان لوجود السلاجقة من وجهة النظر
السنية البهتة هما :

- ١- القضاء على الشيعة وتهديم دعاتها في العراق ومقارعتها في الشام
ومصر.
- ٢- محاربة البيزنطيين وإحياء سيرة هارون الرشيد في غزو السروم والمراطقة
على الثغور.

هذا بالاغافة الى أنهم وحدوا الاسراطورية الاسلامية ولتوا شعنتها بعد تفرق .
فقد استلزم السلاجقة عملاً أن يجمعوا ما تناثر من الاسراطورية الاسلامية . فقد توقفي
ملكها بعد أن اتسع ملكه اتساعاً عظيماً . فخطب لـ من حدود الصين الى آخر الشام
ومن أقاصي بلاد الاسلام في الشمال الى آخر بلاد اليمن . وحملت اليه ملوك الروم الجزية
ولم يفته مطلب (١) .

وقد حظي السلاجقة في أول الأمر بتأييد السنة على هذا الأساس . ولكن هذا
التأييد أخذ يتلاشى تدريجياً الى أن انقلب نعمة وتبردا نتيجة لطغمان السلاجقة وتخليهم
عن مبادئ الدين الاسلامي وصراعاتهم الداخلية . فقد كانت مشكلة الدولة أن دولتهم
لم تقم على البعائث ولا حاربت من أجل عقيدة محددة وان تذاهرت في أول أمرها بذلك .
وكان الرجل الوحيد الذي فهم هذا النقص في بناء الدولة ذو نظام الملك . فقد حاول
أن يعوضهم عن هذه العنقائد والمبادئ مدارس تخرج علماء وشققين من شأنهم أن يحلوا
مهماسة واعتداد قضية الدولة السلجوقية ودافعوا عنها ويحموها من كل
خطر تتمرغز له .

وقد عُبِّرَ نظام الملك عن هذا المعنى في عدة مناسبات (١) .

غير أن نظام الملك توفي وتوفي بعده بقليل السلطان ملكشاه ثالث السلاطين السلاجقة المعظم وتمزقت بعد هذا الدولة السلجوقية وتناهت المناقشات والمغامرات فانتهت إلى الضعف ثم إلى الزوال .

١- من ذلك قوله لألب أرسلان حين كان يستعد لمهاجمة عمه الكاشغري لتسريده عليه وقد يدت عليه إشارات الخشية والقلق:-
وقد جعلت لك من خراسان جندا ينصرونك ولا يخذلونك ويرمون دونك بسهام لا تخطي* وهم العلاء* والزهاد . فقد جعلتهم بالاحسان اليهم من أعظم أموات . (الكامل ج ١٠ ص ٣٦) .



الدنية والقوية وتأيد المأمرة له غير مشكوك فيه ولذلك كان الفاتحون مضطرين في معظم الأحيان لاسترضائه وسأيرته وإرضاءه ، تهدئة للوضع وتجنباً لثورة الجمهور وهياجهم .

ثم إن المنصر العربي كان يأبى في أشد حالات العسف والاستبداد إلا التعبير عن رفضه وتمرده . فكان المتدليون والمتنفذون من الأمراء العرب يجهرون بهذا الرفض والتمرد إن واتتهم الفرصة معلنين كراهيتهم للدخيل أما كان يوبختاً أو سلجوقياً . ومن أبرز هؤلاء في العصر السلجوقي بنو مزيد في الحلة ، وبنو أبي الجبر في البطائح ، وبنو عتيل في الموصل . وقد بلغ من قوة بني مزيد أن صدقة أحد أمراءهم حاز لقب ملك العرب وسيد الدولة . ودانت له بلاد واسعة تضم البصرة والبطائح وواسط والكوفة وغانة والحديثة والأنبار . وهو الذي شهد الحلة عام ٤٩٥ هـ / ١١٠١ م واتخذها مقراً ، فأصبحت مركزاً حضارياً له أهيمته في حياة العصر (١) .

وقد اصطدم أمراء بني مزيد بسلاطين السلاجقة والخلفاء غير مرة وقعت بين الطرفين حروب حامية . وقد بلغت الجرافة بأحد أمراءهم حد الانتاع عن ذكر اسم السلطان بالخطبة (٢) .

أما بنو أبي الجبر فقد سكنوا البطائح بين البصرة وواسط وكانت لهم ولاية البطيحة فيما بين القرن الخامس وسدسه . وكان أبو علي بن أبي الجبر متقدماً في بعض نواحي البطائح . وقد عصى أيام طغرل بك وهزم الجيش الذي أرسله السلطان لحربه (٣) .

أما المشايخين فكانوا في الموصل وقد أُرهِقوا الدولة السلجوقية وكلفوها غالباً إن انضموا إلى ثورة البساسيري وأعلنوا الخطبة للخليفة الفاطمي ولذلك هاجم طغرل بك الموصل واحتلها وسلمها لأخيه إبراهيم بن بشار (٤) . ثم تفرق المحققون في الموصل مرة أخرى على زمن ملكشاه فسير إليها جيشاً عاقبها واحتلها (٥) .

- ١- على الباهر ، الشعر العربي في العراق وبلاد العجم في العصر السلجوقي ص ٥٢
- ٢- نفس المصدر والمكان .
- ٣- نفس المصدر ص ٤٤
- ٤- ابن الأثير ، المعجم ج ١ ص ٦٢٦
- ٥- ابن الأثير ، الباهر ص ٥٥

بالانحافة الى هذه الامارات أو الدويلات العربية كان ثمة قبائل لها شأن كبير في هذا المهد، وان لم تمنع لها امارة مثل قبيلة جفجافة (١) . وهي قبيلة يحسب لها حساباً وأكثر ما تذكر عند السلب والنهب والتخريب (٢) .

وكانت هذه الامارات والقبائل العربية عصية على الغزاة صعبة المراس فلم تكن تلتزم لحاكم ولا تخضع لسلطان . وهذا ما حدا بالسلطان ملكشاه أن يعلن سحقه على العرب ويهدد باستئصال شأفتهم (٣) .

بـ الدالية : " وهم الذين يسكنون جنوبي شرقي بحر قزوين . وقد جاء بعضهم قبل دخول البويهيين الى العراق ثم ازداد عددهم خلال العصر البويهـي وأصبح لهم نفوذ كبير في العراق (٤) " ويظهر هؤلاء الدالية في ثورة البساسيري الـ كان عليهم جل اعتماده (٥) . وقد سرحهم طغرل بك عند دخوله بغداد وظفره بالبساسيري (٦) ولأنوا في هذا العصر يعيشون في بغداد كغيرهم من الأقوام والأجناس . ولكن السمعة الغالبة عليهم كانت التشيع .

جـ - الفرس : كان يسكن العراق بعض الفرس وكان لهم "أثر في حقلـي الثقافة والسياسة (٧) . وقد ظهر منهم رجال أعلام في العصر العباسي الأول من أمثال أبي مسلم الخراساني وبني سهل وعبد الله بن طاهر (٨) .

١- حسين أمين : تاريخ العراق في عصر السلاجقة ص ١٥ .

٢- علي الطاهر : الشعر العربي ص ٥١ ر حاشية رقم (٣) .

٣- ابن الأثير ، الباهر ص ٥٥ .

٤- حسين أمين : تاريخ العراق في عصر السلاجقة ص ١٦ .

٥- Hitti: History Of The Arabs, p. 474

٦- IBID, P. 476

٧- حسين أمين ص ١٦

٨- حسن محمود : العالم الاسلامي في العصر العباسي ص ٣١٧ .

وقد تسلموا في عهد السلاجقة مقاليد الأمور ويملك ولبر ذلك بقوله : "لأن الأتراك (يعني السلاجقة) الهدو والأمن سرعان ما وضعوا الفرس في الناصب الرئيسية وانقلبوا معهم أنفسهم إلى رعاة وحماة للملوم والقنوم" (١) . وحسبنا أن نذكر نظام الملك مثالا لما وصل إليه الفرس من مكانة في الدولة الجديدة . فقد استطاع بما يملك من عبقرية فسي الإدارة وأساليب الحكم وشغفه بالمعلم والمعرفة " أن يقرض الحضارة الإيرانية العالية على السلاجقة " . (٢)

د - الأتراك : وهم من العناصر القوية التي لمبتدأوا خطيرا في السياسة وقد أخذوا ظهرهم يزداد منذ استخدمهم الليفة المعتصم المباسي " وطابع الشرق حب الجندية والفرسية والاستكثار من الجنود المجلوبة من بلادهم لتقوية حكمهم كما عرفوا بأنهم ينفخون في شي من الاحتقار إلى أهل البلاد التي يحكمونها وينتصرون لمذهب أهل السنة ولا يميلون إلى الفلسفة والجدل في الدين ويقربون علماء الدين وخاصة علماء التفسير والحدیث (٣) .

وقد كان لهم بعد دور كبير في رسم سياسة الدولة المباسية وفي صنع الأحداث الثار ولا سيما بعد تفاؤل سلطة الخلفاء فقد ظهر التاريخ بعد ذلك مرتبطا أحداثه بأشخاص وأبحاث وبهذا الكبير وبهذا الصغير وابن طولون والأشيد وغيرهم من الأتراك إذ صاروا هم القابضون على زمام الدولة والمتصرفون في شؤونها (٤) .

وفي عهد البويهيين والسلاجقة ، كان للخنصر التركي أثر كبير في توجيه مجرى الأحداث لقد كان هؤلاء يتدخلون في الخلافات بين السنة والشيعة فيلقونها (٥) حينئذ يورثونها (٦) أحيانا . كما كانوا في أحيان أخرى عامل فوضى واضطراب في البلاد

١- دونااليد : إيران ماضيها وحاضرها ص ٥٩ .

٢- نفس المصدر ص ٦٠ .

٣- تاريخ الحضارة الإسلامية ص ١٦٣ .

٤- العالم الإسلامي ص ٣١٨ وأنظر حضارة الاسلام ص ٥٥ .

٥- ابن الأثير : الكامل ج ١ ص ٦١ .

٦- نفس المصدر ص ٦٣ .

فيستأون وينهبون وينتهكون الحرمات (١).

وأعجب ما في الأمر أن المنصر التركي لم يكن له حظ سياسي معين . وإنما هم أصحاب فوضى وشغب وأكبر دليل على ذلك " وثوبهم بأهل البساسيري والقبض عليه ونهب دوره وأملاكه " (٢) مع العلم أن البساسيري كان محسوبا عليهم فهو تركي صحيح بل هو قائد فرقة الجنود التركية المرتزقة في الجيش (٣) . فمن حقه عليهم أن يحولوه ويحتشدوا حولهم . ولكن يبدو أنهم وقفوا تحت أفراس المال من جهات أخرى .

والذي يثبت تأرجح هؤلاء القوم وعدم التزامهم بخط معين ، اتصال طغرلبيك بهم عند ازمامه دخول بغداد سنة ٥٤٤٦ / ١٠٥٤ م " بعددهم بالجميل والاحسان " (٤) ولعل طغرلبيك السياسي الداهية كان يعلم فتاح قلوب هؤلاء ألا وهو المال والعطايا . وكان يعلم أنهم مع كل رافع . ولكنه لم يفلح في ذلك . وقد أنكر الأتراك هذا الاتصال من قبل طغرلبيك . ولم يكن موقفهم واضحا بهذا الشأن البتة . فهم قد هاجموا البساسيري كما ذكرنا ولكنهم لم يردوا على وعد طغرلبيك بالقبول على الرغم من أن الخليفة كان يرحب به ويستعد لاستقباله . وهذا منتهى التناقض .

والعجيب أن هؤلاء الذين كانوا يتظاهرون بالوقوف الى جانب الخليفة يقتفون الى جانب السلطان ضد الخليفة في ظرف آخر . وذلك حين هم الخليفة المسترشد بمحاربة السلطان مسعود . فقد كان انحيازهم الى جانب السلطان سببا في هزيمة الخليفة وأمره (٥)

- ١- ابن الأثير : الكامل ج ٦ ص ٩٧
- ٢- نفس المصدر ص ٦٠٧
- ٣- حضارة الاسلام ص ٩١
- ٤- ابن الأثير : ج ٩ ص ٦١٠
- ٥- الأخرى : محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية ج ٢ ص ٤٤٨

وما نودُّ أن نقوله أن الأتراك كانوا عنصرياً له شأن وخطر في العصر السلجوقي .
وكان كل من الأطراف المتنازعة يحاول أن يخطب ودَّهم لضمان السيادة والنفوذ من
جهة ولا يستتاب الأمان من جهة أخرى .

إلى جانب « ولا » جميعاً كان يسكن العراق بعض الأتليات التي لم يكن لها أثر
كبير في تسير الأحداث كقبائلا النبط الذين يتكلمون الآرامية والأكراد الذين كانوا يسكنون
في القسم الأعلى من الجزيرة وفي الجهات الشرقية والشمالية (١) .

أما من حيث المستوى الاجتماعي فقد كان المجتمع ينقسم إلى فئتين :

أ - الخاصة : وتشمل الدليفة وأسرته من البيت القادري (٢) لأن من
سواهم من الأسرة مداخل للمقام في البلد وجاري (كذا) تجرى السوق (٣) . أما هم
فكانوا يترغمون على غيرهم ولا يساوون أحداً بأنفسهم كما لا يسمحون لأحد بأن يحد منهم
في شأن الزواج من بناتهم (٤) . فهو « لا » يكونون طائفة لها مميزات وملاصحتها على الرغم
من أن بعض المؤرخين يلحقون بهذه الطائفة موال في الحكومة وأبناء البيت الهاشمي ومن
لقب لفهم . وتضم هذه الطائفة العليا « لسلطان والطوا والامرا » وغيرهم من الذين اهتم
لهم الحق فأثروا بطريقة أو بأخرى .

ب - العامة : وتسمى أحياناً الرعايا أو سواد الناس أو الجمهور وتتكون
هذه الطائفة مادة الجيش ومنها الفعلة والصناع والفلاحون (٥) . وكانت هذه الطبقة
في هذا العصر بمرحلة للفقر والألم والفنساتات وظلم الطبقات العليا . كما كان يقع على
كواهل هذه الطبقة عبء مقاومة الظلم والاستبداد وتكوين الانحراف والاعوجاج بما تملك
من وسائل وقد رأت . وما أكثر ما نقرأ في كتب التاريخ عن أخبار تمرداتها وثورتها مما سنتطرق
له في حديثنا عن الحركة الاقتصادية .

١ - حسين أمين : تاريخ العراق في العصر السلجوقي ص ١٦

٢ - علي الطاهر : الشعر العربي ص ٥٤

٣ - ابن الجوزي : المنتظم ج ٨ ص ٢٢٨

٤ - نفس المصدر ص ٥٤

٥ - علي الطاهر : الشعر العربي ص ٥٦

ثانيها - الحالة الدينية .

كان سكان العراق في العصر السلجوقي ينقسمون من الناحية الدينية الى الطوائف التالية :

- أ - المسلمون .
- ب - النصارى .
- ج - اليهود .
- د - المجوس وغيرهم .

ويطابق على الفئات الثلاث الأخيرة أدل الذمة . أما المسلمون فيكونون الأكثرية في المجتمع ومنهم الغلبة الذي ينحدر من الأسرة النبوية وينتمي اليها ويكتسب صفته الشرعية من هذا الانتساب . وكان المسلمون هم الأصل والأساس في بنية المجتمع والطوائف الباقية تأتي في الدرجة الثانية أو الثالثة حسب موقع كل منها . وتكتسب الطائفة الاسلامية مركزها البارز والسيار في المجتمع من عاملين :

- الأول : تفوقهم على الطوائف الأخرى عدداً .
- الثاني : استئثارهم بالطوائف والمراكز الحساسة في الدولة .

يضاف الى هذا كله أن الدولة في أصلها وأساسها صليعة وأن الطوائف الأخرى من نصارى ويهود ومجوس وغيرهم من الأقليات كانت تعيش تحت حماية الدولة بموجب عقد وعهد يرضع به الولا " مقابل الرعاية والحماية . وحين ينتهي الولا " تنتهي الرعاية . فعلى الدولة أن تحميهم ما داموا يقدمون الولا " والطاعة لها والا فلا رعاية ولا حماية ولذلك سعى أهل الذمة ، أي أنهم يعيشون في ذمة المسلمين أي في عهدهم وعظمتهم ، لهم حقوق وعليهم واجبات .

والمسلمون كما هو معلوم ينقسمون الى عدة فرق ومذاهب وكانت هذه الفرق والمذاهب أظهرها تكون نشاطا واصطارعا في بغداد . " فقد كانت بغداد هسي الماصدة بمعنى الكلمة الحقيقي . وآية ذلك أن جميع الحركات الروحية في مملكة الاسلام كانت تتلاطم أمواجها في بغداد وكان فيها لجميع المذاهب أنصار " (١) وكانت

السنة ٥ هي المذهب الرسمي والحنفية مذهب الخلفاء والمسلمين (١). وأما الشافعية فقد لقيت دعماً وتأييداً من نظام الملك . " الذي كان من أعظم معتنقيها والمدافعين عنها والماعلين على تأسيس مدارسها " (٢). وكان مذهب ابن حنبل الغالب في بغداد (٣). أما المالكية فلا يكاد يحق لهم وجود (٤). " ولكن أكبر حزين كانا في القرن الرابع الهجري هما الحزبان المتشددان في التمسك بذهبهما وهما الحنابلة والشيعة (٥) .

وكان أنصار الشيعة يسكنون بنوع خاص حول سوق الكرخ ولم يتمدوا الجسر الكبير واحتلوا باب الطاق إلا في أواخر القرن الرابع الهجري (٦). وكثيراً ما كان يحصل بين هذه المذاهب احتكاكات واختلافات وفتن ينتج عنها ارتياح البلد واختلال الأمن فيه .

أما أهل الذمة ، فتشمل هذه التسمية في الأساس أهل الكتاب أي اليهود والنصارى ثم أغنيها بهم المجوس في القرن الرابع الهجري . وأصبح لهم بعد ذلك كاليهود والنصارى وضع يمثلهم في قصر الخلافة (٧) .

وفي حين كان ثقله من طائفتي المجوس واليهود رئيس بالوراثة يلقب بالملك يدفع أفراد طائفته غريبة مميّنة له كان الأمر يختلف بالنسبة للنصارى . فالرئاسة فيهم لا يمكن أن تكون وراثية لسبب بسيط هو أن الرئيس لا يتزوج ولا يتجنب . ومن ناحية أخرى كانت الرئاسة فيهم روحية لا دنيوية (٨) . أغني أنها لا تدخل في موضوعات المعيشة والحياة . ولم يكن الرئيس يتقاضى من رعيته أية غريبة .

١- علي جواد الطاهر : الشعر العربي ص ٦٠

٢- نفس المصدر والمكان .

٣- المتنظم ج ٨ ص ٢١٢

٤- علي الطاهر ص ٦٠

٥- آدم متزوج ١ ص ١٢٣

٦- نفس المصدر والمكان .

٧- المصدر السابق ج ١ ص ٧٨

٨- نفس المصدر والمكان .

وكان الرئيس ينتخب من قبل الكنيمة ويصادق الخليفة على انتخابه ويكتب له عهدا كما يكتب لكبار العمال والمصرفين .

وأما فيما يتعلق بمدد أهل الذمة فقد كان عدد اليهود في العراق في القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي) ٦٠ ألف وعدد النصارى ما بين أربعين وخمسين ألفا . أما المجوس فكانوا كثيرين ولكن لم يرد رقم محدد بهذا الشأن .

وكان «ولا» يتمتعون بجميع الحقوق المدنية والحرية الدينية بل كان يبلغ من بعض الخلفاء أن يحضروا مواكبهم وأعيادهم (١) . وفي حالة انتطاع العطار كانت الحكومة تأمر بحمل مواكب يسير فيها النصارى وعلى رأسهم الاسقف واليهود ومعهم النافخون في الأبواق (٢) .

«ذا ومن الجدير بالذكر أن الدولة كلها كانت تقوم على أساس ديني فالخليفة في الأحوال العادية هو الحاكم الأعلى وهو مصدر السلطات لأنه ظل الله على الأرض . غير أن هذا الحاكم المطلق قد حدثت سلطاته إلى حد محدود في عهد البويهيين والسلاجقة وقد ضوئ مرات وحروب واضطهد مرات أخرى .

أما سلاطين السلاجقة فكانوا سنيين لأن السنة «تتلاءم مع عقولهم البسيطة فأقبلوا عليها واعتنقوها بكل ما في نفوسهم الفظة من قوة وحماسة» (٣) . وعلى الرغم من أنهم كانوا يظهرون غاية الخشوع والتعبد إلا أنهم لم يكونوا يعنون عن تخطي القوانين والحدود إذا كانت تعارض مصالحهم فيتصرفون حسب الأهواء والأهداف .

وكان الخلفاء يتمتعون بنوع من الحر الديني البسيط والعميق في الوقت نفسه . فليجأوا إلى الصلاة والدعاء إذا ألم بهم مكروه أو حل بهم ضيق ، كالخليفة المسترشد حينما اشتبك في معركة مع ديهش من صدقة الأسدي . فقد وقف في موكب خلف المسكر بحيث يرويه القرآن بين يديه والمصاحف منشورة . وتقدم إلى أهل بغداد بقراءة القرآن

١- آدم متر : الحضارة الإسلامية ج ١ ص ٨٧ - ٨٨

٢- نفس المصدر ص ٨٨

٣- بروكلمان : تاريخ الشعوب الإسلامية ص ٢٧٢

والدعا* له (١) . وجئنا اقتربت المعركة من لحظة الحسم وأشرف الخصم على الهزيمة جرد الخليفة سيفه وتقدم وهو يكتسّر (٢) .

وكذلك صنع الخليفة المقتدي حينما أنذره السلطان ملكشاه بالخروج من بغداد فقد لجأ الى الدعاء والصيام للتخلص من الكرب الذي وقع فيه . وقد توفي السلطان فعلا فسر الخليفة وشكر الله على استجابة دعائه (٣) .

وكذلك صنع الخليفة المقتفي ووزيره ابن حبيزة فقد قضا شهرا في الدعاء على السلطان مسعود لما لم يتمكن المجاهرة بالمحاربة فتوفي في خلال شهر من ذلك (٤) . مع أن المقتفي هذا في غاية القوة والنفوذ فلم يكن يجرى في دولته أمر الا بتوقيعه (٥) . ولعله حصل على ما حصل من قوة ونفوذ بعد وفاة السلطان مسعود .

وبلغ من عبق الحسّ الديني عند المقتدي * أنه نفى المغنيات والخواطي* ببغداد وأمر أن لا يدخل الحمام الا بختبر . وغرب أبراج الحمام صيانة لحرم الجمهور (٦) .

أما السلاطين فكانوا يشتمون بشي* من هذا الحسّ الديني الذي تحدثنا عنه . فيذكر عن ألب أرسلان أنه قال وهو يقرب من الموت * ما كنت قط في وجه قصده ولا عدو . أردته الا توكلت على الله وطلبت منه النصر* (٧) . كما كان ألب أرسلان * يكتسّر الصدقة فيصدق في رمضان بخمسة عشر ألف دينار* (٨) .

١- ابن الأثير : الباهر ص ٢٦

٢- نفس المصدر والمكان .

٣- تاريخ الخلفاء* ص ٤٢٥

٤- نفس المصدر ص ٤٣٣

٥- نفس المصدر والمكان .

٦- تاريخ الخلفاء* ص ٤٢٣ الكامل ج ١٠ ص ٩١

٧- الخضرى ص ٤٢٦

٨- الكامل ج ٢ ص ٧٤

وكذلك يذكر من طلائع ابنه أنه * وضع في النواحي التي فتحها من الروم خمسـ
مئرا اسلاميا * (١) .

ليس هذا فقط . فقد بلغ الحسن الديني عند بعض السلاطين حبا يقرب من الوهم
والرافة فيذكر من سنجر أنه كتب الى ابن أخيه محمود ، يشير عليه بالاعتذار لا مـ
المؤمنين الخليفة (الراشد) حتى يزول غضب الله من صواعق وزلازل (٢) . وكان
مسمود قد أسر الخليفة الراشد فرد عنه سنجر ما حصل من صواعق وزلازل الى
هذا السبب .

وكانت الحركة الدينية نشطة في هذا العصر بين الخاصة والعامة . فكثر المساجد
والاجتماعات الدينية واهتم الملوك وشيوخ الدين بالوعظ . وكثر الوعاظ في بغداد ، بل
توافدوا عليها من أطراف البلاد في المواسم . ففي سنة ٥١٦ هـ / ١١٢٢ م قدم الى بغداد
أبو الحسن الفزنوي وأبو القاسم الملوي وأبو الفتح الإسفراييني . واختار كل منهم
رباطا يخط فيه ومنهم من عقد مجالس الوعظ في عدة مواضع (٣) .

ولعلّ لصراع المذاهب المذتنة من شيعة ثم من شافعية وحنبلية وحنفية والمكية سببا
في هذا الاقبال على الوعظ والتوجيه بحيث كان كل مذهب حريصا على اجتذاب أكبر
عدد ممكن من الناس .

وقد بلغت الشجاعة ببعض الواعظين كإبن المبراد أن خاطب أحد السلاطين بقوله :
* يا سلطان العالم أنت تهب في ليلة لمطارب بقدر هذا الذي يؤخذ من المسلمين (٤) .

ومن الظواهر المهمة في هذه الفترة انتشار التصوف بصورة بارزة * فقد راجت سوق

١- تاريخ الخلفاء ص ٤٣٣

٢- الخضرى ص ٤٢٧

٣- الكامل ج ١٠ ص ٦٠٥

٤- تاريخ الخلفاء ص ٤٣٣

الصوفية في العصر السلجوقي ربما شجع السلاجقة المنيون هذه النزعة كوسيلة من وسائل محاربة الشيعة (١).

وقد تكون كثرة الاقبال على التصوف ناتجة عن ردة فعل للمتناقضات التي كانت تحكم مصر . وتتمثل هذه المتناقضات في الفن الفاحش عند الخاعة ، والفقر المدقع عند العامة ، وكثرة الحروب والمجاعات والقيانات التي جعلت الناس لا يلمحون شعاع أمل في الحياة إلا من خلال التمسك والتعبد والتقرب من الله .

يضاف الى هذا أن المتصوفة كانت تلقى ما يشجعها في هذا العصر " فقد شهد السلاجقة الانتقالات (الرُّبُط) ليعقيم فيها الصوفية ويؤاخذوا عباداتهم . ووقفوا عليها الأموال والمقارنات (٢) .

وصفة القول أن الحالة الدينية في هذا العصر كانت صورة لما يتداول المجتمع من أديان ومذاهب وما يضطرب فيه من تيارات واتجاهات . وكان ثمة تفاعل كبير بين الحركة الدينية والحركة الثقافية كلاهما ترفد الأخرى وتصب فيها . ولما بين الحركتين من القربى متجدد أنفسنا متساقين دون أن ندري لمعاودة الحديث عن بعض عناصر الحركة الدينية من خلال معالجتنا للحالة الفكرية في هذا العصر .

أن الصراع الديني والصراع فكري أيضا ومن ثم فلا غرابة في أن نجتمع بين التيارات ونصل بين الواحد منها والآخر . فهي تيارات متداخلة يعمل فيها الدين والفكر والسياسة والاقتصاد وعوامل أخرى .

١- حسن الباشا : الفنون الاسلامية والطوائف ج ٢ ص ٢١١

٢- نفس المصدر ص ٧١٢

ثالثا - الحالة الاقتصادية :

أنشأ السلاجقة امبراطورية واسعة الأطراف، فسيحة الأرجاس، امتدت حدودها على عهد سلاطنتهم طكشا، من حدود الصين في الشرق الى شواطئ البحر المتوسط في الغرب ومن أقاصي بلاد الشام في الشمال الى أرض اليمن في الجنوب. وكانت تقسم هذه الامبراطورية الكبيرة مقاطعات واسعة شاسعة من الأراضي الخصبة وكانت مصادر الثروة فيها شديدة متنوعة، فكان لا بد أن تكثر الأموال وتتكدس الخزائرات ويهجم الرخاء في جميع أنحاء الامبراطورية.

فقد كانت موارد بيت المال كثيرة أدهمها : الخراج والجزية والزكاة والفيء، والغنيمة والمشور (١). ولكن المشكلة أن النظام لم يكن مستتباً والسلطان لم يكن يثق عند حدود الشريعة والدين والقانون. فكان يتصرف بأموال الدولة كأنها له ولم تكن خزانة المعركة لتتميز عن (جيب السلطان) (٢).

وكذلك لم يكن السلطان يكتفي بما تفرغه الشريعة والقانون من الضرائب بل يتجاوز ذلك الى وسائل أخرى لجمع المال كالغنائم والاقطاعات والضرائب والمكوس والمصادرة والاستصفاة والأموال الجزيلة التي كان يتقاضاها ثمناً للمناصب ثم الهدايا (٣).

وعلى الرغم من هذا كله، فلم تكن الحالة الاقتصادية جيدة بصفة عامة، بمعنى أن الفقر والعرض كانا متفشين بين الناس. وكانت العامة تشكو وتتمرد بين الغيبة والغنيمة، وذلك لسوء الأحوال الناتجة عن الأسباب التالية :

١- سوء التوزيع : وهي قضية مستحكمة في المجتمعات الرأسمالية والاقطاعية، فلم تكن هذه المبالغ الطائلة التي تحصل من أطراف الدولة توزع بالمعدل في طبقات المجتمع بل كان السلطان ووزاروه وحاشيته ينفقونها في المهبسو والطرب .

١- حسن ابراهيم حسن وعلي ابراهيم حسن : النظام الإسلامية ص ٢٦٥ .

٢- علي الطائسر ص ٤٩ .

٣- نفس المصدر والمكان .

فقد كان السلاطين السلاجقة يحنون الملهي، ومزاولة الصيد، ومعاينة الحسان والغلمان والخمور (١).

وكانوا في الوقت الذي فيه يكتسبون المصادر الكريمة من ذهب وجوهر ويقتنون المبالغ العائلة، يحنون حياة البذخ والترف، فينشرون الجواهر في الأعراس (٢). ويزينون مفارقهم بتيجان الذهب التي تزيد قيمة أحدها على ألفي ألف دينار (٣).

ولا نريد أن نغير في ذلك. المهم أن ندلل على أن السلاجقة لم يحسنوا توزيع المال ولم يحملوا على إرضاء العامة. ولم يصرفوا المال في وجوهه المعروفة بل بذخوا بطرقا غسقات الأحوال العادية.

٢- كثرة الأضرابيات: كثرت الأضرابيات السياسية والفن بين السلاطين والخلفاء، ومن كبار رجال الدولة عامة بالإضافة إلى الحركات الهدامة التي انتشرت في أحراف الملكية البالدانية والقراوية والحشاشين والتي عملت على تهديم صرح الأمن والاستقرار فضمت الحركة التجارية ولم يحد بها من المسافر على حياته.

٣- الكوارث الطبيعية: بالإضافة إلى الخلافات الداخلية بين السيمية والسنة والمجازر التي كانت تحصل بين الأرمن، كثرت الفيضانات والأوباء وانقطاع الأمطار ففي أحد الفيضانات التي وقعت سنة (٥٠٢هـ / ١١٠٨ م) مثلاً، قطعت الطرق وخرقت الغلات الشتوية والصيفية وحدث غلاء عظيم بالمراي. بلغت كارة الدقيق الخشكار عشرة دنانير امامية. وعدم الخبز رأساً وأكل الناس الثمر والباقلاء الخضراء. وأما أهل السواد فانهم لم يأكلوا جميع شهر رمضان ونصف شوال سوى الحشيش والتوت (٤).

وفي سنة ٥١٢هـ / ١١١٨ م انقطع الخبز وعدمت الغلات في كثير من البلاد.

١- على الظاهر ص ٥٠

٢- الكامل ج ١٠ ص ٥٩٤

٣- نفس المصدر ص ٥٠٢

٤- نفس المصدر ص ٤٧٠

وكان أعداءه بالعراق . فدخلت الأسعار وأجلى أهل السواد وتوقّعت الناس بالنخالة (١) وتكرر الحال سنة ١٥١٧هـ / ١١٢٣م ونتج عن الفلاحة الشديده " أن حل بالناس موت كثير وأمرار زائدة ذلك فيها كثير من الناس" (٢)

وسا يدل على سوء حالة الناس في هذا العام أن الخليفة المسترشد أراد بنسائه سور لبغداد فجعل تكاليفه من أهل البلد ثم لما رأى أحوال الناس رد أموالهم عليهم شفقة ورحمة (٣) .

وقد حاول بعض السلاطين مساعدة الرعية فرفع الضرائب والمكوس ببغداد وكثير الدعا له وزراء في العدل وحسن السيرة (٤) . وفي مرة أخرى أوعز إلى الخليفة بمنزل أحد الوزراء ثم أوعز إليه بأعادته بعد أن شرط عليه شروطا منها العدل وحسن السيرة (٥) وكان ملكشاه قبل ذلك قد اهتم بهذا الموضوع وأوله عنايته " فأسقط المكوس والموت من جميع أنحاء البلاد (٦) .

ولكن آفة هذه الإجراءات أنها ليست جذرية فكانت تطبق حيناً ثم يصرف النظر عنها أو كانت تطبق في بلد وتغفل في بلد . وموضوع خطير كهذا أعني بذلك الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي بحاجة إلى أنظمة شاملة يضمنها نخبة من العلماء والخبراء بهذا الموضوع .

المهم أن سياسة الخلفاء والسلاطين بهذا الشأن لم تجدر نفعا ولم تؤت أكلًا فلغضبت أمور البلاد واغتلب حيل النظام وخرج العيارون سلبا ونهبيا . وقد وضعت الدولة كسل قدرتها للقضاء على هؤلاء العيارين الذين تكاثروا بهم فمجزت . ويقال بأنه كان لهم شركاء في قمة السلطة مما يفسر استحالة القضاء عليهم (٧) .

١ - الكامل ج ١٠ ص ٥٤٤

٢ - نفس المصدر ص ٦١٧

٣ - نفس المصدر ص ٦١٦

٤ - نفس المصدر ص ٤٥٤ ، الخصري ، ص ٤٢٩

٥ - نفس المصدر والمكان .

٦ - الخصري ص ٤٢٩

٧ - الكامل ج ١١ ص ٦٥

وعلى الرغم من أن أمر الميارين لم يروا ضحاً البتة إلى الآن ، فإنه يبدو أن الفقر هو الحافز لهؤلاء على السلب والنهب . وحين يواجه الإنسان الخيار بين أن يموت أو أسرته أو أن ينهب ، يسلب ، فلا شك أن الخيار الثاني كين هو المفضل ، والقبول . فالمشكلة إذن اقتصادية . والميارون في هذا كالصالحين الذين يسطون على القوافل ليمولوا غيرهم من الفقراء والمعوزين .

٤- نشوء نظام الاتعاضات العسكرية : ويدعى أيضا نظام الأتابكيات . وقد تم إنشاء هذا النظام على يدى نظام الملك . وكان من نتائجه السيئة تفرد أصحاب الأتابكيات بالسلطة واستقلالهم عن الدولة . لقد كان هذا نظام الملك من وضع هذا النظام تخفيف أعباء السلطة المركزية وتحصيل مبالغ معينة من كل أتابك دون أن تكون السلطة المركزية ملزمة بالاتفاق على أتابكته . وهذا من شأنه أن يضمن ميزانية الدولة ويحميها من الإفلاس . وقد كان هذا النظام ذا جدوى في زمن قوة الدولة وسيارتها . ولكنها حين بدأت تضعف وتتحل أخذ الحكام يتدخلون عن الوفاق بالتزاماتهم وقل نتيجة ذلك دخل الدولة . وترتب على ذلك كساد الحركة التجارية وركودها . وأوضح دلالة على ذلك أن ما كان يحضر عليه بكثرة في اسكندنافيا من اكساد العملة العربية والفارسية خلال القرنين التاسع والعاشر يقل عدده كثيرا خلال القرن الثاني عشر ويختفي بمعد ذلك (٢) . يضاف إلى ذلك كله فقدان مناجم الفضة في هندوكش وما نتج عن ذلك من نقص في العملة المسكوكة (٣) .

هذه الأسباب والمواضع كلها كانت عاثلا وعقبة في سبيل التقدم الاقتصادى ومن ثم الرقى الاجتماعى . على الرغم من أن ثمة من يرى أن الاضطراب السياسى والاجتماعى الملازم له لم يكونا متواصلين . بل كانت الحياة تسمح بفترات غير قصيرة من الاستقرار ، يعود فيها الناس إلى أنفسهم ، ويتابع كل منهم متعه وهواياته تبعاً لذلك (٤) .

١- Berna rd Lewis: The Arabs In History, p. 147

Hitti; The History Of The Arabs, p. 478

The Arabs In History p. 148

Hassan I. Hassan: Islam, p. 492

٤- عبد العزيز الكفراوى : تاريخ الشعر العربى ص ٢٨

ونحن لا ننكر أن تكون حصلت بعض فترات الاستقرار في هذا المهد، فليس من الممكن أن تتوالى السنوات على نفس الوتيرة ولا من الممكن أن يكون كل الناس في المراءى، عرضة للخطر والعرض . لكن الذي نراه أن الأثرية الساحقة كانت تهمسة بائسة . ولا ينفي هذا كله ورود بعض الأخبار عن مجالس الكاس والطرب في ذلك الحين . وقد سبق أن قلنا أن المال كان كثيرا ولكن التوزيع كان سيئا . ومن ثم فلا نستغرب رؤية مجالس المنه والدارب والكاس والطاس التي قد يصل إليها الشعراء والمفنون ومن يمتد إلى الخاصة وكبراء القوم بصفة .

رابعا - الأخلاق العامة :

انتبهنا من الحديث عن النواحي الدينية والاقتصادية في هذا المصراع قد بقي أن نتحدث عن الأخلاق العامة حتى تكتمل الصورة للمجتمع العراقي في العصر السلجوقي .

وأول ما يندرج للم تأمل في هذا الموضوع أن المستوى الأخلاقي بصفة عامة لم يكن راقيا ولا مرتفعا في هذا العصر . فقد كان السلاطين على وجه العموم غير ملتزمين بقواعد الشريعة السمحة ولا بأصول الخلق القويم . وقد رأينا شيئا من ذلك في كيفية معاملة السلاطين للخلفاء ، يظهر من لهم منتهى الذلة والخضوع إذا كانوا بحاجة إليهم فإذا قضوا حاجتهم وحققوا هدفهم أطروهم الاحتقار والأعمال ، بل أقدموا على محاربتهم والتكيد بهم كما صنع السلطان محمود مع الخليفة المسترشد وابنته الراشد ، فقد حاربها وتكل بهما (١) .

وكانت الصلحة تتحكم بأخلاق السلاطين ، فهذا ملكشاه يحقد العزيمة " على أخذ جميع البلاد التي لشرف الدولة واستئصال ملك العرب " (٢) . فيحاربه ويشتزع منه الموصل . وفي ذلك الحين يخرج عليه أخوه تكتش بخراسان فيقيم السلطان موقفه رأسا من شرف الدولة ويرى الحكمة في استرضائه واجتذابه الى صفه . وهكذا " رد عليه الموصل وجميع ما أخذ منه من أهل ومال " (٣) .

وقد بلغت الانتهازية في أخلاق السلاطين مبلغا لا حد بعده . فهم يستغلون الخلافة من أجل توطيد حكمهم في البلاد ، ويستغلون الدين الاسلامي لمحاربة الروم والتوسع في بلادهم . ويستغلون السنة لمحاربة الشيعة . وهذا السلوك لا ينم عن مستوى أخلاقي راقى .

أما الخلفاء فكانت سلطاتهم محدودة ولم يكونوا يملكون من أمرهم

١- الباهر ص ٥٠ ، ٥٣

٢- نفس المصدر ص ٥٠

٣- نفس المصدر والمكان .

شيئا . ولذلك اضطاروا الى القيام بتصرفات لا تليق بهم ، منها أن الخليفة المقتدى وأخيه علي سلطان محمود بن ملكشاه ولقبه " ناصر الدين والدنيا " ثم خرج عليه أخوه بركياروق بن ملكشاه فقتله ولقبه " ركن الدين " ثم خرج محمد بن ملكشاه على أخيه السلطان بركياروق فانتصر عليه فقتله الخليفة ولقبه " غياث الدين والدنيا " وخطب له ببغداد (١) . وفي شهر الخليفة موثق ثلاث مرات هكذا بكل سهولة ويسر . وهو يمنح اللقب زهيدا رخيما كأن الأمر لا يمنحه .

هذا ، وأن كثرة الفتن والحروب والفتنانات وانحياض الشيخ ، كل ذلك أثر في المستوى الاخلاقي العام . فاضطرب جبل الأمن ، وكثرت حوادث القتل والنذر واث السيارون والباءة نسبة فسادا في المجتمع وقلت الثقة بين الناس .

ومن حوادث النذر التي تذكر للمظة والميرة ، اغتيال مودود صاحب الموصل وهو يومئذ صلاة الجمعة في الجامع الأموي بدمشق على أثر رجوعه من القدس حيث كان مشغولا بمحاربة ملك الفرنج ، مما حصل هذا الملك الشامت أن يكتب السي صاحب دمشق ما يلي :

" وإن أمة قتلت سيدها في يوم عيدها في بيت محبوبها لتحقيق على اللعان بيدها (٢)

وتقدم لنا مقامات الحريري التي الفت في هذا العصر صورة صادقة عنه فهي تصف أعمال الكدبة والاحتياال والابتزاز ومختلف الألعاب التي تبدو من مميزات هذا العصر الفارث في حصول الزيف والمتاجرة بالخلق والفضيلة .

على أن هذا لا يعني أن العصر السلجوقي قد خلا من ذوي الأخلاق

١- تاريخ الخلفاء ص ٤٢٨

٢- نفس المصدر ص ٤٣٠ .

الفاصلة والجمال الطيبة . فقد كان يتحلى بمجموعة من العلماء الأفاضل —
لذويهم ونحوهم وقدماء* وفلاسفة يحربوا أرواح الأمثلة على استقامة الخلق وخس السيرة

وحسبنا أن نذكر بهذا الشأن قصة الشيخ أبي إسحاق الشيرازي ، إذ بينهما
كان متوجها إلى المدرسة النظامية لالقاء أول درس فيها لقيه في بعض طريقه صبي
فقال له : كيف تدرّس في مكان مقصوب فتغيرت نيته وقفل راجعا إلى بيته (١) .
وكان الصبي يشير بذلك إلى ما استلزمه بناء النظامية من تقديس بعض البيوت في ذلك
الموقع (٢) . ولم يكن أبو سعيد الشيرازي يسمح لنفسه بأن يجلس للتدريس
في مكان غضب من أهله . وهذا منتهى سمو الخلقي والديني .

ويبدو أن المستوى الأخلاقي العام ، وما وصل إليه من انحدار كان عسفا
ثقيل على أحاسيس هؤلاء وشاعروا . فجعلهم يشعرون بالفربة الروحية . وهو ما
حدا بمقتضاهم أن يمتثلوا المجتمع وينكثوا على ذواتهم ويلتزموا بميثاقهم —
أوزدادا أو متصوفين . وهذا ما يفسر كثرة الزهاد والمتصوفة في هذا العصر
وعلى رأسهم صاحبنا ابن الأنباري الذي أثر المزلّة في أواخر أيامه .

إنها ردة فعل تجاه المجتمع . فحينما يجد الإنسان نفسه عاجزا عن مقاومة
الشر وسحابة الرذيلة ، هل حينئذ يجد نفسه غرضا لسهام الشر والرذيلة لا يجد إلا
المزلة دواء* والانتكاس على الذات ملاذًا .

إن المستوى الأخلاقي كان منحدرًا وهابطًا ، ولعلّ هذا الانحدار والهبوط
هما صورة أو نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية السيئة . أنه عصر فقدان المبادئ

١- المنتظم ج ٨ ص ٢٤٦-٢٤٧

٢- نفس المصدر ص ٢٢٨ .

وتبذ القواعد الخلقية . لقد كانت الخاية تسوغ الوسيلة . وكانت القدرة تسوغ كسل شي . لقد افقدت عتبية السلاجقة الناصر صوابهم . وهبل اكثر من أن ترى الخليفة الناصر وهو خليفة حرو وجاع يقبل على مهادة الشيعة ، ويتغرب الى جماعات الفتوة ويحقد صلات حسنة مع زعيم الحشاشين ، كل ذلك في سبيل محاربة (تكش) رئيس السلاجقة وللتغلب على من السلاجقة نهائيا (١) .

لذلك كله كان من العيب التفكير في رفع هذا المستوى المتدني باجراءات جزئية لا تمس جذور المشكلة كمحاربة الزنا وضع الخمر وأغلاق الملاهي . ان هذه ظواهر واما اسباب عميقة ولا يمكن التمرص للأعراض دون معالجة الأسباب .

لقد انكأ كثير من الأفاضل على أنفسهم نتيجة لهذا الوضع السيء غير أن رجلا فذا واجه المشكلة بمسزم ورباطة جأش وبوعي واتساع افئدة هو الوزير الأعظمي نظام الملوك . فقد طرح هذا المشكلة حلولاً وجدت للداء من دواء . فشن حملة على الجهل والفساد والاحلال وذلك بالتعليم والوعظ والارشاد . وقد نجحت حملته الى حد ما " ففي أيامه نشأ للناس أولاد نجباء وتوفر عليهم تهذيباً أبناء الأباة ليحضرهم في مجلسه ويحفظوا بتقريبه (٢) . وهو من أجل أن ينبت بذره وينمو زهره راح يحث على التحلي بالفضيلة والتزين بالخلق القويم " فكان يشرح كل أحد لمنصب يصلح له بمقدار ما يرى فيه من الرشيد والفضل (٣) " لأنه بذلك يود التشجيع عن طريق المكافأة وتقدير الجهود .

ولا تظن أحداً يستطيع أن ينكر على نظام الملوك صدق جهوده وسلامة نظراته . غير أن علاج المشكلة يبقى ناقصاً اذا لم توجه المباحث الى مظان العلة ومواطنها ومظان العلة ومواطنها لا تكمن في النواحي التعليمية والتربوية بل في الاقتصاد ذاته . ان مشكلة الفقر تبقى هي الأصل والأساس لتحديد المستوى الأخلاقي في أي عصر .

١- بروكلمان ص ٣٧٩ - ٣٨٠

٢- آل سلجوق ص ٥٤ .

٣- البنداري : تاريخ آل سلجوق ص ٥٤

الحركة الفكرية

انه ليس من السهل ولا الميسر اعطاء صورة صحيحة ودقيقة عن الحركة الفكرية أو الحياة الفكرية في العراق في العصر السلجوقي . كما أنه ليس في الوسع الحديث بسهولة ويمر عن هذه الحركة .

إن الاضطرابات السياسية والدينية والاقتصادية التي رافقت هذا العصر تلقي جنباً كثيفاً على حقائق الاشياء فتجعل الرؤية مهتزة والنفاذ الى الاعماق صعباً .

ثم إن مكونات أية حركة فكرية ودعائماً والتيارات المؤثرة فيها والقوى التي تسيّرهما ، كلها ذلك من الأمور التي تحتاج الى فضل تنحيز واعتبار .

انه من السهل أن نتابع مؤرخي الأدب فنقول كما يقولون : إن تمدد الولايات والامارات في العصر السلجوقي إن كان سبباً من الناحية السياسية ، فقد كان غيراً من الناحية الفكرية لأنه فتح مجال التنافس بين العلماء والأدباء وعمل على جعل سوق الأدب رائجة ونجح عن ذلك حصيلة فكرية جيدة (١) .

انه من السهل أن نقول ذلك ، وأن نجاري مؤرخي الأدب فيما يقولون ، إلا أن هذا الرأي لا يصور الحقيقة تصويراً دقيقاً وصادقاً . ومن الأقرب الى الصحة والصواب أن نتحدث عن ازدهار الحركة التعليمية فقط ، ألا نخلط بين السلم والتعليم فكلاهما غير الأخير .

لقد ازدهرت الحركة التعليمية أو المدرسية في هذا العصر حقاً . وقد نستطيع أن نتحدث عن ازدهار الحركة العلمية أيضاً في الحدود التي تكون فيها هذه الحركة العلمية في خدمة المدرسة . فمعظم مؤلفات هذا العصر

١ - انظر " أدب العرب " لمارون عبود ص ٢٧٨ وتاريخ الحضارة الإسلامية في
العصور الوسطى للدكتور عبد المنعم ماجد ص ١٥١ .

وضعت من أجل المدرسة فكانت اختصاراً للكتب السابقة أو جمعاً وتصنيفاً أو شرحاً وتفسيراً لها . ولكننا لن نجد في « هذه المؤلفات الإبداع والابتكار » (١) .

ولذلك كله نستطيع أن نتحدث عن ازدهار الحركة المدرسية أو التعليمية ولكننا لا نستطيع أن نتحدث عن ازدهار الحركة العلمية دون تحديد . أما الحركة الأدبية فقد كانت متدنية وداهية إذا حكمنا عليها بانتاجها الإبداعي من شعر ونثر أو إذا تسناها إلى الحركات الأدبية في الحصور المباشرة السابقة .

ونحن لا نكرر أن السلاجقة حاولوا أن يدفعوا عجلة الحركة الفكرية إلى الأمام ولكنهم كانوا كمن يدعم بناً منهاراً . أولئك الذين لم يكونوا جادين في دعم هذا البناء . فباستثناء نظام الملوك لا نجد بين السلاجقة من اهتم بالعلم أو جرى بهدق على إرساء دعائمه ورفع بناه . لقد أثبت جهود نظام الملوك أنها فحركات الوضغ الفكري الراكدة ، ولكنها لم تكن إلا من قبل الملاج الوقت . إن جهود فرد يمينه ، مهما كانت كبيرة لا يمكن أن تقوم مقام جهود جماعات أو هيئات رسمية .

وكان نظام الملوك يعرف مكانته في الدولة وفضلته عليها وكان علمه بهذا كله يبلغ حد الاعتزاز بالاعتبار . فقد جعله اعتداده هذا يلق في وجه رسول ملكه وفتة شجاعة ورجولة ، حينما بعث إليه من يحمل به على تصرفاته في الدولة ويهدده برفع دواة الوزارة من بين يديه . فكان جوابه للرسول : « قولوا للسلطان : إن دواتي مقترنة بتاجك فتشرفتم بها رفيع ومشي سلبها سلب » (٢) . وهو جواب يدل على منتهى الثقة بالنفس .

١- أنظر « الأدب العربي » للمستشرق د. أ. جب ترجمة كاظم محمد الدين ١١٥
٢- الخصري : تاريخ الأمم الإسلامية ص ٤٢٩

وكان ملكه اذ كان به ذرطاً فأنفذ اليه من قتله ، وان كان شمة من يرى أن الباطنية هم الذين قتلوه (١) .

لقد كان نظام الملك هو صاحب الفضل في كل جهد ثقافي ظهر في هذا العصر . وان لم يكن من سلامة الرأي اغفال دور البيئة العلمية التي بذرت فيها زرعها ، ولا رغبة الصرب المتوارثة في طالب العلم والاقبال عليه ، ولا ما يتضمنه تاريخ العراق من الحضارات البازخية والمآثر الثرية الشامخة . لقد بذرت نظام الملك حبه في أرض خصبة وأودع غرسه في تربة صالحة .

ونظام الملك فيما بذل وقدم ينسجم مع نفسه ويتشبع مع ذاته فليس فيما صنعه ما يخالف ديمية الأمور . انه يمثل الفكر الفارسي الذي كان له فضل على الحضارة العربية كما شارك في بناء الدولة البويهية وغيرها من الدول التي نشأت في المشرق . فلا عجب أن يساهم في بناء دولته السلاجقة . فقد اعتد حكام الامبراطورية الجند اعتماداً كبيراً في الإدارة على الفرس والبيروقراطية الفارسية (٢) .

وصفة القول أن الحركة الفكرية في العصر المملوكي قد نشطت على يدي نظام الملك وتحت ظل السلاجقة الذين عرفوا برعايتهم للثقافة الإسلامية (٣) . وجدد يربنا بعد هذه الجولة ، أن تلقي معنى الأصحاح على هذه الحركة في مراكزها وأماكن نشاطها . وقد يكون من المناسب أن نتحدث عن ذلك تحت التخطيئة التالي :

١- الخضري : تاريخ الامم الإسلامية ص ٤٣٦

٢- Borns & Lewis: The Arabs In History p. 147

٣- Hassan I. Hassan: Islam, p. 491

١- النشاط التعليمي ويشتمل على ما يلي :

- أ) المدارس
- ب) المساجد والربط.
- ج) المكتبات.

٢- النشاط الأدبي ويشتمل على ما يلي :

- أ) النشر.
- ب) الشعر.

٣- النشاط التعليمي :

نشأت الحركة العلمية في هذا العصر وكانت الدافع لهذا النشاط متعددة أهمها ما يلي :

- ١- تنازع الملاطيين والأمراء في العواصم والمدن الكبرى في اجتذاب العلماء ورجال الأدب.
- ٢- التنافس الشديد بين المذاهب والفرق الدينية المختلفة وما يستلزمه ذلك من الاستعانة بأنواع العلوم من لفظة ونحو وفلسفة ومنطق وغير ذلك.
- ٣- تشجيع السلطة المركزية مثلية في نظام الملك على التنافس في طلب العلم وهنا المدارس وافتتاح المكتبات وتقريب العلماء.

بمضاف إلى ذلك ما تفرغ به قوة الأستمرار من السير على منهج المؤلف الصالح من العلماء، وترسم خطا لهم في الأقبال على المعلم والتزود من مناهله المذهبة . ولا تنأى أن بغداد كانت إلى عهد قريب كمهجة المعلم وموئل الحضارة فأرضها جالدة لاحتضان بذور العلم وغراس المعرفة .

وعلى الرغم من أن الاستقرار العادي والسياسي هما من الشروط الضرورية لنمو الحركة الفكرية فإن حالات الاضطراب والفوضى والتفكك قد تحمل بعض العلماء على ملازمة العلم هرباً من الحياة وزهداً فيها . وهذا ما يفسر كثرة انسواء العلماء في هذا العصر وعلى رأسهم صاحبنا ابن النباري .

أ- المدارس : عند التفكير في الحديث عن الحركة التعليمية في هذا العصر ينصرف الذهن حالا الى المدرسة (النظامية) في بغداد . انها حدث تاريخي كبير تتألق من حوله الأقبوا وتحدث به هالة من اهتمام المؤرخين وتقدير العلماء .

أن المدرسة النظامية لم تكن أول مدرسة تقيم في العراقين العربي والمجبي . كما أنها لم تكن المدرسة الوحيدة التي أطلق عليها اسم (النظامية) . " فقد بنى نظام الملوك المدارس في بغداد وأصبهان ونيسابور وهراة وغيرها ، وكل منها تنمى بالنظامية " (١) . وعلى الرغم من ذلك فمفوضية بغداد هي التي طاشت على غيرها من المدارس النظامية وغير النظامية ، في عصرها وفيما سبقها من العصور . فما السبب ما ترى في ذلك ؟ يبدو لنا أن لذلك عدة أسباب هي :

١- ان وجود النظامية في حاضرة الخلافة جعلها مجالاً لتسليط الأنظار . من قبل المؤرخين والعلماء ورجال الأدب على جميع المستويات .

٢- لأن عدداً من كبار العلماء علموا فيها فأغفوا عليها شهرة واسمعة من هؤلاء التبريزي (٢) ، والشهسبازي (٣) .

١- جورج زبدان : التمدن الاسلامي ج ٣ ص ٢٢٥

٢- أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد الشيباني من أئمة اللغة والأدب تنلمذ على أبي الحلاء الممري ولد سنة ٤٢١ وتوفي سنة ٥٠٢ هـ . (الاعلام ج ٩ ص ١٩٧ ، وفيات الاعيان ج ٦ ص ١٩١-١٠٦)

٣- هو أبو اسحق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي الفيروزآبادي سكن بغداد وتفقده على جماعة من الأعيان وكان في غاية الورع والتشدد في الدين ولد سنة ٣٩٣ هـ وتوفي سنة ٤٧٦ هـ (الاعلام ج ١ ص ٤٤) والوفيات ج ١ ص ٢٠ - (٣)

والشيزالي (١) ، وابن الشجري (٢) وابن الأنباري (٣) وغيرهم (٤) .

٣- لأنها خدمت العلم والأدب لفترة مديدة فكثر تلاميذها وانتشروا في الآفاق .
فنشروا سمعتها وفضلها في البتاع . ويؤكد ذلك ما ذكره أبو اسحاق الشيرازي
عن رحلته الرسمية إلى خراسان من أنه كان يستقبل في كل بلد يمر به
بحفاوة بالغة من قبل تلاميذه في النواحي (٥) .

٤- أنها تحمل من الخصائص والميزات ما يجعلها أول مدرسة من نوعها فعلا .
ومن هذه الخصائص ضخامة البناء واتساع الفناء والتخصص في فروع
العلم وثقلتها بسكن الدالين ومدينته .

أما أنها لم تكن المدرسة الأولى فهو كده ذكر المؤرخين لعهد من المدارس
التي سبقتها تاريخيا كمدرسة ابن فورق المتوفى سنة ٥٠٦هـ / ١٠١٥م (٥) ،
والمدرسة البيهقية نسبة إلى البيهقي المتوفى سنة ٥٥٨هـ / ١٠٦٥م (٥) والمدرسة
السعيدية بناها نصر بن سبكتكين الفزنوي ، ومدرسة بناها اسماعيل الاسترهابي
الصوفي الواعظ (٦) ، وآخرى بنيت للاستاذ أبي اسحاق الاسفراييني (٨) .

١- هو أبو حامد الشيزالي فقيه شافعي تلمذ على امام الحرمين الجويني . خلف
ما يزيد على ستمين مؤلفا أكثرها في الجدل والمناظرة . (تاريخ أدب اللغة العربية

ج ٣ ص ١٠١ - ١٠٣ ، وفيات الأعيان ج ٤ ص ٢١٦ - ٢١٩)

٢- من شيوخ ابن الأنباري وستحدث عنه في الفصل التالي .

٣- موضوع دراستنا .

٤- حسين أمين ص ٢٢٦

٥- جورج زيدان : التمدن الاسلامي ج ٣ ص ٢٢٣

٦- ابن خلدون : وفيات الأعيان ج ١ ص ٧٦ وأما ج ٣ ص ١٦٨

٧- جورج زيدان : التمدن الاسلامي ج ٣ ص ٢٢٣ وحسين أمين ص ٢١٨

٨- ابن خلدون : وفيات الأعيان ج ١ ص ٢٨

والمدرسة النظامية في نيسابور التي بناها نظام الملوك لأمام الحرمين (١).

ويتصدى ناجي معروف في مقال له بعنوان (مدارس قبل النظامية ^(٢)) لعسن برون أسبقية النظامية على غيرها من المدارس تاريخياً، فيورد أسماء ثلاث مدارس في نيسابور بخارى وفزنة وأوس. ولكن صاحب المقال لا يذكر مدرسة واحدة في بغداد قبل النظامية ما يجعل للمؤرخين عذراً في قولهم بأسبقية النظامية (٣).

فالنظامية بلا شك أول مدرسة في بغداد من حيث النوعية. فقد تكون سبقتها مدارس المدارس الابتدائية البسيطة غير أن هذا لا ينفي أولية النظامية وأسبقيتها. فهي حقا المدرسة الأولى في النخامة والاتساع والمستوى العلمي والتخصص الموضوعي. وهي الأولى كذلك من ناحية إشراف الدولة عليها ودفع الأجر العالي للمدرسين وأجراء المخصصات على الطلبة.

وقد أنشأ نظام الملوك هذه المدرسة لخدمة المذهب الشافعي واشترط في كل من ينتسب إليها من الطلبة والمدرسين والوظائف والكتب أن يكون شافعي أصلاً وفروعاً (٤). وكان هدف نظام الملوك من ذلك ما يلي :

- ١- مقاومة المذهب الشيعي ومعارضة الحركات الهدامة من باغية وحشاشين (٥)
- ٢- ترسيخ جذور الحكم السلجوقي وجعل العلم قرينة للسيف في بناء الدولة (٦)
- ٣- سد حاجة الدولة من الموظفين الذين يعملون في دوائرها قضاء وولاة وكابا.

١- المصدر السابق ج ٣ ص ١٦٨. وانظر أبحاث الشافعية ج ٣ ص ١٣٧.

٢- مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلد ٢٢ سنة ١٩٧٣ ص ١٠٥ وما بعدها.

٣- تاريخ الدولة ص ٤٢٠، القند الإسلامي ج ٣ ص ٢٢٥.

٤- المنتظم ج ١٠ ص ٦٦.

٥- حسين أمين ص ٢٢٣.

٦- نفس المصدر والمكان.

٤- بث روح الولا* للدولة ومذهبها الرسمي مما يساعد على استقرار الوضع في البلاد (١).

وقد اهتمت بموضوع التخصص في العلم فكان لكل موضوع في المدرسة شيخ مختص بتدريسه* (٢). أما الموضوعات التي كانت تدرس في المدرسة فهي تنحصر فسي علوم العربية والدين* فكان هناك استاذ للغة واستاذ للتفسير وآخر للحدیث وغيرها من المواضيع التي تدرس في النظامية* (٣). و* وشرط أن يكون فيها أيضا مقرئ* يدرئ القرآن ونحوه يدرس العربية وفرض (نظام الملك) لكل قسطنًا من الوقف* (٤). هذا وقد كَوّن القرآن والشعر القديم فيها الحمود الفكري للدراسة الأدبية (علم الأدب) (٥).

وكان* المدرس هو المسؤول عن الدرس وتحضير المادة وترتيب المنهج وساعده معيد يعيد الدرس بعد القا* المحاضرة على الطالب (٦). وقد يكون للمحاضر الواحد معيدان أو أكثر، وتتحصر وظيفة المعيد في إعادة قراءة المحاضرة بعد انتهائ* الدرس وتفسيرها للطلبة الأقل استعدادا* (٧). وكان يقسم تعيين المدرسين فيها بموجب منشور يصدر عن نظام الملك (٨).

هذا وقد اجتازت النظامية كارثة احتلال بغداد من قبل هولاكو سنة ١٢٥٨ (٦٥٦) وغزوات التتار بعد ذلك وانتهت بأن اندمجت في المدرسة المستنصرية حوالي ١٣٦٥/٨٠١هـ (٩).

أما المدارس النظامية الأخرى فقد انتشرت في العراق والمشرق

- | | |
|------------------------|------------------------|
| ١- المصدر السابق ص ٢٢٣ | ٦- حسين أمين ص ٢٢٢ |
| ٢- حسين أمين ص ٢٢٦ | ٧- Hitti, p. 410 - 411 |
| ٣- نفس المصدر والمكان. | ٨- المنتظم ج ٩ ص ٥٣ |
| ٤- المنتظم ج ١٠ ص ٦٦ | ٩- Hitti p. 411 |
| ٥- Hitti, p. 410 | |

ويعدُّها ينسبهم تسماً (١) . وبعضهم يشير الى كثرتها دون تحديد . ويقول ابن الأثير في حديثه عن نظام الملك : * ودارسه في العالم مشهورة لم يدخل بلد منها حتى جزيرة ابن عمر التي هي زاوية من الأرض لا يؤمُّها - بنى فيها مدرسة كبيرة حسنة - وهي الآن تعرف بمدرسة رضي الدين * (٢) .

فمن هذه المدارس (النخبة) واحدة في الموصل (٣) وأخرى في البصرة (٤) هذا سوى ما كان منها في المشرق (٥) . ومن المدارس التي كانت في بغداد في هذا العصر مدرسة أبي حنيفة لأصحاب المذهب الحنفي (٦) والمدرسة البهايمية والمدرسة التجانية لأصحاب المذهب الشافعي (٧) ومدرسة ابن هبيرة لأصحاب المذهب الحنبلي (٨) . فالغاية من افتتاح هذه المدارس دينية مذهبية . فكانت كل جماعة تحرص على تأييد مذهبها والعمل من أجل نصرته وتوسيع قاعدته . وقد عُرفت (هذه المدارس) بالعلوم الشرعية واللغة والأدب والتاريخ مع توجيهه مذهبي خاص (٩) .

ب - المساجد والربط : قد أكثر الخلفاء والسلاطين من بناء المساجد تقرباً من الله ، أو اعتزازاً بما آتاهم الله من ملك أو إظهاراً لنعمة الله عليهم . وكان السلاجقة مولعين بالبناء فكان ألب أرسلان * إذا أمر ببناء أو عزم أن يكون أسعى ببناء وأسعفه وأشرفه مكان وأشرفه . ويقول : آتانا هذه عدل على علو هبتها ووفور نعمتها (١٠) وفي مقدمة هذه الأبنية التي اهتم بها السلاجقة

-
- ١ - ناجي معروف : مجلة المجمع العلمي العراقي ، مجلد ٢٢ سنة ١٩٧٣ ص ١٠٥
 - ٢ - الباهر ص ٦
 - ٣ - وفیات الأعيان ج ٤ / ٢٤٦
 - ٤ - طبقات الشافعية ج ٣ ص ١٣٧
 - ٥ - ناجي معروف : مجلة المجمع العلمي العراقي مجلد ٢٢ سنة ١٩٧٣ ص ١٥٥
 - ٦ - المنتظم ج ٨ ص ٢٤٥
 - ٧ - حسين أمين ص ٣٨١
 - ٨ - نفس المصدر والمكان .
 - ٩ - آل سلجوق ص ٤٥
 - ١٠ - كمال اليازجي : معالم الفكر العربي ص ٢٧٤

المساجد . فهذا ملكشاه يقوم بعدة أعمال عمرانية من جعلتها بناً المساجد في بغداد (١) . ويذكر ابن الأثير عن ملكشاه أنه بنى الجامع الذي يظهر بغداد عند دار السلطنة (٢) . وكذلك يذكر السيوطي عن ملكشاه أنه قدم بغداد قيسى سنة ٥٤٨٤ هـ / ١٠٦١ م * وأمر بعمل جامع كبير فيها وعُمل الأمانة حولها ورأى منزلونها (٣)

وفي القرن السادس الهجري (الثاني عشر ميلادي) وجد ابن جبير أن المساجد التي يجمع فيها بغداد أحد عشر مسجداً . هذا مع أنها فقدت كثيراً مما كانت عليه (٤) . وهذا العدد لا يتناسب مع ما كان يذكر عن بغداد في القرن الثالث الهجري من أن فيها خمسة وأربعين ألفاً مسجداً (٥) .

وأغلب الظن أن هذه الأخبار مبالغ فيها قليلاً وتحويلاً فالخير الأول يخسف عدد المساجد إلى المدمم تقريباً؛ والخبر الثاني يزيدنا إلى الحال . ويدور لنا أن عدد المساجد في بغداد في القرن السادس الهجري أكثر مما ذكر ابن جبير؛ لأن ما يذكره المؤرخون من اهتمام الخلفاء والسلاطين ببنا المساجد يجعلنا نستبعد وقوع عددٍ منها عند أحد عشر مسجداً .

يقول ابن الجوزي عن نظام الملك : " وأحسن خلاله مراعاة العلماء وترتيبهم العلم وبنا المدارس والمساجد والرباطات والوقوف عليها " (٦) . فأين المساجد التي بناها نظام الملك إذا كان مجموع مساجد بغداد أحد عشر فقط ؟

١ - الخصري ص ٤٢٦

٢ - الباهر ص ١١

٣ - تاريخ الخلفاء ص ٢٥٥

٤ - آدم مترج ٢ ص ٢٧١

٥ - نفس المصدر ص ٢٦٩ وانظر الحاشية .

٦ - المنتظم ج ١٠ ص ٦٥

ليقول ابن جبير أي تفسيران أن تكون هذه المساجد قد تلاشت في خلال قرن بفعل الحروب الداخلية والزلازل والفيضانات . وهو ما يشير إليه ابن جبير بقوله : " هذا مع أنها فقدت كثيرا ما كانت عليه " (١) .

وتلحق بالمساجد الرباط أو الرباطات ومفردها (رباط) وهي دار يمكنها المتسوفة ، موقوفة عليهم للإقامة والميادرة والتزهد والطعام واللباس . وقد انتشرت كلمة (رباط) في العراق في حين انتشرت كلمة " خانقاه " التي هي اللفظ الفارسي للكلمة (رباط) العربية في بلاد الفرس والشام ومصر (٢) . وقد أصبحت (الرباط) مواضع للتأليف والتصنيف والقرآن والتثقيف والأجازة والمحاضرات (٣) .

ولقد كثرت (الرباط) في هذا العصر كثرة تلفت النظار وكان يؤمها الحفاظ ممن جميع النواحي فيقيمون فيها ويحفظون فيها أو في المساجد . ومن هذه الرباط رباط شيخ الشيخ رباط سعادة رباط الأوجوانسة وغيرها (٤) .

جـ - المكتبات : وكانت تسمى أيضا دور العلم . وهي معروفة في بغداد والعراق عامة منذ العصر العباسي الأول . وأشهرها على الإطلاق (بهت الحكمة) الذي أنشأه الخليفة المأمون والذي كان يشتمل على مكتبة ومجمع علمي ومكتسب ترجمة (٥) .

وكانت المساجد بالإضافة إلى كونها مراكز للتعليم والتثقيف تستعمل كمستودعات للمكتبات (٦) . وكانت مكتبات المساجد هذه تصبح عن طريق الهدايا والمنح غنية بالآداب الدينية (٧) .

IBID P. 413

I.O.C. CIT.

٦ -

٧ -

١ - آدم مترج ٢ ص ٢٧١

٢ - حسين أمين ص ٢٣٦

٣ - نفس المصدر والمكان .

٤ - الكامل ج ١٠ ص ٦٠٥

٥ - Hitti, p. 310

ويذكر عن الخديوي الهمداني أنه " وقف كتبه على المسلمين وسلمها إلى أبي الفضل فكان يقرؤها ثم صارت إلى ابنه الفضل فاحترقت في داره (١) ويذكر مثل هذا عن أحد وزراء البويهيين وكان فاضلاً وله دار كتب وقفها على طلاب العلم، جمع فيها تسعة عشر ألف مجلد ما فيها إلا أصل منسوب (٢) .

وكذلك صنع أبو الحسن محمد بن هلال الصابي فقد وقف سنة ٤٥٢هـ / ١٠٦٠م دار كتب بشار ابن أبي عوف في غربي مدينة السلام ونقل إليها نحو ألف كتاب . ويقال بأن احتراق دار الكتب التي وقفها سابور الوزير بين السمرين وخوفه من ذهاب العلم هما اللذان حملاه على هذا الوقف (٣) .

لقد كان الأقبال شديداً على بناء المكتبات . فقد كان الاسهام في بناء مكتبة يعتبر من أعمال البر والاحسان يتاب عليها صاحبها . ولذلك انتشرت هذه المكتبات في الموصل وشرارز والهريرة والري (٤) . وكان لكل مدرسة جريدة كتب تحوي تفاسير المخطوطات في مواضعها المختلفة . وللمكتبة غازن وشرف وناولون (٥) . وكانت المكتبات تستخدم كمخبرات للبحث العلمي والجدل (٦) . وعلى كل حال فقد سلت كل من المساجد والمدارس والرباط ودور العلم أو المكتبات على نشر الثقافة العربية الإسلامية (٧) .

Hitti, p. 413 .

١- المنتظم ج ٨ ص ٢٦٦

٢- نفس المصدر ص ٦٤

٣- نفس المصدر ص ٢١٦

٤- Hitti: p. 413

٥- حسين أمين ص ٢٣٤

٦- Hitti: p. 413

٧- حسين أمين ص ٢٤٤

٢- النشاط الأدبي

كان لهذه الحركة العلمية النهضة التي تحدثنا عنها آثار ظاهرة فسي
أرب هذا العصر ولا غرو في ذلك فالملاقة وثيقة جدا بين العلم والأدب، بل
تكاثر الفروق تكون مفقودة بينهما لولا أن كلمة أدب، تتضمن معنى أوسع قليلا
من كلمة علم، إذ يوصي إلى الطاقة الانتاجية للفكر الانساني وما ينبثق عنها من جيد
القول وديع الكلام .

ففي هذا العصر ألفت المراجع الكبرى في فروع المعرفة (١) كما وضعت أهم
كتب النحو والصرف والبيان التي كان عليها معول العلماء في نشر هذه العلوم (٢) .
وفيه نضج علم المقامات المعروف بمقامات الحريري وتم نضج علم اللغة بالقوامير التي
ظهرت فيه كأساس الهانفة للزمخشري وغيره (٣) . على أن هذا كله لا يبيح لنا
القول بأن الحركة الأدبية في هذا العصر كانت مزدهرة ذلك أن مظاهر النشاط
هذه كانت منحصرة في الجمع والتصنيف بعيدة عن الابتكار والابتداع .

أ- النشر :

تلك صورة عامة عن الحركة الأدبية فإذا أضفنا النظر في النشر خاصة تبين لنا
أن الإنشاء أو الترسيل مال في هذا العصر إلى التأنق في اللفظ أكثر مما كان فسي
العصر السابق (٤) . ولعل ذلك من نتائج الحرص على إتقان الصناعة اللفظية
والتفنن في البديع والجناس (٥) . فقد اهتم الأدباء بالمحسنات اللفظية والحوالي

- ١- الكفراوى : تاريخ الشعر العربي ص ٢٧
- ٢- جورجى زيدان : تاريخ آداب اللغة العربية ج ٣ ص ٢٧
- ٣- نفس المصدر والمكان .
- ٤- نفس المصدر ج ٣ ص ١٣
- ٥- نفس المصدر ص ١٢ .

تنمى العبارة والتأنق في الانشاء . وأكبر مثال على ذلك مقامات الحريري التي تظهر فيها الصناعة اللفظية في أجلى صورها مما يدل على أن الاحتكام بالشكل كان طامعا على الاحتكام بالموضوع .

ب - الشعر :

من يتتبع أقوال المؤرخين في وصف شعر هذا العصر يجدها مختلفة وفيهم مستقرة على حال بل إن كثيرا منهم لا يعطي رأيا محددًا في مستوى ذلك الشعر وقيمته الفنية . ويدّعون أن المؤرخين لا يقفون دأبًا عند دراسة هسله العصر ولا يتعرضون له بتأن وتؤد . فهم يأنهون في وصف شعر العصر المعاصر المعاصر الأول ولا يصلون هذا العصر إلا منكمين متعبين (فاحتجوا وزوله طغرا ولا يمسونه إلا لسانا . يقول جورجى زيدان : تشير حال الشعر في هذا العصر عما كان عليه قبله بعد زهاب سيف الدولة والصاحب بن عباد وغيرهما من الأخيذين بتناصر الأديب والشعراء (١) ويقول أيضا : ومع اتساع الدولة الإسلامية وطول مدة هذا العصر لم ينبغ فيه من الشعراء البلقا نصف ما ينبغ في العصور السابقة ونظرا لما توالى على الدولة الإسلامية من الأحن والفتن كسدت سوق الشعر وأصبح المنتجع من الشعراء لا يستكف من شكوى الفقر وطالب الرغد بصراحة (٢) . ويقول أيضا : ويمتاز هذا العصر باتقان الصناعة اللفظية على الإجمال كما تقدم ولحق منها الشعر حظ كبير فأصبح الشاعر يحرف همه إلى اللفظ ولو سخر لسه المعنى أحيانا حتى يخلق فهم المراد منه (٣) .

- ١- تاريخ آداب اللغة العربية ج ٣ ص ١٣ . ويجدر بنا الإشارة إلى أن قوله : الأخيذين بتناصر الأديب والشعراء فصحا بل هو من الذأب الشائع وصحته أن يقول : من العناصرين للأديب والشعراء .
- ٢- نفس المصدر والمكان . ومن الجدير بالذكر أن زيدان لم يكن موافقا في التعبير عن رأيه عند موازنة هذا العصر بغيره من العصور من الناحية الشعرية . فالعصر لا تتفاوت بعدد الشعراء بل بنوعية الشعر وقيمته . ومن ثم لا اعتبار لقوله : لم ينبغ فيه نصف ما ينبغ في العصور السابقة من الشعراء والبلقاء فالعبارة بالكيف لا بالكم .
- ٣- نفس المصدر ج ٣ ص ١٤

ويتفق بطرس البستاني في وصف هذا العصر مع جورج زيدان فيقول :
فهو عصر انتقال من القوة الى الضعف ومن الارتفاع الى السقوط فلا بد للشعر
أن ينحدر شيئا فشيئا حتى تلتقي أواخر عصره بأوائل عصر الانحطاط (١) .

غير أن الدكتور حسن ابراهيم يخالف زيدان والبستاني في ذلك فيقول :
ونرى أن الشعر في هذا العصر يتميز بصفة عامة بالركة والعميق والتفنن في الممانسي
كما يتميز بالنقد الدقيق (٢) .

وفي حين يعلن ابن خلدان أنه لم يكن قبل ابن التعاويذي بدايتي منسبة
من صفاته من شعراء هذا العصر (٣) يقول بطرس البستاني بأنه ليس بين هؤلاء
(يعني شعراء هذا العصر) واحد يمد في الفحول (٤) .

ويتضح مما سبق أن الصورة غير واضحة تماما بالنسبة الى شعر هذا العصر
على أن الأنطباع الذي تخرج به من قراءة ذلك الشعر أنه ليس في مستوى شعر
العصور السابقة لا شكلا ولا مضمونا . وأن كان ذلك لا يمنعنا من القول بأن هذا
الشعر ما زال بحاجة الى من يدرسه الدراسة الصحيحة والمتأنية لأن الدراسات
التي كتبت حوله قليلة نسبيا .



-
- ١- ادباء المربج ج ٢ ص ٤٥١
 - ٢- تاريخ الاسلام - العصر المماليكي الثاني ص ٤٧٨
 - ٣- تاريخ آداب اللغة العربية ج ٣ ص ٢٣
 - ٤- ادباء المربج ج ٢ ص ٤٥١

الباب الأول

مصره ، حياته ، آثاره

الفصل الثاني

حياته .

الفصل الثاني

دراسة المصادر -

نورد فيما يلي قائمة بالمصادر التي تضمنت تراجم عن حياة ابن الأنباري مرتبة حسب تسلسلها التاريخي :

- ١- ابن الأثير المتوفى سنة ١٢٣٠هـ / ١٢٣٢م : الكامل ج ١١ ص ٤٧٧
- ٢- أبو الحسن القفطي المتوفى سنة ١٢٨٦هـ / ١٢٨٨م : انباء الرواة ج ٢ ص ١٦٩-١٧١
- ٣- ابن خلدان المتوفى سنة ١٢٨١هـ / ١٢٨١م : وفيات الأعيان ج ٣ ص ١٣٦
- ٤- أبو الفداء المتوفى سنة ٧٣٢هـ / ١٢٣٠م : المختصر في أخبار البشر ج ٢ ص ١
- ٥- شمس الدين الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ / ١٣٤٧م : العبر في خبر من غير ج ٤ ص ١٣٦
- ٦- ابن شاذان المتوفى سنة ٧٦٤هـ / ١٣٦٢م : فوات الوفيات ج ١ ص ٥٤٧
- ٧- الباقعي المتوفى سنة ٧٦٨هـ / ١٣٦٦م : مرآة الجنان ج ٣ ص ٤٠٨
- ٨- تاج الدين السبكي المتوفى سنة ٧٧١هـ / ١٣٦٩م : طبقات الشافعية الكبرى ج ٤ ص ٢٤٨
- ٩- ابن كثير المتوفى سنة ٧٧٤هـ / ١٣٧٢م : البداية والنهاية ج ١٢ ص ٣١٠
- ١٠- ابن قاضي شبهه الاسدي المتوفى سنة ٨٥١هـ / ١٤٤٦م : طبقات النحاة واللغويين ص ٣٦٢-٣٦٦
- ١١- ابن تقي بردي المتوفى سنة ٨٧٤هـ / ١٤٦٩م : النجوم الزاهرة ج ٦ ص ٩٠
- ١٢- جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ / ١٥٠٥م : بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٦-٨٧
- ١٣- ابن عماد الحنبلي المتوفى سنة ١٠٨٩هـ / ١٦٧٨م : شذرات الذهب ج ٤ ص ٢٥٨-٢٥٩
- ١٤- الحاج ميرزا الخوانساري المتوفى سنة ١٣١٣هـ / ١٨٩٥م : روفاة الجنات ج ١ ص ٤٠٩-٤١٠
- ١٥- اسداهيل البغدادي المتوفى سنة ١٣٣٩هـ / ١٩٢٠م : هدية المارقين ص ٥١٩-٥٢٠

ونرى من الجدير بنا تسجيل الملاحظات الأولية التالية :

- ١- ان ابن الجوزي صاحب " المنتظم في تاريخ الطوك والاسم " لم يتطرق الى ذكر ابن الأنباري مع أنه أولى الناس بالكتابة عنه لأنه ألصقهم به زماناً . غير أنه توقف نفسي تاريخه عند سنة ١٠٧٤هـ / ١١٧٨م أي قبل ثلاث سنوات من وفاة ابن الأنباري [توفي سنة ١٠٧٧هـ / ١١٨١م] ففاننا منه فوائد جلي .

٢- أن ياقوت الحموي صاحب المعجم الأدباء لم يورد ترجمة لابن الأنباري على الرغم أنه يشير في مقدمة كتابه (ج ١ ص ٤٤) إلى نزعة الألباء (وهو أحد كتب ابن الأنباري المشهورة) كصدر من صا دره . ولأنه من غير المعقول أن يعتد ياقوت على كتب ابن الأنباري ثم يفتن عليه بترجمة ولا سيما أنه ترجع لكثير ممن هم أقل منه أهمية وشهرة فقد بدأ أن في الأمر شيئاً ، وأنه لا بد من مراجعة معجم الأدباء بتوردة زويدة . وبعد الفحص والتدقيق تمعن لنا أن جزءاً من الكتاب قد فقد وهو الجزء الذي يشتمل على جميع التراجم التي تبدأ باسم عبد الرحمن ولا يسمنا إلا أن نبدى أسفنا على هذه الخسارة فلا شك أنه لو سلمت ترجمة ياقوت لابن الأنباري لتكشف من تفاصيل حياته ووقائعها ما يفيد على شخصيته أصواءً ساطعة .

٣- ابن الأثير وهو أقرب المؤرخين من الأنباري زمناً بعد أن الجوزي وياقوت مرّ به ابن الأنباري لهما : فلم يورد عنه إلا حوالي ثلاثة أسطر لا تشفي ولا تغني من جوع .

٤- أن معظم شرحي ابن الأنباري ينقل بعضهم عن بعض فلا يكاد يضيف اللاحق إلى السابق شيئاً .

وعلى الرغم من ذلك ، فإن الإنصاف يفرض علينا أن ننسب الفضل إلى أصله فنسجل الملاحظات التالية .

١- أن القنطي هو صاحب أول ترجمة حقيقية لابن الأنباري أورد فيها تفاصيل عن اسمه ولقبه وكنيته ونسبه ونسبته وأساتذته وتلاميذه وموضوعات تخصصه وصفاته وأخلاقه وشعره ووقائعه .

٢- أن ابن خلكان ينقل عن القنطي نقلاً حرفياً أو ببعض التصرف ولا تحتوى ترجمته على شيء جديد إلا حديثه عن كثرة تلاميذ ابن الأنباري والتفاني جماعة منهم .

٣- أن تاج الدين السبكي يورد في ترجمة ابن الأنباري تفاصيل جديدة ومفيدة عن سكنه وصورته الشهيرة ، ورفضه لجائزة الخليفة المستفي ، وتمعنه في الطبس والمأكول ، وحال طه للشيوخ أبي النجيب ثم ذكر بعض أساتذته في علم الحديث .

ولهذه التفاصيل قيمة كبيرة في الحديث عن حياة ابن الأنباري وتصوير شخصيته

٤- أن ابن كثير على قصر الترجمة التي ختر ابن الأنباري بها في " الهداية و النهاية " ، يذكر أنه كان يحضر نوبة الصوفية بدار الخلافة " . وهذا خبر جديد عن مول ابن الأنباري التصوفية . صحيح أن القنطي ذكر أنسبه كان مقلداً برباط له بشرقي بغداد في الخاتونية وأن السبكي أورد أنه كان يقعد في الخلوة عند الشيخ أبي النجيب ولكن أحداً لم يذكر أنه كان يحضر نوبة الصوفية بدار الخلافة وأن كانت الأخبار الثلاثة تحيل نفس الدلالة لأنها من واحد .

٥- أن ترجمة ابن قاضي شعبة الأدي لأن ابن الأنباري هي أوسع الترجمات فهو ينقل ما أورده تاج الدين السبكي دون أن يشير إلى هذا النقل ويضيف إليه بعض التفاصيل عن أساتذته وتلاميذه . ثم يصرح بنقل ترجمة ابن الديلمي له (وابن الديلمي هو أبو عبد الله محمد بن سعيد الواسطي المتوفى سنة ٥٦٣٧/١٢٣١م - انشروفيات الأعيان ج ٤ ص ٣١٥) وكان قد كتب تلميذاً على تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (انظر كشف الظنون ج ١ ص ٢٨٨) ترجم فيه لابن الأنباري فنقل ابن قاضي شعبة هذه الترجمة . كذلك نجد عند ابن قاضي شعبة هذا زيادات وإضافات لا نجدها عند سواء لعلمه اقتبسها من سبقه من المؤرخين . وما يدرينا لعلمه أطلع على ما كتبه ياقوت عن ابن الأنباري . فهو يعتمد على ياقوت كما يعتمد على ابن خلكان والذهبي وابن الأنباري نفسه . (انظر مقدمة الدكتور محسن غياثي مجلد للجزء الأول من طبقات النحاة والمفسرين - مطبعة النعمان - النجف الأشرف سنة ١٣٦٣/١٩٧٣) .

٦- أن السيوطي على تأخر عهده ، وعلى ما عرف عنه من شغف بالنقل والاقتباس ، يشير قضية جديدة في حياة ابن الأنباري هي رحلته إلى الأندلس ، فيزعم أن ابن السنن ذكره في الصلاة .

هذا بالنسبة للقديس أما المحققون فقد اعتاد كل من يعنى بتحقيق كتاب لاين الأنباري أن يضع نبذة عن حياته قصيرة أو طويلة .
 (ينظر في ذلك مقدمة اسرار العريفة لمهجيت الميطار ونزهة الألباء لأبسي
 الفضل ابراهيم والأغراب في جدل الأعراب لمحميد الأفقياني) ومعظم تلك
 النبذ منقول عن المصادر القديمة وعول ذلك لا يوري أهمية فائدة .

- ١.١ -
- حياته -

تمهيد

تحدثنا في الفصل السابق عن عصر ابن الأنباري وبيئته تمهيداً للكلام عن حياته ذلك أن بعض ظواهر تلك الحياة لن يكون واضحاً ولا مفهوماً إذا لم نستطع رده السبب عليه وأسبابه ، وإثباته في موضعه الصحيح من أحداث العصر والبيئة .

فلولا الصورة التي جلونها عن هذا العصر لم يكن في وسعنا تفسير مثل الظواهر التالية :

- ١- اعتناقه للمذهب الشافعي .
 - ٢- تأثره بالمنهج الفقهي في اتجاهه النقوي .
 - ٣- صله إلى الزمخشري والتصوف .
- وبغير ذلك مما سواجبهنا في حديثنا عن حياة ابن الأنباري التي نرجو أن نستوفي القول فيها من خلال تركيزنا على العناصر التالية :

١- التمهيد :

أ- اسمه ونسبه : هو عبد الرحمن بن محمد (١) _____ (٢)

- ١- ابن الأثير : الكامل ج ١ ص ٢٧٧ ، القفطي : انباء الرواج ج ٢ ص ١٦٦
ابن خلكان : وفیات الأعيان ج ٣ ص ١٣٩ ، أبو الفداء : المختصر ج ٣ ص ٦٣٣
الذهبي : المبرج ج ٤ ص ٢٣٥ ، اللبني : فوات الوفيات ج ١ ص ٤٧٥
الهاشمي : مرآة الجنان ج ٣ ص ٤٠٨ ، السبكي : طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٤٨
ابن كثير : البداية والنهاية ج ١٢ ص ٣١ ، ابن قاضي شعبة : طبقات النحاة : ١
ابن تغربردي : النجوم الزاهرة ج ٦ ص ٩٠ ، والخفوشين ص ٣٦٢
اسماعيل البغدادي : هدية العارفين ص ٥١٩ ، السيوطي : البنية ج ٢ ص ٨٦
الخوأنساري : روفاة الجنات ج ١ ص ٤٠٦
- ٢- المصا در السابقة . ومن الجدير بالذكر أن اثنين من هؤلاء المؤرخين يذكر أن اسم والده " محمد " مقروناً بشعبة أبي الوفاء هما ابن خلكان والبغدادي (انظر الوفيات ج ٣ ص ١٣٩ وهدية العارفين ص ٥١٩)

بن عبيد الله بن أبي سميد (١) . (٢)

ب - كنيته ولقبه : يكنى أبا إسحاق الأنباري بأبي البركات كما يلقب **الكامل** (٤)

١ - السبكي : طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٤٨ ، ابن تفرى بردى : النجوم الزاهرة ج ٦ ص ١٠٠ . هذا وقد نص ابن قاضي شهبة على ذكر " عبيد الله " بالتصغير (انظر الطبقات ص ٣٦٢) أما القفطي فكان الوحيد الذي ذكر الاسم كما هو أي دون تصغير (انظر انباه الرواة ج ٢ ص ١٦٦)

٢ - ابن الأثير : الكامل ج ١١ ص ٤٧٧ ، أبو الفدا : المختصر ج ٣ ص ٦٢ ، ابن تفرى بردى : النجوم الزاهرة ج ٦ ص ٩٠ ، السيوطي : البنية ج ٢ ص ٨٦ ، الخوانساري : روضات الجنات ج ١ ص ٤٠٩ ، ومما هو جدير بالذكر أن المؤرخين قد يختلفون في ترتيب هذه السلسلة تقدمًا وتأخيرًا ، إيجازًا وإطنابًا . كما أن منهم من يذهب بها بعيدا جدا فيقول : هو عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله (الهداية والنهاية : ج ١٢ ص ٣١٠) أو هو عبد الرحمن بن عبيد الله بن مصعب بن أبي سميد (طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٤٨) وهدية المارغبين ص ٥١٩) . وأغرب من ذلك ما ورد في الطبعة الجديدة من وفيات الأعيان - تحقيق إحسان عباس - إذ تمتد السلسلة فتستوعب ثلاثة أسماء جديدة هي (محمد بن الحسن بن سليمان) - (انظر الوفيات ج ٣ ص ١٣١) . ونحن نرى اعتقادًا برأي الأكثرية أنه من الأجدر هنا طرح هذه الأسماء الدخيلة على سلسلة نسب ابن الأنباري فيسلم لنا من قائمة أجداده اسمان صحيحان ومجمع عليهما هما " عبيد الله وأبو سميد " وأما ما سوى هذين فمجرد زلل للريسة والشك . وتبقى السلسلة الصحيحة بعد ذلك كما أئتمناه في المتن من علو .

٣ - الكامل ج ١١ ص ٤٧٧ ، انباه الرواة ج ٢ ص ١٦٦ ، وفيات الأعيان ج ٣ ص ١٣٩ ، المختصر ج ٣ ص ٦٣ ، المعبر ج ٤ ص ٢٣١ ، وفيات الوفيات ج ١ ص ٥٤٧ ، الهداية والنهاية ج ١٢ ص ٣١٠ ، طبقات النحاة واللغويين ص ٣٦٢ ، النجوم الزاهرة ج ٦ ص ٩٠ ، بغية الرواة ج ١٢ ص ٨٦

٤ - انباه الرواة ج ٢ ص ١٦٦ ، المعبر ج ٤ ص ٢٣١ ، شذرات الذهب ج ٤ ص ٢٥٨ .

أو كمال الدين (١) . ولعل الكنية جاءت من اعتقاد تلاميذه والمقرئين منه بأنه مبارك، وأن من لازمه ضمن النجاح (٢) . أما لقبه فقد يكون تعبيراً عما كان يتمتع به من كرم الخلق واستقامة السلوك والنزوع إلى الثمالي في أعماله وشرفاته كما ستمسرف فيما بعد .

ج - نسبته : ينسب صاحبنا إلى الأنبار (٣) . وقد أشار الخوانساري إلى هذه النسبة (٤) . ومن المؤرخين من ينسبه إلى بغداد . فيقول : كمال الدين أبو البركات الأنباري الهمداني (٥) . ولا شك أن لأبن الأنباري صلة وثيقة بكل من هذين البلدين ولا لما نسب إلى كل منهما . وسنكشف عن حقيقة ذلك في حديثنا عن مولده ونشأته .

٢ - مولده :

لا يمكن أن يكون الحديث عن أمة ولادة دقيقاً ولا صحيحاً حتى يتمسرح تحديد عصرها الأساسيين وعما الزمان والمكان . فإذا انتقلنا من التعميم إلى التخصيص ونظرنا في ولادة أبي البركات ابن الأنباري وجدنا هذين المنصرين الأساسيين موضع أخذ ورد . فمن حيث الزمان يتفق مؤرخوه على أن تاريخه ولا دته هو سنة ١١١١ هـ / ١١١١ م غير أنهم يختلفون في تحديد الشهر وهم في موقفهم

١ - وفیات الأعيان ج ٣ ص ١٣٩ ، وفیات الوفیات ج ١ ص ٤٧٠ ، امرأة الجنان ج ٣ ص ٤٠٨

٢ - قال النافسي : وكان نفسه مباركاً ما قرأ عليه أحد الا تميز (انظر امرأة الجنان ج ٣ ص ٤٠٨) .

٣ - روضات الجنات ج ١ ص ٤٠٩ . هذا ومن الجدير بالذكر أن مؤرخي ابن الأنباري يختلفون في أمر نسبه هذه فمنهم من يدعوه ابن الأنباري كأنه أخذ النسبة من أمه ومنهم من يدعوه الأنباري ينسبه إلى الأنبار بنفسه (انظر في ذلك بحثاً بعنوان : الأنباري من خلال كتابه الانصاف : للدكتور فوزي فيض الله : مجلة كلية اللغة العربية - جامعة اليرموك ، عدد (٤) ١٣١٤ / ١٧٤ ، م ١٣٥ - ١٣٢) والنسبة في كلا الحالتين صحيحة لأنه أنبار ابن أنباري ، أعني أن والده كان يتمتع بهذه النسبة من قبله .

٤ - اسماعيل الهمداني : هدية المعارف ص ٥١٦ .

من هذه المسألة فثان : الأولى وتكون الأغلبية ، تتكفي بذكر السنة دون ذكر الشهر واليوم . أما الفئة الثانية فتقتصر تاريخ الولادة في شهر ربيع الآخر من تلك السنة (١) ، وإن كان ابن قاضي شعبة ينصر رأي هذه الفئة في موضع كويسون رواية تخالفه في موضع آخر فيقول : " قال القدسي : سألت عن مولده (يعني ابن الأنباري) فقال : قسي ربيع الأول سنة ثلاث عشرة وخمسةائة " (٢) . ولكن أحدا من المؤرخين لم يتعرض لذكر يوم الولادة بالتحديد . ولعل السبب في ذلك أن وفاة العالم أشهر من ولادته . فهو عند ولادته مجهول معروف ولكنه عند وفاته معروف مشهور . ولذلك نجد أصحاب الطبقات والتراجم أقدر على تحديد يوم الوفاة منهم على تحديد يوم الولادة .

هذا بالنسبة للزمان . أما بالنسبة للمكان ، فيختلف المؤرخون كذلك بين أن يكون صاحبنا ولد في الأنبار التي ينتسب إليها أو أن يكون ولد في بغداد . فالقاضي ينسب على أنه " سكن بغداد من صباه إلى أن توفي (٤) وابن قاضي شعبة ينسب في موضع على أنه " نزل بغداد " (٥) وفي موضع آخر على أنه " قدم بغداد في صباه (٦) أما السيوطي فيذكر أنه " سمع بالأنبار من أبيه وبغداد عن عبد الوهاب الأنطاقي " (٧) وهذه الأقوال كلها لا تدع مجالا للشك في أن ابن الأنبار ولد في الأنبار وانتقل إلى بغداد فلما . أما الباقعي فيخالف هؤلاء جميعا ويؤكد أن ولادته كانت ببغداد (٨) .

-
- ١- القضي : إنباء الرواة ج ٢ ص ١٦٦ ، ابن خلكان : الوفيات ج ٣ ص ١٣١
 - ٢- طبقات النحاة واللفويين ص ٣٦٢
 - ٣- نفس المصدر ص ٣٦٦
 - ٤- إنباء الرواة ج ٢ ص ١٦٦
 - ٥- طبقات النحاة واللفويين ص ٣٦٢
 - ٦- نفس المصدر ص ٣٦٢
 - ٧- الفحجة ج ٢ ص ٨٦
 - ٨- مرآة الجنان ج ٢ ص ٤٠٨

غير أن المافقي لا يذكر المصدر الذي أخذ عنه ولا يحدد قوله بما يشتهر به يؤكد ما يجعله عروة للشك . فكل الدلائل إذن تشير إلى أن ابن الأنباري ولد في الأنبار وانتقل إلى بغداد كما ذكرنا آنفا . وأما خبر ولادته في بغداد فيبقى بحاجة إلى برهان .

٣- صلته بالأنبار (١)

يتضح مما سبق أن صلة صاحبنا بالأنبار لم تكن بالوثيقة والصيقة ، فقد تركها صغيرا إلى بغداد . وشغلته بغداد وحياتها الفكرية والدينية عن مسقط رأسه . ولقد كان لنا من هذه الوثائق عذر في الاحتفال ببغداد وحدها دون الأنبار عند الحديث عن بيئة من النواحي السياسية والاجتماعية والفكرية في الفصل السابق .

ومع ذلك فلا يبدو أن صلة صاحبنا بمسقط رأسه قد انقطعت نهائيا ، أو أنه ذهب عن مراحله الأولى ومراحله سهوا زهولا تاما إذ إن صلة عاطفية كانت ما تزال تشده إليها على الرغم من كل شيء . وتتجلى هذه الصلة العاطفية في مظهرين :

١- الأنبار اسم يطلق على ثلاثة مواضع مختلفة :

١- مدينة على شاطئ الفرات من الجانب الشرقي بمصر النهر .

٢- مدينة قرب بلخ وهي قصبة ناحية جوزجان .

٣- سكة بمرقي أعلى البلد (انظر ياقوت : معجم البلدان ج ٣ ص ٢٥٧-٢٥٨ وعلى الهاشمي تاريخ الأنبار ص ١٧) .

ومن الجدير بالذكر أن كلمة (الأنبار) وردت بفتح الهمزة في رقم (١) و (٢) أما في رقم (٣) فيجوز فتحها وكسرها - انظر كتاب الأنساب للسمعاني ج ١ ص ٢٥٥ (حاشية ٦) والاكمل لابن ماكولا ج ١ ص ١٤٢ (الحاشية)

وينسب صاحبنا إلى أنبار العراق ومن الأنباريين الآخرين . وهي تقوم على الضفة اليسرى لنهر الفرات في الشمال الشرقي العراق جنوبي خط طول ٤٣° ٤٠ شرقا وخط عرض ٣٣° ، شمالا (دائرة المعارف الإسلامية ج ٣ ص ١) وهي تقع إلى الغرب من بغداد وتبعد عنها عشرة فراسخ (معجم البلدان ج ٣ ص ٢٥٧) أو أربعين ميلا بالقياس الحديث (أحمد عناية الله : القاموس الإسلامي ج ١ ص ٧١٢)

- ١- ما ذكره مؤرخوه عن تأليفه لكتاب في تاريخ الأنبار (١) .
- ٢- عصبته لعلماؤها وأعداء رجالها . وحسبنا مثلا على ذلك احتفاله الشديد بتسلفه الكبير أبي بكر بن الأنباري (٢) أعلى الرزم من اختلافهما في المذهب النحوي، فذاك كوفي وصاحبنا بصري . وتلخص هذا الاختلاف في نقطتين :

أ. أنه يخفي عليه من آيات الشنأ والاداراء عالم يفتقر على أحد من علماء الكوفيين في نزعة الألباء (٣) .

ب. أن ترجمته له من أوسع الترجمات في الكتاب .

وقد يكون لاعتزاز صاحبنا الشديد بصفت رأسه ما يبرره لمبهم :

- الاول : ما أورده بعض المؤرخين من أن الخط العربي أصله من الأنبار (٤) .
 - الثاني : بثرة العلما والرجال الأعلام الذين ينتسبون إليها (٥) .
- ونستنتج من ذلك كله أن الأنبار لم تهرع خيال ابنها البار ولم تغل من أثر في ثقافته ومناحي تفكيره .

- ١- سنطرق للحديث عن هذا الشاب عند الكلام على آثاره في الفصل الثالث من هذا الباب .
- ٢- كان من أظم الناس بنحو الثوفيين وأكثرهم حفظا للغة (معجم الأدباء ج ٨ ص ٣٠٦) وقد صنف كتبها كثيرة في علوم القرآن وتفسير الحديث والمشكل والوقف والابتداء والرد على من خالف . صحف العامة (تاريخ بغداد ج ٣ ص ١٨٢) كانت ولادته سنة ٢٧١ هـ (معجم الأدباء ج ١٨ ص ٢١٣)
- ٣- انظر نزعة الألباء ص ٣٦٤
- ٤- انظر في هذا الموضوع كتاب الحافظ أبي داود المجستاني ص ٤ وتاريخ الانبار لعلي الهاشمي ص ٢٨ وتاريخ الشعر العربي لمحمد البهبهتي ص ١٩٨ والاسلام والحضارة العربية لمحمد كرد علي ج ١ ص ١٢٦ .
- ٥- انظر في ذلك معجم البلدان لياقوت ج ٣ ص ٢٨٥ ، والأنساب للسمعاني ج ١ ص ٣٥٣ . هذا وقد أورده صاحب كتاب تاريخ الأنبار* ما يزيد على مائة شخصية من شخصيات الأنبار ما بين شاعر وعالم لغة ونحوي وفقه وصحفي (على بن الحسين الهاشمي ص ٢١١ - ٢١٦) .

٤- نشأة

أن الكلام في نشأة ابن الأثيري يتصل بالكلام على ولادته اتصالاً وثيقاً . فعن
 نبأها من حيث انتهينا هناك . وعلى الرغم من أن هذا الرجل نشأ في وضع التاريخ ،
 وتطلب في البيئات العلمية في بغداد والبيئات العلمية قسماً الاضواء على عائلتها
 والمشاركين فيها من طريق التلاميذ الذين ينتشرون في كل مكان ، فإن أخباره قليلة
 جداً ، ولا تسعف الباحث في تكوين صورة متكاملة عن نشأته . ولعل لزهد وانزواء سبباً
 في ذلك ، أولئك ذلك راجع إلى حياته العسيرة التي جرت على وتيرة واحدة مديدة
 وبيلة من الزمن دون تنوع أو ميانة . فليس في سيرة هذا الرجل من الحركة والتشويق
 ما يغري بالمتبع . إنه لم يكن من أهل الاسفار والرحلات كما ستعلم فيما بعد .
 والاسفار والرحلات تبعث على تحريك اهتمام الآخرين واجتذاب أنظارهم مما يترك مجال
 القول واسعاً لكتاب التاريخ والتراجم ومنهم مادة خصبة لنشر الروايات والأخبار .

ثم إنه لم يكن نشأته على المستوى الاجتماعي فقد كان مغلفاً على نفسه قانعاً بالقليل
 غير طامع فيما يطمع فيه الناس من مطالب الحياة ومستلزماتها . وأكثر من ذلك أنه لم
 يكن يسمح لنفسه بفشيان ساحات البطولة ولا التقرب منهم . فمات بعيداً عن أضواء القصور
 وقصور الملوك من أكبر المواصل على امتداد الشهرة وبعد الصيت ولنا من الكاشفي (١)
 والفرا (٢) أكبر شاهد على ذلك .

١- هو أبو الحسن علي بن حمزة الكاشي الكوفي أحد القراء السبعة . كان اسماً
 في النحو واللغة والقراءات . توفي سنة ١٨٢ أو ١٨٣ هـ (١٨٩ هـ) انظر
 وفیات الأئمان ج ٥ ص ٢٩٥ وما بعدها ونزهة الألباء ص ٦٧ وما بعدها .

٢- هو يحيى بن زياد الفرا كان ابرز الكوفيين وأعلمهم بالنحو
 واللغة وفنون الأدب .
 توفي سنة ٥٢٠٧ هـ (الوفیات ص ١٧٦ وما بعدها ونزهة الألباء
 ص ٩٨ وما بعدها) .

وسمها يمكن فنحن نستطيع من خلال هذه الأخبار القليلة المتناثرة هنا وهناك، أن نمطي صورة اجمالية عن نشأته، ونفقد الدقة والتفصيل، ولكنها كافية الى حد ما فسي تكون فكرة موجزة وواضحة عن هذه النشأة .

ولد صاحبنا في الأنهار كما أثبتنا قبل قليل وتوجه الى بغداد في صباه . أسأ أسباب هذه الرحلة وظروفها فلمست واضحة . غير أننا نستطيع أن ننظر الأسباب والدوافع من اشارات ذكرها المؤرخون . فقد ذكروا أنه "سمع بالأنهار من أبيه وببغداد من عبد الوهاب الأنطاقي" إن هذه العبارة تشرح مجمل ظروف الرحلة . فلقد كان والده على شيء من الثقافة والملم، وكان حريصاً على تنشئة ابنه تنشئة علمية صحيحة، وتمكينه من تحقيق ما عجز هو عنه . ولأن الأنهار لم تكن تشد حاجة طالب العلم، ولأن بغداد كانت تفتح بحركة علمية نشطة على عهد الدولة السلجوقية وفي ظل نظام الملائكة، ودرسته المشهورة بالنظامية . لذلك كله رأى الوالد أن يشد الرحال الى بغداد مستصحبا ابنه، عله يحقق فيها ما عجز عن تحقيقه في الأنهار من آمال وأهداف .

وفي بغداد تهيئت الحال من الضيق الى السعة، فكثرت أساطره وأشياخه بعد أن كان والده في الأنهار هو شيخه الوحيد . وكانت المدرسة النظامية آنئذ في ذروة ازدهارها ورتبها فيها من رجال الملم كل نابغ نابيه فانتظم في سلكها وأخذ الملم على جلة أساتذها (٣). وبعد أن تخرج في النظامية صار أحد المميدين فيها (٤) ثم رقي الى وظيفة مدرس .

- ١- السيوطي : بقية الوفاة ج ٢ ص ٨٦ . والأنطاقي هو عبد الوهاب بن المبارك بن أحمد بن أحمد أبو البركات الأنطاقي محدث بغداد في عصره . مولده ووفاته فيها من ٤٦٢هـ - ٥٣٨هـ (انظر التعريف به "الأعلام" للزركلي ج ٤ ص ٢٢٦) .
- ٢- توفي نظام الملوك سنة ٤٨٥هـ / ١٠٩٣م ولكن اثره استمر في النظم الشروعية والمعاهد العلمية التي خلفها . فكان بغداد في مطلع القرن السادس الهجري كانت ما تزال تمشي في ظلاله .
- ٣- سننمعرض لهؤلاء الاساتيد في موضع لاحق .
- ٤- حسين أمين : تاريخ العراق في العصر السلجوقي ص ٢٢٢ نقلا عن تلخيص مجمع الآداب لابن الفوطي ص ٢٠٦ مخطوط . وابن قاضي شهاب ص ٣٦٥ ، والسيوطي ج ٢ ص ٨٦ ، والخوانساري : روفاة الجنسات ج ١ ص ٤١٠ .

فدرس بها النحو والافراء مدة من الزمن (١) وكان باعان المعيد بموجب أنظمة هذه المدرسة أن يرقى الى وظيفة مدرس كما حصل لأبي اسحاق الشيرازي الحنفي سنة ٤٧٦هـ / ١٠٨٣ م إذ رتب معيدا في حلقة الشيخ أبي العلي الطاهري ثم أصبح مدرسا للفقهاء (٢).

ولأنه لم يهود الوظيفة فترك " النظامية " بعد مدة لا نستطيع تحديدها قد تناول أو تقصر " وانقطع في منزله مشتغلا بالعلم والعبادة (٣) . ولكنه لم يقطع صلته بالدار . لأنه كان يشعر بأن عليه واجبا نحوهم هو واجب التعلم والتوجيه " فكان يابه مفتوحا لطلاب المعلم فلا يرد أحد (٤) " . وكان في هذه الفترة " قد تفرغ معلم الصربية فشدت اليه الرحال " (٥) .

وقد زاد من اعتزاله وانطوائه في السنين الأخيرة " فكان لا يخرج إلا للجمعة ويمر في بيته ثوبا خلقا " (٦) . حتي كذلك حتى آخر أيام حياته .

٥- سيرته وأخلاقه

هذا رجل طغت مزاياه الحميدة ، وأخلاقه الرشيدة على كل صفاته الأخرى . فلقد تزه الدنيا لمشايقها والطامعين فيها ، وأكسب على العلم والفضيلة ومجاهدة النفس . وبلغ من ذلك مبلغا بعيدا . ولقد عرفت ذلك عنه حتى أن مؤرخيه يفيضون

- ١- القفطي : الانباء ج ٢ ص ١٦٠ ، ابن خلكان : الوفيات ج ٣ ص ١٣١ ، طبقات ابن قاضي شهبة ص ٣٦٥
- ٢- حسين أمين : تاريخ العراق في العصر المملوكي ص ٢٣٢
- ٣- ابن قاضي شهبة : الطبقات ص ٣٦٢ و ٣٦٥
- ٤- نفس المصدر ص ٣٦٥
- ٥- نفس المصدر والكتاب .
- ٦- نفس المصدر ص ٣٦٣ .

في تدمير هذه الصفات. فالطائي يذكر أنه * كان قاضياً عالمياً زاهداً (١) وابن
ثثير يصفه * بالفتية العابد الزاهد (٢) وابن قاضي شهبة يصفه بأن كان زاهداً عابداً عادلاً
تاركاً للدنيا (٣)

لقد كان يرضى بمهتر الكفاف، كما كان يقضي على نفسه ولا يطلع من دنياه بأكثر مما
يبقى عليه رمة. * فسيرته جملة من الورع والمجاهدة والتقلل من الدنيا (٤) ومن دلائل
زهد وورعه أن * كان له من أبيه دار يسكنها ودار جاثوت مقدار أجرتها نصف دينار
في الشهر ينتفع به ويشري منه ورقاً (٥).

وقد بلغت عفة النفس عنده مبلغاً لا ينال، فقاوم اغراء المادة مقاومة شديدة جداً
ورقة. أن تأسره متارف الدنيا ومفاتنها، أو أن يطأطي رأسه لمتفضل عليه حتى لو كان الخليفة
نفسه. * فقد سار إليه الخليفة المستضيء خمسمائة دينار فردها فقالوا له : اجعلها
لولدك فقال : ان كنت خلقتة فأنا أرزقه (٦) ليس هذا فقط فقد كان يحضّر دعوة
الخليفة في كل سنة فيبسمت إليه الخلع والذهب فيردّ الجميع (٧) وهذا إنما يدل على
عكافة ابن الأنباري عند الخليفة من جهة وعلى اتصافه بالزهد والقناعة ومجاهدة النفس من
جهة أخرى. والمتضح على النفس إلى هذا الحد درجة راقية من معرفة الله قلّ من
يحتملها أو يقبلها راضياً في أيامنا هذه. وكان الطائفي كان ينطق بلسان ابن الأنباري
حين قال بمهتر المشهور :

وانما رجل الدنيا وواحدنا من لا يحسول في الدنيا على رجس

وكان إضافة إلى ذلك كله، يقضي لئاليه مطلقة معتمة لا يوقد عليه ضوء (٨) * مع
أنه في أصغر الحاجة إليه وذلك ليتكّن من المطالعة والدراسة. ويبدو أن

١- الانباه ج ٢ ص ١٦٩

٢- البداية والنهاية ج ١٢ ص ٣١٠

٣- الطبقات ص ٣٦٤

٤- نفس المصدر ص ٣٦٥

٥- طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٤٨

٦- نفس المصدر والثالث.

٧- ابن قاضي شهبة : الطبقات ص ٣٦٤

٨- طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٤٨

كان يقضي نهاره في الدراسة والتدريس وليله في الصلاة والعبادة ، وأولعله * كان ينفق وقته أشلائاً في القراءة والتأليف والعبادة * (١) .

وعلى الرغم من أن علم ابن الأتباري ومكانته كانا يمكنانه من التمتع بثمر الفراش وجديد الرباشر ، فإنه نبذ كل ذلك واحتقره * فقد كان خشن المشي والطير لم يقبل من الدنيا بشيء (٢) . وكان من عذره في بيته يجد رجلاً تجرد من تميم الدنيا ورقاعيتها وزاد في جمالها وفقتها * فكان يلهم في بيته ثوباً خلقاً وتحت حصر قصب (٣) وكان له يلقى منزلاً في بيته طوال أيام الأسبوع إلا في يوم الجمعة حيث كان ينزع ذلك الثوب الخلق ويلبس ثوباً جديداً وعامة طان (٤) ويخرج إلى المسجد للصلاة .

ومن البديهي أن تنتهي هذه الصفات بمصاحبها إلى سلوك طريق التصوف والمتصوفين ، وخاصة أن الإقبال على هذا الصلك كان كثيراً ، وأن الدولة كانت تشجع عليه كما ذكرنا في حديثنا عن الحالة الدينية في العصر السلجوقي (٥) .

وقد وردت عدة إشارات تثبت ميله للمذهب الصوفي ومشاركته للمتصوفين فسيحدثهم فقد * كان يحضر نوبة الصوفية بدار الذلافة (٦) . وكذلك * كان ممن قدم في الذلافة عند الشيخ أبي التيجيب (٧) . وأكثر ممن ذلك أنه

- ١- الأفغاني : مقدمة الاغراب في جدل الاعراب ولمع الأدلة .
- ٢- الكشي : فوات الوفيات ج ١ ص ٤٧٢ ، السيوطي : النية ج ٢ ص ٨٦ ، الخوانساري : روضات الجنات ج ١ ص ٤٠١ .
- ٣- ابن قاضي شعبة : الطبقات ص ٣٦٣ .
- ٤- طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٤٨ ، ابن قاضي شعبة : الطبقات ص ٣٦٣ .
- ٥- انظر (٢٢) من هذه الدراسة .
- ٦- ابن كثير : البداية والنهاية ج ١٢ ص ٣١٠ .
- ٧- السبكي : طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٤٨ .

كان فيها بهيمة طله شرقي بغداد في الخاتونية^(١) فيمدون هذا كله أنه كان متصفاً وأنه على رأي بعضهم اقترب اقتراباً شديداً من التصوف وبخاصة بعد أن اتصل بالشيخ أبي النجيب الصوفي . وإن أخلاقه وادبته لتحسب اليه هذا المذهب الصوفي فقد اشتهر في حياته كلها بالورع والزهد^(٢) .

والذي يدلنا أنه كان يقترب من المذهب الصوفي تدريباً كلياً تقدمت به السن ، أن علاقته بهذا المذهب لم تكن وثيقة في أيام الشباب فتمت بعرض الدلائل التي تظهر أنه لم يكن يستسيغ هذا المذهب ولا يميل إليه . كما في نزدة الألباء ضمن حديثه عن استاذة أبي منصور الجواليقي ما يلي : " وحضرت حلقتة يوماً وهو يقرأ عليه كتاب البهرة لأبي دريد . وقد حكى عن بعض النحويين أنه قال : أصل (لهر) (لا أهر) فقلت : هذا الكلام كأنه من كلام الصوفية . فكان الشيخ أنكر علي ذلك^(٣) .

إن هذه الواقعة تثبت أن ابن الأنباري لم يكن بعد قد استماله المذهب الصوفي ، وأثر من ذلك يتندر عليهم أو يسخر من كلامهم من طرفة خفي . حين يشبه كلام الجواليقي بكلامهم ، وظاهر أن وجه الشبه في ذلك المنوع والاستغلاز . وانكار الجواليقي لتشبيه ابن الأنباري أكثر دليل على ما في تضاعفه من التندر والسخرية .

أما الدليل على أن ابن الأنباري كان شاباً في ذلك الحين فهو أن الجواليقي توفي يوم الأحد منتصف المحرم سنة ٥٣٦ هـ / ١١٤٤ م^(٤) . فيكون عصر ابن الأنباري في ذلك الحين ستاً وعشرين سنة . ولنفسر أن هذه الواقعة حدثت قبل وفاته بخمسة سنوات لأنه لا يمكن

-
- ١- القفاي - انباء الرواة ج ٢ ص ١٧٠
 - ٢- عبد الحميد طه : مقدمة غريب إعراب القرآن ص ٦
 - ٣- ص ٣١٧
 - ٤- نزدة الألباء ص ٣٦٧

أن يصل من السبعين وهو قادر على التدريس إذ هو من مواليد سنة ٤١٢ هـ / ١٠٧٣ م (١) وقد تولى التدريس في النظامية بعد وفاة شيخه الشيرازي سنة ٥٠٢ هـ / ١٠٨١ م (٢). نستنتج من ذلك كله أن ابن الأنباري كان في حدود العشرين عند حصول الواقعة المذكورة . وهي سن لا تؤهل صاحبها لاختيار المذهب. وبخاصة ما كان منها يتفق مع خشوع الشيعة وتطامن الهمة واكمداد الأمل، وهما هاتين يرمى الشباب.

وصفة الكلام أن صاحبنا وجد من الأسباب والدواعي الداخلية والخارجية والسياسية والاجتماعية ما جعله يقترب رويداً رويداً من مذهب المتصوفة، وفيه السهم ويشاركهم في حلقاتهم ويستمع إلى مواعظهم ويمارس رياضتهم الروحية ويسلك مسلكهم في مواجهة أمور الحياة حتى يحسب كأنه واحد منهم في أواخر أيامه .

٦ - مذهبه الفقهي

كان نظام الملك ميالاً إلى المذهب الشافعي (٣) متعصباً له، ولذلك جعل من شروط دخول المدرسة النظامية الانتساب إلى هذا المذهب والتصديق به وقد تضمن ابن الأنباري في نظامية بغداد فلا بدع أن تلقاه

١- ابن خلكان : وفیات الأعيان ج ٥ ص ٣٤٣

٢- باقوت : معجم الأدباء ج ١٩ ص ٢٠٧

٣- انظر ص (٢٨١) من هذه الدراسة.

على مذهب الشافعي (١) . وقد عمل لتصرة مذهبه بجهد وإخلاص . فصفه المؤلفات الجليلة في خدمته . ومن هاتيفه في مذهب الشافعي " دراية المذهب في معرفة المذهب " " ودياة الهداية " (٢) .

وعلى الرغم من انتساب صاحبنا إلى المذهب الشافعي وخدمته له فإنه كان متسامحا متسع الأفق . وشهد على ذلك علاقته الطيبة والمتينة بشيخه ابن السجري على الرغم من شهرته فقد كان نقيب الطالبين فسي الكرخ نيابة عن والده الطاهر (٣) .

وكان صاحبنا يرى أن من مهمته تبصير الناس بالمذاهب المختلفة ، وتمكينهم من الوقوف على ما بينها من فروق واختلافات حتى يكون في وسعهم اتخاذ الموقف المناسب والرأي الفاضل بهذا الشأن حين تدعو الضرورة . هذا بالإضافة إلى أن الأعلام بالمذاهب كان يعد جزءاً من الثقافة الدينية في ذلك العصر .

٧- ثقافته .

من يتتبع أخبار ابن الأنباري يتبين أن الموضوعات التي حذاها وألفتها كثيرة . ويوضح لنا ذلك من موازنة قصيرة عقدها الخوانساري بين أبي البركات الأنباري وأبي بكر الأنباري قال : " والفرق بينه وبين ابن الأنباري الأول اللغوي المشهور . . . أنه كان منحصر البراعة في فنون اللغة والعربية "

١- ابن خلكان : وفیات الأعيان ج ٣ ص ١٣٩

٢- سنعود إلى ذكره حين الكتابين في الفصل التالي .

٣- ابن خلكان : وفیات ج ٦ ص ٤٧

بذلك، هذا شأنه الامام الهارغ والسيد المرز في فنون شتى (١).

ويبدو أن ثقافة صاحبنا كانت دينية في الأساس غير أنه اتجه اتجاهات أخرى ولم يجعل الحديث همة وكدّه ولذلك "حدث بالمسير (٢)" وشغل عن ذلك بالدراسة التحقيقية فقد "روى الكثير من كتب الأدب ومن مصنفاته" (٣). وأن لم يمنع ذلك من ممارسة الفقه والتوسع في موضوع الخلاف بين المذاهب (٤).

وسنرى فيما بعد كيف كان لدراسة موضوع الخلاف هذا أثر كبير في ابن الأنباري. إذ أوحى إليه بتأليف كتابه "الإنصاف" مترسماً فيه على علماء الفقه في أساليب العرض والمعالجة.

هذه الموضوعات الدينية من حديث وفقه وإخلاف، تلقنها كلها الفتى في صباه. ولعلّ الوالد مدفوعاً بنزعة الدينية كان يريد لابنّه هذا النهج. وربما كان يود له أن يكون عالماً في الحديث والفقه والخلاف.

ولكن الفتى لم يبق منحصرًا في هذا الفلك الديني الذي أحاط به في صباه. فقد شامت له فطنته من جهة والد الأرواح المحيطة به من جهة أخرى. أن تتسارع نأثرته وأن يمتدّ مجال تأمّله فيتصل بهالعين كبيرين من علماء عصره. أما أبو منصور الجواليقي وأبو السعادات بن الضحري، فقد "قرأ النحوي والأدب عليهما" (٥).

١- الدوانساري، روضات الجنات ج ١ ص ٤٠٩.

٢- نفس المصدر والمكان.

٣- نفس المصدر والمكان.

٤- نفس المصدر والمكان.

٥- طبقات ابن قاضي، شعبة ص ٣٦٤.

ويتناول السيوطي هذه الحقيقة بتخصيص أكثر فيقول : " ثم قرأ الأديب على أبي منصور الهالقي ولازم ابن الشجري حتى برع وصار من المشار اليهم فسي النحو (١) .

وقد أخذ اهتمامه بالعربية يزيد ويتسع حتى " قلب عليه واشتهر به " (٢) وبلغ في اللغة والنحو مكانة سامية حتى قيل فيه : " وكان قد تفرد بعلم العربية وشذت اليه الرحال (٣) " والتفرد بعلم العربية ليس مركبا سهلا ولا غاية زهيدة .

ويبدو لنا من تتبع سيرة هذا الرجل أن اللحظة التي عرف فيها ابن الشجري وتعرفه ، كانت انما عاينا في مجرى حياته . فقد لمر من سمو أخلاق هذا الرجل ومائة أباؤه ولبن عريقته ما حببه اليه وقربه منه فشجعه على ملازمته والتلذذ عليه . فقد استأج ابن الشجري من خلال هذه العلاقة الوثيقة الحميمة أن يجتذب انتباهه إلى علم النحو ويشتد اهتمامه اليه فيصبح فيه اماما تشد اليه الرحال ، ويتردد اليه الدابة من كل حدب وصوب .

ولن نأهمل في الحديث عن أثر ابن الشجري في الأنباري فلذلك مجال غير هذا ، ولشئنا نود أن نذكر أن معرفة ابن الشجري له هي التي حولت وجهه من العلوم الدينية إلى العلوم اللغوية والنحوية التي اشتهر بها في حياته وبعد مماته .

ونحن لا نزعم أنه ترك العلوم الدينية جملة وإلى الأبد أو أنه انقطع عمتا عن التأليف في الفقه والأصول والزهد ، ولكننا نرى أن اهتمامه بالنحو كان

١- البهية ج ٢ ص ٨٦

٢- مابيات ابن قاضي شعبة ص ٣٦٤

٣- نصر المصدر ص ٣٦٥

أكبر وأوسع مصنفاته فيه كانت أكثر وأشمل . وهكذا برع وظهرت مواهبه في ذلك الفن حتى استوعبه حفظاً وفهماً . وساعده على ذلك ما امتاز به من عقلية رياضية ساعدته على فهم المناطرات والجدال النحوي (١) .

ونودّ هنا أن نشير إلى مسألة مهمة وهي أنّ المؤرخين وأصحاب التراجم لم يكونوا يفرقون بين مصطلح وآخر وهم يتحدثون عن موضوعات تخص ابن الأنباري . فقد خلطوا بين اللغة والأدب والنحو وكأنها شيء واحد . وهذا ما يجعل الرؤية غير واضحة ولا جليّة .

قال القفطي : " ولم يكن (ابن الأنباري) ينتهي في النحو إلّا إلى (٢) (ابن الشجري) ونقل ابن قاضي شبهة عن الديلمي قوله : " إلا أنه لم يكن ينتهي في الأدب إلّا إلى (٣) . واستبدال كلمة الأدب بالنحو في هذا النص يدل على أنهم لم يكونوا يميزون بين التسميتين كثيراً .

قال القفطي : " وقرأ اللغة على أبي منصور الجواليقي (٤) . وقال السيوطي : " ثم قرأ الأدب على أبي منصور الجواليقي (٥) . فالقفطي يذكر اللغة والسيوطي يذكر الأدب . وهذا بمعنى واحد . لأن الأدب حينئذ لم يكن يحمل من المعاني ما يحمل في هذه الأيام . والأدب " كان كلمة فضاضة تشمل كل ما يمت إلى الكلمة بصلة من لغة ونحو وشعر وأخبار .

ولعل القفطي كان أكثر المؤرخين دقة وهو يذكر اختصا صات ابن الأنباري فقد قال : " وقرأ النحو على النقيب أبي السعادات بن الشجري وغيره ولم يكن ينتهي في النحو إلّا إلى (٦) . وقرأ اللغة على الشيخ أبي منصور بن الخضر الجواليقي وبرع في الأدب حتى صار شيخ وقته (٦) .

١- داه عبد الحميد طبعه : مقدمة اعراب القرآن ص ١٠

٢- الإنباه ج ٢ ص ١٧٠

٣- طابقات ابن قاضي شبهة ص ٢٦٥

٤- الإنباه ج ٢ ص ١٧٠

٥- البقية ج ٢ ص ٨٦

٦- الإنباه ج ٢ ص ١٧٠

فانه خصي حيث يحسن التصدير وضع حيث لا يصلح إلا التعميم . فقد جعل
الأدب يتسع ليشمل النحو واللغة وهو المسمى المفهوم من كلمة أدب . ولم يسل
فصل القفاي بتخصيص في أنه صاحب أول ترجمة كُتبت عن ابن الأنباري . فهو
اذن صانع لهذا النص لا نأقل له كعبه . فالنقلة كانوا حبا في التعميم يستبدلون
كلمة بأخرى فيما تكون القصد ويصلون الهدف .

ومفوة القول أن ثقافة ابن الأنباري كانت في أساسها ثقافة دينية تضرب
في الحديث والفقه والأصول بسهم وافر ، ثم اتبعت لأن تشمل النحو واللغة
والأدب بصفة عامة ، غير أنه اشتهر بالنحو وتميز به ، وأعطى فيه أكثر مما أعطى
في غيره من الموضوعات .

١- شخصيته .

كان ابن الأنباري يتعلو بشخصية فريدة فذة تجمع الى الرقة واللطافة الحزم
والصلاية والثبات . أما رفته ولطفه فيجلبان في حسن معاملته لجماهير الطلبة
التي كانت تدارق بابه كل يوم فيستقبلها أحسن استقبال ويزودها بما تشاء من أدب
وعلم . فقد كان يترقب بابه مفتوحا على مصراعيه لمن يود أن يؤممه من طالب
المعرفة والعلم . ولقد ذكرنا في حديثنا عن سيرته وأخلاقه ما كان عليه من سعادة
وتسامح لا يرى غصاصة في أن يلزم ابن الشجري على ما بين الاثنين من خلاف
في المذهب الديني .

على أن الصفة الشاذة في شخصيته هي الاستقلال الذي يتمثل في
- زمه وصديقه واعتداده بنفسه على الرغم مما كان عليه من تواضع ولين جانب .

ويظهر ذلك كله من بعض الأخبار التي ساقها في نزوة الألباء عن علاقته
بأستاذيه الجوالقي وابن الشجري . فقد ذكر بعض الوقائع التي تثبت أنه كان يقف
لهما ويجادلهما ولا يتوانى عن تسفيه رأيهما تلنجا أو تعريحا ، على الرغم
من أنهما أستاذه .

وكأنه يتصرفه «ذا يلتزم بوصية استاذة ابن الشجري القائل : (١) (من الكامل)

لا تمزحَنَّ فإنَّ مزحجتَ فلا يَكُنْ مزحاً تضاف به الي سوء الأرب
واحذرْ ساذجة تعود عداوة إن المزاح على مقدمة القضب

(٢) ولا غرو بعد «ذا كنه أن يصفه الموفق عبد اللطيف البغدادي بقوله :
* لم أر في العباد والمنقامين أقوى منه في طريقه ولا أصدق منه في أسلوبه
جد محذرا يعتربه تصنع ولا يعرف السرور ولا أحوال العالم * .

٩- في حلقات العلم .

لو افترضنا أن ابن الأنباري رجل من الأنبار إلى بغداد في سن العاشرة
يكون ، وقد صرأربعة وستين عاما ، قد اضي في صحة الكتاب وملازمة العارص والقلم
حوالي خمسة وخمسين عاما ، لم يدر غير هذا رفيقا ولا صاحبيا . واكتفى بها
عن كل مطالب الحياة . فلم يالجأ من دنياه إلا ما يمسك عليه رقبته . وقد قضى
هذا العالم الكبير شعارا من حياته «ألبا للملم ساعيا وراءه» وشاعرا آخر مشتغلا
بنشره وتوزيعه في الناس . وكان في الدلتين مخلصا سادا ، لم يدخر وسعا
في الطلب ولم يأل جهدا في العطاء . وفي هذه المسيرة العلمية الطويلة
عرف صاحبنا كثيرا من الشيوخ والأقران والتلاميذ . وطأ أقدامنا ، رغبة في استيفاء
جوانب الصورة ، أن نتحدث عنه تلميذا واستاذا .

أ- ابن الأنباري تلميذا : منذ فتح صاحبنا عينه على الدنيا وجد نفسه في بيئة
تقدر العلم وتبجل العلماء . فقد كان لوالده «تمام بالمعلم وميل نحوه كما أسلفنا .
ولذلك نستطيع أن نعد «ذا الولد الكريم أول استاذ بل أكبر استاذ له . فله
الفضل في حثه على طلب العلم واشراجه الرغبة في انتاج معاهدته وارتياحه مناهله .

١- معجم الأدباء ج ١٩ ص ٢٨٣

٢- طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٤٨ ، طبقات ابن قاضي شهبة

ص ٣٦٢ - ٣٦٣ .

وفي بغداد وجد بيئة علمية نشطة، ووجدنا يشجع على طلب العلم وتلمذت حصيله فاندمج في تلك البيئة وأنتمى إلى ذات الجو وشرع يأخذ العلم عن جلة شيوخه ويطلقه عن صفوة علمائه. وكان من أبرز هؤلاء ابن الرزاز (١) وابن الشجري (٢) والجوالقيسي (٣).

وتتجلى في الترجمة التي أنشأها ابن الأنباري لكل من ابن الشجري والجوالقيسي، في نزعة الألباء، ما كان يمكنه لها من محبة وتقدير، مما يدل على ما تركاه فسي في نفسه وفي ثقافته من أثر. وقد ذكرنا في حديثنا عن شخصيته دارفاً عما كان يدير بينه وبينهما من محاورات تنم عن قوة العلاقة التي كانت تربطه بهما.

هؤلاء هم أبرز شيوخه. غير أن صاحبنا لم يأخذ من هؤلاء فقط. فهو لم يحصر طالبه للعلم في شيوخ النظامية وأساتذتها بل كان يطلبه عند مختلف طبقات العلماء. ومن هؤلاء من لبعثه شهرة كبيرة أو من هو مغفور تماماً. فقد سمع الحديث من أبي منصور بن عيسى مروان (٥) وأبي المبركات

- ١- أبو منصور سعيد بن محمد بن عمر المعروف بابن الرزاز من كبار أئمة بغداد فقيهاً وأصولاً وخلفاً. ولد سنة ٤٦٢ هـ وتوفي سنة ٥٣٩ هـ (انظر طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٢١، والمنتظم ج ٢ ص ١١٣ البداية والنهاية ج ١٢ ص ٢١٩).
- ٢- هو إمام في النحو واللغة وأشعار العرب وأخبارها وأحوالها ولد سنة ٤٥٠ هـ وتوفي سنة ٥٤٢ هـ (انظر فوات الوفيات ج ٢ ص ٦١٠-٦١٤ شذرات الذهب ج ٤ ص ١١٢).
- ٣- وهو معروف بن أحمد بن محمد بن البخار أبو منصور ابن أبي طاهر الجوالقيسي البغدادي الأديب اللغوي ولد سنة ٤٦٦ هـ وتوفي سنة ٥٣٩ هـ (انظر انبا الرواق ج ٢ ص ٣٣٥ ووفيات الأعيان ج ٥ ص ٢٢٢ بهيئة الطبعة ج ٢ ص ٣٠٨).
- ٤- انظر نزعة الألباء ص ٣٩٦ وما بعدها و ص ٤٠٤ وما بعدها.
- ٥- طبقات ابن شعبة ص ٢٦٣، طبقات الشافعية ج ٣ ص ٢٤٨، وابن خيرون ص ٥١٥ هو محمد بن عبد الملك بن الحسن بن خيرون بن إبراهيم أبو منصور البغدادي توفي سنة ٥٣٩ هـ (انظر غاية النهاية في طبقات القراء ج ٢ ص ١٩٢).

الأنطاكي (١) وأبي نصير أحمد بن نظام الملك الحسن بن علي بن اسحاق الطوسي (٢) ، ومحمد بن عتاف الموصلي (٣) وأبي الفضل محمد بن ناصر الحافظ (٤) وأبي الفوارس بن محفوظ الأنباري (٥) وأبي بكر محمد بن عبد الله الديلمي (٦) وطائفة (٧) . ليعبر هذا فقط فقد سمع من أقرانه مثل أبي المحاسن محمد بن عبد الملك الصديقي وغيره (٨) وهذا يدل على ما كان يملكه ابن الأنباري من شغف بالعلم وقدرة على الاكباب عليه . ولذلك كثر

- ١- طبقات بن شعبة ص ٣٦٢ . طبقات الشافعية ج ٣ ص ٢٤٨ ، بغية الواعان :
ص ٨٦ ، روفاة الجنات ص ٤٢٥ ، والأنطاكي هذا هو أبير
البركيات عبد الوهاب بن المار بن أحمد الأنطاكي الحافظ الحنبلي
ولد سنة ٤٦٢ هـ وتوفي سنة ٥٣٨ هـ (انظر شذرات الذهب ج ٤ ص ١١٦)
- ٢- طبقات بن شعبة ص ٣٦٢ ، طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٤٨ .
- ٣- طبقات بن شعبة ص ٣٦٢ ، طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٤٨ .
- ٤- طبقات بن شعبة ص ٣٦٢ . وهو أبو الفضل محمد بن ناصر بن محمد بن
علي بن عمر السلمي ولد سنة ٤٦٧ هـ وتوفي سنة ٥٥٠ هـ (انظر انباء الرواة
ج ٣ ص ٢٢٢ والمبر للذهبي ج ٤ ص ١٤٠)
- ٥- طبقات بن شعبة ص ٣٦٢ . وأبو الفوارس المذكور هو خليفة بن محفوظ
بن محمد بن علي المؤدب ولد سنة ٥٦٥ هـ ولا يعرف تاريخ وفاته . (انظر
انباء الرواة ج ١ ص ٣٥٨)
- ٦- طبقات بن شعبة ص ٣٦٢ .
- ٧- من ولا أبو محمد عبد الله بن علي بن أحمد بن عبد الله المقرئ النحوي
ابن بنت الشيخ أبي منصور الخطاط المقرئ (انظر نزهة الألباء ص ٤٠٢)
وشبهه خاله أبو الفتح بن الخطيب الأنباري (نزهة الألباء ص ٣٨٢)
- ٨- ابن قاضي شعبة ص ٣٦٥

شيوخه وأساتذته وتعددت مناحي ثقافته . ومنها كان من شي* فقد كان تلميذاً عاصماً نجيباً .

ب - ابن الأنباري استأثر : « ذا الأقبال الشديد على العلم وهذه الملازمة المستمرة لأئمة العلم ورجالته » . كان لا يد أن تشر وتوتني أكلها . وكان ابن الأنباري من خلال احتكاكه بالعلماء ومخالفاته لهم وإطلاعه على ما كان لهم من مكانة ، كان يحلم في أن يصبح في المستقبل شيخاً ولذلك حينما أُنمر في نفسه القدرة على أداء هذه المهمة أقبل على التدريس بهمة ونشاطا عديدين . ونستطيع أن نقسم مدة عمله في التدريس إلى ثلاث مراحل :

- ١ - اشتغاله معيدا في النخاسة .
- ٢ - اشتغاله مدرسا فيها .
- ٣ - انقطاعه في منزله مشغولا بالعلم والعبادة .

ففي المرحلة الأولى كان عمله غربا من التدريس والعناية على هذه المهنة التي قدر لابن الأنباري أن يمارسها مدة طويلة من عمره . حتى إذا اشتد عبوه واستقام عبوده اذن له بأن يرقى من وظيفة معيد إلى وظيفة مدرس .

وقد كانت المرحلة الثانية هذه من أعصب الحقب إنتاجا فسيحياته (١) . وحسبه أن أُلغ فيها كتاب " الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين " . وهو جهد كبير وعمل عظيم أودع فيه كل رصيده العلمي وكل خبرته في النحو . وهو ، بلا شك ، من أكثر كتبه شهرة حتى أن بعض مؤرخيه ينسبه اليه فيقول : صاحب الانصاف . وستحدث عنه بالتفصيل في الفصل التالي .

أما المرحلة الثالثة فقد انقطع في منزله مشتغلا بالعلم والمبادأة وأقرأ الناصر العلم على طريقة جديدة وسيرة جميلة (١) . وفي هذه الفترة كان يابه مفتوحا لطلاب العلم ولا يرد أحدا (٢) . ولذلك تردد إليه الطلبة، وأخذوا عنه واستفادوا منه (٣) . واشتهرت مصنفاته وظهرت مؤلفاته (٤) .

ولا بدح ، وبعد هذه الجهود الكبيرة في التدريس أن ينتشر تلاميذه في الأفاق . ويذكر ابن خلكان أنه لقي عددا من هؤلاء التلاميذ (٥) . فمن هؤلاء : ابن الدهان المبارك بن المبارك بن سعيد (٦) وأبو شجاع محمد بن علي بن دواس القنا العنيزي (٧) وأبو منصور أسعد المبرقي (٨) وخزعل بن خليل المصري (٩) والفخر الموصلي (١٠) وغيرهم (١١) . ومن الذين كتبوا

- ١- القفطي : الأنباء ج ٢ ص ١٧٠
- ٢- ابن قاضي شعبة : الطبقات ص ٣٦٤
- ٣- الأنباء ج ٢ ص ١٧٠ ٤- نفس المصدر والمكان .
- ٥- وفيات الأعيان ج ٢ ص ١٣٩
- ٦- هـ وأبو بكر بن أبي طالب بن أبي الأزهر ، اللبساني الأصل البغدادي المنشأ والأشغال . ولد سنة ٥٣٢ هـ . وتوفي سنة ٦١٢ هـ (انظر معجم الأدباء ج ١٧ ص ٨٤ ، الأنباء ج ٢ ص ٢٥٤ ، البغية ج ٢ ص ٢٧٢)
- ٧- لم أشرك على ترجمة في ما بين يدي من مصادر .
- ٨- هـ وأسعد بن نصر بن الأسعد أبو منصور الأديب يعرف بابن المبرقي كانت له معرفة تامة بالنحو والأدب توفي سنة ٥٨٦ هـ (انظر انباء الرواة ج ١ ص ٢٣ ، بغية الوعاة ج ١ ص ٤٤١-٤٤٢)
- ٩- هـ والشيخ تقي الدين خزعل بن عسكر بن خليل الثنائي المصري . عالم بالفقه والنحو ، توفي سنة ٦٣٠ أو ٦٣٣ هـ . (انظر الأنباء ج ١ ص ٣٥٣-٣٥٤ ، ذيل البروفتين ص ١٤٩ ، بغية الوعاة ج ١ ص ٥٥٠)
- ١٠- هـ وفخر الدين أبو المعالي محمد بن أبي الفرج الموصلي . كان اما ما فاضلا بارعا في الفنون بصيرا بعلم القراءات . توفي سنة ٦٢١ هـ ببغداد (انظر غاية النهاية ج ٢ ص ٢٢٨ ، شذرات الذهب ج ٥ ص ٩٦ ، النجوم الزاهرة ج ٦ ص ٢٥٩) .
- ١١- طبقات ابن قاضي شعبة ص ٣٦٦ .

عنه القاضي أبو المعاسن عمر بن علي القدسي والحافظ أبو بكر محمد بن موسى الحازمي وغيرهم (١).

ويوضح لنا من ذلك أن علم ابن الأنباري شرب عن طريق تلاميذه فسي الأجيال التالية. وقد ساعد على هذا التسرب والانتشار ما ترك صاحبنا من المتن والشروح في شتى فروع المعرفة وبخاصة علم النحو، كما سنبين في الفصل التالي. وقد يشير إلى هذه الحقيقة ما يذكره أبو شامة (٦٦٥هـ / ١٢٦٦م) من أنه قرأ "جندل الكمال الأنباري" على أحد تلاميذه في دمشق (٢).

والى جانب هؤلاء وأولئك من الشيوخ والتلاميذ كان يشارك ابن الأنباري بيئته العملية هذه عدد من الزملاء والأقران الذين عاشوه في زمن البطليح والتحصيل فأخذوا من نفس الأساتذة، وجاء السوء في حلقات الدرس فكان لاحتكاكه بهم ومخالفاته لهم أكبر الأثر في شخصيته. ومن هؤلاء ابن الخشاب (٣). وأبو اليمن الكندي (٤) وأبو منصور العتابي (٥) وغيرهم.

- ١- طبقات ابن قاضي شعبة ص ٣٦٦.
- ٢- كتاب زيل الوضتين ص ١٤٩.
- ٣- هو عبد الله بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر أبو محمد بن الخشاب، كان أدبياً فاضلاً عالماً بالنحو والفقه والعربية والشعر والفرائض الخ توفي سنة ٥٦٧هـ (انظر معجم الأدباء ج ١٢ ص ٤٧ وما بعدها، الأنبا ج ٢ ص ١٥ وما بعدها، المنتظم ج ١ ص ٢٢٨).
- ٤- هو العلامة تاج الدين أبو اليمن زيد بن الحسن الكندي المعروف البغدادي المولد والنشأ في دمشق والدار والوفاة. كان أواخر عصره في فنون الأرب وعلو السماع. توفي سنة ٦١٣هـ (انظر الوفيات ج ٢ ص ٣٣٩ وما بعدها، مرآة الجنان ج ٤ ص ٢٦، غاية النهاية ج ١ ص ٢٩٧).
- ٥- هو محمد بن علي بن إبراهيم بن زريح العتابي البغدادي كان إماماً في النحو ومعرفة العربية. ولد سنة ٤٨٤هـ وتوفي سنة ٥٥٦هـ (الوفاة بالوفيات للصفدي ج ٤ ص ١٥٢، معجم الأدباء ج ١٨ ص ٢٥١، بغية الوفاة ج ١ ص ١٧٢).

١٠ - رحلاته وأسفاره .

لم يعرف من صاحبنا حب الرحلة والتنقل في البلاد فقد كان قليل الحركة ميلا الى السكون والاستقرار . ومع ذلك فقد تحدث مؤرخوه عن رحلتين فسيحياته ، الأولى حقيقة ثابتة هي رحلته من الأنبار الى بغداد . وقد تحدثنا عن فاروقها وملابساتها في مكان سابق من هذا الفصل . والثانية بحيثها بينالطسن والتهال ولا تسندها الوقائع الثابتة وهي رحلته الى الأندلس .

وتبدأ قصة هذه الرحلة من خبر ذكره السيوطي في البهجة حول هذه الرحلة المزعومة " . قال السيوطي (١) " ودخل (يعني ابن الأنباري) الأندلس فذكره ابن الزبير في الصلة " . والسيوطي يروي الخبر بلهجة الواقع الطاشن دون أن يبدى أدنى اعتراغ أو أن تظهر منه بادرة شك كعادته فيما يروي أو ينقل من أخبار . أنه قليل المحاسبة أو التمحيص لما يروي أو ينقل .

وهذا بخلاف ما صنمه ابن مكنوم في معالجة هذا الخبر ، فقال : " ذكر الحافظ المؤرخ أبو جعفر أحمد بن إبراهيم الزبير الثقفي المعاصي في تاريخه للأندلس الذي وصل به صلة أبي القاسم بن شكوال أن أبا البركات عبد الرحمن بن الأنباري الملقب بالكمال هذا دخل الأندلس ووصل الى اشبيلية وأقام بها زمنا . ولا أعلم أحدا ذكر ذلك غيره ، وهو مستغرب يحتاج الى نظر . والطاهر أنه سهو والله أعلم " (٢) .

والحقيقة أن المسألة بحاجة الى تدارك كما قال ابن مكنوم . فلا شك أنه تمرغ للخبر بمنتهى البراعة والدقة ، وواجهه بزكاة العالم ووعي المؤرخ بخلاف ما صنع السيوطي من نقل للخبر دون اكتراف يبدى صحته ودون محاولة تحييصه

١ - البهجة ج ٢ ص ٨٦ ، وأتظار روضات الجنات ج ١ ص ٤٠٦ - ٤١٠

٢ - انباء الرواة ج ٢ ص ١٧١ الحاشية رقم (١) وأتظار مقدمة البيان فسي اعراب القرآن للدكتور طه عبد الحميد طاه ص ١٠ .

بقياسه بمقياس العقل والمنطق .

هذا موقف مؤرخين كبيرين من مؤرخي ابن الأنباري . فما هو موقفنا نحن ؟ وهل انتهت القضية عند هذا الحد ؟ لقد عايناهم ونحن نقرأ ما ذكره السيوطي بهذا الصدد أن أول ما يجب علينا عمله هو الرجوع إلى كتاب "صلة الصلة" لابن الزبير لنشبين الزبير بأنفسنا ، إذ لا يجوز أن نؤكد الخبر أو ننفيه قبل أن نتحقق من صحة وروده في مصدره الأصلي .

ولقد حاولنا أن نعرض على كتاب ابن الزبير فلم نستأج (١) . لقد عثرنا على كتاب الصلة لابن شكوال وتكلمة الصلة لابن الأسيار . وأما صلة ابن الزبير فقد استقصى عليها المتحررون عليها .

وعند ذلك رأينا أنه لا بد من دراسة المسألة بعهداً عن صلة ابن الزبير وفي هذه الحالة قلنا لا استغنى عن الحقائق من الموازنة بين مجموعة من القرائن والإشارات التي تشكلت المسألة . وأول ما راودنا بهذا الشأن أن يكون قد حصل بعض التصحيف أو التحريف أو الوهم في اسم ابن الأنباري وبخاصة أن الذين يحملون اسم عبد الرحمن بن محمد كثير . ولقد أطلعنا على طائفة منهم في صلة ابن شكوال (٢) . وما زال هذا الظن يراودنا فلهم من المستبعد أن يكون السيوطي قد وهم في قراءة الاسم المذكور وتصور أنه أبو الميركات بن الأنباري فسي حين أنه اسم آخر من تلك الأسماء التي ذكرها صاحب الصلة والتي بينها وبين اسم صاحبنا الأنباري تشاكل . فهذا وجه آخر من وجوه السهو أو الوهم . وهو وجه وارد وجائز .

غير أن ابن مكنوم لا يدع مجالاً للشك في أن الاسم الذي أطلع عليه هو اسم صاحبنا ابن الأنباري لأنه يشدد على ذكر اسمه ولقبه وكنيته بلمهجة الواثق

١- تابع بعض المستشرقين قطعة من هذا الكتاب ويوجد بعضه بمكتبة تيمور تحت رقم (٨٥٠) تاريخ غير أن فيه خروفاً كثيرة من المسير استدراكها وسد نقصها إلا إذا عثر على نسخة أخرى منه كاملة - انظر مقدمة التكملة لابن الأسيار ص (هـ)

٢- ص ٢٢٧ - ٢٢٨

الطاشن لا بصحة مضمون الخبر كما صنع السيوطي، ولكن بصحة ورود الخبر نفسه .

ولا نستطيع أن ننسب ابن مكتوم إلى الوهم أو السهو فيها قرأ لأنه أورده
صنفوا بالدلائل التي تثبت صحة ورودها في صلة ابن الزبير . وما دام تعاقب آثار على
ذكر الخبر . ما السيوطي وابن مكتوم خلاصاً لنفي ورودها في الكتاب المذكور .
غير أن هذا لا يمتني ثبوت الرحلة ووقوعها مطلقاً .

يقول الدكتور طه عبد الحميد طه بهذا الصدر : " ليس هناك دليل
قاطع على أن ابن الأنباري غادر بغداد ، فلم يظهر أثر ذلك في كتاب من كتبه .
ولم يشر أية إشارة إلى ذلك في تصانيفه (١) " . وأن حضرة الدكتور أنه بهذه
الكلمات صنع صنع (جبهة) التي قطعت قول كل خطيب . ولم يعلم الدكتور
أن هذا القول لا يصح أن يكون برهاناً حاسماً على نفي الرحلة من أساسها . ذلك
أن ابن الأنباري لم يكن يعني بتسجيل أحداث حياته ووقائعها في مؤلفاته .
أنه لم يذكر شيئاً مثلاً عن رحلته من الأنبار إلى بغداد وهي رحلة ثابتة تاريخياً .
فإذا جعلنا عدم ورود إشارة في مؤلفاته عن رحلته إلى الأندلس مقاساً لنفي
الرحلة جاز لنا اعتماداً على هذا المقياس نفي رحلته من الأنبار إلى بغداد لأن
لم يذكر شيئاً عنها البتة في مؤلفاته .

وما دامت مؤلفات ابن الأنباري لم تقدم لنا شيئاً عن تفاصيل حياته ومآل
اكتنفها من وقائع وأحداث قلبي من المتعالي أن نجعل تلك المؤلفات حكماً فاصلاً
في هذه المسألة .

لا نريد بذلك أن نعلن اقتناعنا بثبوت الرحلة الأندلسية فلنستأقتنعين بذلك
ولكننا كذلك لنستأقتنعين بأن ما في أيدينا من حجج وأدلة كافية لنفي تلك الرحلة .
والرأي الذي نترجمه هو أن خبر الرحلة قابل للنفي وقابل للإثبات . ومما
بحوزتنا من مدلولات لا يمكننا من الحسم في الموضوع .

وما يدرينا لعل الرحلة كانت قصيرة بحيث لم تستحوذ على اهتمام الرواة والمؤرخين خاصة أن ابن الأنباري كان معروفًا بالصمت وعدم الإعلان عن نفسه ولا عن أخباره . كل ذلك جازع وعسى الأيام أن تكشف لنا جديدًا في موضوع تلك الرحلة وعندئذ نستطيع أن نقول رأينا حاسمًا واضحًا .

١١ - وفاته .

بعد هذا العمر الطويل الحافل بمصنوع النشاط العلمي والديني لقسي ابن الأنباري وجه ربه راضيا مطمئن لما أسلف في الحياة الدنيا من جميل الفعال وصالح الأعمال زهدا وورعا وبرًا وتقوى .

وكانت وفاته على أرجح الأقوال ليلة الجمعة تاسع شعبان من سنة ٢٧٢هـ / ١١٨١م (١) . ينفرد عن أربع وستين سنة (٢) . أما سنة الوفاة فلا خلاف عليها غير أن بعضهم ينازع في يوم الوفاة . فقد أورد ابن قاضي شعبة روايتين بهذا الخصوص الأولى تجعلها في الثامن عشر من شعبان والثانية في التاسع منه (٣) ثم أضاف إلى هاتين رواية أخرى نقلها عن ابن الديلمي تجعل الوفاة في ليلة الجمعة السابع من شعبان (٤) ويبدو أن شعبة تصحيحًا في هذه الرواية بين "تاسع" و"سابع" لأنها رواية مفردة تفقر إلى ما يؤيده ويصدقها .

هذا ودفن ابن الأنباري يوم الجمعة بباب أبرز بشرة الشيخ أبي اسحاق الشيرازي (٥) .

- ١- الإنباه ج ٢ ص ١٧١ ، الوفيات ج ٣ ص ١٣٩ ، روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠
- ٢- طبقات ابن قاضي شعبة ص ٣٦٥
- ٣- نفس المصدر والمكان .
- ٤- نفس المصدر والمكان .
- ٥- الإنباه ج ٢ ص ١٧١ ، الوفيات ج ٣ ص ١٣٩ ، طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٤٨

المسار الأول

عصره ، حياته ، آثاره

- الفصل الثالث -

- آثاره -

الفصل الثالث

دراسة المصادر

أن المصادر التي تتحدث عن آثار ابن الأنباري شعبة منها القديم ومنها الحديث أما المصادر القديمة فهي تلك التي قدمنا بها عرضا في الفصل السابق . وهي تتطرق إلى ذكر آثار ابن الأنباري من خلال الحديث عن حياته . وتتفاوت هذى المصادر في ترمزها لتلك الآثار بين الإشارة السريعة والتفصيل الوافي .

فهنا يثنى ابن الأثير والقفطي وأبو الفداء بالثناء على هذه المؤلفات يذكر ابن خلكان منها ثلاثة فقط ويتابعه في ذلك الهافعي وابن كثير . كما يذكر ابن تيمبردي اثنين منها فقط .

أما عدد تلك الآثار فيقدره الحافظ الذهبي بمائة وثلاثين مصنف في الفقه والأصول والزهد وأكثرها في فنون السريعة ومنها ابن شاكر الكشي بأنها كثيرة ولكنه يترك تسميتها للاختصار فلا يذكر منها إلا " نسمة المميز " وجاربه في ذلك ابن المصنف . ويذكر تاج الدين السبكي أن له طائفة في المذهب يسمى منها خمسة ويضيف إلى ذلك أن له في اللغة ما يزيد على الخمسين مصنف دون أن يذكر منها شيئا .

ويبدو من ذلك أن المصادر السابقة لا تفيدنا شيئا في هذا المجال . وأول من يورد جملة من آثار ابن الأنباري هو ابن قاضي شعبة في طبقات النحاة واللغويين إذ يسمي منها حوالي أربعين مصنف . ويبلغ بها السيوطي حوالي سبعين مصنف . وينقلها عنه الخوانساري وإسماعيل البغدادي .

وقد يكون صاحب كشف الظنون . وهو من المتأخرين ، خير من يعرض لهذه المصنفات ويعرف بها . وبخاصة أنه كان يملك نسخا مخطوطة لبعضها . فكان يورد مقتطفات من مقدماتها عند التعريف بها . وجاربه في ذلك إسماعيل البغدادي في إفصاح المكنون الذي هو ذيل على كشف الظنون فقد استدرج بعض الأسماء الجديدة التي لم يذكرها سلفه .

أما آثاره المخطوطة فقد اعتمدنا كثيرا في كشفها والتعريف بها على صدر حسن مهين كما تاريخ الأدب العربي وطبعة لبروغلان . وظهرت المخطوطات بصورة نقول السيد

تمهيد

تحدثنا في الفصل السابق عن حياة ابن الأنباري بمختلف دقائقها وتفصيلاتها ، وعرفناه رجلا صالحا منقطعاً عن الدنيا زاعداً في لذاتها ومقاتتها . ونود الآن أن نتحدث من عنصر مهم في حياته بل أكثر العناصر أهمية فيها ألا وهو الكتاب :

لقد كان الكتاب صديقه في عزلة وألمه في وحشته وعزاءه في حزنه . لقد قضى في صحبة الكتاب شطرا كبيرا من حياته طالبا واستاذاً ، دارسا ومولفا ، ولم يتركه أو يتخل عنه الا حين أذن البين واستحق الرحيل .

وفي هذه الفترة المديدة من حياته التي قضاها في رفقة الطرس والقلم جادت قريحته بعدد كبير من المؤلفات التي نالت استحسان الطلبة وأهل العلم في جميع الأنحاء . وقد بلغ من شهرة هذا الرجل وذووع صيته أن " شذت إليه الرجال " (١) كما ذكرنا في الفصل السابق .

وقد تعرض مؤرخو ابن الأنباري وترجموه لمصنفاته هذه بالثناء والا طرا . لما تشتمل عليه من صفات ومميزات . قال ابن الأنباري (٢) : " وله تصانيف حسنة في النحو " وتابعه في ذلك أبو الفداء (٣) وشهد لها ابن خلكان شهادة جيدة حينما قال : " وشبه لها نافعمة (٤) " وهذا يعكس ما كان لهذه المصنفات من رواج وقبول فسي حلقات الدراسة ومجالس العلم . وقد مر عن ذلك القفطي بقوله (٥) : " واشتهرت تصانيفه وظهرت مؤلفاته " وتابعه في ذلك ابن قاضي شعبة (٦) فيما نقله عن ابن الديلمي في تاريخه .

١ - طبقات ابن شعبة ص ٣٦٥

٢ - الثامل ج ١١ ص ٤٧٧

٣ - المختصر ج ٣ ص ٦٣

٤ - وفيات الأعيان ج ٣ ص ١٣٩

٥ - الأنباء ج ٢ ص ١٧٠

٦ - الطبقات ص ٣٦٥

أما عدد هذه المصنفات وما ذلتها فقد ذكر الذهبي (١) أنها "مائة وثلاثون مصنفًا في الفقه والأصول والزهدي وأكثرها في فنون العربية" وتابعه في ذلك ابن قاضي شبهة (٢) وابن العماد (٣).

ومن سميات هذه المصنفات أنها وضعت للطالبة والدارسين. ولذلك نرى المؤلف يتحرى فيها التيسير دون الإغفال والتعمق كأبي علي الفارسي والبرماني مثلاً. ولذلك تشباز بالمنهجية والتخصيص. فكل كتاب في موضوع عام به معها كان ذلك الموضوع صغيراً وضيقاً. وسيظهر لنا ذلك في سرد آثاره العامة إذ نجد فيها كتاباً في "كيف" وكتاباً في "مو" وآخر في "ما" الخ فقد كان يغرد لكل موضوع كتاباً مما جعل بعض كتبه لا تتعدى بضع صفحات.

وإن الأنباري يلتزم المنهجية في تصانيفه إلى أبعد الحدود — إذا نظرنا إليه بميزان عصره — فهو يسير على نهج متيق ويتبع جزئيات موضوعه بفكر متزن، ولما يظفر من مسألة إلى مسألة شأن القدامى كالنيزدي في الكامل والجاحظ في البيان والتمين.

ولا نعني بذلك أن صاحبنا بلغ في منهجيته الغاية دقة واحكاماً. فلا شك أن ثمة بعض المآخذ التي يمكن أن تمسز إليه والمطالع التي يمكن أن توجه له كما سنذكر فيما بعد. غير أننا يجب أن نعترف أن الاتقان لم يكن متيسراً في ذلك الحين لأسباب تتعلق بالعصر نفسه، إذ لا يجوز أن تتناسى الفاصل الزمني والفارق الحضاري بين عصرنا وعصره.

ونحن لن نستطيع الحديث عن السمات الدقيقة والفصلة لمصنفات ابن الأنباري. فهذا ما سنوسع فيه خلال عرضنا لها وتعرفنا بها. ومن حسن الحظ أن جميع مصنفاته النحوية بين أيدينا فلم نشأ ما يصعب الحصول عليه، باستثناء ما أعلن المحققون عن فقدانه واليأس من العثور عليه في مكتبات العالم الكبرى. وهذا قليل على كل حال وليس له أهمية بالنسبة إلى ما وصلنا منها. وهو من السعة والكثرة بحيث يتيح لنا التعرف على مذهبه

١- المصدر ج ٤ ص ٢٣٠

٢- الطبقات ص ٣٦٣

٣- شذرات الذهب ج ٤ ص ٢٥٨

فسي النحو وجذور تنكيره فيه .

هذا ومن الجدير بنا ونحن في معرض الحديث عن ابن الأنباري المؤلف ، أن نتلمس السمات الفنية في نثره وشمرة ، قبل الانتقال لتعدد آثاره وصفاته .

نثره .

عالم صاحبنا موضوعات متعددة وتعرض لسلك علمية متنوعة ، فكان بسيطها برفسقي وتوعدة ، وبالحلجها بحكمة وروية . وأسلوبه في ذلك كله أسلوب الأدب المتكسب الذي يملك الموعظة والذوق . فمن يقرأ كتب هذا العالم الكبير يجدها تتنازع بالوضوح وسلاسة المباشرة وجمال المرفق والتصنيف على طريقة متميزة ونهج متفرد فيه من صاحبه ملامح وسمات .

قال حميد الأفغاني بهذا الشأن (١) : " عُرِفَت التوليف النحوية من بعد سيبويه حتى يومنا هذا . يهيم الأسلوب وجفاف المرفق وإعلال القارىء ولكن ابن الأنباري — والحق يقال — (أَرَبُ) النحو وأضفى على أسلوب عرضه من المائبة والتندبة ما حبهب السى المطالع فأبعد عنه السأم . وليس بالتقليل أن تعرض ما يشبه الأرقام والقضايا المنطقية عرضاً جذاباً " ثم يضيف الأفغاني الى ذلك قوله (٢) : انني اذا أردت التمييز عن أسلوب ابن الأنباري بكلمة جامعة لم أجد أصدق من قولني : " أسلوب رياضي جميل " .

ونحن وان كنا نوافق الأفغاني على وصفه لأسلوب الأنباري في معظمه فلا نوافقيه على أن هذه السمة محصورة في ابن الأنباري مقصورة عليه وحده ، وأن الميس في التأليف النحوية كان سمة ملازمة لها من سيبويه حتى أيامنا هذه ، فالذين كتبوا في النحو بأسلوب طلي لا نستطيع أن ننفي وجودهم لا قبل ابن الأنباري كالزجاج وابن جني ولا بعده كجمال الدين ابن هشام وأبي حيان .

ويقول الاستاذ بهجت البهطار بهذا الشأن (٣) : وكتب ابن الأنباري من هذه المؤلفات النافعة التي تربي طلبة الذوق في الاعراب والبليان وتجعل دارسها

١ — مقدمة جدول الاعراب ص ٢٢

٢ — نفس المصدر والمكان .

٣ — مقدمة أسرار العربية ص ١٥

بإيمان واضح الحجة ساطع البرهان . وهذا إنما يتأتى كله لما في أسلوبها من جودة الصياغة وبراعة البناء وحسن الذوق في التصرف باللغة عبارات وأساليب.

فأسلوب ابن الأنباري ليس فيه تمقيد أبي علي الفارسي ولا غموض الرمانى ، بل هو أسلوب واضح لا يستعصى على الفهم ولا يستغلق على الذهن . وابن الأنباري معرض القضايا المنطقية والفقهية بتسلسل منظم وتنسيق دقيق . وهو لا يمجز عن نقل ما يدور في ذهنه إلى القارى بسهولة ويسر ودون أرهاقه أو اعنائه . وستقتبس فقرات متفرقة من كتبه للتدليل على هذا الرأي في أسلوبه . قال من كلمة في موضوع (انقسام القضايا) :

" اعلم أن القياس ينقسم إلى ثلاثة أقسام : قياس علة ، وقياس شبه ، وقياس طرد . فأما قياس العلة فهو معمول به بالاجماع عند كافة العلماء . وأما قياس الشبه فهو معمول به عند أكثر العلماء . وأما قياس الطرد فهو غير معمول به عند أكثر العلماء . وسنبين هذه الأقسام مفصلة سرودة على ما تستحقه من الترتيب من تقديم قياس العلة ، ثم قياس الشبه ، ثم قياس الطرد آنفاً إن شاء الله تعالى ."

فانظر إلى هذه الدقة في التقسيم والتفريع وإلى هذه المقدمة الموجزة المحكمة حسن خطته في معالجة القياس . كل ذلك بمنطق متسق وفكر واضح جلي .

وقال في معرض رده على الكوفيين في قولهم إن السين مقتطعة من سوف ما يلي (٢) :
وأما قولهم " إن السين تدل على الاستقبال كما أن سوف تدل على الاستقبال " قلنا هذا باطل . لأنه لو كان الأمر كما زعمتم لكان ينبغي أن يستويا في الدلالة على الاستقبال على حد واحد . ولا شك أن سوف أشد تراخيًا في الاستقبال من السين . قلنا اختلفا في الدلالة دل على أن كل واحد منها حرف مستقل بنفسه غير مأخوذ من صاحبه . والله أعلم ."

أرأيتم إلى استعمال المنطق والاستعانة بالحجج العقلية لإثبات رأي وتفنيد آخر !
أرأيتم هذا الهدوء في عرض الرأي وهذا الوضوح في إبرازه وتقدمه ، وهو ملج بهذا الجدول

١- لصح الأدلية ، ص ٥٢ - ٥٤

٢- الانصاف ج ٢ ص ٦٤٧

العقلي الذي يدل على ذكائه وكانته.

وقال في الحديث عن عامل الصفة ما يلي (١) : فان قيل : فما العامل في الصفة قيل : هو العامل في الموصوف. فإذا قلت : جاءني زيد الطريف كان العامل فيه جاءني وإذا قلت : رأيت بهذا الطريف كان العامل فيه (رأيت) وإذا قلت مررت بهذا الطريف كان العامل فيه الباء. هذا مذهب سيويه وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن كونه صفة لمرفوع أوجب له الرفع وإلى أن كونه صفة لمنصوب أوجب له النصب وإلى أن كونه صفة لمجرور أوجب له الجر : والذي عليه الأكثرين هو الأول . وهو مذهب سيويه .

فانظر إلى هذه البراعة في عرض الآراء والأدب الجم في ترجيح رأي على آخر مع الصياغة الجيدة والبناء الواضح .

ولا نريد أن نسترسل في الحديث عن محاسن أسلوب ابن الأنباري فان ذلك مطول . وما ذلك من هنا هنا خاصة أن كتب ابن الأنباري كثيرة والإحاطة بها فيها من سمات الكتابة الجيدة ومميزات شي* معجز ولا سيما أن هذه المسألة ليست هدفًا أساسيًا في كتابنا هذا .

على أن أسلوب ابن الأنباري على الرغم مما فيه من محاسن ومميزات لا يخلو من بعض الشوائب ومواطن الخلل والاضطراب . فلقد كانت العبارة تغذله أحيانًا فيبدو عليه البهتان والكلافة . ولعل كثرة ما عليه من واجبات كالتعلم والتوجيه والوعظ ، والخوف في شؤون الفقه واللغة والنحو كل ذلك كان يفرغ عليه أحيانًا التصريح والاستعمال فيتركز ويتمشخ خاصة أن كثيرًا من مسائل العلم التي كان يتمركز لها دقة وتحتاج إلى تأني وتؤدة . فمن الشواهد على ضعف أسلوبه أحيانًا قوله (١) : فان قيل فلم قدروا الفصل بعد إتمامه . ولم يقدروه قبله ؟ قيل : لأن (إتمامه) ضمير المنصوب المنفصل ولا يجوز أن يقع الفعل قبله لأنك لو أثبت به قبله لم يجوز أن تأتي به بلفظه لأنك تقدر على ضمير المنصوب المنفصل وهو الثاف ألا ترى أنك لو قلت : (ضربت إياه) لم يجوز أن تقدر على أن تقول (ضربتك) الخ .

١- اسرار السريسة ص ٢١٥

٢- نفس المصدر ص ١٦٩

ألا ترى الى هذا التكرار في كلمة (لأنك) ، وهذا الاضطراب في وصل الجمل والمبارات ؟ والتكرار وعدم الربط بين الجمل من مظاهر الفصاحة .

وهذا مثل آخر على التكرار والحشو "فإن جعلته حالا من الضمري (ينفقون) جاز أن يكون (ولا يؤمنون) مطبوعا على (ينفقون) داخلا في الصلة لأن الحال داخلة في الصلة لأنها حال لما هو في الصلة (١٩) " فانظر كم مرة كرر لفطنتي (لأن و الصلة) . ان هذا الكلام لا يرقى الى مستوى كلام البلغاء اذ يعوزه الجحاش والروئق وهو بكلام المبتدئين أشبه .

وقد يحتج أحيانا على الصيغيات الشعرية في معرر امراء البراهين والأدلة قال : " لأن اسم الإشارة لا يضاف الى ما بعده لأنه معرفة وإذا كان معرفة في نفسه استغنى عن تعريف غيره فإن الكحل يغني عن الكحل " (٢٠) .

فإن الحديث عن الكحل والكحل غير وارد قطعاً في هذا المكان ، ولا ترى مسوغاً لذكره لأنه لا يجوز الاستعانة بالخيال الشعري لأشياء مسائل اللغة والنحو .

ثم لننعم النظر في هذه الفقرة التي تنسم بالتعقيد والاضطراب : " وهذه الحال لا تجوز إلا إذا كان المغاطب يعرف صاحبها ، وذلك أنه إذا كان المغاطب يعرف صاحبها لم يفيض الى محال ، وثابت فائدة الإخبار في الحال وقد أفادت المغاطب وقوع الحال به فكان فيه فائدة وقد أفدت المغاطب ، وإذا لم يعرف المغاطب صاحبها كانت فائدة الإخبار في معرفة صاحب الحال . وذلك هو الذي الى محال ، لأنك إذا قلت : هذا زيد قائماً فقد أخبرت أن المشار اليه زيد في حال قيامه وإذا لم يكن قائماً يكن زيدا وذلك محال . فتأمل هذا الملف والدوران والتقدم والتأخير والاعادة والتكرار ما يدل على الاضطراب والوهن وعدم صفاء نفس المؤلف وهو يعالج مثل هذه المسألة .

وهو يستعمل في الموازنة بين الوجوه الإعرابية هذه العبارة التي تعوزها (٤) الفصاحة : والوجه الاول (أو الثاني أو الثالث) أوجه الوجهين .

- ١ - غريب اعراب القرآن ج ٢ ص ٢٥٣ - ٢٥٤
- ٢ - غريب اعراب القرآن ج ٣ ص ٤٤٠
- ٣ - نفس المصدر ج ١ ص ٢٢ - ٢٣
- ٤ - نفس المصدر ج ٢ ص ١٤٧

فتأمل كم مرة ذكر الوجه في هذه الجبلة القصيره . وهذا يتنافى مع شروط
 الفصاحة ومع قوانينها لأنه من قبيح :
 ألا لا يجهلن أحد علينا فنجهل فوق جهل الجاهلينا .
 أو من قبيح :
 فقلقت بالهم الذي قلل الحشا قل قل همس كلهن فلا قل .

وابن الأنباري يستعمل في الغالب الأسلوب العلمي الخالي من السجع وغيره من
 المحسنات اللغوية ، إلا أنه قد يلجأ إلى هذه المحسنات أحيانا خاصة في مقدمات
 مؤلفاته ، فيثقل ويتكلف . جاء في مقدمة (أسرار العربية) ما يلي : " وصحت ما
 ذهبت اليه منها لما يحصل به ثغاف الغليل ، وأوضحت ما عداه بواضح التعليل . ورجعت
 في ذلك كله إلى الدليل ، وأعصيته من الأسهاب والتطويل وسهلته على المتعلم غاية
 التسهيل (١) . " وهذا السجع ثقيل وغير مستحب . وليس تحته كبير طائل فهو يجمع
 اللفظ الكثير والمعنى القليل . ولعل ابن الأنباري قصد به التحريك والاثارة لا التعليم
 والتفهيم .

هذا وقد أخذ عليه الاستاذ سعيد الأفغاني وصحه (الآ) في صدر جواب (لولم)
 و (لولا) و (إن) وقال : " إن هذه كلمة لا لزوم لها (٢) .

حسنا ما ذكرنا عن أسلوب ابن الأنباري فنحن لا نريد أن نخرج إلى حدود
 التوسع والاستقصاء . ويجدر بنا أن نشير هنا قبل أن ننهي حديثنا عن أسلوبه
 الكتابي أن هذه المأخذ قليلة عنده على كل حال .

شعره

كان صاحبنا عالما في اللغة والنحو والأدب وعلوم الدين . وقد استغرقت هذه
 العلوم اهتمامه . فلم يبق عنده مزيد من الهمة لمعالجة الشعر أو الاعتناء به ولذلك

١ - ج ٣ - ٤

٢ - جدول الأعراب ولعم الأديسه ص ٩٥ حاشية (٢) .

كان شعره قليلا من حيث الكمية متوسطا من حيث المستوى . فمعظم مؤرخيه والمترجمين له يهبطون الحديث عن شعره أو الاشارة اليه . وبعضهم يكتفى باللمحة السريعة والاشارة الخاطفة فيذكر أن له شعرا ويتبع ذلك بمقطوعة أو مقطوعتين كالقذافي (١) والكشي (٢) والسبوعي (٣).

ويبدو أن ابن الأنباري لم يكن يملك من الوقت والجهد ما يستطيع أن يخلص به للشعر أو أن استعداد الشعر لم يكن قويا . ولذلك كان انتاجه الشعري قليلا وغير مرمي بصفة عامة لهذه القلة في انتاجه الشعري أسبابها :

- ١ . أن يكون انتاجه الشعري في أصله قليلا لعدم مواتاة طبعه منه لذلك .
- ٢ . أن يكون الانتاج كثيرا ولكن عدم رضاه عنه جملة بزه في جمعه وتدوينه وللمحافظة عليه .
- ٣ . أن يكون اهتمام الناس بجمع مصنفاته وتأليفه شغلهم عن شعره فتتوسى وضاع .

وفي هذه الحالات كلها يكون الشعر شيئا ثانويا في حياة ابن الأنباري . ولولا ذلك لا تنتشر واستفاد . فقد كان تلاميذه ومقدروا غنمه مستعدين لنقل أى شيء يروى عنه لو كان هو نفسه يملك المزملة والرغبة في ذلك .

ويوضح لنا ما سبق أن شعرا ابن الأنباري قليل على الرغم من أن السبكي في طبقاته يزعم أن له شعرا حسنا كثيرا (٤) . فكل ما يذكره له مؤرخوه ومترجموه بعض القطع القصيرة جدا والتي لا تتجاوز ستة أبيات .

وهو في شعره هذا يقدم صورة عن حياته الحافلة بأنواع النشاط العلمي من اعتزاز بالعلم وحث عليه وموازنة بين العلماء والجهلاء وغير ذلك من وجوه القول في هذا الموضوع . ففي إحدى هذه المقطوعات يقول (٥) : (من المبحر الكامل)

١- انباء الرواه ج ٢ ص ١٧١

٢- فوات الوفيات ج ١ ص ٥٤٧

٣- بغية الوفاة ج ٢ ص ٨٨

٤- طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٤٨

٥- فوات الوفيات ج ١ ص ٥٤٧

المعلم أَوْضَحَ طَبِيعَةَ وَلِيَّهِ
 كَيْفَ طَالِبًا لِلْعِلْمِ تَحِيٍّ وَإِنَّمَا
 وَضَعَ الْعِلْمَ عَنِ الْمَطَامِعِ كُلِّهَا
 وَالْعِلْمُ تَوْبٌ وَالْعَفَافُ طَرَاذِيرُ
 وَالْعِلْمُ نَوْرٌ يَهْدِي بِضَائِقِهِ
 وَالْعَقْلُ أُنْفُسُ جَنَّةِ الْأَكْثَمِ
 جَهْلُ الْفَقْرِ كَالْمَوْتِ فِي الْأَرْسَامِ
 لَتَرَى بِأَنَّ الْمَرْغُزَ الْبَسَامِ
 وَمَطَامِعُ الْإِنْسَانِ كَالْأَدْنَامِ
 وَهُوَ يَسُودُ النَّاسَ فَوْقَ النَّاسِ

وهو في قطعة أخرى يبحث على القناعة والزهد والابتعاد عن المطامع والاعتصام بحبل الله . يقول في ذلك (١) . (من البحر الطويل)

تَدْرُجُ بِجَلْبَابِ الْقَنَاعَةِ وَالْبَسَامِ
 وَضَعَهُ عَنِ الْأَطْمَاعِ فِي أَكْرَمِ النَّاسِ
 وَكُنْ رَاضِيًا بِاللَّهِ تَحْمِلُ مَتَابِعًا
 وَتَتَجَّ مِنْ الضَّرَّاءِ وَالْبُؤْسِ وَالْبَسَامِ
 فَلَا تَتَنَّمَا أَوْصِيَّتَهُ مِنْ وَصِيَّتِهِ
 أَغْنَى وَأَيُّ النَّاسِ مِنْ لَيْسَ بِالنَّسَامِ

وفي مقابلة ثالثة يتطرق لوجه آخر من وجوه اهتمامه ألا وهو الزهد والتصوف ويزج بين الصديق والتظاهر في حياة المتصوفين فيقول (٢) : (من البحر البسيط)

دَعِ الْفُؤَادَ بِمَا فِيهِ مِنَ الْخَيْرِ
 بَلِّ الصَّوْفَ صَفْوَةَ الْقَلْبِ مِنْ كَدَرِ
 وَصَبْرُ نَفْسٍ عَلَى أَدْنَى مَطَامِعِهَا
 وَتَرْكُ دَعْوَى بِمَعْنَى فِيهِ حَقِّقْهُ
 لَيْسَ التَّصَوُّفُ بِالتَّطَبُّعِ وَالْخَيْرِ
 وَرُؤْيَا الصَّغِيرِ قَبْلَ أَكْثَرِ الْخَيْرِ
 وَمَنْ مَطَامِعُهَا فِي الْخَلْقِ بِالْخَلْقِ
 فَكَيْفَ دَعْوَى بِلا مَعْنَى وَلَا خَلْقُ ؟

١- القفطي ، الانبأ ج ٢ ص ١٧١

٢- نصر الصدر والكرمان .

فهذا الشعر يعبر عن حياة ابن الأنباري أصدق تعبير (١) فهو ضرب من الوصف الذي احترقه صاحبنا وألف فيه الكتب ولكنه عبط منظوم .

ولا يحق لنا أن نطالب ابن الأنباري بشعر غير هذا ، فالإنسان لا يقدم الأضاعة . وهذه بضاعة ابن الأنباري قدمها البنا على غلاتها . وهي ، وإن كانت ليست من النوع الجيد الرائع فهي ليست من السيء الرذول . كما أنها لا تنكي للحكم على ابن الأنباري من الناحية الشعرية فما يدربنا لعل له شعراً جيداً لم نتكهن من العثور عليه . إذ لا يجوز لنا أن نحكم على شاعر من خلال أربع مقطوعات صغيرة ، لأن في ذلك مجازفة نقدية ينبغي تجنبها ولما تطوى عليه من أمكان الزلل والوهم .

آثاره

سنعرض في حديثنا عن آثار ابن الأنباري ثلاث فئات متباينة منها هي :

- ١- الآثار المفقودة .
- ٢- الآثار المخطوطة .
- ٣- الآثار المطبوعة وتشمل الأصناف التالية :

١- ثقة نوحان من الصدق في عالم النقد ، الصدق الواقعي وهو أن يكون العمل الأدبي صورة صادقة من الأديب أو المؤلف ، والصدق الفني وهو نسيمة الحياة التي تجعل من العمل الأدبي عملاً حياً وفناً رائعاً . فألفية ابن مالك مثلاً تحقق مبدأ الصدق الواقعي لأنها تعطي صورة صادقة عن ناظمها العالم النحوي أولاً ، وتتفق مع حقائق علم النحو ثانياً ولكنها تفتقد الصدق الفني الذي يرفعها إلى مستوى الأدب العلي عني حديثي عن الصدق هنا كنت أقصد الصدق الواقعي فلزم التشبيه خشية أن يحصل تناقض بين الصدق وبين النظم في شعر ابن الأنباري .

- أ - الأشار اللغوية (١)
 ب - الأشار التاريخية .
 ج - الأشار النحوية .

أما صوغات هذا التقسيم وأسباب تقديم فئة على أخرى فترجع إلى اعتبارات منهجية بحيث إن أثرنا تقديم ما سنعر به مروراً عابراً لندرة أخباره وقلة أهميته في ذاته ، وتأخير ما سنطيل الوقوف عنده لأهميته وصلته الوثيقة بمادة الرسالة فالترتيب يتطرد إذن عكساً مع درجة الأهمية والاهتمام لكل فئة فيها .

وثمة بعض الملاحظات الأخرى التي يجدر بنا أن نسوقها حول التخطيط الذي التزأه في مواجهة هذا الحشد الهائل من الآثار فإذا كان الأثر مفقوداً فسنعقبه في كتب التراجم والطبقات ونذكر مكانه فيها .

أما إذا كان الأثر مخطوطاً فسنذكر ماله من نسخ أو مصورات في المكتبات الكبرى دون التطرق لذكر مكانه في كتب التراجم والطبقات إذ لا جدوى من ذلك .

أما إذا كان الأثر مطبوعاً فسنكتفي بذكر الطبعة أو للطبعات التي تمت له دون التطرق إلى ذكر أخباره ومخطوطاته . وقصدنا من ذلك الاستغناء قدر المستطاع عن إيراد ما يلزم إيراد في هذه الرسالة والأكتفاء بما هو ضروري من أخبار المصنفات .

١ - من المعروف أن بين اللغة والنحو ، على حد تعبير المناطقة ، خصوصاً وعموماً . فكل ما هو نحوي لغوي ولا يعكس . فاللغة تشمل النحو كما تشمل علم العروض والقافية وعلوم البيان والمعاني والبديع . ولأن ههنا في هذه الدراسة ينحصر في الجانب النحوي فقط ، كان لا بد من هذا التمييز بين النحو وغيره من فروع علم اللغة . وليس الرغم من أن علم " الصرف " هو قرين علم النحو وتسميه فهو لا يدخل في نطاق اهتمامنا في هذه الدراسة . لذلك كله استبعدنا الأشار اللغوية التي قد تكون بحاجة إليها في دراسة أجرى عن جهود ابن الأنباري في اللغة . أما الآن فهي ليست تقع ضمن نطاق اهتمامنا .

١- الأشار المفقودة

ونعني بها تلك المصنفات التي تورث كتب التراجم والطبقات أسماءها لكنهم إما غير موجودة في فهارس المخطوطات ولا يعرف المحققون شيئاً عنها وهذا ثبت بها حسب الترتيب الهجائي :

- ١- الاختصار في الكلام على الفاظ تدور بين النظر : ذكره السيوطي (١) وصاحب
ايضاح المكنون (٢) وهدية المعارفين (٣) ، والخوانساري (٤) .
- ٢- الأسئلة في العربية : ذكره ابن قاضي شعبة (٥) وأشار إليه المصنف في
البيان (٦) بقوله : وقد بينا ذلك مستوفى في مسائل سأل عنها بعض أولاد
المسترشد بالله تعالى .
- ٣- الأسماء في شرح الأسماء : ذكره المصنف في أسرار العربية (٧) باسم
" الأسماء في شرح الأسماء " كما ذكره السيوطي (٨) ، وصاحب هدية
المعارفين (٩) والخوانساري (١٠) .
- ٤- أصول الفصول في التصوف : ذكره السيوطي (١١) وصاحب ايضاح المكنون (١٢)
وهديّة المعارفين (١٣) .

١- رؤيات الجنات ج ١ ص ١٠	١- بقية الوعاة ج ٢ ص ٨٧	١- بقية الوعاة ج ٢ ص ٨٧
١١- بقية الوعاة ج ٢ ص ٨٧	٢- اسماعيل البغدادي ج ١ ص ٤٧	٢- اسماعيل البغدادي ج ١ ص ٤٧
١٢- ج ١ ص ١٢	٣- اسماعيل البغدادي ج ١ ص ١١٩	٣- اسماعيل البغدادي ج ١ ص ١١٩
١٣- ج ١ ص ١١٩	٤- رؤيات الجنات ج ١ ص ٤١٠	٤- رؤيات الجنات ج ١ ص ٤١٠
	٥- الطبقات ص ٣٦٣	٥- الطبقات ص ٣٦٣
	٦- ج ٢ ص ١١٧	٦- ج ٢ ص ١١٧
	٧- ص ٤٦	٧- ص ٤٦
	٨- بقية الوعاة ج ٢ ص ٨٧	٨- بقية الوعاة ج ٢ ص ٨٧
	٩- ج ١ ص ١١٩	٩- ج ١ ص ١١٩

- ٥- الأضواء : ذكره السيوطي (١) والخوانساري (٢) .
- ٦- الألفاظ الجارية على لسان الجارية : ذكره ابن قاضي شعبة (٣) والسيوطي (٤) وصاحب إيضاح الكتون (٥) وهدية العارفين (٦) والخوانساري (٧) .
- ٧- الأنوار في العربية : ذكره حاجي خليفة (٨) ، وصاحب هدية العارفين (٩) .
- ٨- الإيضاح في النحو : ذكره حاجي خليفة (١٠) .
- ٩- بداية الهداية : ذكره السبكي (١١) قائلاً : انه من تصانيفه في المذهب كما ذكره ابن قاضي شعبة (١٢) والسيوطي (١٣) والخوانساري (١٤) ، وذكره كل من حاجي خليفة (١٥) وصاحب هدية العارفين (١٦) باسم " بداية الهداية في الفروع " .
- ١٠- بقية الوارد : ذكره ابن قاضي شعبة (١٧) ، والسيوطي (١٨) ، وصاحب إيضاح الكتون (١٩) وهدية العارفين (٢٠) ، والخوانساري (٢١) .
- ١١- المبلغ في أساليب اللغة : ذكره السيوطي (٢٢) وصاحب إيضاح الكتون (٢٣) مرة بهذا الاسم ومرة باسم " مبلغ المحب لأصحاب هدية العارفين (٢٤) والخوانساري (٢٥) "

١٧- الطبقات ص ٢٦٤	١- بقية الوعاة ج ٢ ص ٨٧
١٨- بقية الوعاة ج ٢ ص ٨٧	٢- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠
١٩- ج ١ ص ١٩١	٣- الطبقات ص ٢٦٤
٢٠- ج ١ ص ٥١	٤- بقية الوعاة ج ٢ ص ٨٧
٢١- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠	٥- ج ١ ص ١١٨
٢٢- بقية الوعاة ج ٢ ص ٨٧	٦- ج ١ ص ١١٩
٢٣- ج ١ ص ١٩٣	٧- روضات الجنات ج ٢ ص ٤١٠
٢٤- ج ١ ص ٥١٩	٨- كشف الظنون ص ١٩٦
٢٥- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠	٩- ج ١ ص ٥١
	١٠- كشف الظنون ص ٢١٢
	١١- طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٤٨
	١٢- الطبقات ص ٢٦٤
	١٣- بقية الوعاة ج ٢ ص ٨٧
	١٤- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠
	١٥- كشف الظنون ص ٢٢٨
	١٦- ج ١ ص ٥١٩

١٢- الحلقة في نقد الشعر : ذكره ابن قاضي شهبة (١)

١٣- البيان في جمع أفعل أخف الأوزان : ذكره السيوطي (٢) على أنه كتابان * البيان في جمع أفعل * كتاب * و * أخف الأوزان * كتاب آخر ، وذكره صاحب إصباح المكنون (٣) وهدية المارفين (٤) والخوانساري (٥) .

١٤- تاريخ الأنبار : ذكره الصفدي (٦) وابن قاضي شهبة (٧) والسيوطي (٨) وحاجي خليفة (٩) وصاحب هدية المارفين (١٠) والخوانساري (١١) .

١٥- تصرفات لـو : ذكره الصنف في البيان (١٢) والسيوطي (١٣) والخوانساري (١٤) .

١٦- التفريد في كلمة التوحيد : ذكره ابن قاضي شهبة (١٥) ، والسيوطي (١٦) ، وصاحب إصباح المكنون (١٧) وهدية المارفين (١٨) والخوانساري (١٩) .

١٧- تفسير غريب المقامات الحبرية : ذكره ابن قاضي شهبة (٢٠) والسيوطي (٢١) وحاجي خليفة (٢٢) ، وصاحب هدية المارفين (٢٣) والخوانساري (٢٤) .

١٨- التنقيح في سلك الترجيح : ذكره الصنف في البيان (٢٥) باسم "التنقيح في سائل الترجيح بين الشافعي وأبي حنيفة" ، وذكره ابن قاضي شهبة (٢٦) باسم "التنقيح في سائل الترجيح" ، وصاحب هدية المارفين (٢٧) باسم "التنقيح في سلك الترجيح" .

١- الطبقات ج ٣٦٤	١٥- الطبقات ج ٣٦٤
٢- بشية الوعاة ج ٨٧٢	١٦- بشية الوعاة ج ٨٧٢
٣- ج ٢٢٤ ص ١	١٧- ج ٣٠١ ص ١
٤- ج ٥١٩ ص ١	١٨- ج ٥١٩ ص ١
٥- روغات الجنات ج ٤١٠ ص ١	١٩- روغات الجنات ج ٤١٠ ص ١
٦- المواني بالوفيات ج ٤٨٤ ص ١	٢٠- الطبقات ج ٣٦٤
٧- الطبقات ج ٣٦٤	٢١- بشية الوعاة ج ٨٧٢ ص ٢٣-٢٢
٨- بشية الوعاة ج ٨٧٢ ص ٢٢	٢٢- كشف الظنون ج ١٢٨
٩- كشف الظنون ج ٢٨٥	٢٣- روغات الجنات ج ٤١٠ ص ١
١٠- ج ٥١٩ ص ١	٢٤- ج ١٥٥ ص ١
١١- روغات الجنات ج ٤١٠ ص ١	٢٥- الطبقات ج ٣٦٤
١٢- ج ١١٦ ص ١	٢٦- ج ٥١٩ ص ١
١٣- بشية الوعاة ج ٨٧٢ ص ٢٢	
١٤- روغات الجنات ج ٤١٠ ص ١	

في الخلافة والخوانسار (١) .

١٠- جلاء الأوهام وجلاء الأفهام في شملق الظرف في قوله تعالى : أحل لكم الصيام ذكره المصنف في البيان (٢) والسيوطي (٣) وصاحب إيفاح الكتون (٤) وعدية العارفين (٥) والخوانسار (٦) .

٢٠- الجبل في علم الجدل : ذكره ابن قاضي شهبة (٧) ، والسيوطي (٨) كما ذكره صاحب عدية العارفين (٩) باسم " جبل في الجدل " والخوانساري (١٠) .

٢١- الحفر على تعلم العربية : أشار إليه المصنف في لمع الأدلة (١١) وذكره حاجي خليفة (١٢) وصاحب هدية العارفين (١٣) .

٢٢- حلية الطراز في حل ألفاظ : ذكره صاحب إيفاح الكتون (١٤) وعدية العارفين (١٥) .

٢٣- حلية العربية : ذكره ابن قاضي شهبة (١٦) ، والسيوطي (١٧) ، والخوانساري (١٨) .

٢٤- حواشي الإيضاح : ذكره ابن قاضي شهبة (١٩) ، والسيوطي (٢٠) ، وصاحب هدية العارفين (٢١) باسم " شئ الإيضاح لأبي علي الفارسي " والخوانساري (٢٢) .

٢٥- الداعي إلى الإسلام في علم الكلام : ذكره السبكي (٢٣) باسم " الداعي إلى الإسلام في أصول الكلام " وذكره ابن قاضي شهبة (٢٤) والسيوطي (٢٥) . كما ذكره

١- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠	٢٣- ج ١ ص ٥١
٢- ج ١ ص ١٤	١٤- ج ١ ص ٤٢٠
٣- بنية الوعاة ج ٢ ص ٨٧	١٥- ج ١ ص ٥١
٤- ج ١ ص ٣٦٢	١٦- الطبقات ص ٣٦٤
٥- ج ١ ص ٥١	١٧- بنية الوعاة ج ٢ ص ٨٧
٦- روضات الجنات ج ١ ص ٤١	١٨- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠
٧- الطبقات ص ٣٦٤	١٩- الطبقات ص ٣٦٤
٨- بنية الوعاة ج ٢ ص ٨٧	٢٠- بنية الوعاة ج ٢ ص ٨٧
٩- ج ١ ص ٥١	٢١- ج ١ ص ٥١
١٠- روضات الجنات ج ١ ص ٤١	٢٢- روضات الجنات ج ١ ص ٤١
١١- ص ٤٧	٢٣- طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٤٨
١٢- كشف الظنون ص ٦٧	٢٤- الطبقات ص ٣٦٤
	٢٥- بنية الوعاة ج ٢ ص ٨٧

حاجي خليفة (١) باسم "الداعي الى الاسلام في اصول علم الكلام وتأبعه في ذلك" صاحب هدية المارفين (٢) . وبدوان حاجي خليفة كان يمتلك نسخة منه فهو يصفه بقوله (٣) : أوله الحمد لله الواحد الواجب الخ وذكر فيه أنه رد على من خالف الطائفة الاسلامية ، وخاطب كل طائفة باصطلاحهم — ورُتب على عشرة فصول : في الرد على من أنكر الحدوث والصانع والرد على التثنية والطبايعيين والنجميين ، ومن أنكر النبوة والمجوس واليهود والنصارى ، والعاشر في اثبات نبوة نبينا محمد عليه الصلاة والسلام .

- ٢٦ — ديوان اللغة : ذكره ابن قاضي شهبه (٤) والسيوطي (٥) وصاحب امضاج المكنون (٦) وهدية المارفين (٧) والخوانساري (٨) .
 ٢٧ — مرثية الانسانية في المسائل الخراسانية : ذكره السيوطي (٩) وصاحب امضاج المكنون (١٠) وهدية المارفين (١١) والخوانساري (١٢) .
 ٢٨ — الزهر في اللغة : ذكره السيوطي (١٣) وصاحب هدية المارفين (١٤) والخوانساري (١٥) .

- (١) كشف الظنون ص ٢٢٨
 (٢) ج ١ ص ٥٢٠
 (٣) كشف الظنون ص ٢٢٨
 (٤) الطبقات ص ٣٦٤
 (٥) بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧
 (٦) ج ١ ص ٢٢٧
 (٧) ج ١ ص ٥٢٠
 (٨) روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠
 (٩) بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧
 (١٠) ج ١ ص ٤٨٠
 (١١) ج ١ ص ٥٢٠
 (١٢) روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠
 (١٣) بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧
 (١٤) ج ١ ص ٥٢٠
 (١٥) روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠

٢٩ - سجل الأدلة في النحو : ذكره صاحب هدية العارفين (١) ، ولم يستلخصه تحريفاً
لكتاب "لغ الأدة" الذي ستتحدث عنه في "موضع لاحق من هذا الفصل .

٣٠ - شرح الايضاح : ذكره حاجي خليفة (٢) وصاحب هدية العارفين (٣) ولعله هو
" حواشي الايضاح " الذي سبق ذكره .

٣١ - شرح الحماسة : ذكره السيوطي (٤) وصاحب هدية العارفين (٥) والخوانساري (٦)

٣٢ - شرح ديوان المتنبي : ذكره ابن قاضي شهبه (٧) والسيوطي (٨) وصاحب هدية
العارفين (٩) والخوانساري (١٠) .

٣٣ - شرح السبع الطوال : ذكره المصنف في أسرار المربية (١١) باسم " المرتجل
في شرح السبع الطوال " أو المرتجل في شرح الجمل " كما ذكره ابن قاضي شهبه (١٢)
والسيوطي (١٣) وصاحب هدية العارفين (١٤) والخوانساري (١٥) .

٣٤ - شرح المقامات للحريزي : ذكره صاحب هدية العارفين (١٦) ولعله تفسير
قريب المقامات الحريزية الذي سلف ذكره .

٣٥ - شرح العقاب في علم المروء : ذكره السيوطي (١٧) والخوانساري (١٨) .

٣٦ - شرح مقصورة ابن دريد : ذكره المصنف (١٩) باسم الاشارة في شرح المقصورة
كما ذكره السيوطي (٢٠) والخوانساري (٢١) .

(١) ج ١ ص ٥٢٠	(١١) ص ٣٠٣
(٢) كشف الظنون ص ٢١٢	(١٢) الطبقات ص ٣٦٤
(٣) ج ١ ص ٥٢٠	(١٣) بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧
(٤) بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧	(١٤) ج ١ ص ٥٢٠
(٥) ج ١ ص ٥٢٠	(١٥) روشت الجنات ج ١ ص ٤١٠
(٦) روشت الجنات ج ١ ص ٤١٠	(١٦) ج ١ ص ٥٢٠
(٧) الطبقات ص ٣٦٤	(١٧) بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧
(٨) بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧	(١٨) روشت الجنات ج ١ ص ٤١٠
(٩) ج ١ ص ٥٢٠	(١٩) البهان ج ٢ ص ٨٩
(١٠) روشت الجنات ج ١ ص ٤١٠	(٢٠) بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧
	(٢١) روشت الجنات ج ١ ص ٤١٠

٣٧- شفا السائل في بيان رتبة الفاعل : ذكره المصنف في البيان (١) ، كما ذكره ابن قاضي شهبة (٢) والسوطي (٣) وصاحب إيفاح المكنون (٤) ، وهذه المعارف (٥) والخوانساري (٦) .

٣٨- عقود الاعراب : ذكره ابن قاضي شهبة (٧) ، والسوطي (٨) وصاحب إيفاح المكنون (٩) وهذه المعارف (١٠) ، والخوانساري (١١) .

٣٩- الفائق في أسماء العائق : ذكره المصنف في نزعة الألباء (١٢) ، كما ذكره السوطي (١٣) والخوانساري (١٤) وقد حرف اليه الفائق في أسماء الحدائق " في كل من إيفاح المكنون (١٥) وهذه المعارف (١٦) .

٤٠- الفصول في معرفة الأصول : ذكره حاجي خليفة وقال في وصفه : " كتاب في النحو ذكر فيه أوضاع الأصول المشابهة لأصول الفقه " (١٧) ، كما ذكره صاحب هدية المعارف (١٨) .

٤١- فعلت وأفعلت : ذكره السوطي (١٩) ، وصاحب إيفاح المكنون (٢٠) وهذه المعارف (٢١) ، والخوانساري (٢٢) .

٤٢- قصة الأديب في أسماء الذيب : ذكره المصنف في البيان (٢٣) . كما ذكره السوطي (٢٤) والخوانساري (٢٥) ، وقد ذكر في كل من إيفاح المكنون (٢٦) ، وهذه المعارف (٢٧) محرفاً اليه قصة الأديب في أسماء الذيب .

٢٢- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠	٢٩- ص ٢٩	٢- ج ٢ ص ٤٠ ، ج ٢ ص ٢٤٧
٣- ج ٢ ص ٢٣٣	١٣- بهيمة الوعا ج ٢ ص ٨٧	٢- الطبقات ص ٣٦٤
٤- بهيمة الوعا ج ٢ ص ٨٧	٢٤- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠	٣- بهيمة الوعا ج ٢ ص ٨٧
٢٥- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠	١٥- ج ٢ ص ١٥٤	٤- ج ٢ ص ٥٢ و ٥٠
٢٦- ج ٢ ص ٢٣٠	١٦- ج ١ ص ٥٢٠	٥- ج ١ ص ٥٢٠
٢٧- ج ١ ص ٥٢٠	١٧- كشف الظنون ص ١٢٧	٦- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠
	١٨- ج ١ ص ٥٢٠	٧- الطبقات ص ٣٦٤
	١٩- بهيمة الوعا ج ٢ ص ٨٧	٨- بهيمة الوعا ج ٢ ص ٨٧
	٢٠- ج ٢ ص ٢٣٠	٩- ج ٢ ص ١١٢
	٢١- ج ١ ص ٥٢٠	١٠- ج ١ ص ٥٢٠
		١١- روضات الجنات ج ١ ص ٤١٠

- ٤٣- قصة الطالب في شرح خطبة أدب الكاتب : ذكره ابن قاضي شعبة (١) باسم
شرح خطبة أدب الكاتب كما ذكره السيوطي (٢) وصاحب إيفاح المكنون (٣)
وهديّة المارفين (٤) .
- ٤٤- كتاب الألف واللام : ذكره المصنف في البيان وأسرار المربى (٦) كما ذكره
السيوطي (٧) وصاحب إيفاح المكنون (٨) وهديّة المارفين (٩) والخوانساري (١٠) .
- ٤٥- كتاب حصى بيم : ذكره السيوطي (١١) والخوانساري (١٢) .
- ٤٦- كتاب في "بشون" : ذكره السيوطي (١٣) .
- ٤٧- كتاب كلاً وكلتا : ذكره المصنف في الانصاف (١٤) ، كما ذكره السيوطي (١٥) وصاحب
إيفاح المكنون (١٦) وهديّة المارفين (١٧) ، والخوانساري (١٨) .
- ٤٨- كتاب كيف : ذكره المصنف في البيان (١٩) ، وابن قاضي شعبة (٢٠) والسيوطي (٢١)
والخوانساري (٢٢) .
- ٤٩- كتاب "سا" : ذكره المصنف في البيان (٢٣) ، وابن قاضي شعبة (٢٤) .

١- الطبقات ص ٣٦	١٣- بغية الوعاة ج ٨٧ ص ٢
٢- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧	١٤- ج ٢ ص ٤٥
٣- ج ٢ ص ٢٢٠	١٥- بغية الوعاة ج ٨٧ ص ٢
٤- ج ١ ص ٥٢	١٦- ج ٢ ص ٣٢٤
٥- ج ١ ص ١٩	١٧- ج ١ ص ٥٢
٦- ص ٣٤ و ٤٠١	١٨- روضات الجنات ج ١ ص ٤١
٧- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧	١٩- ج ١ ص ٦٨
٨- ج ٢ ص ٢٧١	٢٠- الطبقات ص ٣٦
٩- ج ١ ص ٥٢	٢١- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧
١٠- روضات الجنات ج ١ ص ٤١	٢٢- روضات الجنات ج ١ ص ٤١
١١- بغية الوعاة ج ٨٧ ص ٢	٢٣- ج ١ ص ٥٧
١٢- روضات الجنات ج ١ ص ٤١	٢٤- الطبقات ص ٣٦٤

- ٥٠- لكتاب الآداب : ذكره كل من ابن قاضي شهبة (١) والسبئي (٢) والسيوطي (٣) باسم " اللباب " وحاجي خليفة (٤) باسم " لهاب الآداب " وصاحب هدية المارفين (٥) باسم " لهاب الآداب " .
- ٥١- اللباب المختصر : ذكره ابن قاضي شهبة (٦) ، والسيوطي (٧) ، والخوانساري (٨) ومن الجدير بالذكر أن هذا الكتاب ورد في البقية وكأنه كتابان . والسألة لا تحتاج الى أكثر من فاصلة أو نقطة . ولا يدري ما كانت نية صاحب البقية في ذلك . والمباراة تحتل الوجهين .
- ٥٢- المرتجل في ابطال تمرير الجمل : ذكره ابن قاضي شهبة (٩) ، والسيوطي (١٠) وصاحب ايام المكنون (١١) وهدية المارفين (١٢) ، والخوانساري (١٣) .
- ٥٣- مسألة دخول الشرط على الشرط : ذكره السيوطي (١٤) ، والخوانساري (١٥) .
- ٥٤- المسائل المتجارية : أشار اليها المصنف في الميمان (١٦) .
- ٥٥- المسائل المتجارية : أشار اليها المصنف في الميمان (١٧) كذلك .
- ٥٦- المعتمد في الفرق بين الوصف والخبر : ذكره حاجي خليفة (١٨) وصاحب هدية المارفين (١٩)

١- الطبقات ص ٣٦	١٣- روضات الجنات ج ١ ص ٤١
٢- ٤٣ ص ٢٤٨	١٤- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧
٣- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧	١٥- روضات الجنات ج ١ ص ٤١
٤- كشف الظنون ص ٥٤٠	١٦- ج ٢ ص ١٦٦ و ٤٠٨
٥- ج ١ ص ٥٢٠	١٧- ج ٢ ص ٢١٣
٦- الطبقات ص ٣٦	١٨- كشف الظنون ص ١٧٣١
٧- بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧	١٩- ج ١ ص ٥١٠
٨- روضات الجنات ج ١ ص ٤١	
٩- الطبقات ص ٣٦	
١٠- بغية الوعاة ج ٣ ص ٨٧	
١١- ج ٢ ص ٤٦	
١٢- ج ١ ص ٥٢٠	

- ٥٧- معاني المسماني : ذكرها المصنف في "نزهة الألباء" في معرر، حديثه عن قصة صرع المتنبي ، قال : " وقد ذكرناها مستوفاة في كتاب "معاني المسماني" فسي شرح ديوانه" (١) . وقد سبق أن ذكرنا ذلك الشرح . قال الصفدي (٢) ، وكان ابن الأنباري يكتب جيدا كتابة قوية كثيرة الضبط ، طُلت بخطه رحمه الله مجلدة من شرح ديوان أبي الطيب سماه : "معاني المسماني" .
- ٥٨- مفتاح الذاكرة : ذكره ابن قاضي شهبة (٣) والسيوطي (٤) وصاحب البصاح المكنون (٥) ، وهدية المارفين (٦) ، والخوانساري (٧) .
- ٥٩- القبور في علم المروء : ذكره السيوطي (٨) ، وصاحب البصاح المكنون (٩) وهدية المارفين (١٠) ، والخوانساري (١١) .
- ٦٠- مقترح السائل في "ويل الله" : ذكره السيوطي (١٢) ، وصاحب هدية المارفين (١٣) ،
- ٦١- منشور المقود في تجريد الحدود : ذكره ابن قاضي شهبة (١٤) ، والسيوطي (١٥) ، وصاحب البصاح المكنون (١٦) ، والخوانساري (١٧) .

٢٦٩	١-	مروء
الواقي بالموفيات ٦ : ٧٢/١	٢-	نقلا عن البلغة ص ٣٢
الطبقات ص ٣٦٤	٣-	
بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧	٤-	
ج ٢ ص ٥٢٨	٥-	
ج ١ ص ٥٢٠	٦-	
روضات الجنات ج ١ ص ٤١	٧-	
بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧	٨-	
ج ٢ ص ٥٣٦	٩-	
ج ١ ص ٥٢٠	١٠-	
روضات الجنات ج ١ ص ٤١	١١-	
بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧	١٢-	
ج ١ ص ٥٢٠	١٣-	
الطبقات ص ٣٦٤	١٤-	
بغية الوعاة ج ٢ ص ٨٧	١٥-	
ج ٢ ص ٥٢٤	١٦-	
روضات الجنات ج ١ ص ٤١	١٧-	

- ٦٢- ميزان العربية : ذكره باسم "الميزان في النحو" ابن خلكان (١) والياقيني (٢) وابن كثير (٣) وابن العماد (٤) ، كما ساء صاحب هدية المارفين (٥) "ميزان العربية في النحو" كما ذكره باسم "ميزان العربية" السيوطي (٦) والخوانساري (٧) وحاجي خليفة (٨) الذي قال عنه : "شرحه شمس الدين أحمد بن الحسين ابن الخباز الاربلي النحوي المتوفي سنة ٦٣٧ هـ" .
- ٦٣- نجدة السؤال في عدة السؤال : ذكره المصنف في البيان (٩) باسم "عدة السؤال في عدة السؤال" ، كما ذكره ابن قاضي شهبه (١٠) والسيوطي (١١) وصاحب ايضاح المكنون (١٢) وهدية المارفين (١٣) والخوانساري (١٤) .
- ٦٤- نسمة المصير في التعمير : ذكره ابن شاکر الكتبي (١٥) وابن قاضي شهبه (١٦) ، وصاحب ايضاح المكنون (١٧) وهدية المارفين (١٨) والخوانساري (١٩) .
- ٦٥- نقد الوقت : ذكره السيوطي (٢٠) وصاحب ايضاح المكنون (٢١) وهدية المارفين (٢٢) والخوانساري (٢٣) .
- ٦٦- نكت المجالس في الوعظ : ذكره ابن قاضي شهبه (٢٤) والسيوطي (٢٥) وصاحب ايضاح المكنون (٢٦) وهدية المارفين (٢٧) والخوانساري (٢٨) .
- ٦٧- النوادر : ذكره السيوطي (٢٩) والخوانساري (٣٠) .
- ٦٨- النور اللاحق في اعتقاد السلف الصالح : ذكره السبكي (٣١) وابن قاضي شهبه (٣٢) وحاجي خليفة (٣٣) وصاحب هدية المارفين (٣٤) والخوانساري (٣٥) .

١- وفات الاء عيان ج ٢ ص ١٣٩	٢- حج ١ ص ٥٢٠	٣- حاشية الوعظ ج ٢ ص ٨٧
٤- مرآة الجنان ج ٢ ص ٤٨	٥- عروضات الجنات ج ١ ص ٤١٠	٦- حج ٢ ص ٦٧
٧- البديع والنهاية ج ١٢ ص ٦١٠	٨- وفات الوفاة ج ١ ص ٥٧	٩- حج ١ ص ٥٢٠
١٠- شذرات الذهب ج ٢ ص ٢٥٩	١١- الطبقات ص ٣٤	١٢- عروضات الجنات ج ١ ص ٤١٠
١٣- حج ١ ص ٥٢٠	١٤- حج ٢ ص ٦٥	١٥- حاشية الوعظ ج ٢ ص ٨٧
١٦- حاشية الوعظ ج ٢ ص ٨٧	١٧- حج ١ ص ٥٢٠	١٨- عروضات الجنات ج ١ ص ٤١٠
١٩- عروضات الجنات ج ١ ص ٤١٠	٢٠- عروضات الجنات ج ١ ص ٤١٠	٢١- طبقات الشافعية ج ١ ص ٢٨
٢٢- كشف الشونن ص ١١٨	٢٣- حاشية الوعظ ج ٢ ص ٨٧	٢٤- الطبقات ص ٣٤
٢٥- حج ١ ص ٢٥٥	٢٦- حج ٢ ص ٦٧٥	٢٧- كشف الطنون ص ١٧٣
٢٨- الطبقات ص ٣٤	٢٩- حج ١ ص ٥٢٠	٣٠- حج ١ ص ٥٢٠
٣١- حاشية الوعظ ج ٢ ص ٨٧	٣٢- عروضات الجنات ج ١ ص ٤١٠	٣٣- عروضات الجنات ج ١ ص ٤١٠
٣٤- حج ٢ ص ٣٦٤	٣٥- الطبقات ص ٣٦٤	

٢- آثارة المخطوطة -

- ١- أدلة النحو والأصول : منه مخطوطة في مكتبة عاطف أفندي باستانبول رقم ٢٢٢٦ (١) وفي معهد المخطوطات نسخة مصورة على مايكروفيلم عن مخطوطة عاطف أفندي هذه . وقد ذكرنا فهرسو معهد المخطوطات باسم " اجراء القياس " وذكرنا أنها مكتوبة سنة ٦٢٢ هـ . وقد كتبت هذه النسخة بخط نفيس ، ويقتصر من أولها خمسة فصول (٢) . يعتقد الأستاذ الأفغاني أنها كتاب الفصول في معرفة الأصول (٣) . ولكن الدلائل تشير الى أنها هي كتاب " لمع الأدلة " الذي سنتحدث عنه في الآثار المطبوعة .
- ٢- الجوهرة في نسب النبي وأصحابه العشرة : منه مخطوطة بالقاهرة (كتالوج مطبعة الثانية ١٥٦/٥) (٤) .
- ٣- عدة الأدباء في معرفة ما يكتب بالآلة . والماء : منه مخطوطة في ليدن رقم ١٣١ (٥) وأخرى في مكتبة أحمد الثالث باستانبول رقم ٢٧٢٩ كتبت في القرن التاسع بخط تملق ديق وبهاشبا حواش يحتل أن تكون رسالة أخرى . ومن هذه المخطوطة نسخة مصورة على مايكروفيلم في معهد المخطوطات العربية بجامعة الدول العربية رقم ١٧٧ (٦) .
- ٤- فرائد الفوائد : منه مخطوطة في مكتبة أحمد الثالث باستانبول رقم ٢٧٢٩ ومنه نسخة مصورة على مايكروفيلم في معهد المخطوطات رقم ٦٢٩ أدب (٧) . وهو مائة كلمة من الحكمة مرتبة (٨) .

- ١- بروكلمان (الطحق) ج ١ ص ٤٩٥
- ٢- فهرس المخطوطات المصورة ج ١ ص ٣٧٧
- ٣- مقدمة جدل الاعراب ولمع الأدلة ص ١٣
- ٤- بروكلمان (الطحق) ج ١ ص ٤٩٥
- ٥- نفس المصدر ص ٢٨٢
- ٦- فهرس المخطوطات المصورة ص ٣٦١
- ٧- نفس المصدر ص ٥٠
- ٨- مقدمة جدل الاعراب ص ١ (الحاشية)

- ٥- الكلام على عصي ومنزوي : منه مخطوطة في مكتبة كوبرهلي رقم ١٣٦٣/٤ وضمنه نسخة مصورة على ميكروفيلم في معهد المخطوطات العربية رقم ١١٥ لغة (١) .
- ٦- منشور الفوائد : منه مخطوطة في مكتبة أحمد الثالث باستانبول رقم ٢٧٢٦ وهذه نسخة مصورة في معهد المخطوطات العربية رقم ٨٣٥ أدب (٢) .
- ٧- هداية الذاهب في معرفة الذاهب : منه نسخة مخطوطة بمكتبة عاطف أفندي باستانبول (٣) .
- ٨- الوجيز في التصريف : من هذا الكتاب مخطوطة واحدة في مكتبة أحمد الثالث باستانبول رقم ٢٧٢٦ وهذه نسخة مصورة في معهد المخطوطات العربية رقم ٢٦ فهرس (٤) .

- ١- فهرس المخطوطات المصورة ص ٣٥٣
- ٢- نفس المصدر ص ٥٣٦
- ٣- مقدمة نزعة الألباء ص ١
- ٤- فهرس المخطوطات المصورة ص ٤٠٣ .

٣ - آثاره المطبوعة .

لابن الأنباري مجموعة من الآثار التي عمل بعض أهل العلم والفصل على تحقيقها وإخراجها لينتفع بها الطلبة والدارسون . ومن هذه الآثار المطبوعة ما هو نحوي ومنها ما هو غير نحوي أو بالأحرى لغوي أو تاريخي . وستحدث عن الآثار غير النحوية أولاً ، ونرجي الحديث عن الآثار النحوية لأنها ألصق بموضوع البحث . ولأننا نود الوقوف عندها وقفةً أفاضل على ما درجنا عليه في صياغة هذا الفصل من الاعتماد في موضوع التقديم والتأخير على مدى الأهمية التي نعلقها على الشيء المراد إدراجه في البحث . فقلنا زادت أهميته تأخرت مرتبته ، وذلك رغبة في التفرغ له وإطالة النظر فيه ، واستيفاء القول حوله .

١ - الآثار اللغوية .

١ - اللفظة في الفرق بين المذكر والمؤنث : حققه الدكتور رمضان عبد التواب وطابع ضمن مطبوعات مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية بالقاهرة سنة ١٩٧٠ (١) . أما مضمون الكتاب فيدور حول مختلف أنواع الاسم المؤنث من حقيقي وحقيقي وغير حقيقي (لفظي ومعنوي) ثم حول علامات التأنيث الثلاث : التاء والألف المقصورة والألف المدودة ثم حول ما يجوز فيه التذكير والتأنيث فشرط تصغير المؤنث على اختلاف أنواعه . والكتاب مطبوع بالشواهد الشعرية والآيات القرآنية . بعض الأخطاء .

١ - حلى المحقق الكتاب بمدة مقدمات :

الأولى - عن ظروف تحقيق الكتاب

الثانية - عن حياة ابن الأنباري

الثالثة - عن ظاهرة التأنيث في اللفظة

الرابعة - عن كتاب اللفظة .

الخامسة - عن المخطوطة التي اعتمد عليها في التحقيق .

٢- حلية العقود في المقصور والمدود : حققه الأستاذ عطية عامر وطبعه في المطبعة الكاثوليكية في بيروت سنة ١٩٦٦ .

٣- اللعة في صنعة الشعر : حققها الهادي هاشم ونشرها في مجلة المجمع العلمي العربي سنة ١٩٥٥ (١) م . محلاة بمقدمة تبلغ خمس صفحات واسم الرسالة لا يتفق مع مضمونها بآية حال من الأحوال، فهي لا تتطرق إلى موضوعات الشعر والمروء بل تتضمن ستة وأربعين نوعاً من الوجوه البلاغية التي يسميها البلاغيون الأنواع البدعية .

وهذا المدد أقصى ما استطاع ابن الأنباري أن يبلغه في ذلك الحين . فقد كان غاية ما جمع أبو هلال العسكري المتوفى سنة ٣٩٥ هـ سبعة وثلاثين نوعاً ، ويعرف كتابه بثناب الصنائع (٢) ثم جمعها ابن رشيح القيرواني المتوفى سنة ٤٥٦ هـ في الممعة طلبها (٣) . فيكون ابن الأنباري قد زاد على ابن رشيح تسعة أنواع جديدة .

أما فيما يتعلق بدقة التسمية عند ابن الأنباري فيقول عبد الهادي هاشم : " وفي نسخة اللعة هذه ٤٦ وجهاً من الوجوه البلاغية أطلق عليها الأنباري أسماء تختلف أحياناً عن أسائها المشهورة بها . فما يسميه المجانسة يسميه البلاغيون المشاككة . والاعتساف عنده هو لزوم ما لا يلزم " (٤) .

١- مجلد ٣٠ ص ٥٩٠ - ٦٠٧

٢- الأب شيخو - علم الأدب ص ٢٩٣

٣- نفس المصدر والمكان .

٤- مجلة المجمع العلمي العربي مجلد ٣٠ ج ٤ ص ٥٩٤

٤- المؤرخ في علم القوافي : حققه الأستاذ عبد الهادي عاظم ونشره في مجلة المجمع العلمي العربي بدشق سنة ١٩٥٦ م (١) . ويتكون هذا الكتاب من مقدمة وخمسة فصول على الوجه التالي :

- ١- فصل في معرفة القافية .
- ٢- فصل فيما يمرغ للقافية .
- ٣- فصل في معرفة الحركات
- ٤- فصل في معرفة الأحرف .
- ٥- فصل في معرفة صيوب القافية .

وعلى ما في الكتاب من إيجاز فهو يحتوى على أصول علم القافية مع وضوح في العرض، ورعاة في ترتيب الفصول . فهي متسلسلة متساوية يكمل بعضها بعضا .

٥- زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء : حققه وقدم له وعلق عليه الدكتور رمضان عبد التواب . صدر سنة ١٣٦١ هـ / ١٩٧١ م عن مطابع دار القلم في بيروت (٢) . ونحن إذا جردنا الكتاب من المقدمات والفتاوى يصبح حجمه في حدود (٦٠) صفحة . وهو يقسم الى ثلاثة أقسام كبيرة :

الأول : للضاد

الثاني : للظاء

الثالث : لما يقال بالضاد والظاء باختلاف المعنى .

١- مجلد ٣١ ص ٤٨ - ٥٨

٢- حلاء المحقق بأربع مقدمات :

الأولى : في ظروف تحقيق الكتاب .

الثانية : بحث في مشكلة الضاد في العربية .

الثالثة : بحث بعنوان " زينة الفضلاء وتراث الضاد والظاء " .

الرابعة : في وصف المخطوطة .

ب - الأثار التاريخية

ونعني بها ما تملك بأخبار الأدباء والنحاة وآثارهم . وهي تنحصر في كتاب واحد هو " نزعة الألباء " (١) . وهو كتاب له صلة بالنحو وتاريخه ولذلك أطلقنا الوقوف عنده ، إذ هو في حقيقته - وكما سنبين فيما بعد - سجل حافل بأخبار النحاة وطبقاتهم ومذاهبهم . وعلى هذا الأسرار وردت التسمية في النسخة المطبوعة على الحجر إذ جاء فيها : نزعة الألباء في طبقات الأدباء أي النحاة . فقد قسّر واضح العنوان " الأدباء " بالنحاة .

طبقاته : صدر " نزعة الألباء " حتى الآن الطبقات التالية :

- ١ - طبع في القاهرة على الحجر سنة ١٢٩٤ هـ / ١٨٥٦ م
- ٢ - طبع في باريس بتحت إيتى عطية عام سنة ١٢٥٧ م ، وأعيد طبعه مرة أخرى في المطبعة الكاثوليكية في بيروت سنة ١٢٦٣ م .
- ٣ - طبع في مطبعة المعارف ببغداد بتحقيق إبراهيم الميافاني سنة ١٢٥٩ م .
- ٤ - طبع في القاهرة بتحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم سنة ١٢٦٧ م .

قيّمه : نتلخص قيمة " نزعة الألباء " في أنه يعطي صورة موجزة دقيقة عن سير حركة النحو حتى زمن المؤلف ، وأنه يقدم لمحات مضيئة عن كبار النحاة واتجاهاتهم في فهم النحو ودراسته . وهو إلى ذلك كله من المصادر الممتدة في دراسة نشأة النحو وتاريخه لما يمتاز به ابن الأثير من دقة الرأي وصدق النظر .

-
- ١ - اختلف المؤرخون في تسمية هذا الكتاب فعلى الرغم أن المؤلف سماه " نزعة الألباء " في طبقات الأدباء . (انظر مقدمة الكتاب ص ٣) فقد سماه ياقوت " نزعة الألباء في أخبار الأدباء " (معجم الأدباء ج ١ ص ٤٨) وابن كثير " طبقات النحاة " (البداية والنهاية ج ١٢ ص ٣١٠) والياقضي " مناقب الأدباء " (مرآة الجنان ج ٣ ص ٢٧٦) وابن قاضي شعبة " أخبار النحاة " (الطبقات ص ٣٦) وابن المصنف " طبقات الأدباء " (شذرات الذهب ج ٤ ص ٢٥٩) . ولعل هذا الاختلاف في تسمية الكتاب ناتج إما عن رغبة في الإيجاز والاختصار أو عن استحياء مضمون الكتاب دون التقيد بالاسم الحقيقي .

الغاية منه : قصد ابن الأنباري من تأليف هذا الكتاب (١) إلى التعريف بكبار النحاة ومن يلحق بهم في هذا الميدان مهينا المعالم الكبرى في حياة كل منهم كتحديد سنة ولادته ووفاته وذكر شيوخه وتلاميذه ووصف مذهبه النحوي، ومستواه العلمي، وغير ذلك من التفاصيل التي تتعلق بحياة العالم. ولا ننسى أن المؤلف كان مدرسا فنان من أهدافه عند تأليف هذا الكتاب خدمة الطلبة والدارسين واغناءهم به عن كثير من المراجع والموسوعات الأدبية.

خصائصه : يمتاز كتاب "النزهة" بالخصائص التالية :

- ١- أنه كتاب متخصص فهو مقصور في معظمه على النحويين، أو من عرفت لهم مشاركة في النحويين من الوجوه. ولما يتجاوزهم المؤلف إلى غيرهم من طبقات الكتاب والشعراء.
- ٢- يمتاز بالاجاز الشديد، ولا ينال الأنباري قدرة عجيبة على تقليص الخبر الطويل أو القضية الكبيرة في بضع كلمات مؤدبا مرادها منها على الوجه الأكمل (٢).
- ٣- يعتمد المؤلف في معالجة موضوعه على الروايات المسندة إلى كبار العلماء والرواة كالأصمعي وأبي حاتم السجستاني وأبي المباسم المرادي وأبي زييد والجاحظ وغيرهم وشعر في هذا المجال أمانته العلمية فهو لا يذكر الرأي إلا منوصلا إلى قائله. وعلى الرغم من أنسبه

١- ذكر المؤلف في المقدمة ما يلي : وبعد فقد ذكرت في هذا الكتاب الموسوم بنزهة الألباء في طبقات الأديباء معارف أهل هذه الصناعة الأعيان ومن قاربهم في المعرفة والافتقار، وبحث أحوالهم وأزمانهم على غاية من الكشف والبيان - (نزهة الألباء ص ٣)

٢- قال في وصف النحوي علي بن عيسى الريمي : ويحكى من سيره وتصرفاته ما طيبه أحسن من نشره (النزهة ص ٣٤٢) وقال فيما ينسب إلى أبي العلاء المصنعي من تشكيك في أمور الدين : ويحكى عنه كلمات وأشعار موعظة توجب في حقها الشبه والله أعلم (النزهة ص ٣٥٤) فهذا وأمثاله من الاجاز البليغ الذي يتميز به صاحبنا.

يكفي في معظم الأحيان بما تحيل هذه الروايات من آراء وما تتضمن من مواقف فهو يرد نفسه عطفاً أحياناً لا بدءاً رأياً والفصل في خلافه . فبعد سرد مجموعة من الروايات عن نشأة النحو قال : " فأما زعم من زعم أن أول من وضع النحو عبد الرحمن بن هرم الأعرج فليس بصحيح لأن عبد الرحمن بن هرم أخذ النحو عن أبي الأسود وكذلك أيضاً نصر بن عاصم أخذه عن أبي الأسود ويقال عن يعقوب القرن : (١)

٤- على الرغم من محاولة المؤلف التزام الحياد والتمهيد العلمي في الموازنة بين النحاقيتهم أراهم إلا أنه سرعان ما تتغلب عليه نزعة البصرية فينحاز إلى أحد الجانبين انحيازاً ظاهراً . فأبو الخطاب الأغفش كان من أكابر علماء العربية ويتقدم فيها (٢) والخليل بن أحمد كان الفأفة في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو (٣) ويونس بن حبيب كان من أكابر النحويين (٤) الشيخ ولكنه لما يذكر مثل ذلك عن علماء الكوفيين .

ولنتكف بما يذكره عن زعيمهم وحامل لواثهم علي بن حمزة الكسائي فعاداً قال في حقه ؟ انه بصورة في صورة المفضل وينقل عنه قوله : صليت بالرشيد فأعجبتني فخلطت في كلمة ما غلط فيها شيء أردت أن اقرأ عليهم بـرجـمـون فقرأت " لعلهم بـرجـمين " . وينقل كذلك ما كان يقوله القاضي أبو يوسف في حق الكسائي : أي شيء يحسن إنما يحسن شيئاً من كلام العرب (٥) . وينقل كذلك عن الفراء قوله دخلت على الكسائي يوماً وكان يبكي فقلت له : ما يبكيك ؟ فقال : هذا الطلح يحيى بن خالد يوجه إلى ليحضرني فيسألني عن شيء فإن أبطأت في الجواب لحقني منه عيب وإن سادرت لم آمن

١- نزعة الألباء ص ١٠

٢- نزعة الألباء ص ٤٣

٣- نزعة الألباء ص ٤٥ - ٤٦

٤- نزعة الألباء ص ٤٩

٥- نزعة الألباء ص ٧١

٦- نزعة الألباء ص ٧٣

من الزلزال (١) الخ ولعل ابن الأنباري كان مشبعاً بعلم البصريين مقتنعاً بحسن فهمهم بحيث لم يعد يرى من محاسن الكوفيين شيئاً :

٥- بالإضافة إلى النزعة المذهبية تغلب على ابن الأنباري النزعة القبلية فهو على الرغم من موافقه السالف من الكوفيين تهبزه الحسبة القبلية فيعقد على أبي بكر بن الأنباري وهو من دعايم مدرسة الكوفة ومن آيات الثناء والاطراء ، ما لم يستحقه الكوفيون جميعاً . يقول بشأنه : فإنه كان من أعلم الناس وأفضلهم في نحو الكوفيين وأكثرهم حفظاً للغة وكان زاهداً متواضعاً (٢) . وما بلغت النظائر أيضاً بهذا الخصوص أن ترجمته له من أوسع الترجمات في الكتاب ولا تفوقها إلا ترجمته للأصمعي والبربر ولعل السبب في ذلك أنه كان مهتماً بالأنبار متعلقاً بها لأنها مسقط رأسه ونهوى فؤاده فكان يعتز بها وبكل من ينتمي إليها .

محتوياته : أدار المؤلف كتاب نزهة الألباء حول شخصيات بارزة في تاريخ النحويين بصورة واضحة قدر المستطاع لكل منها مقدماً من الحقائق التاريخية ما لا غنى عنه لكل باحث في هذا الموضوع .

هذا جوهر الكتاب ولكن نزهة الألباء لا ينحصر في ذلك بل يتضمن مجموعة من الفوائد العلمية والأدبية التي تدور حول الأمور التالية :

- ١- العداء المستحكم بين البصريين والكوفيين (٣) .
- ٢- مكانة العلماء لدى الخلفاء ورجال الحكم (٤) .
- ٣- تقوى العلماء وتواضعهم (٥) .
- ٤- الموازنة بين العلماء (٦) .
- ٥- الأحكام النقدية (٧) .
- ٦- اللطائف النحوية (٨) .

- ١- نزهة الألباء ص ٧٤
- ٢- نزهة الألباء ص ٣٦
- ٣- انظر ص ٨٣-٨٤
- ٤- انظر ص ١٠٠ حول قصة الفراء مع ولدي المؤمنين .
- ٥- انظر ص ١٢٢ عن ورج الأصمعي وص ١٤٠ عن تواضع اسحاق بن راهويه .
- ٦- انظر ص ١١٠ و ١٢٢ و ١٤٦ ٧- انظر ص ١٣٩ و ١٧١ ٨- انظر ص ٢٦

٧- الطرائف البلاغية (١) .

٨- القراءات . (٢) .

الى غير ذلك من أصناف المعرفة التي يفتخر بها هذا الكتاب المهم ما يدل على شموله واتساع افقه وكثرة فوائده . . وقد ضمنا صفحا عن الافاضة في تبين هذه الممارف وشرحها خشية الإطالة والخروج عن المنهج المرسوم لهذه الرسالة .

ج - الأثار النحوية .

أن هذه الفئة من آثار ابن الأنباري هي معولنا في دراسة هذا الرجل والاطلاع على ذكره النحوي وتعدد جهوده وساهمته في هذا الميدان . ولذلك سنميرها مزيدا من العناية والاهتمام . هذا ومن الجدير بنا التنبيه الى أننا في حديثنا عن هذه الآثار لن نتجاوز الوصف والتصوير . أما ما تتضمنه هذه الكتب من فكر نحوي فستدرسه بالتفصيل في الفصول التالية . وهذه هي آثاره النحوية :

١ - أسرار المرمية .

طبعته : طبع هذا الكتاب مرتين :

الأولى : في ليدن بعناية المستشرق G.F. SEY BOID

سنة ١٨٨٥ م (٣) .

الثانية : في دمشق بتحقيق محمد بهجت البيطار سنة ١٩٥٧ م .

قيمته : أثنى عليه عدد من المؤرخين والعلماء (٤) لما يتضمنه من معلومات ويقدمه

١- انظر ص ٨٣ قصة المأمون مع اليزيدي .

٢- انظر ص ٣٩١ القراءات الواردة في " الحمد لله " .

٣- معجم المحابيات العربية والمعربة ج ١ ص ٤٨ ، دائرة المعارف الإسلامية ج ٣ ص ٤ .
بروكلمان ج ١ ص ٢٨٣ .

٤- انظر وفيات الأعيان ج ٣ ص ١٣٩ ، شذرات الذهب ج ٤ ص ٢٥٨ ، والبداية والنهاية ج ١٢ ص ٣١ وكشف الطائون ص ٨٣ .

من فوائد . وترجع قيمة الكتاب الأساسية الى أنه من الكتب القليلة التي
تعالج موضوع العلة النحوية معالجة تنهجية فهو لا يترك حكماً من الأحكام
دون تحليل بل يجعل لكل حكم علة ولكل ظاهرة سبباً .

الغاية منه : يهدف من قراءة المقدمة أن المؤلف كان يري . وعند وضع هذا الكتاب . والى
المقاصد التالية :

- ١- أن يقدم لطلابه عرضاً شاملاً وبسيطاً لقواعد اللغة العربية .
- ٢- أن يختار لهم من مذاهب النحويين ما يمكنهم من الاطلاع على مختلف التيارات
والاتجاهات التي تتجاذب هذا العلم .
- ٣- أن يزودهم بالقدرة على الدخول في موضوع العلة النحوية وتفسير الظواهر اللغوية .

خصائصه : يتميز كتاب أسرار العربية بالخصائص التالية :

- ١- أنه وضع على طريقة السؤال والجواب .
- ٢- أنه يذكر الحكم مقروناً بأسبابه والظاهرة مشفوعة بحملتها .
- ٣- أنه يتسم " بقرب المأخذ وكثرة الفوائد مما لا تكاد تجده في كتاب واحد (٢)

محتوياته : أن هذا الكتاب في أبوابه وعناوينه كساثر كتب النحو يتضمن مباحث المغرب
والعربي . والمرفوعات والمنعوبات والمجرورات ، والتوابع والاستثناء والمدد والنداء
والترسيم الخ . ولكل بند من هذه المباحث دقائقه وتفصيله معروضاً بأسلوب
سهل واضح . أما موضوع العلة ومساهمة المؤلف فيه ، وهو الهيكلة الذي عليه بني الكتاب ،
فذلك ما سنتمرضله في موضع متأخر عند الحديث عن جهوده في هذا الميدان .

٢- الاغراب في جدل الاعراب .

طبعت في طبعات : طبع هذا الكتاب مرة واحدة بتحقيق الاستاذ سعيد الأفغاني في مطبعة
الجامعة السورية سنة ١٩٥٧ م مع كتاب " لمع الأدلة " وأعيد طبعه في دار الفكر -
بيروت سنة ١٩٧١ م .

١- انظر أسرار العربية ص ٢

٢- مقدمة المحقق ص ٤

قيمته : يستمد هذا الكتاب قيمته وأهميته من كونه يعالج موضوعاً بكاراً هو الجدول
الاعرابي . ولا يستطيع أحد أن يجادل صاحب الجدول في زعمه بأنه اسو
عذرة هذا الفن : " فلم يكن للحرية فيه قبل كتاب ابن الأنباري كتاب (١)
كما أنه لم يبلغنا أن أحداً ألف فيه فيما بعد .

المقدمة منه : يبدو من قراءة مقدمة (٢) الكتاب أن المؤلف كان يطمح ببصره عند تأليفه
إلى المقاصد التالية :

- ١- تلبية حاجة كان المؤلف يحسها بين طلبة النحو ودارسيه إلى استيعاب
قواعد وقوانين تحكم موضوع الجدول وتبهم عليه .
- ٢- تنظيم هذا العلم وتحديد أصوله وقواعده حتى يكون للمتناظرين مقاييس يرجعون
إليها عند الحاجة بغية تجنب ما يمكن أن يحترق مثل هذا المناظرات من
مباثرات وسافرات لا تتفق مع آداب العلم ولا مع حشمة العلماء .
- ٣- اتباع مختلف السبل واستغلال جميع الامكانيات التي تخدم علم النحو وتقرره
من عقول الطلبة والدارسين .

خصائصه : يمتاز هذا الكتاب بالخصائص التالية :

- ١- أنه يقسم بين درجتيه فناً جديداً مبتكراً من حيث العادة وأسلوب المعالجة
الذي لا نجد له شبيهاً في المصنفات النحوية .
- ٢- أنه تتغلب عليه النزعة الفقهية من تصك بالأنظمة المنطقية والأدلة العقلية
والسير في ركاب الفكر الصارم الدقيق .
- ٣- أنه لا يعالج الموضوعات النحوية بقدر ما يعالج الأوعية والأشكال النحوية
توضع فيها هذه الموضوعات في الجدول الاعرابي .

محتوياته : يتكون الكتاب من اثني عشر فصلاً تقع في حوالي خمس وثلاثين صفحة تدور
حول السؤالات والجواب وشروط السائل والمسؤول ثم الاستدلال والاعتراض عليه
بأصول النحو من نقل وقيام واستصحاب حال وغير ذلك من مقدمات هذا

١- الأفغاني - المقدمة ص ٢٠ .

٢- انظر جدول الاعراب ص ٣٥ .

الموضوع كترتيب الأسئلة وترجيح الأدلة .

فمن ذلك ما يدولنا أن جوهر هذا الموضوع هو كيفية استخدام أصول النحو ، واستغلالها في الجدول والمقدرة على الاستفادة منها في انحام الخصم والتغلب عليه .

٢- الانصاف في مسائل الخلاف -

طبائعه - طبع الكتاب الطبقات التالية :

- ١- طبع قسم منه (خمس مسائل) في فينا باعنا * JARONIER
KOSUT سنة ١٨٧٨ م (١) .
- ٢- طبع قسم آخر باعنا * W. GIRGAS بالروسية سنة ١٨٧٣ م (٢) .
- ٣- طبع قسم ثالث باعنا * GIRGAS & ROSEN في بارسبرج سنة ١٨٧٨ م (٣)
- ٤- طبع معلق بالشروح والتعليقات وبشكل تام باعنا * W. WEIL بالفرنسية الألمانية في ليدن سنة ١٩١٣ (٤) .
- ٥- طبع بدناية محيي الدين عبد الحميد بالقاهرة سنة ١٩٥٣ م

قيمته : كتاب الانصاف من المراجع المهمة في علم النحو والعمالم البارزة في تاريخه . وهو يستعد قيمته وأهميته من العوامل التالية :

- ١- أنه أضخم مصنفات المؤلف النحوية وأعقبا وأعجزها علما على الاطلاق .
- ٢- أنه الكتاب الوحيد الذي يحالج موضوع الخلاف بين البصريين والكوفيين بهذه الاطاعة والشمول . ولا شك أن كتابا أخرى الفت في الخلاف ، غير أن كتاب الانصاف ما زال حتى الآن ذو الكتاب المتداول في الأوساط الأدبية والبيئات العلمية . وما نظن كتابا غيره يستد مسده في هذا المجال .

-
- ١- معجم المطبوعات العربية والعربية ج (٨٠ ص) ، دائرة المعارف الاسلامية ج ٣ ص ٢٨٢ .
 - ٢- دائرة المعارف الاسلامية ج ٣ ص ٢٨٢ .
 - ٣- نفس المصدر ج ٣ ص ٢٨٢ .
 - ٤- معجم المطبوعات العربية والعربية ج (٨٠ ص) ، دائرة المعارف الاسلامية ج ٣ ص ٢٨٢ .

- ٣- أنه صورة صادقة لما بلغه النحو في القرن السادس الهجري من تطور نشأ
عن تأثره بالفقه واستماتته بالمقاييس المنطقية والأدلة الفلسفية .
٤- أنه سجل حافل بأراء علماء النحو ومذاهبهم المختلفة . فقد كان ابن الأنباري
حريصا ، إلا في حالات قليلة ، على تسمية الرأي الذي قائله .

الغاية منه : يبدو لنا من قراءة المقدمة (١) ان ابن الأنباري كان يرمي الى المقاصد
التاليفية :

- ١- تقوية العلاقة بين النحو والفقه وتوسيع مجالات الالتقاء والاتصال بين الملحنين .
وكأنما كان يريد أن يسخر علوم العربية لعلوم الدين ويجعلها تبعا لها .
- ٢- كان ابن الأنباري يدرس الفقه والنحو . وكان طليته يتلقون عليه الملحنين معا
ولذلك كان يود ، لأسباب قد تكون وجيهة ، بالنسبة اليه ، أن يطبق عليهم
المنهج نفسه في العادتين ، وأن يفرغ عليهم مناهجا فكريا معينا ، تقتضيه
البيئة العلمية وتستلزمه سياسة الدولة في ذلك الحين .
- ٣- رغبته في السير في طريق الابتداع والابتكار العلمي والتعلمي التي بدأها
كتاب " الإنصاف " والتزمها في " جدل الأعراب " و " لمع الأدلة " والتسبي
ما فتى " يحلن عنها معتزلا معتزلا في معظم مؤلفاته .

خصائصه : يمتاز كتاب " الإنصاف " بالخصائص التالية :

- ١- أنه جعل من علم النحو موضوعا عقليا بحثا كالفلسفة والمنطق . وصيره حليلة
صراع للتصورات الفكرية والنزعات العقلية والتيارات الثقافية .
- ٢- أنه يدل على ما كان يتمتع به صاحبه من ثقافة علمية عميقة ، فأسانيه في الاحتجاج
تنم عن ثقافته الفلسفية الواسعة فالتأطر في كلامه وأجد من عبارات الفلاسفة
ومصطلحات المنطق ، ما يكفي للدلالة على مبلغ إقامته من دراسة الفلسفة
الكلامية والمنطق (٢) .

١- انظر الإنصاف ص ٥ .

٢- مهدي المخرومي - مدرسة الكوفة ص ٣٦٠ .

- ٣- انه يتعمد بجدّه الاسلوب . فابن الأنباري لا يقلد في أسلوبه احداً "فاذا عربو للمسائل المطروقة ابتكر لها تنسيقاً جديداً ونظرة شاملة ثم وضع تسميم الـهـنـاء الذي تخيله ثم عبه في قالب يديح لا تجد له نظيراً فيما سبق" (١) .
- ٤- بيدك عند الاطلاع على هذا الكتاب ان ابن الأنباري افرغ فيه طمعه الغزير وثقافته الواسعة من أطلاع على القرآن الكريم والحديث النبوي، وأحاطة تامة بالشواهد الشعرية وإلمام السرب والمأم بالمدائح النحوية والتيارات الفكرية وغير ذلك من اصناف المعرفة التي كان ابن الأنباري طمعا بها سطلماً عليها والتي مكنته من نيل هذه الكائنات السامية بين طعنا عصره وشهرة من المعصور .
- محتوياته : يتكون الكتاب من جزئين يقعان في حوالي (٩٠٠) صفحة ويشتمل هذا الجزء (١٢١) سؤالاً من المسائل الخلافية . وقد يكون من غير العسير تقديم خلاصة عن محتويات الكتاب في هذه المجاله غير اننا نستطيع اعطاء بعض اللوحات الطيفه عنه . انه يتضمن اصنافاً واثنان من المسائل التالية : -

- ١ . بحر المؤلف على حشد اسماء النحاء وآرائهم حول كل سؤاله يتعمد لها قال : في اعراب التثنية والجمع : " ذهب الكوفيين الى ان الالف والواو والياء في التثنية والجمع في منزلة الفتحة والضمة والكسرة في انها اعراب . واليه ذهب ابو علي قطرب بن المستنير وزعم قوم انه ذهب سيويه وليس بصحيح . وذهب البصريون الى انها حروف اعراب وذهب ابو الحسن الاخفش وابو العباس المبرد وابو عثمان المازني الى انها ليست باعراب ولا حروف اعراب . ولكنهما تدل على الاعراب . وذهب ابو عمر الجرجي الى ان انقلابها هو الاعراب وحكي عن ابي اسحق الزجاج ان التثنية والجمع مثنيان وهو خلاف الاجماع . "
- ٢ . قد يدل على الامور الممنوية بالامور الحسنة ايماناً في الاستمئانة بالادلة المنطقية البحتة . قال في موضوع رافع المبتدأ والخبر : " والتحقيق عندي ان يقال : ان الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ لانه كما ان النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب . فالتسخين انما حصل عند وجودهما . "

١- الافغاني - مقدمة جدل الاعراب ولمع الادله ص ٢٤

٢- ص ١٣٣ (سأله ٣) .

لا بهما ، لأن التسخين انما حصل بالنار وحدها فكذلك هنا (١) .

٢- يستمين المؤلف بعدد من الأدلة والمقاييس التي يعتبرها فصلا في القضايا التي يارحها ووجهات النظر التي يدلي بها . وهذا عدد منها :

أ- الفروع أبدا تتحط عن الأصول .

ب- المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل .

ج- الأصل في الأسما " ألا تعصل .

د- حمل الكلام على ما فيه فائدة أشبه بالحكمة من حملة على ما ليس فيه فائدة .

هـ - العصور الى ما له نظير في كلامهم أولى من العصور الى ما ليس له نظير .

وستنفر لهذه الأدلة والمقاييس فصلا في الباب الثالث من هذه الرسالة .

٤- يتمسك المؤلف بكلام العرب ويعتبره الحجة القاطعة في الموضوع . يقول فسي مسألة دخول تون التوكيد الذخيفة على فعل الأثنين وجماعة النسوة : " فإذا ثبت هذا قلنا مضطرين الى ادخالها على صورة لم تنقل عن أحد من العرب وتخرج بها عن منهاج كلامهم " (٢) .

٥- يتمسك أيضا بالقياس في المواضع التي تستدعي ذلك . قال في موضوع " السنين مفتوحة من سوف أو أصل برأسه " (٣) : " وإن حذف الفاء والواو على خلاف القياس فلا يثبتني أن يجمع بينهما في الحذف لأن ذلك يؤدي الى ما لا نظير له في كلامهم . فانه ليس في كلامهم حرف حذف جميع حروفه طلبا للخفة على خلاف القياس حتى لم يبق منه الا حرف واحد والعصور الى ما لا نظير له في كلامهم مردود " .

٦- يميل الى جانب البصريين ويأخذ بأرائهم في معظم المسائل ويظهر صلاتهم لهم في موضوع المناظرة المشهورة بين سيويه والكسائي قال :

١- ج ١ ص ٤٧ (مسألة ٥)

٢- ج ٢ ص ٦٥٠ (مسألة ٦٤)

٣- ج ٢ ص ٦٤٦ (مسألة ٨)

"وأما ما روي عن العرب من قولهم : فإذا هـواياها فمن الشاذ الذي لا يحمى به كالجزم (بطن) والنصب (بطن) وما أشبه ذلك من الشواذ التي تخرج عن القياس" (١) . ويضيق إلى ذلك قوله : "على أنه قد روى أنهم أعطوا على متابعة الكسائي جملاً ، فلا يكون في قولهم حجة لتطرق التهمة فسي الواقعة" (٢) .

هذه لمحات من كتاب الانصاف . أما الموضوع الرئيسي فيه ألا وهـ —————
الخلاف بين البصريين والكوفيين فمستوفي الكلام عنه في الباب التالي حيث سنفرده فصلاً خاصاً .

٤- البيان في غريب اعراب القرآن .

طباعته : طبع الكتاب مرة واحدة بتحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه في مصر سنة ١٩٦٩ م .

قيمته : يستند الكتاب قيمته من كون ابن الأنباري أغرق فيه علمه وخبرته . فهو يجمع أصنافاً شتى من معارف هذا العالم الكبير فنجد فيه النحو والصرف واللفظة والقراءات وسائل الخلاف وهذا هو الغرض من الكتاب . ويبدو أنه ألّفه في أواخر أيامه تقريباً إلى الله وزلّ . فهو يحيل كثيراً إلى كتبه السابقة وبخاصة كتاب "الانصاف" (٣) وصفوة القول أن هذا الكتاب يكتسب أهميته من كونه تطبيقاً لمجمل آراء المؤلف النظرية في مختلف علوم اللغة وأطراف من علوم القرآن .

الغاية منه : يبدو من قراءة المقدمة (٤) ومن بعض الدلائل الأخرى أن المؤلف كان يرمي من تأليف هذا الكتاب إلى المقاصد التالية :

- ١- ج ٢ ص ٧٠٤ (مسألة ١٩)
- ٢- نفس المصدر والمكان .
- ٣- انظر مثلاً ج ١ ص ٣٢٦ و ٢٤٦ و ج ٢ ص ١٦٩ و ٢٨٠ و ٢٨١ الخ .
- ٤- انظر البيان ج ١ ص ٣٩٠ .

- ١- اشباع الفزعة الدينية والتمهيدية عنده ، وذلك بخدمة كتاب الله وتوضيحه وتقريبه من الأنفس . وهو عمل يستحق المثوبة وحسن الجزاء .
- ٢- يبدو أنه من خلال سارسته لمهنة التدريس أحس أن الطلبة كانوا بحاجة ماسة الى مثل هذا الكتاب ، فكفاهم حاجتهم وليس مطالبهم .
- ٣- رغبته الشديدة في استغراق كل ميادين النحو فقد سبق أن ألف في الخلاف والملة ، والجدل ، والأصول ، ولم يبق عليه إلا أن يؤلف في أعراب القرآن .

خصائصه : يمتاز بالخصائص التالية :

- ١- الوضوح ونساعة الأسلوب فمعانيه واضحة جلية لا تحتاج الى روية وإعمال فكر . والوضوح والنساعة من مقومات المنهج المدرسي التعليمي .
- ٢- حرر المؤلف على ذكر مختلف وجوه الأعراب من ناحية ومختلف الآراء والمذاهب النحوية من ناحية أخرى ، وفي حين قد جرت العادة في مثل هذه الحالات أن يذكر المؤلف رأيه فقط دون أن يلتزم بالإشارة الى غيره من العلماء إلا حينئذ يستدعي الضرورة ذلك .
- ٣- أنه مع اصراره على ذكر مختلف الآراء يقصر في نسبة هذه الآراء الى أصحابها فيقول : وذهب آخرون الى أنه ضمير (١) . وذهب آخرون الى أنه اسم سبهم (٢) . وكقوله : واختلفوا في أصل اللام فذهب بعضهم ، الى أن أصلها الفتح ، وذهب آخرون الى أن أصلها الكسر (٣) .

هـ - لمع الأدلة في أصول النحو .

طباعته : طبع هذا الكتاب مرتين :

الأولى : صدرت عن مطبعة جامعة دمشق مع * جدل الأعراب * بتحقيق الاستاذ سعيد الأفغاني سنة ١٩٥٧ م . وأعيد طبعه في دار الفكر - بيروت سنة ١٩٧١ م .

- ١- ج ١ ص ٣٦
- ٢- نفس المصدر والمكان .
- ٣- نفس المصدر ج ١ ص ٩٨

الثانية : صدرت عن المطبعة الكاثوليكية في بيروت بتحقيق الاستاذ عطية عامر سنة ١٩٦٣ م .

فيته : يعتبر كتاب " لمع الأدلة " من الكتب القليلة التي ألفت في أصول النحو . بل يزعم المؤلف أنه " أول ما صنف في هذه الصناعة " (١) . والكتاب وثيقة ثمينة للتدليل على ما بلغه الفكر النحوي في القرن السادس الهجري من تقدم ورفي . ثم هو إلى ذلك كله يبين العلاقة التي قامت بين الفقه والنحو في ذلك القرن بفضل أوضاع علمية ودينية معينة (٢) . تلك العلاقة التي كان النحاة يتشوقونها وينظرون إليها ويفكرون في إقامتها منذ زمن طويل بفضل ما كان يسيطر عليهم من نزاع وعوامل دينية .

الغاية منه : يبدو من قراءة المقدمة (٣) أن المؤلف كان يرمي من تأليفه إلى الأهداف التالية :

١- الرغبة في مواصلة السير في طريق الابتكار والابتداع التي انتهجها من قبل بتأليف كتابي " الانصاف " و " جدول الاعراب " .

٢- محاولة سد ثغرة كان يحسها في البناء النحوي بفضل حداثة نه وسعة اطلاعه .

٣- تلبية طالب أهل الفضل والاستبصار الذين سألوه التأليف في أصول النحو والوسوء عند حسن ظنهم .

١- لمع الأدلة تحقيق عطية عامر ص ٢٣ .

٢- من دلائل تأثر صاحبنا بالمنهج الفقهي في اختيار تصحيف كتابه هذا أن لهجته العامية الجويني (امام الحرمين) كتابا في الفقه بعنوان (لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة) وقد صدر هذا الكتاب عن المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر بتقدم وتحقيق الدكتور فؤاد سعيّد سنة ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م . ومن الجدير بالذكر أن امام الجويني عاش ما بين ٤١٩ - ٤٧٨ هـ أي قبل ابن الأنباري بحوالي مائة عام .

٣- انظر لمع الأدلة ص ٢٣ .

ولعله كما أوضح في مكان آخر كان يريد أن يقيم علاقة ثابتة وواضحة بين الفقه والنحو وأن يطبق عليهما نفس الموازين لما لهما من مناسبة بينهما . لأن النحو معقول من منقول كما أن الفقه معقول من منقول (١) .

خصائصه : يمتاز بالخصائص التالية :

١- أنه شُيخ تقيماً يشابه تماماً ذلك التقييم الذي ارتضاه الفقهاء لأصول الفقه (٢)

٢- أنه نقل إلى أصول النحو جميع الاصطلاحات التي استخدمها الفقهاء في أصولهم حتى أصبح يحسن القارئ لأصول الأنباري أنه يقرأ كتاباً من كتب الفقه وأنه امام فقيه حاذق لا امام نحوي أو لشوي مدقق .

٣- أن المؤلف يلتزم فيه المنهجية العلمية التزاماً صارماً فهو يشرح أهدافه في مقدمة الكتاب ثم يحدد منهجه تحديداً تاماً في الفصل الأول والثاني حيث يتحدث في الأول عن معنى أصول النحو وفي الثاني عن اقسام هذه الأصول ثم هو إلى ذلك يحدد عن التأخر أو الانتقال من موضوع إلى موضوع أو الابتعاد عن الموضوع الأساسي فالكتاب يكون وحدة متماسكة متساقطة إلى الحد الذي تسمح به ظروف المؤلف في القرن السادس الهجري .

محتوياته : يتكون هذا الكتاب من ثلاثين فصلاً تقع في حوالي ستين صفحة تدور حول أصول النحو وأدلتها من نقل وقياس واستحسان واستصحاب حال . ويتتبع المؤلف كل بند من هذه البنود بالشرح والتفصيل . فالتنقل ينقسم إلى تواتر وآحاد ولكل منهما شروط معينة . والقياس ينقسم إلى قياس على قياس وشيخه وقياس بارد . ويفضل المؤلف القول في ذلك كله وينتقل للحديث عن الاستحسان واستصحاب الحال وأمر آخر لها صلة وثيقة بما نحن فيه كمنارضة النقص . بالتنقل والقياس بالقياس . وسنعود إلى تفصيل ما أوجزنا هنا عند الحديث عن جهود المؤلف في أصول النحو في الباب التالي .

١- نزهة الألباء ص ٨١ .

٢- لصح الأدلة - مقدمة المحقق ص ٦ - ٧

الباب الثاني

انتاجية النحوي

— مقدمة —

بينما فيها سبق من الفصول أن ابن الأنباري كان يتحلى بثقافة موسوعية تضم كل ما عرفه عصره من العلوم كاللغة والنحو الفقه وعلم الكلام . وقد ألد في « هذه العلوم كلها » غير أنه كان يميل بتأيمه إلى علم النحو فأعاره جهده ويذل فيه وكده ووضع فيه مصنوعات بلغت من الشهرة وبمد الصيت مبلغاً عظيماً ككتاب « الأنصاف » في مسائل الخلاف و « اسرار العربية » . وكان لا بد لثقافة ابن الأنباري الموسوعية هذه أن تظهر في ميدان النحو فهو لم يكتفِ بما توصل إليه السلف في هذا الموضوع بل طفق يفكر في دبر يستجده وطريقة يبتكرها وآفاق يجلوها . وقد استطاع بما كان يتحلى به من ذكاء صاف وفكر عميق أن يحول في ميادين هذا العلم قناتي بكل جديد وطريقة أوفيهف إلى بناء النحو لمناسات قد يختلف العلماء في تقييمها ولكنهم لا يختلفون في أنها تستحق التوقف وإطالة النظر . فقد تميز صاحبنا لمختلف موضوعات النحو وميادينه وألف فني :

- ١- أصول النحو . وقد وضع فيه كتاب « لمع الأدلة »
- ٢- جدول الاعراب . وقد وضع فيه كتاب « الإعراب في جد الاعراب » (١)
- ٣- الدلائل بين البصريين والكوفيين وقد وضع فيه كتاب « الأنصاف »
- ٤- الملة والتعليل . وقد وضع فيه كتاب « اسرار العربية » بالإضافة إلى جزء من « لمع الأدلة » .
- ٥- الاعراب . وقد وضع فيه كتاب « البيان في اعراب القرآن » .

ولقد طالع هذه الموضوعات النحوية كلها بسمية وشمول وأحاول أن يقدم في كل منها جديداً ، وأن يضيف إلى ما أنجزه السلف إضافات ذات قيمة . وسندرس في الفصول التالية مدى مساهمة صاحبنا في كل ميدان من هذه الميادين . وسنوزع هذه الموضوعات كلها في ثلاثة فصول هي :

- ١- أصول النحو .
- ٢- الملة والتعليل .
- ٣- الخلاف .

١- يعني بجدول الاعراب جدول النحو . انظر النزهاء ص ٨٩ والكشاف للشبانهي ج ١ ص ١٧٠ والامضاح للزجاجي ص ٩١ وقد جاء فيه : وصي النحو اعرابا والاعراب نجوا سماعا لأن الشرح جالب علم واحد .

يلاحظ أننا رأينا في هذا التقسيم الأساس الموضوعي دون الاحتفال بأسماء الكتب ودون أن نخبر كذا كتاب بمفصل منفرد مستقل . وقد ملنا إلى هذا التقسيم للاعتبارات التالية :

- ١- أنه على الرغم من أن ابن الأنباري قد ذكر كل كتاب من كتبه بموضوعه وأداره عليه ، فإن هذه الموضوعات متشابهة متداخلة والكتاب الواحد يحتوى على أكثر من موضوع .
 - ٢- أن بعض الموضوعات ليس لها كيان مستقل كجدل الاعراب فمعه ما يلحق بأصول النحو ومعه ما يلحق بالملة ومعه ما يلحق بالخلاف . ولذلك ليس من الحكمة والصواب أن نفرد له فصل خارجيه .
 - ٣- أن ما تبقى من الموضوعات كإعراب القرآن ليس محصوراً بموضوع واحد بل يتضمن اللغة والنحو والخلاصة ، والتعليل والقراءات الخ كما ذكرنا في حديثنا عن كتاب " إعراب القرآن " في الفصل الثالث من الباب الأول . ولذلك لا نستطيع أن نفرد له فصلاً خاصاً به .
- وأعاجلة إلى ما سبق رأينا الترشيز على الموضوعات التي كان لابن الأنباري فيها فضل جديد وابتكاره دون تلك التي حذا فيها حذو السابقين ونسج على منوالهم . و " أصول النحو " و " الملة " و " الخلاف " التي سيكون كذا واحد منها موضوعاً لفصل من فصول هذا الباب هي الموضوعات التي عرف بها ابن الأنباري واشتهر ، فضلاً عن أنها تستغرق أهم إنجازاته في النحو فلا ريب أن نقتنع عند هذا ونطهّل النظر .

المسار الثاني

انتاجه النحوي

الفصل الأول

اصول النحو .

- الفصل الأول -

في أصول النحو

إن لأبن الأنباري صلة وثيقة بأصول النحو تتسلسل من خلال كتابه المعروف في هذا الموضوع ألا وهو " لمع الأدلة " الذي يعتبر قطرة مائلة ومعلمة بارزة في تاريخ هذا العلم . وكما قد تحدثنا عن هذا الكتاب في فصل سابق (١) فقد نأتمننا تصريفا به وأعطينا فكرة مجملة عنه . وقد يكون ما ذكرنا ثمة كافياً لولا أننا نود أن نتعمد وصف الكتاب إلى الدوام في موضوعه والانتقال من ثمة إلى تقييم جهود صاحبه في ذلك الموضوع .

ولا بد لنا من أجل ذلك أن نقدم صورة واقعية عن تلك الأصول كما عرضها علينا المؤلف تصريفاً وتفسيراً ، وكما جلاها لنا توضيحاً وتمثيلاً ، وأن نجول معه جولة تأملية على الآفاق التي ارتادها والمبادئ التي حوَّض فيها .

التصريف بهيكل

يمرّف ابن الأنباري أصول النحو بأنها " أدلة النحو التي تفرعت عنها فروعه وفصوله " (٢) أما الفائدة من هذه الأصول فهي " التمهيد في إثبات الحكم على الحجة والتحليل والارتفاع من حضيض التقليد إلى مقام الإطلاع على الدليل (٣) " . وكأنه يقصد بذلك الدعوة إلى استقلال وسائل الفكر وأدواته في معالجة النحو وعدم التوقف في ذلك عند حدود التقليد والمحاكاة أو التشبث بالوسائل الملغية البدائية . ولا غرو في ذلك فقد كان من المهتمين بشؤون الفكر العظميين على المنطق والفلسفة وعلم الكلام كما عرفنا سابقاً .

١- انظر ص (١٢٠) وما بعدها من هذه الدراسة .

٢- لمع الأدلة ص ٢٧

٣- نفس المصدر والمكان .

- أقسامها -

يقسم صاحبنا أصول النحو الى ثلاثة : " نقل وقياس واستصحاب حال " . ويجعل لهذه الأقسام ثلاث مراتب " الأولى لدليل النقل والثانية لدليل القياس والثالثة لدليل استصحاب الحال " (١) . وهو يعني بذلك أن دليل النقل أرفعها مكانة وأعظمها قيمة ، وأنه اذا اجتمع مع دليل القياس ودليل استصحاب الحال رجح علىهما وألغى وجودهما . وكذلك دليل القياس بالنسبة الى ما بعده فإدعية هذه الأدلة متناعب مع أسبقيتها في الترتيب .

- النقل -

وهو يعرف النقل بأنه " الكلام العربي الفصح المنقول النقل الصحيح الخارج من حيز القلة الى حد الكثرة (٢) ويتبين من هذا التعريف أن صاحبنا يشترط في النقل المنقول توافر الأمور التالية :

- ١- أن يكون عربيا فلم يلب هذا التعريف علاقة بالكلام غير العربي .
- ٢- أن يكون نصيا فيخرج من هذا التعريف العائسي والركيك وكل ما لا يستوفي شروط الفصاحة . وللصاحبة كما تعلم شروط معروفة (٣) .
- ٣- صحة النقل وتستوجب بصرًا بمعرفة أحوال النقلة والاحاطة بما ينبغي بعلم الرجال أو علم الجرح والتعديل . فيراد كلام من يشك في علمه أو أمانته من ثماهي هذا الفن . ويشير صاحبنا الى ذلك بقوله : " ويشترط أن يكون ناقل اللغة عدلاً رجلاً أو امرأة حراً كان أو عبداً كما يشترط في ناقل الحديث عن النبي (٤) .

١- لمح الأدلة ص ٢٧

٢- نفس المصدر والمكان .

٣- نفس المصدر ص ٢٨ .

٤- انظر مقدمة كتاب البلاغة الواضحة لعلي الجارم وص ٥ وما بعده .

٥- لمح الأدلة ص ٣٥ .

- ٤- الكثرة : وهي بها تواتر عدد كبير من النقلة على رواية واحدة ، ويقصد الرواة من التشديد على الكثرة الوقوف في وجه التحريف والتزوير . واعتباراً بهذه الكثرة لا يرى صاحبنا قيمة لما ورد على سبيل النادرة والشذوذ (١) .

- القياس -

وهو يعرف القياس بقوله : " هو في عرف الملما عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل . وقيل هو حمل نوع على أصل بملة تقتضي اجراء حكم الأصل على الفرع . وقيل هو حمل الأصل بالفرع بجاسع . وقيل هو اعتبار الشيء بالشيء بجاسع وهذه الحدود كلها متاربة (٢) " وأول ما نلاحظه أن صاحبنا لم يكتف بإيراد تعريف واحد للقياس ، فأتى بثلاثة تعريفات أخرى ، أما لتقديره أن أحدنا عاجز عن نقل المعنى المقصود أولاً أنه يريد أن يدل بحمل غير واجلح واسع .

وزيد هذا الزلل كله أن القياس هو حمل نمط من القول على آخر لملاقة بينهما . وقد تسمى هذه الملاقة علة كما قد تسمى جامعا . أما الفاية من اجراء القياس فهي التوصل إلى حكم في حالة لم يسبق أن ورد فيها حكم . فيكون اللجوء إلى القياس ضرورة تلبيها أهنية اللغة المتجددة .

هذا وقد ذكر ابن الأنباري للقياس ثلاثة أنواع :

- ١- قياس علة : ومثل عليه يحمل ما لم يسم قاعله (نائب الفاعل) على الفاعل ، في رفعه (٣) .
- ٢- قياس شبهة : ومثل عليه يحمل الفعل المضارع على الاسم في إعرابه (٤) .
- ٣- قياس طرد : وقد مثل عليه بأمثلة غرضية كتمهللينا " ليس " بعدم التصرف .

١- لمع الأدلة ص ٢٨ وما بعدها .

٢- نفس المصدر ص ٤٢ .

٣- نفس المصدر ص ٤٤ .

٤- نفس المصدر ص ٥٦-٥٧ .

واعراب مالا يقتصر بعمد الانصيراف (١) . وهو مقياس، وهي لأنسه فاقد للخاصية بين الحكم والملة . فلا علاقة البتة بين البتاء وعمد التصرف أو بين الاعراب وعمد الانصيراف، على الرغم من تلازم الظاهرين في كل منهما .

وهو يشير الى أنه لا بد أن تتوفر في كل قياس من الأقيسة السابقة أربعة أركان : أصل وفرع وملة وحكم (٢) . ففي المثال الأول الذي ساقه المؤلف على قياس الملة، الأصل هو الفاعل والفرع هو نائب الفاعل والملة هي الاستاء والحكم هو الرقع .

وكما يرى القارىء، فهذه الأقيسة تستألى المناطق أكثر مما تستألى النحو . وعلى الرغم أن الحاجة القديسي استخدموا لفظة القياس، فقد كانوا يعنون بها معناها البسيط، ألا وهو النسج على متوال كلام العرب، لأنهم لم يكونوا يعمد قد أوغلوا في تفاسي الفلسفة والمناطق .

أما القياس الذي يتحدث عنه صاحبنا فهو قياس مقيس ما نطق أنه خطر في ذهن أحد من قدامى اللغويين . فإذا رحنا نستقصي الأمثلة التي أوردها ابن الأنباري على أنواع القياس المختلفة تبين لنا أن في المسألة شيئاً من المسقطة أو القياس الوهمي والأقمن يستطيع أن يزعم أن الأعرابي قد نطق بالفاعل قبل نائب الفاعل ورفع هذا قبل أن يرفع ذلك ؟ وكذلك من يستطيع أن يزعم أن الفعل المضارع أعرب لأنه أشبه الأسما ؟ وهل يتصور عاقل أن الفعل المضارع بقي مدة من الزمن مجرداً من الحركة حتى ثبت شبهه بالاسما ؟ فأعرب خلافاً لبني جنسه من أعمال الماضي والامر ؟

- ١- لمع الأدلة في ٥٨ . وثمة أمثلة متعددة يمكن أن تستخلص على قياس الطرد من وقائع الحياة . فمن ذلك أن يكون مضطرب من يصاحبه يداً السرطان مثلاً من يأكلون الأرز أو يقتنون السيارات أو يدخنون التبغ . فيستنتج من ذلك خطأ أن كلا من هذه الظواهر يمكن أن تكون ملة لوجود هذا العرض الخبيث . والدقيقة أن لا حالة - أي لا مناسبة - بين أكل الأرز واقتناء السيارة أو تدخين التبغ والاصابة بالسرطان، على الرغم من اطراد الظاهرة مع وجود العرض .
- ٢- لمع الأدلة في ٤٢ .

أغلب الظن أن هذه القضايا أقرب إلى الفرضيات منها إلى الحقائق الثابتة المطبوعة . وما التعامل بها إلا من قبل تحريك الذهن وتنشيط الفكر . ونحن لا نريد أن نجهد قيمة القياس فليقياس قيمته التي لا تجهد . ولكن في سائر اللغويات لا في سائر النحو . والحديث في القياس اللغوي لا يدخل في نطاق موضوعنا هذا .

— استصحاب الحال —

أما استصحاب الحال فهو عند صاحبنا * من الأدلة المعتبرة . والمراد به استصحاب حال الأصل ، مثل استصحاب حال الأصل في الأسماء ، وهو الإعراب واستصحاب حال الأصل في الأفعال و«البناء» (١) . " وما دام الأصل في الأسماء الإعراب والأصل في الأفعال البناء ، فيبقى كل شيء على حاله حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب . " فما يوجب البناء في الأسماء «وجه الحرف» أو تضمين معنى الحرف . فشيء الحرف في نحو الذي " وتضمين معنى الحرف في نحو " كيف " . وما يوجب الإعراب في الأفعال «مشاركة الاسم في نحو يذهب ويكتب وما أشبه ذلك (٢) .

* واستصحاب الحال — في رأي صاحبنا من أضعف الأدلة . ولهذا لا يجوز التصك به . ما وجد «ناك دليل . ألا ترى أنه لا يجوز التصك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبيه الحرف أو تضمين معناه . وكذلك لا يجوز التصك به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مشاركة الاسم (٣) .

تلك هي أبرز النقاط التي أثارها ابن الأنباري في «لعم الأدلة» والتي تثارز إليها عند معالجته لموضوع أصول النحو . وقد حاولنا أن نستحضر في هذه الخلاصة أهم آرائه بهذا الشأن إلا ما دار منها حول العلية النحوية فقد آثرنا أن نخفيها بحث مستقل في الفصل التالي .

١ — لعم الأدلة ع ٨٦

٢ — نفس المصدر والمكان .

٣ — لعم الأدلة ع ٨٧ .

— أضواء على هذه الأصول —

يقدم ابن الأنباري فيما عرضنا له من الأفكار في أصول النحو منهاجاً جديداً بالنسبة إلى علم النحو وإن لم يكن جديداً بالنسبة إلى علم الفقه . أولئك : أن البيئة التي حملت علماء الفقه على ابتداع علم الأصول حملت علماء النحو على تبني هذا العلم وتعميقه بالرعاية والاهتمام .

ولعل القول المشهور : " أن الحاجة أم الاختراع " لا يصدق في مكان كما يصدق هنا فقد كانت الحاجة ماسة إلى ابتداع علم من شأنه أن يربط إلى علم النحو حيويته وحياته ويمنحه من القوة والنشاط ما يساعده على الوثوق في وجه الزعاع والأعاصير .

وتفصيل ذلك أن العراق كان دائماً ملتقى الثقافات ومزدهم الحضارات . وحسبنا أن نذكر من تاريخ العراق الزاهر ما صنعه خلقاً بني المباس في عصرهم الأول من تشجيع العلم والاهتمام بنشر الثقافة . فقد عملوا على ترجمة التراث اليوناني من فلسفة ومنطق .

وكان لهذا الميل الضخم أثره الكبير في حرية الفكر وتفتح براعته . فقد غصرت العراق نتيجة لهذا الاحتكاك الثقافي بتراث اليونان حركة فكرية متحررة نشأت عنها ما يسمى في تاريخ الفقه بمدرسة الرأي أو مدرسة القياس في مقابل ما يسمى بمدرسة الحديث أو الأثر التي كان مكانها الحجاز (١) .

وقد نشبت بين مدرسة القياس ومدرسة الأثر محاورات ومناظرات وتسبب عن ذلك كله صراع شديد أدى إلى اتساع شقة الخلاف بين الطرفين . وفي غمرة هذا الصراع بين المدرستين نشأ ما يسمى بالخلاف المعتدل (٢) الذي كان من هيبته الحرص على التمسك بالتراث دون المجازفة بالغاء المثل أو محاولة التغلب عن حرية الفكر .

١- انظر ضحى الاسلام للاستاذ أحمد أمين ج ٢ ص ١٥١ وما بعدها .

٢- انظر ضحى الاسلام ج ٢ ص ١٦٢ .

وكان الحل عند المعتدلين ابتكار علم يقيم الميزان بين الطرفين ويوازن بين الطرفين دون الميل نحو أحدهما . وقد سمّي هذا العلم علم أصول الفقه .

ولقد مرّ النحو بنفس الظروف التي مرّ بها الفقه فكان ثمة محاولات لتلحجر والتضييق ومحاولات للانطلاق بل الانفلات . وبين هؤلاء أولئك كان المعتدلون يفكرون في حل القضية بما يحفظ للشريعة مكانتها **بصون** للفكر حريته وحرمة . وكان من بين هؤلاء المعتدلين صاحبنا ابن الأنباري الذي رأى في مبادئ علم أصول الفقه ما يصلح أن يعالج به قضايا النحو فاستعان بها وطبقها بقدر ما يملك من حكمة وذكاء .

لقد كان ابن الأنباري يطالب التجديد وسمى إليه كما يذكر في مقدمة " اللزمة " (١) ولكنه في الوقت نفسه لم يكن يود الانفلاق إلى حيث لا حدود . وكأنه رأى في مبادئ أصول النحو حداً فاصلاً بين الإفراط في التقليد والمبالغة في الانفلاق .

فقد حاول بالتشديد على النقل والقياس أن يغيط حركة الفكر الوائب المتفلت ويحد منها . ان تسكه **بمراطة النقل** **بشرا إلى ذهابه** فالتنقل كما عرفه هو التراث نفسه منحصر في القرآن والحديث وكلام العرب (٢) . وهو حين يطرح " النقل " ركناً من أركان الأصول فكانه يمحّح حركة التفلت والانطلاق التي لم تكن تود أن تحكّمها قيود المحافظين .

وانطلاقاً من نفس الهدى ألا وهو الموازنة بين شأري المحافظة المتزمتة والتجديد المتطارد يطرح " القياس " أصلاً آخر من أصول النحو . فهو في الوقت الذي يبيح فيه الاجتهاد ويؤيد حرية الفكر لا يريد أن يصبح الأمر قوضي وأن يتجاذبه من لسان من أجله . وقد رأى صاحبنا في القياس ضماناً لعدم الوقوع في هذا المحذور .

والتزاماً بمبدأ الاعتدال الذي أخذ ابن الأنباري نفسه به شدد على الأغـنـذ " بالنقل " واعتبره أحد الأصول الثلاثة بل جعل له المرتبة الأولى بينهما (٣) . وررّ على منكره بقوله : " هذه شبهة ظاهرة الفساد " (٤) .

- ١- لمح الأدلة ص ٢٧ حيث قال : وقادته (يعني الأصول) التمويل في اثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع من حضين التقليد إلى بقاء الاطلاع على الدليل .
- ٢- انظر لمح الأدلة ص ٣٢ - ٣٣ ٣- نفس المصدر ص ٢٧
- ٤- نفس المصدر ص ٣٣

وكذلك صنع بالنسبة " للقياس " فقد ردّ على منكريه بقوله : " اعلم أن انكار القياس لا يتحقق لأنّ النحو كله قياس (١) . بل زاد على ذلك أن عقد فصلا في السرد على منكري القياس ، حاول أن يبطل فيه كل ما يقدمونه من شبه واعتراضات (٢)

وقد عدلنا هذه الحقائق على مدى ما كان يتشعب به صاحبنا من اتزان ورجاحة عقل . فهو لا يودّ أن يجارى منكري النقل لأنّ في ذلك نهاية للتراث . وهو كذلك لا يودّ أن يجارى منكري القياس لأنّ في ذلك محاولة لا يقاومها العقل . وكان في غمرة هذه المتناقضات يحاول أن يسلك السبيل القويم بحقل راجح وفكر متزن .

ليردّ هذا فحسب فقد دفعت مبالته في الحذر ورغبته في الضبط والتنظيم أن يضع شروطا وثبوتا لكل من هذين المصطلحين اختارهما من جملة " الملمات المتضاربة حول الموضوع . فكان يفرغ الآراء المختلفة في المسألة الواحدة ثم يختار منها أقربها إلى العقل والمنطق . وبموجب هذه الطريقة قسم " النقل " إلى تواتر وأحاد كما ذكرنا آنفا ، وحدد طرق النقل وصفات الناقل (٣) . كل ذلك ليجهل طريق النقل بيننا والسير فيه مأمونا ، وليخلق الأبواب على أهل الوضع والانتحال .

أما بالنسبة للقياس فقد جمعه ثلاثة أنواع كما أسلفنا : قياس العلة وقياس الشبه وقياس الطرد . فكان الأول أعلاها شأنًا وأجدرها بالقبول لأنه يتضمن أوثن صلة تربط المقيس بالمقيس عليه ألا وهي العلة . أما الشبه فهو صلة أضعف من العلة لأنه يتعلق بالظواهر والعلة تتعلق بالجواهر . أما قياس الطرد فهو ضئيف لأنه يقرن بين ظواهر لا علاقة بينها أصلا وإن توهمت هذه العلاقة .

أما استحباب الحال فقد جمعه من الأدلة المعتبرة إلا أنه وصفه بأنه أضعف الأدلة (٤) . ويبدو من ذلك أنه لم يشدد على هذا الأصل ولم ير فيه كبير جدوى . ولذلك لم يحول عليه ولم يبطل الوقوف عنده .

١- "مع الأدلة" ص ٤٤

٢- نفس المصدر ص ٤٦ وعنوان الفصل " في حل شبه تورّد على القياس "

٣- نفس المصدر ص ٣٤-٤١

٤- نفس المصدر ص ٨٦-٨٧

وصفة القول أن ابن الأنباري حاول أن يستخدم أصول النحو في حل
بعض المشكلات والمصاعب التي كانت تواجه علماء النحو منذ التوث أو سنة
الأعراب وفسدت سلاقتهم . فعين تفسد السليقة يصبح لا بد من استعمال
أدوات ومبادئ تقوم عن هذا الفساد وتغني عنه . ولقد استعان العرب
بالقياس منذ عبد الله ابن اسحاق الحضرمي (١١٧هـ / ٧٣٥ م (١) والخليل
بن أحمد ١٦٠هـ / ٧٧١ م (٢) وسقط حاجتهم الي القياس تزداد تبعاً
لتناقص المجتمع ومدى انخاله في الحضارة والعمران ، الى أن ظهر ابن الأنباري
الذي كان يشمر أن القياس وحده لا يكفي وأنه لا بد من تقديم منهج متكامل
لسد هذه الحاجة . وكان كتاب " لمع الأدلة " مهياً للقيام بهذا الدور .

* * *

-
- ١- انظر طبقات الشعراء لابن سلام ص ١٤ ونزهة الألباء لابن الأنباري ص ١٨
 - ٢- انظر نزهة الألباء ص ٤٥ - ٤٦ وشذية الوعاة ج ١ ص ٥٥٧ .

ابن الأنباري ودعوى ابتكار علم الأصول

يُبدل ابن الأنباري في مواضع مختلفة أنه مبتكر علم أصول النحو وأنه أبو عذرة فيقول في مقدمة لمع الأدلة : " أن جماعة من أهل الفصل والاستبصار سألوني بعد ابتكار كتاب الانصاف في مسائل الخلاف " وكتاب " الاغراب في جدل الاعراب " أن اعزز لهم بكتاب ثالث في الابتكار يشتمل على علم أصول النحو " (١) ويضيف إلى ذلك قوله : " وقد ألفت ليكون أول ما صُنِفَ في هذه الصناعة " (٢) . ليس هذا فقط بل هو يصر على هذا السبق والأولية في موضع آخر وذلك حين يقول : " وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما - هما علم الجدل في النحو وعلم أصول النحو " (٣) غير أن بحار الملط والمؤرخين لا يوافقونه في زعمه بل ينازعه فيه ويشير إلى من يناقسه في ادعاء هذا العلم وجازية فضل ابتكاره ، وأظهره بين الناس . ومن هؤلاء ابن السراج وأبو علي الفارسي وأبو الفتح عثمان ابن جني . وأعجب من ذلك كلِّه أن يجر بهذا الزعم جلال الدين السيوطي الذي عاش بعد ابن الأنباري بحوالي أربعة قرون (١١١١ هـ / ١٥٠٥ م) .

إن نسبة هذا العلم إلى واحد من هؤلاء مسألة مهمة وتحتاج إلى كثير من الأناة والروية ، وأنه لمن صلب علمنا في هذا الفصل أن نتطرق لهذه المسألة بالتدقيق فنتمنى لكل من هؤلاء الملط على حدة ونهين مدى ساعته في أصول النحو وأحقته في نسبة هذا العلم إلى نفسه وسنتناولهم واحداً واحداً حسب الترتيب التاريخي .

- أبو بكر بن السراج ١٦٧٥ هـ / ١٢٨٨ م -

كان أبو بكر بن السراج " أحد الملط المذكورين وأمة النحو المشهورين وإلى انتهت الرئاسة في النحو بعد العبر " (٤) . وكان يتمتع بشخصية علمية فذة وفكر مستقل وتبرز هذه الشخصية الفذة في المظاهر التالية :

- ١- ص ٢٣
- ٢- نفس المصدر والمكان .
- ٣- نزهة الألباء ص ٨٩
- ٤- معجم الأدباء ج ١٨ ص ١٩٨ .

- ١- أنه أضاف إلى ثقافته النحوية اهتماماً بالمنطق والموسيقى (١) .
- ٢- أنه على الرغم من انتكاشه إلى المذهب البصري عوّل على مسائل الأغشث والكوفيين وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة (٢) .
- ٣- أن له آراء كثيرة تداولتها كتب النحو التي جاءت بعده (٣) .

وبالإضافة إلى ذلك كله عرف ابن السراج بتشده في القياس ومجاهرته بهجوباً بممال الشوائب والنوادر فقد كان يقول : " أعلم أنه ربما شدّ شيء من يابه فينبغي أن تعلم أن القياس إذا اطار في جميع الباب لم يضمن بالحرف الذي شدّ منه . وهذا مستحيل في جميع العلوم ولو اعرض بالشاذ على القياس المطرد ليهطل أكثر الصناعات والعلوم (٤) "

وهذا إنما يصدر عن عقلية منظمة يؤكدها ويشهد لها ذاته القول العائثر فيه " ما زال النحو سجنونا حتى عقله ابن السراج (٥) " . والذي يدل على ما كان لا يسن السراج من فضل في تنظيم هذا العلم ولم أطرافه وتوثيق حواشيه وإخضاعه لمنهج صارم .

ولا نريد أن تطيل في التحدث عن خصائص ابن السراج وميزاته الفكرية واتجاهاته النحوية فليس ثمة مجال لذلك . وإنما يهتأ في هذا البحث أن نتوقف قليلاً عند إحدى الذواهر المهمة في حياة هذا النحوي الكبير ألا وهي كتاب " الأصول " الذي يعتبر أحسن كتبه وأكبرها (٦) .

وبفتح النظر عن قيمة الكتاب في ذاته فهو يحمل بالنسبة إلينا أهمية خاصة لمسيهين :

- ١- انتهاء الرواة ج ٣ ص ١٤٩
- ٢- معجم الأدباء ج ١٨ ص ١٩٨
- ٣- شوقي غيف : المدارس النحوية ص ١٤٣
- ٤- المزهر ج ١ ص ٣٢٣
- ٥- ياقوت : معجم الأدباء ج ١٨ ص ١١٨
- ٦- نفس المصدر ص ٢٠٠

- (١) أنه كان السبب في أن ينسب بعض العلماء فضل ابتكار علم الأصول إلى ابن السراج ، ولولاه لما كان لابن السراج فضل يذكر في هذا المجال .
(٢) أنه يمثل الرابطة والصلة الوثيقة التي تشد ابن السراج إلى بحثنا هذا ولولاه لم يكن لنا به صلة من قريب أو بعيد .

إذا وقد آن لنا أن نمرى القضية ونطرحها على بساط البحث حسب الخطوات التالية :

- ١- جاء في المقدمة التي وضعها محققو كتاب سر الصناعة لابن جني ما يلي :
" وتوجد حركة التأليف في النحو (في القرن الرابع الهجري) بأثر علم أصول النحو على يد أبي بكر بن السراج في كتابه أصول النحو الكبير .
وتم ذلك على يد أبي علي الفارسي وتلميذه أبي الفتح عثمان ابن جني " (١) .
- ٢- يذكر على أبو المكارم في كتابه " أصول التفكير النحوي " أن ابن السراج هو أول من يشار إلى أنه قصد علم أصول النحو بالدرس في كتابه أصول النحو الكبير والصغير (٢) .
- ٣- يقول الدكتور محمد عيد بهذا الصدد : ان ابن السراج (٢٢٨/٥٣١٦+) هو صاحب أول مؤلف مشهور في هذا الموضوع (٣) ويقصد به أصول النحو .
- ٤- شن الدكتور عطية عامر في مقدمة كتاب لمع الأدلة (٤) هجوما شديدا على ابن الأنباري متبعا إياه بالكذب والافتراء في زعمه أنه مبتكر علم أصول النحو الذي هو مادة كتاب " لمع الأدلة " ومعتادا في هجومه على ما ذكره المؤرخون وأصحاب البائعات عن كتاب الأصول هذا ، مع أن ما تذكره هذه الكتب لمن فيه سند أو تأييد لرأي عطية عامر كما ستوضح فيما بعد .
- ٥- إذا دمجنا القضية فما هو موقفنا منها ؟ قبل أن ندلي بدلونا فسي

الموضوع نسود أن نمرى الملاحظات التالية :

- ١- مصنفى السبأ وآخرون : سر الصناعة ج ١ ص ٤٢
- ٢- ص ٤٢
- ٣- أصول النحو العربي : المقدمة ص ٢
- ٤- ص ١ - ١١

(١) أنه ليس فيها أوردت كتب التراجم والمطبوعات حول كتاب أصول النحو لابن السراج ما يشير إلى أنه يدر فعلاً حول موضوع أصول النحو كما فهمه القدامى وكما نفهم نحن في أيامنا هذه .

(٢) أن كثرة ترداد اسم هذا الكتاب بين النحاة والمؤرخين قد تدعو إلى التفتيش والابتهام بأن ثمة كتاباً يعالج موضوع أصول النحو .

(٣) أن هؤلاء الذين نسبوا فضل ابتكار هذا العلم إلى ابن السراج قد اعتمدوا على ظواهر الأمور دون النفاذ إلى أعماقها ومواطنها إذ اكتفوا بالتسمية دليلاً على وجهة نظرهم . والتسمية ليست حجة كافية في هذا المجال .

وهذا يعني أننا لا نشارك هؤلاء جميعاً وجهة نظرهم في أن ابن السراج كان مبتدع هذا العلم وأن كتابه " الأصول " يعالج موضوع أصول النحو فعلاً . ورأينا أن كتاب الأصول كغيره من كتب النحو وإن كان يمتاز عنها بحسن الترتيب والتبويب . وهذه براهيننا وأدلتنا مستفادة من كتب التراجم ونصوص اللغة وأقوال النحاة المتأخرين :

(١ -) وأولى هذه البراهين بالذكر وأحراها بالتقدم هو رأي ابن الأنباري نفسه لما له من أهمية ووجاهة بهذا الخصوصي فماذا قال ابن الأنباري ؟ لقد تميز في لهذا الموضوع في " نزعة الألباء " فقال : * وله (ابن السراج) مصنفات حسنة وأحسنها وأكبرها كتاب الأصول . فإنه جمع فيه أصول علم الصرف وتأخذ مسائل سيبويه وترتها أحسن ترتيب " (١) .

وهذا النص يفيد الحقائق التالية :

(أ) أن ابن الأنباري كان مطلعاً على كتاب الأصول عارفاً بكنهه ملماً بمحاسنه ومزايده . ولذلك حاول أن يصفه وصفاً دقيقاً دون اغراء ولا تفریط .

(ب) أن وصف ابن الأنباري للكتاب يدل على أنه كتاب في النحو لا في الأصول . فهو لا يعدو أن يكون حشداً وتجميعاً لمسائل سيبويه وصل صاحبها فيه لا يتعدى الترتيب المثلث والتبويب المنسق .

وكتاب سيبويه لم ير في أصول النحو (١) بل لم يقل أحد أنه في أصول النحو بالمعنى الذى تقصده .

ج (أما قول ابن الأنبارى " أنه جمع فيه أصول علم النحو فهو يعني بذلك قواعد النحو كما سنذكر فيما بعد .

٢- أما ما ذكرته كتب التراجم والمطبوعات بهذا الخصوص فليس فيه ما يشير إلى أن الكتاب وضع في أصول النحو كما ذكرنا آنفا . يقول ابن النديم بهذا الشأن : " ولله كتاب الأصول الكبير وكتاب جمل الأصول (٢) . وهذا كلام لا يكشف معنى ولا يفتح مغلقا ولا يدل على شيء (٣) . ويقول ابن خلكان (٤) : " ولله التصانيف المشهورة في النحو منها كتاب الأصول وهو من أجود الكتب المصنفة في هذا الشأن وإلى المرجع عند اضطراب النقل واختلافه " وكلام ابن خلكان يبعد الحقائق التالية :

أ (أن ثمة كتابا آخرى قد صنفت في أصول النحو وأن كتاب ابن السراج محمد من أجودها . ولولا ذلك لما جازت المطبعة . وإذا كان الأمر على ما ذكر ابن خلكان فأين هي هذه الكتب المصنفة في الأصول ؟ بل كيف محمد ابن السراج مبتكرا لهذا المصطلح إذا كانت كتب الأصول موجودة من قبله ؟ أن في الأمر اشكالا لا يفكه إلا تفسيرنا للكلمة " الأصول " بأنها قواعد اللغة كما سنذكر فيما بعد .

ب (أن قول ابن خلكان بأن كتاب الأصول هو المرجع عند اضطراب التمسك واختلافه لا يحتمل أكثر من أن هذا الكتاب من الضبط وحسن الترتيب والتبويب لمصائل النحو بحيث يزول كل لبس ويحسم أي خلاف . ولم يقل أحد أن من سميات كتب الأصول وخاصةها بل من شروطها أن تكون مرجعا في الخلاف واضطراب النقل .

١- الدكتور محمد عبد - أصول النحو العربي ص ٤٣

٢- ألفه ريت في ٩٦

٣- وقد أوردته لأن الدكتور عذبة عام جملة من أدلته وبراهينه على القول بأن ابن السراج هو مبتكر هذا المصطلح (أنظر مقدمة لمع الأدلة ص ١)

٤- نجات الأعيان ج ٤ ص ٣٣٩

٣- قال أبو عبد الله المزباني (١) : " صنف - يعني ابن السراج - كتابا في النحو سماه الأصول ، انتزعه من أبواب كتاب سيبويه وجعل أصفاهه بالتقسيم على لفظ المتطابقين فأعجب بهذا اللفظ الفلاسفيون وإنما أدخل فيه لفظ التقاسيم ، فأما المعنى فهو كله من كتاب سيبويه على ما قسمه وترتيبه " وهذا الكلام يعني ما يلي :

(أ) أنه لم يدخل في مضمون كتاب الأصول شيئا خارجا عن نطاق كتاب سيبويه .
(ب) أنه تفتن في الشكل من ترتيب وتبويب واحتفظ بالمعنى .

ويبدو أن حافزا ابن السراج لذلك هو ما كان يؤمنه من تلاصق - وكان يدرس كتاب سيبويه - من استكراه للإقبال عليه واستصواب لخصوصه لجسه . فرأى أن يمرضه عليهم في شكل أحسن تنسيقا وتبويب أكثر تشويقا .

٤- قال الزجاجي في مقدمته لكتاب " الإيفاح " (٢) : " وهذا كتاب أنشأناه في علم النحو خاصة والاحتجاج له وذكر أسرار وكشف المستغلق من لطائفه وغوامضه دون الأصول لأن الكتب المصنفة في الأصول كثيرة جدا ولم أر كتابا إلى هذه الغاية مفردا في علم النحو مستوعبا فيه جميعها . وإنما يذكر في الكتب يعقب الأصول الشيء اليسير منها " .

وتشديد الزجاجي على كثرة كتب الأصول إنما يدل على أنه يعني بها غير المقصود . فإذا كان الزجاجي من معاصري ابن السراج فهمنا ما كان يحنه ابن السراج بأخلاقه هذا الاسم على كتابه المشهور موضوع حديثنا . فهو إنما كان يقصد القواعد النحوية " لا أقل ولا أكثر .

٥- روى صاحب نزدة الألباء ، قال : أمر أمير المؤمنين العباسيون أن يؤلف

مسلم يجمع به أصول النحو وما سمع عن العرب ، فألف كتاب الحدود " (١) . ولم يذكر أحد أن الفراء ألف في أصول النحو . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى إذا كان الفراء ألف في أصول النحو فهو آخرى من ابن السراج بأن تنسب إليه أولية هذا العلم .

٦- ذكر صاحب كتاب أصول الفقه (٢) ، للكلمة أصل عدة معان منها القاعدة وأضاف : يقال الأصل أن الأمر يقتضي الوجوب والأصل أن الفاعل مرفوع يعني أن القاعدة ذلك ، كما يقولون هذه المسألة على خلاف الأصل يريدون بذلك أنها خلاف القاعدة .

وتفسير كلمة الأصول بهذا المعنى يزيل كل لعمرك حول الموضوع .
٧- ويجدر بنا هنا أن نورد ما ذكره ابن جني بهذا الشأن (٣) : " وذلك أننا لم نر أحداً من علماء البلد - البصرة والكوفة - تمرق لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه ، فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلم فيه بما نحن عليه إلا حرفاً أو حرفين " .

وكلام ابن جني شهادة قاطعة وحجة دامغة ومع ذلك فما زال في الجعبة حجج وأدلة .

٨- قال أبو العلاء المعري في بعض حديثه عن كتب ابن السراج : " إن الموضوع في " الموجز " هو منقول من كلام ابن السراج في " الأصول " وفي " الجمل " (٤) .

وكتاب الموجز (٥) بين أيدينا وهو كغيره من كتب النحو يشتمل على موضوعات النحو المعروفة . وكل ما يمتاز به عن غيره حسن الترتيب والتبويب تماماً كما ذكر عن كتاب الأصول .

١- النزاهة ص ٩٩

٢- بدران أبو العيينة ص ٢٢ (المقدمة) وانتار الكشاف للشباني ج ١ ص ٨٥

٣- الخصائص ج ١ ص ٢

٤- رسالة القرآن ص ٣٥٨

٥- صدر هذا الكتاب عن مؤسسة بدران للطباعة والنشر بيروت - لبنان بتحقيق مطاوي الشويبي ومن سالم دامرجي سنة ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م .

أفبعد هذه الحجج القاطعة المانعة يكون ثمة مجال للجديث عن ابتداء ابن السراج لعلم أصول النحو ؟ أوليحت نسبة هذا العلم اليه غربا من التجسوز والمصادرة ؟ أمان أن فيها أوردنا من الأدلة جوابا مقنعاً على ذلك ورأينا حاسماً في الموضوع (١) .

١- بعد كتابة هذه الملاحظات لنا الاطلاع على كتاب " اصول النحو " لابن السراج بتحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي - مطبعة النجف الأشرف، سنة ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م . وقد ثبت لنا من خلال الاطلاع عليه أنه لا يختلف عن غيره من الكتب الكثيرة المؤلفة في قواعد النحو، وأن ابن السراج كان يعني "بالاصول" القواعد الكلية الأساسية لا أكثر ولا أقل (انظر اصول النحو ج ١ ص ٣٩٩ و ٤٦٤) .

وبهذا لا يبقى ثمة مجال لحشر هذا الكتاب في كتب " اصول النحو " ولا في عد ابن السراج في اوائل المؤلفين في هذا الموضوع .

— أبو علي الفارسي + ٣٧٧هـ / ٢٨٨ م —

أبو علي الفارسي من أعلام النحاة في القرن الرابع الهجري أخذ النحو من أخصان هذا الشأن (١) . ومنهم أبو بكر بن السراج الذي أثنى على ذكره أنفاً . وطلبت منزلته في النحو حتى قال قوم من تلامذته هو فوق المبرد وأعلم منه (٢) . وقيل لم يكن بين أبي علي وبين سيوفيه أحد أبصر بالنحو من أبي علي (٣) . برع في القياس واشتهر به وكان شعاره : لأن أخطئ في خمسين مسألة مما به الرواية أحب إلي من أن أخطئ في مسألة واحدة قياسية (٤) . ولعل شغفه بالقياس ناتج عن تعمقه في علوم اليونان فقد كان (يمتثل مذهب المعتزلة والاعتزال من قديمه) يجر إلى قراءة المنطق والفلسفة (٥) .

وأغراق أبي علي في القياس واهتمامه به وإثارة له جعل بعض المشتغلين بعلم النحو والمؤرخين له ينسبون إليه دوراً في ابتكار هذا العلم والتقدم فيه ونحن نذكر هنا ما اختلفنا من هؤلاء :

- (١) جاء في مقدمة صناعة الأعراب ما معناه أن أبا علي الفارسي أتم ما ابتدأه استاذاه ابن السراج في رفع بناء هذا العلم (٦) .
- (٢) عدّه صاحب كتاب " أصول التفكير النحوي " في أوائل الذين اشتغلوا بعلم أصول النحو وجعله واسطة بين استاذاه ابن السراج وتلميذه أبي الفتح عثمان ابن جني (٧) .

١- معجم الأدباء ج ٧ ص ٢٢٢

٢- نفس المصدر ج ٣ ص ٢٢٤ ، تاريخ بغداد ج ٧ ص ٢٧٥ ، نزهة الألباء ص ٣١٥

٣- نفس المصدر ج ٧ ص ٢٣٩

٤- نفس المصدر ج ٧ ص ٢٥٤

٥- المدارس النحوية ص ٢٥٦

٦- ص ٦

٧- ص ٤

- (٣) عقد الدكتور الشامي في كتابه عن أبي علي الفارسي فصلاً حول أثر أبي علي في تلميذه ابن جني في موضوع أصول النحو (١) كما تحدث عن هذا الأثر فاحصل السامرائي في كتابه "ابن جني النحوي" (٢) .
- (٤) تحدث الدكتور شوقي ضيف عن هذا الأثر في كتابه " المدارس النحوية " قائلا : " وقد استفاد به - يعني ابن جني - أبي علي الفارسي - فسي كثير من الأصول التي حوّلها في كتابه الخصال " (٣) .

وسيمكن جهدا في تحديد ما نسب إلى أبي علي الفارسي من فضل في ابتداء أصول النحو أقل من جهدا في تحديد ما نسب إلى أبي بكر بن السراج . ونسب ذلك أنه لم ينسب إلى أبي علي كتاب منفصل مستقل في هذا الموضوع كما نسب إلى ابن السراج .

أنا إذا تنبنا قائمة آثار أبي علي (٤) تأكد لنا خلوص مثل هذا الكتاب . فما السران في ادخاله في مدار طلائع هذا العلم ورواده ؟

لقد كان أبو علي على جانب كبير من الذكاء والألمعية . فقد كان يعتمد العقل والتفكير المنطقي في تحليله وقياسه واستنباطه في حين كان يعتمد فهمه الحفظ والاستمالة (٥) وقد أوغل في ذلك إلى الأبعد حتى استقام له منه مذهب وسع الشقة بين الجامعين على السماع وأنصار القياس . والظاهر أن عشق القياس بهّره وأخذ على فكره السهل ضاراً

١- ص ٦٣٧

٢- ص ٤

٣- ص ٢٥٧

٤- انظر " أبو علي الفارسي " ص ٤٦٦ ومقدمة كتاب الحجة ص ٢٤ - ٢٧

٥- يقرن عادة بين أبي علي وأبي سعيد السمرائي وكان الناس يقولون : أو سديد أكثر رواية وأبو علي أكثر دراية . انظر ظهر الاسلام لأحمد أمين ج ٢ ص ٩١ وابن جني النحوي : لفاضل السامرائي ص ١٠٨ ورواية اللغة لعبد الحميد الشلقانسي ص ٢٨٢ وما بعدهما .

يحتج به كل مسألة تعرض له وعلى رسومه يصدر فتاواه ويعتقد آراءه . ومن يطالع كتب أبي علي يعلم الى أي مدى كان مولعا بالقياس . فهو ينتقل من مسألة الى مسألة مدحلا القاييس مطابقة الأصول مقبلا على ذلك بحماسة شديدة . فهو رجل كثير الولع بالتقايس والجمع بين الأشياء والنظائر وحمل النقض على تقييده . " إنسه يقامر حتى لا يكاد يخلو احتجاج لاية من قياس " (١) وكأنه خلق لهذا الموضوع . فغير محجب أن يذكر عنه قوله : " لأن اذلي " في خمسين مسألة ما بابه الرواية خير من الخطي . في مسألة واحدة قياسية " (٢) .

على أن مسألة أبي علي في أصول النحو كانت محصورة في الممارسات الصعبة والتطبيقات التي يجربها على مسائل اللغة والنحو ، وهذه الممارسات كانت معروفة من زمن عبد الله ابن أبي اسحاق الحضرمي الذي كان " أول من جمع النحو وقياسه وشرح الملك " (٣) . والذين تكلما في القياس كثيرا كثر اشتهار منهم سيبويه والفرج وأبو علي الفارسي والرماني وابن جني والزمخشري (٤) . ونحن لا ننكر أن أبا علي توسع فيه وأدخل أبعادا أوسع . غير أن ثمة فرقا كبيرا بين مذهب القياس والتوسع فيه وتطبيقه على مسائل النحو والتصنيف في أصول النحو فهذا شيء ، وذلك شيء آخر . وأبو علي قد استخدم الأصول واستعان بها على دراسة مسائل اللغة والنحو وأظهر في ذلك براعة فائقة ولكنه لم يصنف فيها كتابا منهجيا بالصفات والخصائص التي تصورها ابن الأنباري حينما تحدث عن ابتكار هذا العلم . وهذا يعني أننا لا نستطيع أن نعتد من مناقبي ابن الأنباري ومزاحميه على فعل هذا الابتكار وشرفه .

١- عبد الفتاح الشامي : أبو علي الفارسي ص ٢٤٤

٢- باغوت : معجم الأدباء ج ٧ ص ٢٥٤ .

٣- ابن سلام : طبقات فحول الشعراء ص ١٤

٤- الأفغاني : في أصول النحو ص ١٠٣

— ابن جني + ٥٣١٢ هـ / ١٠٠٢ م —

هو أشهر تلاميذ أبي علي الفارسي وأكثرهم المصنفين وأشدهم وفاءً لامتازة. قال الأبناني بشأنه: " فلما وصلنا إلى ابن جني تبوأنا ذروة القياس وفلمفتنه. لقد كان أعلى علماء السريعة كما في جميع عصورها، وأغوصهم عامة على أسرار العربية وأنجعهم في الإعتدال إلى التفاريقات العامة فيها (١) * وكان مثل أستاذه يمتس بالقياس غاية شديدة حتى يمكن أن يقال أن كتابه الخصائص إنما هو مجموعة كبيرة من الأقيسة السديدة (٢) *.

وكما اشتهر عن أبي علي قوله: " لأن أخطأ في خصين مسألة في اللغة ولا أخطأ في واحدة من القياس (٣) * اشتهر عن ابن جني قوله: " أن مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس " (٤) فلقد كان يسهر في ركوب أستاذه ويستمد من تبحره ويأخذ بأصوله ومقاييسه دون أن يفقد شخصيته الفذة أو يتجرده من تفرده واستقلاله.

هذه صورة موجزة عن ابن جني نظمها مقدمة لما سنشره حول نسبة أولية هذا العلم إليه. لقد نسب بعض العلماء إليه هذا الفضل كما نسبوه إلى من قبله. فقد عدّه ناشرو كتاب " ستر الصلغة " (٥) وصاحب " أصول التفكير النحوي " (٦) فسي أوائل الذين اخترعوا علم أصول النحو. واستندوا إليه دوراً في اختراعه وذكر صاحب " أصول النحو العربي " (٧) أن الخاصية قد ضمّ أبحاثاً قيمة من تلك الأصول. كما استند إليه الدكتور فاضل السامرائي دوراً كبيراً وساهمة أوسع إذ قال: " كان لابن جني في أصول النحو باع طويل وجهود كبير، وغاؤه من ألفائه بهذه السعة والشمول (٨) *.

١- في أصول النحو ص ١١

٢- شوقي خيف: المدارس النحوية.

٣- ابن جني: الخصائص ج ٢ ص ٨٨ وتروى كلمة أبي علي هذه بوجوده قد تختلف اختلافات يسيراً من مصدر إلى آخر (أنظر كذلك معجم الأدباء ج ٧ ص ٢٥٤ ونزهة الألباء ص ٣٣٧)

٤- الخصائص ج ٢ ص ٣٠٨

٥- المقدمة ص ٦

٦- ص ٦

٧- المقدمة ص ١

٨- ابن جني النحوي ص ١٤٤ *

هذا ما قاله العلماء* في موضوع مساهمته في ابتكار علم اصول النحو فمما نصيحه
من هذا الفضل وما هو مدى استحقاقه له ؟

لا ريب في أن ابن جنني أكثر من ابن السراج والفارسي استحقاقاً لأن ينسب إليه
هذا الفضل . فإن كتابه الخصائص يتضمن الخواص الأولى التي كانت تراوحت بين جنسي
لابتداع هذا العلم كما يحتوي على قدر كبير من مسائله وقضاياها .

فيؤمّنني أن يكون أحد من علماء البلد بين — البصرة والكوفة — تمرغ له على اصول
النحو على مذهب اصول الكلام والفقه (١) . وهو لا يستثني اصول ابن السراج من ذلك .
لأنه " لم يلم فيه بما نحن عليه الا حرفاً أو حرفين في أوله " (٢) .

وهو يشهر في الخصائص الى " غرق بين علم النحو وأصول النحو فيقول : " ان ليس
غرضنا فيه الرفع والنصب والجبر والجزم لأن هذا أمر قد فرغ في أكثر الكتب المصنفة فيه منه .
وانما هذا الكتاب مبني على إثارة معادن المعاني وتقرير حال الأوضاع والمعاري وكيف سرت
أحكامها في الأحناء والحواشي " (٣) . ويضيف الى ذلك في موضع آخر : فإن هذا الكتاب
ليس مبني على حديث وجه الأعراب وانما هو مقام القول على أوائل اصول هذا الكلام
وكيف يندى والام تحي " (٤) .

ونحن لا نريد أن نتبع خطاه وسألك في الخصائص فهذا شي* يطول ولكننا نشير
الى بعض موضوعاته وسألكه . وهذا شي* منها :

- ١- باب في الامتناع من تركيب ما يخرج عن السماع (٥) .
- ٢- باب في الشي* يسمع من الفصح لا يسمع من غيره (٦) .
- ٣- باب في اللغة المأخوذة بقياساً (٧) .

١- الخصائص ج ١ ص ٢

٢- نفس المصدر والمكان .

٣- ج ١ ص ٢٢

٤- نفس المصدر ص ٦٧

٥- ج ٢ ص ١٧

٦- ج ٢ ص ٤٠

٧- ج ٢ ص ٢١

- ٤- توسع العرب في القياس وحطت الفرع على الأصل (١) .
- ٥- حملهم الأصل على الفرع (٢) .
- ٦- باب في تمارض السماع والقياس (٣) .
- ٧- باب في الاستحسان (٤) .
- ٨- باب على إجماع أهل العربية متى يكون حجة (٥) .
- ٩- باب في عدم التطهير (٦) .
- ١٠- باب في غلبة الفروع على الأصول (٧) .
- ١١- باب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس (٨) .

وهذا كله من صميم أصول النحو ولا يستأيد أحد أن يدفع ابن جني عن هذا الموضوع ولا أن يزمجه عن هذه المكانة . غير أن ثمة بعض الثغرات ومواطن التقصير في عمل ابن جني هذا تجعل من السهل على غيره تأييد الأنباري مثلاً أن ينفي هذا العلم ويجهل بإبداعه وابتكاره وهي :

- (١) أن كتاب الخصائص لغير خاص بالأصول فهو كتاب عام شامل يحتوي على مسائل في اللغة والنحو والتصريف والاشتقاق الخ .
- (٢) أنه لم يلم شتات أصول النحو ولم يستوف الحديث عن أركانه من نقل وقياس واستصحاب حال . ولم يحط بتفصيلات كل ركن منها * بل تناول بعضها قضاهاء فيه (٩) .
- (٣) أنه يعتمد على تحليله وتعليقه الشخصيين وقلما يعتمد على آراء السالفين أو يشركهم في عمله كإبن الأنباري . وهو إلى ذلك يوفل في القياس والاستنباط وتقليب المعنى على وجوه مختلفة وقد يجره خياله الواسع إلى مخالفة العلم والواقعية (١٠) .

-
- ١- ج ١ ص ١١١
 - ٢- ج ١ ص ١١٢
 - ٣- ج ١ ص ١١٢
 - ٤- ج ١ ص ١٣٣
 - ٥- ج ١ ص ١٨١
 - ٦- ج ١ ص ١٩٧
 - ٧- ج ١ ص ٣٠٠
 - ٨- ج ١ ص ٣٩١
 - ٩- علي أبو المكارم : أصول التفكير النحوي ص ٤٤
 - ١٠- جاء في مقدمة الخصائص أن ابن جني قد يركب من الشطط والاسراف في الاشتقاق (انظر ج ١ ص ٢٢ - ٢٤)

(٤) أن كتاب " الخصائص " لـميركاتباً منهجياً يصلح لأن يقدم للطلبة في حلقات العلم والدراسة لقصوره من ناحية الترتيب والتبويب فسايله التي تتعرض لهذا الموضوع موزعة مشتتة في الكتاب .

لذلك أباح ابن الأنباري لنفسه أن يدعي ابتكار هذا العلم . ولكن هذا غسي حديث عن هذا الابتكار بدس المبالغة ، فقد يشفع له أن " لعم الأدلة " قد جمع من الخصائص أو المميزات ما يجعله جديراً بالتقدير والاعتبار ، منها :

- ١- استيفاءه وشموله . فهو يستوعب جميع أركان أصول النحو ومعالجها معالجاً : منهجية منطوية يعقار عصره على الأقل .
- ٢- أنه يجري على سنن كتب أصول الفقه ويستخدم جميع الاصطلاحات التي استعملها الفقهاء في أصولهم وبراعة تطابقية تلفت النظر .
- ٣- أنه أول كتاب يوضع في أيدي الدلبة والدارسين انسجاماً مع متطلبات المنهج في المدرسة النظامية ومقتضياته .

فاذا لم يكن ابن الأنباري مبتكر هذا الفن حقاً فله الفضل الكبير في أنه جمع جزئياته ونصائرها وصنفها تصنيفاً جديداً ، خاصة أن أحداً لم يحاول وضع تصميم لاحداث فن اصولي في اللغة كما فعل أهل الشرع حتى جاء ابن الأنباري " (١) . ويدور أن دور ابن الأنباري بالنسبة الى اصول النحو كدور الشافعي بالنسبة الى أصول الفقه . فالمؤرخون ينسبون اليه وضع هذا العلم (١) مع أن أركانه كانت معروفة من قبله . وقد يكون ابن الأنباري مدفوعاً بشافعيته ، قد تأثر بالامام الشافعي فحاول أن يضع في النحو ما حاول سلفه في الفقه .

هذا من حيث السابق والأولية أما من حيث القيمة العلمية فهذا ما سنتعرض له في مكان لاحق من هذا الفصل .

-
- ١- الأفغاني : مقدمة جدل الاعراب ص ١٩
 - ٢- انظر ضعي الاسلام لأحمد أمين ج ٢ ص ٢٢٨ و ٢٣٠

— السيوطي + ٩١١ / ١٥٠٥ م —

بقي علينا أن نناقش مسألة لها علاقة ماسة بنا نحن فيسره وهي ادعاء السيوطي أيضا ابتكار علم أصول النحو . وهي مسألة لا تقع في صميم موضوعنا السابق بل فيسره تواليه ونذكره على الرغم من ذلك فلا بأس من التمرغرها استكمالا للموضوع واحاطة بجميع وجوهه .

يقول السيوطي في مقدمة " الاقتراح " هذا كتاب غريب الوضع عجيب الصنع لطيف المعنى طريف المعنى لم يسمح قريحة بمثاله ولم ينسج ناسج على منواله في علم لم أسبق الى ترتيبه ولم أتعلم الى تهذيبه وهو أصول النحو " (١) .

والغريب أنه يزعم أنه لم يركب ابن الأنباري في هذا الموضوع الا بعد فراقه من تأليف كتاب الاقتراح (٢) ، في حين أنه يشير في مكان لاحق الى أنه أخذ من الأنباري اللها ب وأدخله في خلال هذا الكتاب (٣) .

والسيوطي غير صادق فيما يقول لأن المطالع على كتابه " الاقتراح " و " المزهر " يجده قد حشاهما بمختارات ومقتطفات كثيرة من " المع الأداة " حتى أن الأستاذ الأفغاني قد اعتمد في تحقيقه هذا الكتاب على ما في ذلك الكتابين من نصوص مقتبسة . وقد أشار الى ذلك في مقدمة الكتاب (٤) . وهذا أكبر دليل على عدم صدق السيوطي بالصدق والتزامه بهذا الأمانة العلمية . وقد كشف المؤرخون هذه الخصلة السيئة فيه . قال السكاوي (٥) : " أخذ السيوطي من كتب " المحمودية " وغيرها كثيرا من التصانيف

١- ص ٢

٢- ص ٢

٣- ص ٤

٤- انظر ص ٢١ - ٢٢ و ٧٤

٥- النموذج اللاحق ص ٦٦ وانظر ص ٦٨ حيث يقول : كان ذلك مع كثرة ما يقع لسه من التحريف والتصحيح وما ينشأ عن عدم فهم المراد لكونه لم يراحم انقباضا فيسره دروسهم ولا جلس بهتهم في مساعهم وتعريبهم بل استبد بأخذ من بطون الدفاتر والكتب .

المتقدمة التي لا عهد لكثير من المعصرين بها ففهر فيها يسيراً وقدّم وأخسر ونسبها لنفسه . وحول في مقدماتها بما يتوهم منه الجاهل شيئاً مما لا يوفي ببعضه .

ولا أعتقد أننا بحاجة بعد للتدليل على أنّ السيوطي مقلد لا مبتكر في كتابه " الاقتراح " فالكتاب مجموعة مختارة من النصوص المتشابهة المتساوقة ولغيره فيها إلا فضل الجمع والترتيب ومن الافتراء أن يُعتبر هذا العمل سبقاً وابتكاراً .

فإن كان لكتاب الاقتراح من أهمية فهي لا تعود إلى ما أضافه السيوطي من جديد . وإنما تستند هذه الأهمية عن كونه استطاع أن يجمع شتات الأبحاث السابقة عليه وأن يوفق بينها وينسقها ويجمع منها علماً محدد المعالم والحدود واضح القسمة والاصول (١) .

وهذا الذي يقوله صاحب اصول التفكير النحوي وإن كان لا يجعل السيوطي قيمة جهده فإنه يسقط دعواه بالسبق والأولية ولنا على سقوط هذه الدعوى حجتان دامجتان :

- ١- تأخير السيوطي من حيث الزمن عن ابن الأثيري .
- ٢- اعتياده الكبير على كتبه واقتباسه مقتطعات كثيرة منها .

ويشغ من ذلك كله أن السيوطي لم يكن له ما يستند إليه حين ادّعى ابتكار هذا العلم . فكل الدلائل تشير إلى أن دعواه هذه ضربة من المكابرة والتجح لا يسعها الواقع ولا تؤيدها الأدلة .

— بين أصول الفقه وأصول النحو —

يَصْنَعُ ابن الأنباري في مزحة الألباء * بأنه في كتابته لأصول النحو كان ينجح على تناول أصول الفقه ويحلك ذلك بأن بينهما من المتاسية ما لا يخفى، لأن النحو معقول من منقول كما أن الفقه معقول من منقول (١) .

وذكر يشير إلى هذه الرابطة بين العلمين في موضع آخر فيقول : * أعلم أن أصول النحو هي أدلة النحو التي تفرعت عنها فروعه وفصوله كما أن معنى أصول الفقه أدلة الفقه التي تفرعت عنها جملة وتفصيله (٢) .

ليس هذا فقط فإن * ابن الأنباري تبع الفقهاء وأصول الفقه خطوة خطوة وتسم أصول النحو تقسيماً يشابه تماماً ذلك التقسيم الذي ارتضاه الفقهاء لأصول الفقه كما أنه نقل إلى أصول النحو جميع الاصطلاحات التي استخدمها الفقهاء في أصولهم (٣) وسنرى في الفصل الذي سنمقده عن الخلاف مدى تأثير ابن الأنباري في تصنيفه لكتاب الانصاف في مسائل الخلافة بالمنهج الفقهي فهو يعلن أنه إنما " صنفه على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة " (٤) .

ويستنتج من ذلك كله أن صاحبنا كان مولماً بتقليد الفقهاء، فلا يرى مانعاً في اخضاع علم النحو للأصول والمقاييس الفقهية وجعله يدور في فلك الفقه فقد كان يرى في ذلك الخير كل الخير مدفوعاً بالعوامل التالية :

- (١) ثقافته الفقهية الدينية التي تلقاها عن كبار علماء عصره وعلى رأسهم أبو منصور الرزاز الذي كان من كبار أئمة بغداد فقهاً وأصولاً وعلاقاً (٥) .

١- ص ٨٩

٢- لمع الأدلة ص ٢٧

٣- ص ١٤٥ : مقدمة لمع الأدلة ص ٧

٤- المقدمة ص ٥

٥- طائقات الشافعية ج ٤ ص ٢٢١

٢- البيهقي الدينية التي عاشها في بغداد عامة، والمدرسة النظامية خاصة .
تلك المدرسة التي تولى منصب التدريس فيها من " الأئمة الكبار أبو حامد
الغزالي وأبو بكر الشافعي صاحب " المستظهر " وأبو النجيب السهرودي
وجنادة كبار مترتبون على تعاقب الأعصار " (١) .

٣- ما كان يقتضيه المنهج في المدرسة النظامية من دراسة المذهب - الفقه
الشافعي - والخلاف والأصول فكان يستحضر لذلك علماء يتقنون هذه
الموضوعات (٢) . وما كان لذلك من أثر على الدراسات الأدبية
واللغوية .

ويبدو أن هذا الاتجاه الديني الطائفي على الحياة العلمية في ذلك العصر
استطاع أن يحقق أمنية العلماء القدامى في إخضاع علم النحو لأصول الفقه انطلاقاً
من اعتقادهم أن كل العلوم الدينية واللغوية هي تبع للقرآن الكريم وخدم له .

فقبل ابن الأنباري بقرنين باح ابن جني بحيله إلى هذا الاتجاه ورغبته فسي
السير على هذا المنهج وذلك أنه لم ير " أحداً من علماء البلد - البصرة والكوفة -
تعرف لمعلم أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه (٣) . ولذلك سار ابن جنبي
خطوات في هذا الاتجاه وكتب فصولاً في هذا المعنى (٤) .

وجاء ابن الأنباري فاستوفى القول في هذا الموضوع وقدم لأول مرة عملاً
منهجياً مستقلاً في أصول النحو ونجح في تزويد طالبيه بكتاب يتسم بالجدة والطرافة
هو كتاب "مع الألفية" .

١- مرآة الجنان ج ٣ ص ١١٩

٢- نفس المصدر ج ٣ ص ٤٣٥ و ٤٩٢

٣- الخصائص ج ١ ص ٢

٤- الاقتراح ص ٢

وعلى الرغم من ادلال صاحبنا بتصنيف هذا الكتاب واعتزازه به، فإن بعض العلماء لا يشاطرونه هذا الشعور ولا يؤيدونه في اعتقاده بأن علمه مبتكر ولا يبرون في تحويل الدراسات النحوية واللغوية عن مجراها الطبيعي عملاً يستحق الفخر والاعتزاز (١) .

غير أنني على ما في عمل ابن الأنباري من مآخذ وما في منهجه من مواطن الضعف والتقصير أجدني غير مبال للتشديد على صاحبنا والقسوة عليه . ذلك أنه كان ابن عصره ، ذلك العصر الذي طغت فيه العاطفة الدينية على كل شيء حتى أصبح من يصنف في موضوع غير ديني مضطراً لأن يعتذر عن صنيعه (٢) . وما دامت علوم اللغة والقرآن قد نشأت بفعل أسباب وعوامل دينية فإنها عرضة لتأثير هذه الأسباب والعوامل . فـ لا تستغرب إذن ما يطرأ عليها على كثر الأيام من تغيرات وتطورات نتيجة لتلك الأسباب والعوامل نفسها .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإنه من المعروف أن الحقول تتلاقح والعلوم تتلحج وتتخلط وليس من الممكن حصر التيارات الثقافية أو تحديد اتجاهاتها فلم يكن في مقدور أحد أن يمنع الثقافة اليونانية من التدفق في شرايين الفكر العربي . فقد اطلع العرب على هذه الثقافة وتأثروا بصفة خاصة بالابحاث المنطقية ، وظهر تأثيرها بقوة في الابحاث الدينية واللغوية ، واستفحل أمرها في كتب المتأخرين منهم فاعطت بطريقتها المنطق الصوري الشكلي في الجسدل واعمال الذهن (٣) .

- ١- انظر مقدمة لمع الأدلة ص ٦-٧ واللغة بين المعيارية والوصفية لتمام حسان عر ٤٠-٤١ وأصول النحو العربي لمحمد عبيد ص ٦٧ .
- ٢- قال ياقوت الحموي في مقدمة معجم الأديب : "واني لجد عالم بهيفي يندد ويسرى عليّ ويقبل بوجه اللاتمة اليّ" من قد اشرب الجهل قلبه واستمضى علي كسرم السجية له/ يزعم الاشتغال بأمر الدين أهم ونفع الآخرة أعم . أما علم أن النفوس مختلفة الطباع متلونة الفرائع ولو اشتغل الناس كلهم بنوع من العلم واحد لصاع باقيه ودرسن الذي يلمه الخ (انظر معجم الأديب ج ١ ص ٥٢) .
- ٣- الدكتور عبيد : أصول النحو العربي ص ٢٠

وكما أثر المنطق على الأبحاث الدينية واللغوية فإن هذه الأبحاث تبادلت التأثير والتأثير فلا نستطيع أن نجزم بأن النحو تأثر بالفقه دون العكس . والحقيقة أن خمسة ثلاثة علوم بينها من الروابط والعلاقات والمنافذ ما بينها هي المنطق والفقه والنحو : ومن العلماء من يعتقد أن النحو تأثر بالمنطق والفلسفة اليونانية (١) ومنهم من يعتقد أنه تأثر بالفقه (٢) ومنهم من يعتقد أنه تأثر بالآتين (٣) . والصحيح أن كلا من هذه العلوم تأثر بالآخر . ولو رحنا نبحث عن الدلائل لتأثر كل موضوع منها بالآخر لوجدناها غداً أدري لماذا يشهد علماءنا على ناحية واحدة من ذلك كله وهي تأثر النحو وأصوله بالفقه وأصوله . والدلائل على تداخل هذه العلوم وتمازجها وتبادلها التأثير والتأثير كثيرة . فابن جني يمزج كتابه "الخصائص" بمختلف الثقافات والموضوعات فيقول في وصفه : "فهذا كتاب يتسامه ذو النظر من المتكلمين والفقهاء والمتفلسفة والنحاة والكتاب والمؤلفين التامل له والبحث عن مستودعه فقد وجب أن يخاطب كل انسان منهم بما يحتاجه ويأنس به ليكون له سهم منه وحصة فيه (٤) " . ويلمس أبو سليمان المنطقي السجستاني هذه العلاقة بين النحو والمنطق فيقول : "النحو يدخل المنطق ولكن مرتباً له والمنطق يدخل النحو ولكن محققاً له . وما يستعمل للنحو من المنطق حتى يتقوم أكثر ما يستعمل من النحو للمنطق حتى يصح ويستحكم (٥)" ويظهر هذا التمازج والتداخل بين العلوم في كتابه برهان :-

١- أن من العلماء من كان يستعين على أحد الموضوعات بالآخر . يروى عن بشر المريسي أنه قال للغراء . يا أبا زكريا أريد أن أسألك مسألة في الفقه فقال : سل

١- انظر في هذا الموضوع بحثاً بعنوان "منطق أرسطو والنحو العربي" للدكتور إبراهيم يموي في ذكرور مجلة مجمع اللغة العربية المجلد السابع ص ٢٣٩ - ٢٤٥ وبحثاً آخر بعنوان "النحو العربي وتأثره بالفلسفة" مجلة المريد عدد (٤) سنة (٣) وانظر كذلك دراسة البصرة النحوية لعبد الرحمن السيد ص ٣٦٠ وما بعدها .

٢- انظر في ذلك في "أصول النحو" للأفغاني ص ١٠٠ وما بعدها "وأبو علي الفارسي" لعبد الفتاح الشامي ص ١٩ وما بعدها .

٣- للدكتور عطية عامر رأي مستقل في النظر بهذا الشأن قال : نحن اذن أمام مدرستين مختلفتين تمام الاختلاف في فهم أصول النحو بدراسة العقل والمنطق ؛ تلك التي كتبت الأصول العقلية والمنطقية للنحو والنحو . وبدراسة التقليد والنقل تلك التي كتبت الأصول الفقهية وإن صح هذا التعبير للنحو واللغة (انظر مقدمة لمع الأدلة ص ١٣)

٤- ص ٦٢ .

٥- أبو حيان التوحيد ؛ المقامات مقابلة (٢٢) ص ١٢٢ .

فقال إنما تقول : في رجل سها في سجدتي السهو ؟ قال : لا شيء عليه قال :
 أين قلت ذلك ؟ قال : قصته على مذاهبتنا في العربية وذلك أن المصنف
 لا يصغر وكذلك لا يلتفت إلى السهو (١) . وكذلك يذكر من أبي على الفارسي أنه " مشعل
 - قيل أن ينظر في المروزي - عن حرم (٢) متفاعلين . ففكر وانتزع الجواب فيه من النحو
 فقال : لا يجوز ، لأن متفاعلين ينتقل إلى مستفعلين إذا أضمر (٣) فلو حرم لتعريف للاهتداء
 بالساكين (٤) " .

(٢) تعدد مواضيع الاختصاص والتوسع في فروع العلم : وهذا من شأنه أن يساعد على
 تآرج العلوم وتداخلها . فقد كان من العلماء من يتقن علوما كثيرة كأبي سعيد
 السمراني الذي يقول عنه تلميذه أبو حيان : " أبو سعيد بعيد القرن لأنه كان يقرأ
 القرآن والفقه والشروط والفرائض . والنحو واللغة والمروزي ، والقواني والحساب والهندسة
 والحديث والأخبار وهو في كل هذا إماما في الغاية وأما في الوسط " (٥) .

فتأثير بعض العلوم في بعضها ظاهرة طبيعية لا حاجة بنا لاستنكارها وهي ليست
 محصورة في تأثير الفقه وطم الكلام في النحو بل هي عامة شاملة . وكيف تستنكر هذه الظاهرة
 وتأثر العلوم بعضها ببعض في عصرنا الحاضر طغى واستشرى . وحسبنا أن نذكر
 انتشار الفلسفة وطم النفس وطغيانها على مناهج النقد والأدب وتسرهما إلى
 المدارس الشمولية بل نفاذهما إلى مختلف مجالات المعرفة ومبادئ العلم . أليس
 اختلاف مصادر الثقافة وتنوع هذه المصادر هما السبب وراء اختلاف المناهج العلمية
 وتعددتها وتنوعها . وكيف نمنع الفقه من التأثير في النحو وهذه ثقافتنا عريضة للتيارات
 الأجنبية والأوروبية بشكل عام ؟ وحسبنا أن نذكر مثلا اتجاه الدكتور طه حسين الفرنسي
 واتجاه العقاد المكسوني ثم الاتجاهات الشرقية والغربية التي عمت العالم العربي بعد
 ذلك . لا نريد أن نغير في هذا الموضوع وكل ما قصدنا إليه أن نقول أن ليس في وسعنا
 منع المعرفة من التلاقح والتمازج مهما تدرعنا بالمخاطر ومكانات الضرر التي تتطوى عليها
 هذه الظاهرة .

- ١- نزجة الألباء ج ١٠١ - ١٠٢
- ٢- الحزم هو حذف أول الؤيد المجموع من أول البيت : فعملن = عملن (فعلن) وإذا
 لم يلحقه تنكير آخر يسمى الجزأ أتم . انظر علم الأدب للأب شهبو اليسوعي ج ٣٨٨ .
- ٣- الأضمار هو تسكين الثاني المتحرك : فعملن (فعلن) . انظر المصدر السابق
 ج ٣٦٦ .
- ٤- معجم الأدباء : ج ٧ ص ٢٣٥ - ٢٣٦
- ٥- الاطلاع والمواصلة ج ١ ص ٢١ وانظر المقابسات ج ٥

- ثغرات في منهج ابن الأنباري -

لم يكن خطأ ابن الأنباري في استعداده للمنهج الفقهي وتطبيقه على الدراسة النحوية فقد كان من الممكن أن يستغل هذا المنهج استغلالاً نافعاً ويتوصل إلى نتائج أجمل وأفضل لو أنه تجنب الطواغر العلمية التالية :

١- التعصب الديني : يبدو أن أثر المصركان كبيراً في اتجاه ابن الأنباري الكرى فقد أوحى إليه باستخدام المنهج الفقهي في الدراسة النحوية . وثناؤنا في تطبيقه لهذا المنهج أن يتحرى النزاهة والأمانة العلمية بهد أنه شط عن ذلك وانزلق فيما لا يحمد من مزالق التصرات الطاغية قال : " فان قيل كيف جاز قبول شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض ؟ والشهادة أضيق باباً من النقل والرواية ؟ قلنا لا نسلم أن شهادة أهل الذمة مقبولة أصلاً لأن الله شهد عليهم بالكذب وهم يعلمون . ولو أن يحيى بن معين أو بعض عدول المسلمين طعن في شخص لم يقبل قوله فما ظنك فيمن شهد الله عليه بالكذب (١) . ولو سبق هذا الكلام في قضية فقهية أو كلامية لكان الأمر لكن أن يساق في موضوع النقل والتوثيق اللغوي فهذا ما لا يعقل لأن اللغة ليست خاصة بطائفة دون طائفة ولا هي ملك فئة دون فئة . وقد كان في مكة صاحبنا أن يتجنب هذه المأخذ لولا أنه كان واقعاً تحت تأثير المنهج الفقهي والحماة الدينية التي حطته على تهيئة والعمل بموجبه .

٢- التخصيص في وضع المصطلحات الفقهية في موضعها الصحيح من اللغة والنحو : على الرغم من أن ابن الأنباري أحسن كثيراً في مواضع متعددة استخدام المصطلحات الفقهية وفي تأجيلها على مسائل النحو ، فإنه لم يكن يحالفه التوفيق أحياناً في وضع هذه المصطلحات موضعها الصحيح من اللغة والنحو . من ذلك حديثه عن شرط نقل التواتر . فقد أورد في ذلك ، من آراء العلماء أقوالاً متضاربة ومواقف متباينة (٢) . وهذا الذي ذكره ان كان جائزاً وتقبلاً فيجب أن يصحح الفقيه

١- لمع الأدلة ص ٣٨ :

٢- نقل من آراء العلماء في ذلك أن شرط التواتر أن يبلغ عدد النقلة إلى عدد لا يجوز على مثله الاتفاق على الكذب كنقلة لغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب ، أو أن يبلغ عددهم ثلاثة وثلاثة عشر أو سبعين أو أربعين أو اثني عشر أو خمسة . أنظر (لمع الأدلة ص ٢٤-٢٥) :

ومضى السح الحديث فهو غير مقبول في اصول النحو . ويرجع ذلك الى أن ابن الأثير لم يدرك الفروق الشاسعة بين طبيعة اللغة وأهمية الفقه واختلاف الأغراض من نقل تصوير كل منهما .

ولأنه أحسن ضعف هذه الأقوال ، فوهدتها لأن أصحابها * اعتمادا عليها على قصور ليس بينها وبين حصول العلم بأخبار التواتر ضاعية * (١) . وكان في غنى عن نقلها وتكثف مشقة الاستشهاد بها فهي في غاية الضعف والتهاافت .

ويمكن أن نعلم مدى تقصيرنا حينما في معالجة قضية التواتر في النحو اذا قارنا نصه بنص آخر للإمام فخر الدين الرازي في نفس الموضوع . فهو لا يكتفي بالنقل بل يورد الشبه والإشكالات ويضع لها الحلول ~~ويقدم~~ الأجوبة . ويستشهد بالأثلة اللغوية ولم بالموضوع من جميع أطرافه ثم يصل الى النتيجة التي تدل على وصي وصيرة نافذة ، قال : * أقضى ما في الباب أن يقال : نعلم قطعا أن هذه اللغات بأسرها غير منقولة على سبيل الكذب ، ويقطع بأن فيها ما هو صدق قاطعا ، لكن كل لفظة عنها ما لا يمكننا القطع بأنها من قبل ، ما نقل صدقا . وعين لا يقيس القطع في لفظ معين أصلا . وهذا هو الاشكال على من ادعى التواتر في نقل اللغات * (٢)

وقد بنى هذه النتيجة على عدة اشكالات تدرى من المناسب نقل الثالث منها وهذا نصه : * انه قد اشتهر بل بلغ مبلغ التواتر أن هذه اللغات انما أخذت عن جمع مخصوص كالخليل وأبي عمرو والأصمعي وأقرانهم . ولا شك أن هؤلاء ما كانوا مخصوصين ولا بالخمسة حد التواتر واذا كان كذلك لم يحصل القطع واليقين بقولهم * (٣) وصفوة القول أن الرازي غير مقتنع بأن صدق التواتر جائز

١- لمع الأدلة ص ٣٥

٢- السيوطي : المزمهر في علوم اللغة ج ١ ص ١١٧

٣- المزمهر ج ١ ص ١١٦ - ١١٧

جاء التطبيق في اللغة والنحو ولذلك فهو **متمم** في هذا المبدأ. وفي الجدوى من تطبيقه على اللغة والنحو. وهو موقف يختلف عن موقف ابن الأنباري الذي واجه المسألة دون تحقيق أو تثبت بل دون أن يشمر القارىء أنه انتقل من عالم الفقه الى عالم اللغة والنحو.

ان مبدأ التواتر في النقل لا يصلح لأن يطبق على اللغة والنحو وقد ثبت فسادُه في الماضي وأما في الحاضر فإن علم اللغة الحديث يرفضه وينكره . قال الدكتور محمد عبد بهذا الخصوص : " ولأنه - مبدأ التواتر - كان أساساً دينياً استخدم في غير موطنه لم ينتج له الاستمرار والشهرة في دراسة اللغة ما انتهى له في رواية الحديث كما أنه - لفرضه عن اللغة - لم يؤد دوره العلمي بطريقة طبيعية مفيدة فكان سبباً للاضطراب والمنازعات والجدل حول النصوص (١) .

وعذا ما كان يجب أن يتطرق اليه ابن الأنباري وأن يناقشه خاصة أنه ابن القرن السادس الهجري الذي كانت قد انتهت فيه الرواية والنقل بانتهاج عصر الاستشهاد وكانت " الغاية القصوى في راوي اللغة أن يستنده - لعله أراد الكلام أو المصوغ - الى كتاب صحيح أو الى إسناده متقن. ومعلوم أن ذلك لا يفيد اليقين (٢) .

٣- التردد بين اصول الفقه وأصول النحو : ويلحق بما سبق من وجوه التقصير عدم استطاعة ابن الأنباري وضع حد بين اصول الفقه وأصول النحو. لقد كان يذهل أحياناً عن نفسه فيصور أنه إنما يخوف في مواضع الفقه. وكان الأجدر به أن يضع الحدود بينهما حتى لا يبقى سائلاً بين الموضوعين. ومن هذا القبيل الأمثلة التي ضربها على قياس الشبه (٣) وحديثه عن نقل أهل الأهواء (٤) والمقارنة بين النقل والشهادة (٥) . ان هذه الأمثلة لازمة في علم الحديث فما لزومها في اللغة والنحو وقد فسدت السلائي وانقضت عصر الاستشهاد ؟

١- الرواية والاستشهاد باللغة ص ٨٩ - ٩٠

٢- المزمع ج ١ ص ١١٦

٣- انظر لمع الأدلة ص ٥٨

٤- نفس المصدر ص ٣٧

٥- نفس المصدر ص ٣٦

- مصادره في أصول النحو -

لم يذكر ابن الأنباري شيئاً عن مصادره في الجمع الأدلة بل كان يسمو الخبر
أو القول مقروناً بإحدى العبارات التالية : فذهب الأكثر إلى كذا (١) وذهب آخرون
إلى كذا (٢) وزعم طائفة قليلة (٣) . وذهب قوم (٤) وزعم بعضهم (٥) ، وقال بعض
أئمة أهل العلم (٦) ، وأحياناً يعمد إلى المجهول فيقول : ولهذا قيل (٧) فإن قيل (٨) ،
إلى غير ذلك من العبارات التي لا تدل على المصدر ولا تميزه بأية حال من الأحوال .
ولعله لم يكن يرى حاجة لذكر مصادره ما دام همه نقل مضمون كتبه إلى ما يشاء .

على كل حال فإن من المتوقع أن يكون اعتاده في تأليف أصول النحو على مصادر
نحوية وأن تكون أفكاره مستقاة من تلك المصادر . وقد خلل هذا التوقع بعض المعنيين
بهذا الموضوع فراح يتلمس جذوراً لبعض الآراء المجهولة النسبة في كتب النحو . من
هؤلاء صاحب أصول التفكير النحوي الذي عقب على ما ذكره ابن الأنباري على
لسان منكري القياس وبحثاً عن هوية هؤلاء المنكرين ، قال : " ألا يقطع ذلك
بأن من النحاة من قال هذا الكلام ؟ " (١) ولو درى صاحبنا أن ابن الأنباري يأخذ
عن أصوليين وفقهاء لا عن نحاة لأراح نفسه من عنا البحث عن هوية هؤلاء المنكرين
للقياس وآرائهم . ولو قدر لصاحبنا أن يطلع على كتاب " اختلاف أصول العلماء " مثلاً
لعرّف من أمر هؤلاء المنكرين للقياس ما لم يكن يعرف ويستشير إلى شيء من ذلك بعد قليل .

-
- ١- ص ٣٣
 - ٢- نفس المكان .
 - ٣- نفس المكان .
 - ٤- ص ٣٤
 - ٥- نفس المكان .
 - ٦- ص ٣٧
 - ٧- ص ٤٤
 - ٨- ص ٤٧
 - ٩- علي أبو النكار ص ٧٦

أن ابن الأنباري لا يأخذ عن كتب النحو الهبة وكل ما يذكره عن النقل والقياس والاستحسان واستصحاب الحال مقتبس من كتب الفقه والأصول أننا نستطيع أن نرد كثيرا من نصوصه إلى تلك الكتب كما أننا سنجد الآراء والأقوال التي ذكرها ابن الأنباري منسوبة إلى أصحابها بشي من التصرف تقتضيه طبيعة صنفاته من ميل إلى الإيجاز والترخيص. ففي كتاب: المنحول " للإمام أبي حامد الفزالي شي كثير من ذلك. ففي الباب الأول من كتاب القياس نجد تعديدا لشكوى القياس من حشوية وداودية وجبلة الروافدة وجماعة الخوارج وبعض النجدات ومنهم النظام (١). هو " هم منكر القياس وإلى هـ " لا " كان يشير ابن الأنباري في حديثه من منكر القياس لأنه وإن كان يتكلم في أصول النحو فقد كان يهتف بهذه في أصول الفقه. وكان من العبث البحث عنهم بين النحاة لأن النحاة الذين تكلموا في الأصول قلة نادرة.

وهذه بعض النصوص التي لها أصل في كتب الفقه. قال ابن الأنباري في مسعى لمع الأدلة (٢): " قالوا لورائنا رجلا معروفا بالسوقار والحكمة حافيا حاسرا يظهر النوح والصويل ويقول أنه فقد حميما فانا تعلم ضرورة صدقة فيما يخبر " . ونجد هذا النص معروفا في " المنحول " إلى النظام على الوجه التالي: " إذا فرضنا رجلا من أهل المروءة والسيرة المرضية استمرت عادته على أن لا يخرج من داره الا راثيا محفوقا يحشده وخدمه لا يلتفت إلى أحد ولا يتكلم ، فرأيناه يخرج من داره وقد مزق ثوبه حاسر الرأس حافيا الرجل ، يضرب صدره ويستغفر شمره رافعا عقيرته بالويل مخبرا عن موت ابنه " يعلم على الضرورة صدقه ولا نتمارى فيه " (٣). فقد نقل ابن الأنباري النص بشي من التفسير والتصريف.

قال ابن الأنباري أيضا: " ألا ترى أن القارورة سميت قارورة لاستقرار الماء فيها ولا يسي كل ما يستقر فيه شي " قارورة " (٤) وأصل هذا الكلام في المنحول: " فإذا - إز ذلك فليسموا الدار قارورة لشاركتها القارورة في المعنى (٥).

١- ص ٢٢٢

٢- ص ٢٢٣

٣- الفزالي ص ٢٢٤ - ٢٢٥

٤- لمع الأدلة ص ٤٨

٥- الفزالي ص ٧١

وقال أيضا في تعريف النقض : هو وجود العلة ولا حكم (١) . وعرفه صاحب المنحول بأنه ابداء العلة مع تخلف الحكم (٢) ، والفرق طفيف بين النصين .

وقال أيضا في تعريف الموضوع : وقد ذهب قوم الى أن النقض غير مقبول ويقبلون بتخصيص العلة (٣) . وجاء هذا المعنى في المنحول على الوجه التالي : فقال قائلون : ليس ذلك (النقض) باعتراؤه فإن العلة قابلة للتخصيص (٤) .

وقال في معرض حديثه عن شبه تورط على القياس : أنه اذا كان القياس حاصل الشيء على الشيء بضرب من الشبه كما من شيء يشبه شيئا من وجه الا وبفارقته من وجه آخر ، فان كان وجه المشابهة يوجب الجمع فوجه المفارقة يوجب المنع وليس مراعاة ما يوجب الجمع لوجود المشابهة بأوفى من مراعاة ما يوجب المنع لوجود المفارقة (٥) وجاء في اختلاف اصون الذاهب في نفس المعنى ما يلي : " ثم سألنا أهل القياس عن معنى القياس عندهم وما هو ، فوجدناهم يذهبون فيه الى تشبيه الشيء بالشيء وتشمل الأمر بالأمر والحكم بالحكم فيقال لهم : هذا التشبيه الذي شبهتموه وتشمل الذي مثلتموه في الأشياء بعضها البعض هي الشيء غيره من كل جهاته وجميع معانيه وأسيابه فلا تحدثون بحكم تقيسونه عليه حتي يكون موافقا في التشبيه وتشمل من جميع جهاته ، فقد أبطلوا القياس وتركوا القول به لأن شيئا لا يكون يشبه شيئا من كل جهاته موجودا فسي المالم أبدا من مثله ما مثله وتساوا عليه في الحلال والحرام (٦) ولا فرق فسي النصين الا ان الأول يمتاز عن الثاني بالدقة والابحار ، وقد عرف ابن النباري بالقدره على جمع المعنى الكثير في اللفظ القليل .

ومن يطالع كتاب المنحول يجد فيه كل الموضوعات التي بسطها ابن الأنباري في "لمع الأدلة" وجدل الأعراب مما يدور حول النطق والقياس والاستحسان واستصحاب الحال مع الاعتراضات التي توجه الى كل من هذه الأصول حتى تكاد تنتهي الغروب بين ما يطرح في كلا الجانبين من أبواب وموضوعات حتى أن من يستقلق عليه شيء في "لمع الأدلة" أو وجدل الأعراب يستطيع أن يجد له توضيحا وتفسيرا في "المنحول" أو غيره من كتب الفقه .

- ١- جدول الأعراب ص ٦٠
- ٢- الفرائدي ص ٤٠٤
- ٣- جدول الأعراب ص ٦١
- ٤- الفرائدي ص ٤٠٤
- ٥- لمع الأدلة ص ٤٩
- ٦- التتبعان بن محمد ص ١٥٦

الباب الثاني

انتاجه الحيوي

الفصل الثاني

المادة والتعليل

الباب الثاني

الفصل الثاني

العلّة والتعليم

تمهيد

يجدر بنا قبل البدء في الحديث عن جهود ابن الأنباري في العلة والتعليم أن نوضح نقطتين مهمتين لا يجوز أن نغفل عن البحث دون جلاشهما :

الأولى : مكانة العلة من أصول النحو .

الثانية : لمحة عن العلة والتعليم قبل ابن الأنباري .

وتكمن أهمية النقطة الأولى في أننا نود أن نشهد من خلالها أن العلة ليست من أصول النحو . ولذلك فهي تمنحنا المسوغ لأن نخصها بهذا الفصل المستقل . أما أهمية النقطة الثانية فتكمن في أنها تضع الموضوع في إطاره التاريخي إذ لا يصح أن نعتبر البحث دون تقديم فكرة مجلّة عنه .

١- مكانة العلة من أصول النحو .

جرت العلية والدارسون على إلحاق العلة بأصول النحو والحديث عنهما من خلال الحديث عن تلك الأصول وهم في ذلك فقتان :

الأولى : تعتبرها أصلاً في حد ذاتها فتضيفها إلى بقية الأصول وهو لا تلة

نادرة (١)

الثانية : تعتبرها جزءاً من أصل على أساس أنها ركن من أركان القياس . وأركان القياس كما طمنا في الفصل السابق أربعة : أصل وفرع وطء وحكم . وهو لا هم للكثرة الكاثرة (٢) .

- ١- عدت الدكتور خديجة الحديثي من هؤلاء ابن السراج (انظر الشاهد وأصول النحو ص ١٢) ولكني لم أجد في ما بين يدي من مصادر ما يثبت ذلك ، هذا من القداماء أما المحدثون فمستطيع أن نعد منهم الدكتور محمد عيد في كتابه " أصول النحو العربي " فقد عدّ من أصول النحو القياس والتعليم والتأويل والعامل وهذا شيء عجيب حقاً فليس من هذه الموضوعات كلها ما يعد في الأصول إلا القياس .
- ٢- نستطيع أن نعد من هؤلاء ابن الأنباري في " لمع الأدلة " والسيوطي في " الاقتراح " ومن المحدثين الأفغاني " في أصول النحو " وخديجة الحديثي في " الشاهد وأصول النحو " . هذا بالإضافة إلى ما يكتب في أصول الفقه عامة فالعلة تلحق في تلك الكتب بالقياس .

والفرق بين الفئتين أن الأولى تلحق العلة بالأصول مباشرة . أما الثانية فتلحقها بها عن طريق القياس الذي هو أحد الأصول . وسبها يكن من شيء فالفتنان تتفقان في النهاية على الحاق العلة بالأصول .

ولقد أصبح هذا الإلحاق من المسلمات التي لا تحتاج إلى مناقشة . فلم يخالف في ذلك أحد ولا اعترض عليه معترف حتى الدكتور خديجة الحديشي وهي من القلائل الذين تطرقوا إلى هذا الموضوع — مكانة العلة من الأصول — أنكرت أن تكون العلة أصلاً من أصول النحو **وعلافة** في ذلك الفئة الأولى فيما ذهبت إليه ولكنها لم تستطع أن تخرج عما تصورته الفئة الثانية بهذا الشأن (١) .

ولعل السبب في تست العلماء والدارسين بهذا الموقف وإصرارهم عليه وذوولهم من غيره راجع إلى أنهم في حديثهم عن العلة لم يذهبوا بتفكيرهم إلى أبعد من العلة القياسية .

والحقيقة أن للقياسية وجهاً غير هذا . ذلك أن العلة لا تنحصر في القياس فقد **بهن الزجاجي** (٢) أن العلة القياسية هي أحد أنواع العلة لا النوع الوحيد **الفريد** فيها . قال بهذا الشأن : وظل النحو بعد هذا على ثلاثة أصرب : ظل تعليمية

١- قالت : أما العلة التي اعتبرها ابن المراج من أصول النحو ، ودليلاً من أدلته فليس عدّه أيّاهاً من أدلة النحو صحيحاً ، فليست العلة أصلاً من أصول الفقه ولا أصلاً من أصول النحو إنما هي ركن من أركان أحد الأصول وهو القياس ، وستحدث عنها في أثناء حديثنا عن القياس وأركانها (انظر الشاهد وأصول النحو ص ١٢٨) .

٢- الزجاجي هو أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق . لزم الزجاج البصري وقراً النحو عليه ومن هنا لزمه هذا اللقب . له من الكتب مجالس العلماء والامضاح في ظل النحو وكتاب الجمل . وتوفي سنة ٢٢٧ هـ وقيل سنة ٢٤٠ هـ . (انظر انباء الرواة ج ٢ ص ١٦٠ وشذرات الذهب ج ٢ ص ٢٥٧ ومراة الجنان ج ٢ ص ٣٢٢)

وظل قياسية وظل جدلية نظرية (١) . ويتضح من ذلك أن العلة قد تلحق بالقياس في أحد وجوهها وإن كانت في عمومها منفصلة عنه ضعيفة العلة به . فإذن أخذنا بالاعتبار قسميات ابن مقساة القزطبي (٢) في السبب على أول وشهران

١- الايضاح في علم النحو ص ٦٤ . وقد عرف هذه العلة بقوله : فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام المصروب فمن هذا النوع من العلل قولنا قام زيد . إن قيل : لم رفتم زيدا ؟ قلنا : لأنه فاعل اشتغل فعله به . فهذا وما أشبهه من نوع التعليم وه ضبط كلام العرب .

أما العلة القياسية فإن يقال لمن قال نصبت زيدا بأن في قوله إن زيدا قائم : ولم وجبان تنصب " إن " الاسم ؟ فالجواب في ذلك أن يقول : لأنها وأغواتها ضارعت الفعل المتمدي إلى مفعول فحلت عليه فأعلنت أعماله لما ضارعته فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظا ، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظا . فهي تشبه من الأفعال ما تقدم مفعوله على فاعله نحو ضرب أخاك محمداً وما أشبه ذلك .

أما العلة الجدلية النظرية فكل ما يحتل به في باب " إن " بعد هذا ، مثل أن يقال : فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وهى الأفعال شبهتموها ؟ أم المعاضية ، أم المستقلة ، أم الحادثة في الحال أم الشراعية أم المنقضية بلا مهلة ؟ ونحن شبهتموها بالأفعال لا شيء عدلت بها إلى ما تقدم مفعوله على فاعله . وهى شبهتموها بما تقدم فاعله على مفعوله ؟ الخ فكل شيء اعتل به المصوب جوابا عن هذه المسائل فهو داخل في الجدول والنظر (انظر الايضاح ص ٦٤-٦٥)

٢- هو أبو القاسم أحمد بن محمد بن محمد بن مقساة اللخمي القزطبي . أخذ عن ابن الرماك ، وكان حجة في الفقه الظاهري والحديث النبوي . توفي سنة ٩٢ هـ . انظر في ترجمته الديباج المذهب لابن خرونجر ص ٤٧ والتكملة لابن الأثير ص ٢٣٤

وثالث (١) ووصول الديبوري (٢) بها فيما نقله السيوطي في الاقتراح الى أربعة وعشرين ضربا (٣) ، علما كم يكون من المجحف تغلب العلة القياسية على جميع هذه الأنواع والتقسيمات . وبانت لنا سلامة منهجنا في معالجة العلة موضوعا منفصلا مستقلا .

١- عرف ابن مضا " هذه الملل بقوله : ان الملل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب العذرة منا بالنظر . والملل الثاني هي المستغنى عنها في ذلك ولا نغنيها الا أن العرب أمة حكيمة . وقال : وما يجب أن يستغنى عن النحو الملل الثاني والثالث وذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قولنا " قام زيد " لم رفع ؟ فيقال لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع فبهذه علة أولى " فيقول : ولم رفع الفاعل ؟ فالجواب أن يقال له : كذا نطقته العرب ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر . ولو أجبت السائل عن سؤاله بأن تقول له : للفرق بين الفاعل والمفعول فلم يقتضه ، وقال : فلم لم تمكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول ؟ قلنا له : لأن الفاعل ثلث لأنه لا يكون للمفعول إلا فاعل واحد والمفعولات كثيرة فأعطي الأثل الذي هو الرفع للفاعل وأعطي الأخف الذي هو النصب للمفعول . . . فلا يهيننا ذلك علما بأن الفاعل مرفوع ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله . ان قد صح عندنا رفع الفاعل الذي هو مالمهنا باستقراء المتواتر الذي يوقع العلم (انظر الرد على النحاة ع ١٥٢)

٢- هو أبو عبد الله الحسين بن موسى الديبوري الحلبي صاحب كتاب (ثمار الصناعة)

٣- هي التالية : علة سماع ، علة تشبيه ، علة استغناء ، علة استئصال ، علة فرق ، علة تأكيد ، علة تصوير ، علة نظير ، علة تغير ، علة حمل على الممنسقى ، علة مشاكلة ، علة معادلة ، علة قرب ومجاورة ، علة وجوب ، علة جواز ، علة تغليب ، علة اختصار ، علة تخفيف ، علة دلالة حال ، علة أصل ، علة تحليل ، علة اشعار ، علة تضاد ، علة أولى (انظر الاقتراح للسيوطي ع ٦٥ وما بعدها)

٢- العلة والتعليل قبل الأتيارى -

بدأ الاهتمام بالملة والتعليل مع ظهور اليواكير الأولى للحركة النحوية واللغوية في أواخر القرن الأول وأوائل القرن الثاني الهجري . فقد كان من الطبيعي وقد شغل القوم بملاحظة التراكيب اللغوية ومراقبة الظواهر الإعرابية أن ينشأ لديهم ميل لتفسير تلك الظواهر بالقدر الذي يظنونه من علم يعتمد معظمه على الهدية وقوة الملاحظة .

وقد اقتصرت الحديث عن الملة والتعليل بأوائل النحاة فقد كان عبد الله ابن اسحاق الحضرمي أول من طلل النحو (١) وكان الخليل بن أحمد الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليقه (٢) . وقد عرف الخليل بالبحث فسي العلة وإدانة النظر فيها . ونقل سيبويه في الكتاب شيئاً من تفصيلاته . قال الزجاجي : " ذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد رحمه الله سئل عن العلة التي يعتد بها في النحو فقيل له : عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : أن العرب نطق على سجيته وطباعها وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علة وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتلت أنا بها عندي أنه علة لما عقلت منه ، فإن أكن أصبت فهو الذي التمس وإن تكن هناك علة فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دغل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام وقد صحت عنده حكمة بانها بالخبر الصادق ، أو بالبراهين الواضحة والحجج الثلاثة ، فقلنا وقد هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : انما فعل هذا هكذا كذا وكذا . وسبب كذا وكذا سئلت له وخطرت بهالة محتلة لذاتك . فجاءني أن يكون الحكم الهائي للدار فعل ذلك للملة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة . ألا أن ذلك ما ذكر هذا الرجل محتل أن يكون علة لذلك . فإن سئلت لغيري علة لما عقلت من النحو هي أليق ما ذكرت بالمعلول فليأت بها " (٣) وهذا الرأي الذي نقله الزجاجي عن الخليل يدل على تقدير صحيح للأمر ويتم من ذلك مفرد وزعم وقاد . فلا شك أنه وضع الأمر في نصائرها الصحيح بالنسبة للملة وأكد أنها ليست موجهة بكل

١- نزعة الألباء ص ١٨

٢- نفس الحدرد ص ٤٥ - ٤٦

٣- الايضاح ص ٦٥ - ٦٦

تحتل الشك واليقين (١) .

وقد كان علي الأحمري مؤيد " الأئمين " متقدما على الفراء في حياة الشافعي لجودة قريحته وتقديره في ظل النحو ومقايير التفسير (٢) وكان أبو يعقوب بن تادم حسن النثر في الملل (٣) .

على أننا عند التمسك بالحديث من العلة يجب أن نعيّز بين طائفتين من النحاة الأولى عرفت العلة ممارسة وتطبيقا والاخر عرفتها وعفا وتنبأها وتحتوي كتب التراجيم والديقات على كثير من هؤلاء الذين عتفوا في العلة متجاوزين الممارسة والتأهيب إلى التعميد والوعود التخوين . وقد نسبت إلى أفراد هذه الطائفة كتب في العلة ثبت ما وثقنا عليه منها في الجدول التالي :

اسم المؤلف	اسم الكتاب
محمد بن المستنير المعروف بشيرب (٢٠٦٠)	الملل في النحو (٤)

١ - من الملاحظ ان الخليل لم يحدد نوع العلة التي تحدث عنها . ولعل السبب في ذلك ان النحاة لم يكونوا بعد قد وصلوا الى هذه المرحلة المتقدمة من التعميد والتفريع . غير أنه يبدو لنا من قراءة النثران الخليل لم يكن ينفذ العلة التعليمية بآية حال . ذلك ان العلة التعليمية موجبة ولا تحتل الشافعي كما قال ابن منسك قد رت بالنداء كرفع الفاعل ونسب المفعول وجر المضاف اليه الخ . اما الملل الشافعي تحتل الشك فهي الملل التفاسية والملل الجدلية والنظرية وكما يسميها ابن منسك الملل التواني والتواكث . واذا كان الخليل يمين بان طله تحتل الخفاء والمصواب وأنه من الممكن ان يمين " غيره بما هو اليه عنها بالمعلول فان ذلك يعني انه لا يقصد الملل التعليمية بل التفاسية او الجدلية وهي الملل التي تظهر حكمة العرب وتشتيف عن سعة أغراضهم ومقاييدهم في موعظاتهم كما ذكر السيوطي (انبار الاقتراح ١٥٠) وهي التي يسميها ابن السراج طلة العلة ويسميها ابن جني شرحا وتفسيرا وتتميها لهيكل (انبار الخواص ١٠٧٣) اما الملل التعليمية فهي في شتى الوجوه والاستبانة فلا يتأق طمها كلام الخليل

٢ - نزعة الالباء (١٧)

٣ - نثر المصدر ١٤٦ ونبأ الرواة ٢٠٢

٤ - نزعة الالباء ١٢٣ ومجمع الالباء ١٠٢

اسم المؤلف	اسم الكتاب
ابو عثمان العازني + ٢٣٠ أو ٢٤٨ هـ	علل النحو (١)
الحسن بن عبد الله المسروق بلفظة أولكدة الاصبهاني المتوفي سنة ٣١١ هـ	علل النحو وتنفذ علل النحو (٢)
هارون بن الحائك من مفاصر الزجاج .	العلل بالنحو (٣)
لمحمد بن احمد بن كيسان + ٣٢٠ هـ	المختار في علل النحو (٤)
ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي + ٣٣٧ هـ	الايضاح في علل النحو (٥)
محمد بن علي العسكري المسروق بسمران + ٣٤٥ هـ	المجموع على العلل (٦)
ابو الحسن محمد بن عبد الله المسروق بآين الوراق + ٣٨١ هـ	علل النحو (٧)
ابو العباس احمد بن محمد الملهبي	شرح علل النحو (٨)
ابو القاسم سعيد بن سعيد الفارقي + ٣٩١ هـ	تقسيمات الموائل وظلها (٩)

ومن الجديد بالذكر انه لم يعلم لنا من هذا كله الا كتاب واحد هو الايضاح في

علل النحو للزجاجي .

- ١- مجمع الادبا* ج ٧ ص ١٢٢ . وانظر المدارس النحوية ص ١١٦
- ٢- انباه الرواة ج ٣ ص ٤٣ ومجمع الادبا* ج ٨ ص ١٤٢
- ٣- مجمع الادبا* ج ١١ ص ١٦٢ بضمية الرواة ج ٢ ص ٣١٩ .
- ٤- نغم المصدر ج ١٧ ص ١٣٩ بضمية الرواة ج ١ ص ١٩
- ٥- طبع هذا الكتاب مرتين الاولى في دار المروية بالقاهرة سنة ١٩٥٦
والثانية في دار الفناش في بيروت ١٩٧٢ وقد تولى تحقيقه والاشراف
عليه الدكتور مازن المبارك .
- ٦- مجمع الادبا* ج ١٨ ص ٢٥٧
- ٧- بضمية الرواة ج ١ ص ١٣٠
- ٨- مجمع الادبا* ج ١٢ ص ٢٢٤
- ٩- مجمع الادبا* ج ١١ ص ٢١٧ بضمية الرواة ج ١ ص ٥٨٤

وإذا كان لنا أن نعتبر بما هو موجود لا بما هو مفقود فإن الزجاجي وأبو جني هما أبرز من كتب في هذا الموضوع قبل ابن الأثير وأولاهم بمناقشته ومجاذبته فضل الأسبقية فيه .

فإذا أردنا أن نوازن بينهما تبيين لنا أن مساهمة ابن جني في الموضوع أوسع وأشمل . ذلك لأن الزجاجي لم يكتب في العلة كتابة نظرية إلا باباً واحداً لا يزيد عن ثلاث صفحات هو باب " القول في علك النحو " (١) صفة ما في الكتاب ممارسات عقلية لطهونة عن العلة أو بالآخرى بحث عن أسرار الكلام العربي وكشف عن وجوه الحكمة فيه . فهو من هذه الناحية يشبه كتاب " أسرار العربية " لابن الأثير كما ستوضح فيما بعد .

أما ابن جني فقد أطال القول في العلة وأحوالها وأوضاعها وشروطها ووجوه اختصاصها . وللتدليل على ذلك نورد العناوين التالية :

- ذكر علك العربية الكلامية هي أم فقهية (٢) .
- باب في تفصيل العلك (٣) .
- باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة وبين العلة المجوزة (٤) .
- باب في تعارض العلك (٥) .
- باب في أن العلة إذا لم تتمم لم تصح (٦) .
- باب في العلة وطء العلة (٧) .
- باب في حكم المعلول بمعلتين (٨) .
- باب في ادراج العلة واغتمارها (٩) .

١ - الأيضاح ص ٦٤ - ٦٦

٢ - الخصائص ج ١ ص ٤٨

٣ - نفس المصدر ج ١ ص ١٤٤

٤ - نفس المصدر ج ١ ص ١٦٤

٥ - نفس المصدر ج ١ ص ١٦٦

٦ - نفس المصدر ج ١ ص ١٦٩

٧ - نفس المصدر ج ١ ص ١٧٣

٨ - نفس المصدر ج ١ ص ١٧٤

٩ - الخصائص ج ١ ص ١٨١

- باب في دور الاعتلال (١)
 باب في الرد على من اعتقد فساد علم النحويين لضعفه هو في نفسه عن احكام الملق (٢) .
 باب في الاعتلال لهم بأفعالهم (٣) .
 باب في الزيادة في صفة الملة لضرب من الاحتياط (٤) .
 باب في أن الحرب أراذلت من الحليل والأغراض ما نسبناه اليها وحطناه عليها (٥) .

ونعلم ما أوردنا أن ابن جني أحاط بالملة من جميع نواحيها وأنه لم يترك فيها شاردة ولا واردة وقد عرض لكل ذلك بعمق وثقافة بصيرة . وهو يختلف في ذلك عن الزجاجي الذي كان في حديثه عن الملة غنيها مقلدا . وعلى كل حال سنبعث في موضع لاحق أثر هذين العالمين على ابن الأنباري عند الحديث عن مصادره في الملة والتعليل .

— الملة والتعليل عند ابن الأنباري —

كان لا بد من هذا المرفر الموجز لتأور الملة عبر التاريخ النحوي قبل أن تبدأ بدراسة موقف ابن الأنباري منها وجهوده فيها . ذلك أننا لا نستطيع أن نجتزئ الموضوع اجتزاءً وننتزعه من أطرافه التاريخية انتزاعاً خاصة أن صاحبنا قد اتكأ فيما صنعه على أسلانه النحاة مقتبسا أو صحيحا أو مستشهدا أو مفسرا .

-
- ١ — للخصائص ج ١ ص ١٨٣
 - ٢ — نفس المصدر ج ١ ص ١٨٤
 - ٣ — نفس المصدر ج ١ ص ١٨٦
 - ٤ — نفس المصدر ج ١ ص ١٩٤
 - ٥ — نفس المصدر ج ١ ص ٢٣٧

وأول ما يبدولنا عند الاقدام على دراسة جهود ابن الأنباري بهذا السبيل
أن انتاجه في العلة ينقسم الى قسمين :

١- القسم النظري وهو الذي يتضمنه كتاب "لمع الأدلة".

٢- القسم العملي أو التطبيقي وهو الذي يتضمنه كتاب "أسرار الصريحة" وقد
يكون أقرب الى الدقة أن نقول ان القسم الأول ينظر في "علة" والثاني في "التعليل".

١. فسي العلة.

في هذا القسم يعنى ابن الأنباري بتعريف العلة القياسية وتعدد أنواعها
ووصف حالاتها وأوضاعها وتعيين سالكها وتحديد شروطها . ولا يتجاوزها الى غيرها
من العلل الأخرى من تعليلية أو جدلية أو ما سواهما . ويستتبع نشاطه في كل
ذلك بدءاً ببداية مرحلة مرحلة مبينين رأيه في كل من سالك هذا الموضوع ومقدريه
مدى مساهمته فيها مع الحرص على الدقة والاستيفاء في معالجة ذلك .

بين العلة القياسية والعلة الأصلية .

يتطرق صاحبنا لذكر العلة القياسية في تعريفه للقياس فيقول : هو حمل فسر
على أصل بعلة تقتضي اجراء حكم الأصل في الفرع (١) ثم يذكرها مرة أخرى
عند تمديده لأركان القياس فيقول : " ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء : أصل
وفرع وعلة وحكم " (٢) .

ولكن هل يعني ذلك أن العلة مقترنة بالقياس وأنه اذا انتفى القياس انتفت العلة ؟
أليست علة الرفع موجودة في الفاعل قبل أن يتركب القياس ؟

متأثر صاحبنا هذه المسألة في موضع آخر وبأرجحها على الوجه التالي : " فسي
اثبات الحكم في محصل النص بما اذا ثبت بالنص أم بالعلة " (٣) .

١- لمع الأدلة ص ٤٢

٢- نفس المصدر والكان .

٣- نفس المصدر ص ٦٨

وتوضيح ذلك أن نقول : في النصوص الواردة عن العرب جاء الفاعل مرفوعا والرفع حكم فما سوغ هذا الحكم ؟ يقول ابن الأنباري : اعلم أن العلماء اختلفوا في ذلك فذهب الأكثرون إلى أنه يثبت بالعلة لا بالنص * (١) وذهب بعضهم إلى أنه يثبت في محل النص بالنص ويثبت فيما عداه بالعلة (٢) .

وبفصل صاحبنا في الموضوع فيقول : الحكم إنما يثبت بطريق مقطوع به وهو النص ولكن العلة هي التي دعت إلى اثبات الحكم فنحن نقطع على الحكم بكلام العرب ونظن أن العلة هي التي دعت الواضع إلى الحكم ، فالظن لم يرجع إلى ما يرجع إليه القطع بل عما شفا بران خلا سافاة (٣) .

ونستنتج من ذلك أن ابن الأنباري وضع يده على ما يمكن تسميته بالعلة الأصلية في مقابل العلة القياسية وهي العلة التي تقتضي بالحكم الذي يتضمنه الأصل المقيس عليه فإذا وجدت في المقيس أكميته نفس الحكم السابق . وهذا يعني أن العلة ليست مرتبطة بالقياس وأنها ثامنة لا محالة في كل حكم إعرابي من رفع أو نصب أو جر أو جزم .

الاستدلال على صحة العلة .

العلة ليست جوهرا طموحا يقع تحت الحواس وإنما هي معنى تقديري يرتبط بالحكم ارتباطا تلازميا ولا ينفك عنه بأية حال من الأحوال . وهذا الارتباط التلازمي يعني أنه لا علة دون حكم ولا حكم دون علة . ولكن ما يدرينا لعل تقديريتنا لتلك العلة خاطي* ، فما هي الأدلة التي نتكئ بها من التفاضل إلى باطن تلك العلة والحكم عليها بالصواب أو بالخطأ .

إن ابن الأنباري يضع لذلك دليلين هما : التأشير وشهادة الأصول . ويقتصر التأشير بأنه * وجود الحكم لوجود العلة وزواله لزوالها (٤) . ويضرب مثلا لذلك بالغايات فأنها تبني على الضم إذا اقتطعت عن الإضافة فإذا أعيدت الإضافة عادت

١- لمع الأدلة ص ٦٨

٢- نفس المصدر والمكان .

٣- نفس المصدر ص ٦٩

٤- لمع الأدلة ص ٤٤ وجدل الاعراب ص ٩٥

الى حالها من الاعراب (١) . وأما شهادة الأصول فمثل أن يدل على بناء كيف وأين وأمان ومتى لضعفها معنى الحرف فإذا دلّ سبب بصفة هذه العلة قال : " الدليل على صحة هذه العلة أن الأصول تشهد وتدل على أن كل اسم تضمن معنى الحرف يجب أن يكون ضميا " (٢) .

وهو يعود ليؤكد عذا التلازم بين العلة والحكم في موضع آخر فيقول : " وليس هكذا العلة المستتبهة لأن دليل صحتها متوقف على الحكم بها . وجوده لوجودها . فتمت وجدت غير دالة على الحكم عدم دليل صحتها فبطل كونها علة " (٣) .

— شروط العلة —

يتحدث ابن الأنباري عن شرطين وحيدتين للعلة فقط هما :

١- الطرد

٢- العكس

١- الطرد

وإذا كانت العلاقة بين العلة والحكم من العانة والثبات حيث أسلفنا ، وإذا كان وجود العلة يستدعي وجود الحكم ويستلزمه والعكس بالعكس . يجب أن يكون الطرد شرطاً في العلة ومعنى ذلك ، أن يوجد الحكم عند وجودها في كل موضع (٤) .

ويذكر ابن الأنباري أن العلماء انقسموا طائفتين في هذا المجال إحداهما ترى أن الطرد شرط في العلة والأخرى تجيز أن يدخلها التخصيص معتمدة على عدد من الأمثلة والبراهين (٥) .

١- لمع الأدلة ص ٤٤ وجدل الاعراب ص ٩٩

٢- لمع الأدلة ص ٥٥ وجدل الاعراب ص ٩٩

٣- لمع الأدلة ص ٦٣

٤- لمع الأدلة ص ٦٠

٥- انظر لمع الأدلة ص ٦١

وطى الرغم من ذلك فصاحبتا بمارف تخصيص العلة ويسوق في منعه **طهيا** وأدلة منطقية يشر فيها من ألفاظ المناطقة كالعموم والخصوص والعام والخاص ما لا صلة له بالشع من قريب أو بعيد بل هو أقرب الى الخطى وعلم الكلام منه الى علم اصول النحو (١).

لقد جهد ابن الأنبارى أن ينكر التخصيص في العلة فحشد ما يقدر عليه من الحجج المنطقية والأدلة الفلسفية ولكن نقطة الضعف في دفاعه أنه تجاهل الأمثلة التي ساقها على لسان القائلين بالتخصيص ولم يعلن عن موقفه منها . وكان من واجبه أن يتوضر لهذه الأمثلة فاما أن يثبت ضعفها وودنها أو أن يسلم بصحة موقف خصومه .

ومما بلغت النظر أن ابن جنى من القائلين بالتخصيص المعترفين به . وأكثر من ذلك أن صرح بأن التخصيص مذهب البصريين عامة فهو يقول : " اعلم أن محصول مذهب أصحابنا وتصرف أقوالهم مبني على جواز تخصيص العلة " . (٢) ويعلل ذلك بقوله : " وذلك أنها وإن تعدت علل الفقه قانها أو أكثرها إنما تجري مجرى التخفيف والفرق ولو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك منكبا " (٣) .

٢- العكس .

وإذا كان وجود العلة يستدعي وجود الحكم في كل موضع فإن القياس المنطقي الذي يترتب على ذلك أن يحذف الحكم عند عدمها . وذلك نحو عدم الرقع للقاعسل لعدم استناد الفعل اليه لفظا أو تقديرا وعدم نصب المفعول لعدم وقوع الفعل عليه لفظا أو تقديرا (٤) . ولا عجب في ذلك فإن العن من طابع العلة فإن كل علة أغلقت حكما أخال عدمها عدم الحكم (٥) .

- ١- لمع الأدلة ص ٦٢
- ٢- الخصائص ج ١ ص ١٤٤
- ٣- نفس المصدر والمكان .
- ٤- لمع الأدلة ص ٦٣-٦٤
- ٥- الغزالي : الشخول ص ٤١٢

وكما أخذ ابن الأنباري مبدأ الطرد في العلة دون التخصص أخذ بمبدأ
المكس مخالفًا الذين لا يعتبرونه شرطًا .

تعليل الحكم بعلمتين .

وعلى نسط المسائل السابقة يعرض ابن الأنباري موقفين مختلفين للعلماء بهذا الخصوص
فمنهم المانع ومنهم المجيز أما الفريق الأول فقد احتج " بأن هذه العلة مشبهة بالعلة
المقلية والعلة العقلية لا يثبت الحكم معها إلا بعلة واحدة كذلك ما كان مشبهًا بها " (١)

أما الفريق الثاني فقد احتج " بأن هذه العلة ليست موجبة وإنما هي أمانة ودلالة
على الحكم وكما يجوز أن يستدل على الحكم بأنواع من الأمارات والدلالات فكذلك يجوز
أن يستدل عليه بأنواع من العلل " (٢) .

ومثلاً على رأيهم بالتدليل على كون الفاعل تنزّل منزلة الجزء من الفعل بمشعر
مثل أوردها ابن الأنباري على التوالي (٣) .

ويقف صاحبنا مع الثامن معترضاً على المجيزين بأن العلة النحوية بعد الوضع
بمنزلة العلل العقلية فيجب أن تجري مجراها (٤) . وهو في هذا يخالف الإمام الغزالي
الذي يقول : " والمختار أن العلل قد تزدهم على الحكم الواحد " (٥) .

ولمحل الخلاف بين الفريقين حول هذا الموضوع ناشى " عن التباين في فهم طبيعة
العلة النحوية بين أن تكون مؤثرة موجدة أو أن تكون مجردة ملوكة موضوع في حد يشاعن
عذه المسألة بعد قليل (٦) .

١- لمح الأدلة ص ٦٥

٢- نفس المصدر ص ٦٧

٣- نفس المصدر ص ٦٥-٦٧

٤- نفس المصدر ص ٦٨

٥- الشخصول ص ٢١٣

٦- انظر ما كتبه تحت عنوان " طبيعة العلة النحوية " ص ١٨٦ وما بعده من هذه
الدراسة .

- الاغالة -

ويقصد بها التناسب والانسجام بين الحكم والعلة لأن أحدهما يترتب على الآخر ، ولا يجوز أن يترتب حكم على علة دون أن يكون بينهما نوع من التناسب إلا في القياس الشرعي حيث يجوز * للشارع أن يتحكم بتنصيب ما ليس بمغفل أمانة كما يتحكم بإنهاء الحكم ابتداءً * (١) وقد تشبهت الإغالة في العلة النحوية ولكنها تظهر في العلة الشرعية أو الفقهية أكثر وضوحاً وجلاءً * (٢) . وقد مثلوا على هذه الإغالة أو المناسبة بتحريم الخمر وطه الشحيم عي الاسكار والمناسبة ظاهرة جلية بين التحريم الذي هو الحكم والاسكار الذي هو العلة . فإن النظر في نفس المصدر وحكمه ووصفه يعلم منه كون الاسكار مناسباً لشرع التحريم صيانة للعقل الشريف عن الزوال (٣) . وهذا كله يسمى بالإغالة أيضاً لأنه بالنظر إليه يخال أي . يظن أنه علة (٤) .

وتعرف الإغالة عند الأصوليين بالمناسبة وتسمى أيضاً تخريج المناط (٥) . وقد تسمى في أصول الحنفية بالملاءمة (٦) ويعرفونها بأنها * موافقة الوصف أي العلة للحكم ، بأن يصح إضافة الحكم إليه ولا يكون نائباً عنه (٧) * وقد تطلق الإغالة على معنى آخر * هو تعيين العلة في الأصل بمجرد ابتداء مناسبة بينهما وبين الحكم من ذات الأصل لا بتق ولا بغيره أي كون الوصف بحيث تتعين عليه (٨) .

وقد سلكتنا في تعريف الإغالة هذا المسلك الذي يتسم بسمتين

- ١- المنقول ص ٣٤٢
- ٢- ليس هذا الحكم عامّاً فمن العلل الشرعية ما لا يعرف له وجه كما ذكرنا هنا من جواز تحكم الشارع بتنصيب ما ليس بمغفل وكما سنذكر عن رأي ابن جني من أن وجوه الحكمة خفية في العلل الشرعية . والمقصود هو التمييز عن أن بعض الأمثلة الشرعية أكثر قدرة على إيضاح معنى الإغالة لا أكثر ولا أقل .
- ٣- الشهابي : كشف اصطلاحات الفنون ج ٦ ص ١٣٦٩
- ٤- نفس المصدر والكان .
- ٥- نفس المصدر ج ٢ ص ٤٥٤
- ٦- نفس المصدر ج ٦ ص ١٣٦٧
- ٧- نفس المصدر والكان .
- ٨- نفس المصدر ج ٦ ص ١٣٦٦

عما الاتساع والاعتداد على أصول الفقه لسيبمن :

١- لأن ابن الأنباري ضمن علينا بتعريف واقف أو وصف كاف لهذا المصطلح فقد بدأ بالحديث عن الإخالة مباشرة دون تمهيد أو شوطقة من موضوع حديثه . وكان من الجدير به ، والمصطلح يبرهن في أثواب الجدة بمقدار أن يقدّمه إلى قرائسه تقدّما مناسباً خاصة أن المصطلح نفسه يشتمل بمعنى الغموض والغمارة .

٢- لأن المصطلح منقول من أصول الفقه مقتبس منها ومن ثمّ فلا استعانة بهذه الأصول لتعريفه وتوضيحه وكشف ما يحيط به من إبهام على طبعي ،

وابن الأنباري كما ذكرنا لا يهتم بوصف الإخالة أو تعريفها بقدر ما يهتم بوجوب إبرازها أو عدم وجوبه ، فيقول في ذلك : اعلم أنّ العلماء اختلفوا في ذلك (الإبراز) فذهب قوم إلى أنّه لا يجب إبراز الإخالة ، وتسلّكوا في الدلالة على أنّه لا يجب إبراز الإخالة بأنّ المستدلّ أثبّط بالدليل بآرائه فلا يبقى عليه الاتيان بوجه الشرط وهو الإخالة (١) . وبالإضافة إلى هذا الفريق الذي لا يوجب إبراز الإخالة ثمة تعريف آخر يقول بوجوب إبرازها . وقد تمسّك هذا الفريق في الدلالة على ذلك " بأنّ الدليل (٢) إنما يكون دليلاً إذا ارتبط به الحكم وتعلّق به وإنما يمكن تعلّق به إذا بان وجه الإخالة "

أما صاحبنا فهو يؤيد الفريق الأول ويرد على احتجاج الفريق الثاني بقوله وهذا ليس بصحيح (٣) . ذلك أنّ المطالبة بوجه الإخالة والمناسبة فيتمتّلة إبانة عدالة الشهود فلا يجب ذلك على المدعي ولكن على الخصم أن يقدح في الشهود ، فكذلك ليس على المستدل إبراز الإخالة وإنما على الممتّرض أن يقدح (٤) .

١- لمع الأدلة ص ٦٩

٢- لمع الأدلة ص ٧٠

٣- نفس المصدر والمكان .

٤- نفس المصدر والمكان .

في إلحاق الوصف بالعلة مع عدم الإغالة .

ويعنون به الوصف الذي لا يزيد فضل تمكن في العلة ولا تأثير في الحكم . سواء كان مطردا أي لازما لموصوفه ككون الخمر سائلة أو حراما : أم اتفاقا أي عارضا فيسـر لازم ككون القاتل أبيض أو أسود أو من جنس معين من الناس (١) . فإن كل هذه الصفات ليس في ذكرها فائدة لكونها لا تزيد العلة فضل تمكن ولا الحكم فضل تأثير . وقد تطرق ابن جني لهذا الموضوع فقال : * ولو استظهرت بذكر ما لا يؤثر في الحكم لكان ذلك منك غطلا ولغوًا * (٢) من القول . وقد مثل على ذلك بقوله : * ألا ترى أنك لو سئلت من رفع طاحه من قولك : جاءني طاحه فقلت : ارتفع لا سناد الفعل اليه ولأنه موءت أو لأنه علم لم يكن ذكره التأنيت والعلمية الآتية لولائه حتى الظاهر أو لأنه ساكن عين الفعل ونحو ذلك ما لا يؤثر في الحال . فاعرف بذلك موضع ما يمكن الاحتياط به للحكم ما يحرى من ذلك فلا يكون له فيه حجم . وإنما المراسى من ذلك كله كونه سندا إلى الفصل (٣) .

هذا رأى ابن جني . أما ابن الأنباري فهو قبل أن يدلي برأيه ببعض مواقف العلماء ويصرح باختلافهم في الموضوع كمادته فيقول : * أعلم أن العلماء ذهبوا إلى أنه لا يجوز إلحاقه بالعلة على الإطلاق سواء كان ذلك لرفع نفع أو غيره بل هو حشوي في العلة لا يجوز تمليق الحكم به * (٤) . ويمثل على ذلك بقوله : وذلك مثل أن تسدل على ترك صرف حبل فتقول : أنا امتنع من الصرف لأن في آخره ألف التأنيت المقصورة . فذكر المقصورة حشواً لأنه لا أثر له في العلة (٥) .

وحجة هؤلاء أن مثل هذا الوصف لا إغالة فيه ولا مناسبة وإذا كان غالياً عن الإغالة والمناسبة لم يكن دليلاً . وإذا لم يكن دليلاً لم يجز إلحاقه بالعلة وإذا الحق بها كان حشواً (٦) .

١- علي حسب الله : اصول التشريع الاسلامي ص ١٠٤

٢- الخصائص ج ١ ص ١٩٥

٣- الخصائص ج ١ ص ١٩٥

٤- لمع الأدلة ص ٧٢

٥- نفس المصدر والكان .

٦- نفس المصدر والكان .

أما المانمون فقالوا : إنما علة باطلة لأن العلة إنما **تتراد** للتمدية وهذه العلة لا تمدية فيها . وإذا لم تكن متعددة فلا فائدة فيها لأنها لا ضرورة لها فالحكم فيها ثابت بالنقض لا بهيئة (١) .

ويقف ابن الأنباري إلى جانب المجوزين فيقول : لا تسلم أنها إنما تتراد للتمدية فإن العلة إنما كانت علة لا خاليتها ومقتضاها لا لتمديتها . ولا تسلم أيضا عدم فائدتها فإنها تفيد الفرق بين المنص وهو الذي يعرف معناه والذي لا يعرف معناه وتفيد أنه معتنع رد غير المنصور عليه . وتفيد أيضا أن الحكم ثبت في المنصور عليه بهذه العلة (٢)

— شبهة واشكالات —

يبدو أن ابن الأنباري قصر في تحديد معاني مصطلحاته وألفاظه الأصولية وقد حمل على هذا التقصير التزامه بالإيجاز الشديد في معالجة موضوعاته فقد كان يظفر طغرا من فصل إلى فصل دون أن يعطي البحث حلقه من الأناة والروية ولعل السبب في ذلك أنه كان يتوجه بكلامه هذا إلى فقهاء مترسين لا إلى تحفة صلتهم بالفقه ضعيفة ومعرفتهم به قليلة . مما يدل على ذلك ما ذكره في مقدمة ٣ أنصافاً من أن طلابه كانوا من الفقهاء المتأدبين والأدباء المتفهمين وقد ورد ذلك في قوله : وبعد فإن جماعة من الفقهاء المتأدبين والأدباء المتفهمين المستغللين على معلم العربية في المدرسة النظامية الخ (٣) . وهو يعني بالتأدبين دارسي النحو . يؤكد لنا ذلك قوله في الكلام على أهمية علم النحو ، ولهذا المعنى سموه أدباء من قول العرب أدب بأدب إذا دعا إلى طمأنينة وضيق إلى ذلك : فهذا المعلم لما كان مدعوا إليه سمي أدباً (٤) . وكذلك ذكرنا في خلال حديثنا من كتابه "نزعة الأدباء" في طبقات الأدباء (٥) أنه كان يعني الأدباء النحاة .

١ — لمع الأدلة ص ٨٩

٢ — نفس المصدر والمكان

٣ — ج ١ ص ٤٥

٤ — لمع الأدلة ص ٤٥

٥ — انظر ص ١٠٠ من هذه الدراسة .

فالذي كان يحمله على الإيجاز، ويعفيه من الاسهاب في الشرح، أنه كان يخاطب طالبه ليست مصطلحات هذا العلم جديدة عليهم ان كان العلم نفسه جديدا . فهم من الفقهاء الذين يطلبون النحو لا "به جز" من منهجهم المقرر . ولذلك فاصطلاحات النحو المقترحة من الفقه لن تكون جديدة عليهم ولا غريبة .

وقد نتج عن معالجة ابن الأنباري لأصول النحو، وللملة بهذه الطريقة المؤجلة في الإيجاز بعض الشبه والإشكالات التي سميت عننا لهم في درسي هذا العلم ومتتبعيه، وأوقعتهم في أخطاء جسيمة .

فمن ذلك صعوبة التمييز بين عدد من المصطلحات الأصولية وأهمها الطسرد والتخصيص والتعمدي والقصور فقد كان بعضهم أن الطرد هو التعمدي والتخصيص هو القصور وأن لا فرق بين كل قريبين، وقرينه منهما .

ونتيجة لهذا الظن الخاطئ، نسب صاحب أصول التفكير النحوي إلى ابن الأنباري رفضه للملة القاصرة قائلا : " وكما رفض ابن الأنباري موقف هؤلاء النحاة حين أجازوا الملة القاصرة رفض موقفهم من عدم اشتراط المكسر في الملة (١) .

وابن الأنباري لم يرفض الملة القاصرة فقد سبق أن ذكرنا أنه وقف مع مجوزيها ورد على منكريها وقد علم على ذلك براءتين قوية فمن ذلك قوله : " ولا نسلم أيضا عدم فائدتها فإنها تفيد الفسوق بين المنصوص الذي يعرف بمعناه، والذي لا يعرف بمعناه وتفيد أنه ممتنع رد غير المنصوص عليه، وتفيد أيضا أن الحكم ثبت في المنصوص عليه بهذه الملة" (٢) .

١- على أبو المكارم ص ٢٠٦

٢- لمع الأدلة ص ٨٩ . ومن الجدير بالذكر أن صاحب أصول التفكير النحوي اعتمد على "لمع الأدلة" لتحقيق الأفقاني ولم يعتمد على تحقيق عطية عامر اذن لا طاع على فصل من " الملة القاصرة" لم يشته الأفقاني . وقد ذكر عطية عامر بهذا الخصوص ما يلي : ذكر السيوطي هذا الفصل في الاقتراح ص ٥٣ وأكد أنه نقله من الأنباري . وقد رأينا أن نوره كطحن في نهاية هذا الكتاب (انظر ص ٨٩ حاشية رقم ١) . وقد كان عدم اطلاعه على هذا الطحن سببا في تورطه فيما تورط فيه من أحكام خاطئة .

وإذا كان الأمر كذلك فكيف نسب صاحب أصول التفكير التحوي إلى ابن الأنباري رأياً لم يأخذ به وقولا لم يقله ؟ ليس من جواب على ذلك إلا أنه غلط بيِّن —
التخصيص والقصور في العلة فابن الأنباري قد منع التخصيص ورد على معتقديه والقائلين به رداً دويلاً خاضعاً منه إلى هذه النتيجة : * وكما أن العلة العقلية لا يدخلها التخصيص فكذلك العلة النحوية (١) .

والعجيب أن صاحب أصول التفكير النحوي قرأ رد ابن الأنباري على القائلين بالتخصيص وظن على ذلك قائلًا : وقد رتب ابن الأنباري هذا الاتجاه، وفقد ما قدمه أصحابه من أدلة على جواز العلة القاصرة (٢) .

فهو يصر على عدم التفريق بين العلة المخصصة والعلة القاصرة مع أن الفرق كبير بينهما . ولو كانا شيئاً واحداً لما رأينا ابن الأنباري يفرغ أولاً ويثقل الثانية .

هذا، ويجدر بنا ذكر موقفة ابن جني بهذا الشأن لما له من قيمة في توضيح ما نحن عليه . قال في حديثه عن التخصيص في العلة : اعلم أن محمول مذهب أصحابنا — يعني البصريين — ومتصرف أقوالهم يعني علي جواز تخصيص العلة (٣) . وأثبت في موضع آخرها في أن العلة إذا لم تتعد لم تصح . (٤) . فهو إذن يقبل التخصيص ويرفض القصور في العلة النحوية بخلاف ابن الأنباري .

وبناءً على ذلك لا يمكن أن يكون الطرد مساوياً للتعمد والتخصيص مساوياً للقصور في الدلالة . فالطرد هو ترتيب الحكم على الوصف أي العلة بأن يوجد الحكم في جميع صور الوصف (٥) . وهذا يعني التعميم أي عدم تخلف الحكم . فإذا تخلف الحكم اختلف العلماء عندئذ فمنهم من قال بأن تخلف الحكم دلالة على عدم وجود العلة ومنهم من قال بتخصيص تلك العلة أي إعمالها في موضع آخر . والتخصيص في عرف الأصوليين يطلق على معان منها قصر العام على بعض سمياته (٦) وهو في عرف النحاة تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات (٧) .

- ١- لمح الأدلة ص ٦٣
- ٢- علي أبو المكارم ص ٢٠٦
- ٣- الخصائص ج ١ ص ١٤٤
- ٤- نفس المصدر ج ١ ص ١٦٩
- ٥- الكشف ج ٢ ص ٣٦٩
- ٦- الكشف ج ٢ ص ٣٢٩
- ٧- نفس المصدر ج ٢ ص ٣٢٨

فالطرد أن تؤثر العلة في كل موضع تكون فيه والتخصيص ألا يؤثر في بعض المواضع
أي أن يتخلف الحكم عنها . فإراد تأثيرها يسمى تعميها وتخلفه تخصيصا . هذا
عند القائلين بالتخصيص . أما مانعوا التخصيص فلا يقولون بوجودها (العلة) مع
المانع لأن عدمه شرطها (١) .

ويتضح من ذلك كله أن التخصيص لا يتضمن المواضع التي لم تؤثر فيها العلة
كما ظن بعضهم ، وهذا يمكن الخطأ ، بل المواضع التي أثرت فيها . وكذا ما بين الطرد
والتخصيص من فرق أن **فأثر العلة في الأول طرد وتأثيرها في الثاني يتخلف** .

هذه دلالات الطرد والتخصيص فما هي دلالات التعمدي والقصور ؟ قال صاحب
الكشاف في حديثه عن العلة : وهي إما متعددة وهي التي تتعدى الأصل فتتولد
في غيره وتسمى مؤثرة أيضا لأنها وصف ظهر أثرها في جنس الحكم الممثل (٢) ، وإما
قاصرة وهي بخلافها أي التي لا تتعدى الأصل (٣) . وجاء في المستصفى " العراد
بالتعمدية ما يوجد هو أو جنسه في غير الأصل وبالقاصرة ما لا يوجد هو ولا جنسه
فيه بل يختص بالأصل (٤) .

فالقصد من الحديث عن الطرد والتخصيص هو إظهار مدى التلازم بين الحكم
والعلة وترتيب أحدهما على الآخر . وهذا بخلاف الحديث عن التعمدي والقصور
إذ يقصد منه جبر إمكانية الاستفادة من نسامين وذلك بالقياس عليه إذا كانت
علته متعددة والتوقف عن ذلك إذا كانت العلة قاصرة . وثمة فرق آخر
بين الطرد والتخصيص من جهة التعمدي والقصور من جهة أخرى . ففي الطرد
الأول الطرد هو الأصل والأساس والتخصيص فرع عليه . وفي الطرف الثاني القصور

١- الفرائي : المستصفى ج ٢ ص ٣٤٥ .

٢- الشهابي ج ٤ ص ١٠٣٦ .

٣- نفس المصدر والمكان .

٤- حاشية المستصفى ج ٢ ص ٢٧٧ .

هو الأصل والأساس والتعدي فرع عليه . قال صاحب المستصفى : " يتظـهر
الناتج في استنباط العلة وإقامة الدليل على صحتها بالأيام* أو بالنسبة أو تضمن
الصلحة الصبهة . ثم بعد ذلك ينظر . فإن كانت أعم في النص عدي حكمها والا اقتصر
فالتعدي فرع الصحة فكيف يكون ما يتبع الشيء* مُصَحَّحاً له" (١) ؟ ونحن في الطرد والتخصيص
ننتقل من الكثير إلى القليل وفي القصور والتعدي ننتقل من القليل إلى الكثير
والتخصيص من ناحية أخرى نقليها للطرد كما أنَّ التعدي سطر للقصور وتوسيع
لنطاقه .

هذا من ناحية عامة وأما فيما يتعلق بموقف ابن الأنباري فقد أنكر التخصيص لأنه
لا يعتقد تخلف الحكم من علته والملة النحوية في رأيه كالعلة العقلية موجبة (٢) من
جهة ولا يجوز أن يدخلها التخصيص من جهة أخرى (٣) . فإذا رأيناها
موجودة ولا حكم معها لسم يغلب على الآن كونها علة (٤) .

ولكنه بخلاف ذلك يقبل العلة القاصرة لأنها تستوفي شروط العلة ألا وهي التأثير
والإحالة وثبوت الحكم . وطى هذا يتضح لنا أنَّ مقياس ابن الأنباري في القبول والرفض
هو تسبكه بتلازم العلة والمعلول وعدم وجود أحدهما منفصلاً عن الآخر .

— الاعتراض على العلة —

عقد ابن الأنباري في جدول الأعراب فصلاً كاملاً حول الاعتراض على الاستدلال
بالمقياس . وقد أورد في ذلك سبعة أوجه الأول منها يمس المقياس بصفة عامة والبقية
تمس العلة وحدها دون غيرها وهذه الأوجه هي التالية :

١- فسناد الاعتبار (٥)

- ١- الفزالي ج ٢ ص ٢٤٥
- ٢- لنوع الأدلة ج ٢ ص ٦٣
- ٣- نفس المصدر ص ٦١
- ٤- جدول الأعراب ص ٦٢
- ٥- هو أن يستدل بالمقياس على مسألة في مقابلة النص عن العرب (جدول الأعراب
ص ٥٤ - ٥٥)

- ٢- فساد الوضع (١)
- ٣- القول بالموجب (٢)
- ٤- المنع للملة (٣)
- ٥- المطالبة بتصحيح العلة (٤)
- ٦- النقص (٥)
- ٧- المعارضة (٦)

وصفة القول في هذه الأوجه السبعة أنها تمت جوهر العلة وتقدح في صحتها فتسقطها وتنزع عملها . فعلى مورد العلة أن يكون حذرا فيجرد علة من هذه أمّا أخذ وجهها هذه الاعتراضات حتى تكون صحيحة مقبولة .

- ١- هو أن يعلق على العلة ضد المفتضى (جدل الاعراب ص ٥٥-٥٦)
- ٢- هو أن يُلتم للمستدل ما اتخذوه موبها للحكم من العلة مع استهزاء الخلاف (جدل الاعراب ص ٥٧)
- ٣- هو أن يورد البصرى علة معينة في تعليل بعض الأحكام فيمنعها الكوفي لأنه لا يقول بها أصلا . (نفس المصدر ص ٥٨)
- ٤- هي طالب الردان على صحة العلة . والجواب أن يبدل على ذلك بشيئين : التأثير وشهادة الأصول . (انظر لمع الأدلة ص ٥٥ وجدل الاعراب ص ٥٩)
- ٥- هو وجود العلة ولا حكم على مذهب من لا يرى تخصيص الملة (جدل الاعراب ص ٦٠-٦٢)
- ٦- هي أن يعارض بملة مبتدأة (أنظر جدل الاعراب ص ٦٢)

— طبيعة الملة النحوية —

ليس في كتب النحاة عن الملة ما يفيد أنهم متفقون على طبيعة تلك الملة وهل هي أشبه بالملة العقلية أم بالشرعية وهل هي موجبة أم مجوزة . وقد حفزنا للتفكير في هذا الموضوع ما كان يرد في حديث ابن الأنباري عن الملة ومجالاته مع مخالفته في الرأي من ذكر للملة العقلية وتشبيهه للملة النحوية بها .

وقد فكر ابن جني ملياً بهذا الموضوع وأدلى بدلوه فيه فتأثر بهن الملل النحوية والعلل الفقهية والكلامية . فقد كشف له أن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المفتحين . ويعلل ذلك بأن النحويين إنما يحملون على الحسن ويحتجون بنقل الحال أو خفتها على النفس وليس كذلك حديث علل الفقه . وذلك أنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام .

وهو يعني بذلك أن المناسبة قوية بين الملة النحوية والحكم الناتج عنها ، في حين أن هذه المناسبة ضعيفة في الملة الفقهية ذلك أن وجوه الحكمة فيها غير بادية للصفحة لنا ^(١) . ثم يستمر في كلامه موضحاً ومستلغيقول : ألا ترى أن ترتيب مناسك الحج وفرائض الطهور والصلاة والطلاق وغير ذلك إنما يرجع في وجوه إلى ورود الأمر بعمله . ولا تعرف علة جعل الصلوات في اليوم والليلة خمساً دون غيرها من المدة ^(٢) . ويؤكد رأي ابن جني في ضعف مناسبة الملة الفقهية قول الغزالي : " نعم للشعار أن يتحكم بنصب ما ليس بمعقول إمامة كما يتحكم بأشياء الحكم ابتدأ " ^(٣) . ويعود ابن جني لتأكيد الرأي نفسه في مكان آخر فيقول : فجميع علل النحوا من موافقة للطباع وعلل الفقه لا يتقار جميعها هذا الانقياد ^(٤) .

ومع أن ابن جني كان واضحاً في وصف طبيعة الملة النحوية وتحديد صلتها بكل من الملة الفقهية والكلامية ، فهو يضيف إلى قوله هذا فضل بيان وتوضيح من قبل الاحتياط والاحتراس فيقول : إنا لسنا ندعي أن علل أهل المربة في سمت الملل

١- الخصائص ج ١ ص ٤٨

٢- نفس المصدر والمكان .

٣- المنحول ص ٣٤٢

٤- الخصائص ج ١ ص ٥٣

الكلامية البتة بل تدعي أنها أقرب إليها من الملك الفقهية (١) . وقول أيضا في موضع آخر وفي نفس المعنى : وأعلم أن - مع ما شرحناه وعطينا به من ترجيح على النحو على ملك الفقه والحقا بمثل الكلام لا تدعي أنها تبلغ قدر ملك المتكلمين ولا عليها براهين المهندسين " (٢) . وبعد أن يتحدث عن التخصيص في الملة النحويين أن من تلك الملك ما هو موجب ومنها ما هو مجزئ يقول : " وليست كذلك على المتكلمين لأنها لا قدرة على غيرها ألا ترى أن اجتماع المواد والبياس في محل واحد ممتنع لا مستكره وكون الجسم متحركا ساكنا في حال واحدة فامسك لا طريق إلى ظهوره " (٣) .

ويخلص ابن جني من ذلك كله بحقيقته عامة هي تأخر ملك النحويين عن ملك المتكلمين وان تقدمت على المتكلمين (٤) .

هذا يجعل رأي ابن جني في طبيعة الملة النحوية رأينا أن نورد قبل النفاذ إلى دراسة رأي ابن الأنباري في الموضوع لسببين :

- ١- الرغبة في تقديم توطئة تكون بمنزلة إيضاح لطبيعة الموضوع الذي نعالجه .
- ٢- كدنا ما خلفته إجازة ابن الأنباري الشديد من إبهام وما سببه من لبس .

ويجدر هنا قبل أن نتطرق إلى موقف صاحبنا عن طبيعة الملة النحوية أن نذكر الملاحظتين التاليتين :

- (١) أن ما يسميه ابن جني بالملك الكلامية يسميه ابن الأنباري بالعلل العقلية " وهي في اصطلاح الحكماء ما يحتاج إليه الشيء إما في ماهيته كالمادة والصورة أو في وجوده كالغاية والفاعل والموضوع وذلك الشيء المحتاج يسمى معلولا (٥) .

- ١- نفس المصدر السابق ج ١ ص ٥٣ .
- ٢- نفس المصدر ج ١ ص ٨٧ - ٨٨ .
- ٣- نفس المصدر ج ١ ص ١٤٥ .
- ٤- نفس المصدر والمكان .
- ٥- الكشاف للثعالبي ج ٤ ص ١٠٣٨ وانظر أصول النحو العربي ص ١٣١ .

(٢) ان ما يسميه ابن جنى المللك الفقهي بسميه غيره المللك الشرعية وهي تختلف عن المللك العقلية في أنها " كلها معرقات وامارات لأنها ليست في الحقيقة موثرة بل المؤثر هو الله تعالى " (١) .

هذه بعض اللغات عن طبيعة العلة النحوية فما هو موقف ابن الأنباري من ذلك كله ؟

ان ابن الأنباري مثل وغيره في بسط رأيه والتعبير عنه فهو لا يشبع القول ولا يتوسع في الكلام ويكتفي باللغات عن الاغاضة والشرح ولعل أروفه التدرسية كانت تفرغ عليه ذلك . فلا عجب أن نراه يسطر طبيعة العلة النحوية سطرًا رفيعًا ومربعًا طفرًا دون إغاضة أو استقصاء .

وهو يتطرق الى هذه المسألة في مواضع مختلفة من كتاب لمع الأدلة كالخلاف حول اشتراط الطرد في العلة (٢) واشتراط العكس فيها (٣) وتعليل الحكم بملتين فصاعداً (٤) ويسوق في ذلك كله نصوصاً تعبر عن وجهة تشارك من الفارفين المختلفين دون أن يتغلى عن ابداء رأيه في القضية برفق وكياسة .

وتتضمن تلك النصوص بمعنى الأضواء واللغات عن العلة النحوية ، فهي تعرض وجهات نظر مختلفة متضاربة في الموضوع ، ناتجة عن الاختلاف في فهم طبيعة هذه العلة .

فالذين تسكوا بالطرد والعكس وعدم ازدواج المللك أو تعذرهما في المكان الواحد انطلقوا من الحاقهم العلة النحوية بالعلة العقلية من حيث أنها موجبة التأثير . ومعنى الايجاب ترتيب الحكم عليها وجوداً وعدماً .

أما الذين لم يشترطوا الطرد والعكس والعلة الواحدة في الحكم الواحد فقد انطلقوا من الحاقهم العلة النحوية بالعلة الشرعية .

١ - الكشف ج ٤ ص ١٠٢٨

٢ - لمع الأدلة ص ٦٠

٣ - نفس المصدر ص ٦٢

٤ - نفس المصدر ص ٦٥

أما ابن الأنباري فقد كان من الفريق الأول يؤيد آراءهم ويرد آراء خصوصهم معتمداً في ذلك على أن العلة النحوية ملحقه بالعلة العقلية وأن هذه العلة موجبة التأثير فذلك تلك (١) .

وعلى الرغم من أنهم كان فقهاء فهو لم يقتنع بالحق العلة النحوية بالعلة العقلية ولم يروجها مشاهدته أو مناسبة بين التلخيص شأنه في ذلك شأن ابن جني الذي نشر في مواضع متعددة على أن علة التحويلين أقرب إلى علة التلخيص منها إلى علة التفهيم كما بينا آنفاً .

ومن الجدير بالملاحظة أن صاحبنا لم يذكر العلة الشرعية نصاً كما ذكر العلة العقلية ولكنه أشار إليها دون أن يسميها وقد جاء ذلك في قوله على لسان الثالثين بالتخصيص : لأن العلة العقلية موجبة للحكم وهذه اشارة عليه فلا يقام أحد من مسائل الآخر (٢) . وكذلك في قوله على لسان الثالثين بجواز التعليل بمثلين فصاعداً . ان هذه العلة ليست موجبة وإنما هي اشارة ودلالة على الحكم (٣) .

وفي هذين النصين متاركة أو مقابلة بين العلة العقلية والعلة الشرعية . أما العقلية فمذكورة نصاً وأما الشرعية فقد اشير إليها بكونها اشارة ودلالة . وهي عبارة عن عرف بأنها كذلك . وهذه بعض الدلائل :

- (١) قال ابن جني : وليس كذلك . علة الفقه - العلة الشرعية - وذلك أنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام (٤) .
- (٢) قال صاحب الكشاف : العلة الشرعية كلها مفرقات وأمارات لأنها ليست في الحقيقة مؤثرة بل المؤثر هو الله تعالى (٥) .

١ - قال في ذلك : وإنما وجب أن يكون النارد شرطاً في العلة هاهنا لأن العلة النحوية كالعلة العقلية ولا خلاف أن العلة العقلية لا تكون إلا مطردة ولا يجوز أن يدخلها التخصيص فذلك العلة النحوية . (لمع الأدلة ص ٦٠ - ٦١) .
وقال في موضع آخر : العلة النحوية وإن لم تكن موجبة للحكم بذاتها إلا أنها لما وضعت موجبة كما أن العلة العقلية موجبة لأجريت مجراها وكما أن العلة العقلية لا يدخلها التخصيص فذلك العلة النحوية (لمع الأدلة ص ٦٢) .

٢ - لمع الأدلة ص ٦٢
٣ - نفس المصدر ص ٦٧
٤ - الخصال ص ١ ج ١ ص ٤٨

٥ - الشانوي ج ٤ ص ١٠٣٦

(٣) وقال في موضع آخر : وتخلّف الحكم عن العلة جائز في الفلك الشرعية لأنها أمارات وليس موجبة بنفسها (١) .

فالعلاف هنا اذن خلاف بين اتجاهين متافهين كانا يهيئان على البيئات العلمية آنظر ٥٠ ما الاتجاه المتأثر بالفقه الإسلامي والاتجاه المتأثر بالمنطق والفلسفة . ويبدو أن ما حينا كان في هذا الموضوع بالذات من المتأثرين بالاتجاه الثاني . ولا عجب في ذلك فهو وإن كان فقيها متمكنا في موضوعه ، فقد تترجموه على أنه كانت له مشاركة في علم الكلام أيضا وذكروا من مؤلفاته في هذا الموضوع " السداعي الى الاسلام في علم الكلام " (٢) . وعلم الكلام كما تعلم يعتمد كثيرا على الفلسفة والمنطق ، ويستخدم العلة العقلية لتحليل أحكامه والتدليل عليها (٣) .

فابن الأنباري يلحق العلة النحوية بالعلة العقلية ولكنه يقرن هذا الالتحاق ببعض التحفظات فيقول : " ان عنيت أنها ليست موجبة كالعلة العقلية كالتحرك لا يحل الآ بالحركة والعالمية لا تحل الآ بالعلم فسلم وإن عنيت أنها غير مؤثرة بمقد الوضع على الإطلاق فلا تسلم قلنا . بمد الوضع بمنزلة العلة العقلية فهنفسى أن تجري مجراها (٤) .

١- التهاوني ج ٤ ص ١٠٣٧ - ١٠٣٨

٢- انظر ص (٩٥) من هذه الدراسة .

٣- من الملاحظ أن الحديث عن تأثير النحو بالمنطق أو الفلسفة أو علم الكلام قد يبدو مغفلا . ذلك أن الحدود الفاصلة بين تلك العلوم ليست بارزة . وما يزيد القضية تعقيدا عدم محاولة الدارسين تلمس تلك الحدود أو إيضاح مفاهيم لكل من تلك المصالحات عند حديثهم عن تأثير النحو بها أو ببعضها وإنني لا اعترف أنه ليس من السهل الخروج برأي واضح في موضوع تأثير العلة النحوية بغيرها من العلوم العقلية ولا تحديد أكثر تلك العلوم تأثرا فيها ولا رسم الخطوط الفاصلة ما بين علم منها وآخر . ولو رحنا ننتبع أقوال العلماء في ذلك لأضانا الجهد وتلكتنا الاعيا . ولذلك كله ليس لنا الآ التعامل مع هذه المصالحات على أنها الفاظ مترادفة فهي في النهاية من واد واحد . وصلات القرابة بينها ليست بحاجة الى تأكيد .

٤- لمع الأدلة ص ٦٨

وكأنه في هذا يوافق ابن جني فيما توصل اليه حيث يقول : **أنا لسنا ندعي أن عالم أهل العربية في سمت العلل الكلامية البتة بل ندعي أنها أقرب إليها من العلل الفقهية (١) .**

ولعل ما حسداً بين الأنباري إلى اعتبار « هذا الموقف ما لحظه من أن العلة العقلية تنفرد بميزة عامة لا تكرر توجد في أي من العلل الأخرى النحوية والفقهية وهي ميزة الوجود (٢) . ونعني بها انتبأ شيء عن شيء آخر انتبأنا حقيقياً واقعاً كالتحرك من الحركة العالمية عن العلم .

— بين العلة النحوية والدليل العقلي —

كما قارن ابن الأنباري بين العلة النحوية والعلة العقلية قارن كذلك في نصين متتابعين بينهما وبين الدليل العقلي . وقبل أن نتحدث عن هذه المقارنة نرى أولاً اثبات النصين وهما التاليان :

(١) قال علي لسان المثاليين بأن العكس ليس شرطاً في العلة النحوية : " إن هذه العلة مشبهة بالدليل العقلي والدليل العقلي يدل وجوده على وجود الحكم ولا يدل عدمه على عدم الحكم . فإن وجود العالم يدل على وجود الصانع ولا يدل عدمه على عدمه " (٣) .

(٢) قال في معرض الرد على هؤلاء ومحاولة نقض حججهم : " وهذا ليس بصحيح وذلك لأن الدليل لو تصور عدمه لعدم المدلول . فإن مدلول العالم العلم بالصانع والعلم بالصانع نتيجة وجود العالم . والعالم لن يتصور خروجاً عن أن يكون موجوداً في الوقت الذي كان موجوداً فيه ولو تصور عدمه لعدم المدلول وهو العلم بالصانع . وإذا كان ذلك شرطاً في الدليل العقلي فكذا ذلك هنا " (٤) .

١- الخصائص ج ١ ص ٥٣

٢- الكشاف للشمس نوى ج ٤ ص ١٠٢٦

٣- لمع الأدلة ص ٦٥

٤- نفس المصدر ص ٦٢

في هذين النصين قضية جديدة تعرض لها ابن الأنباري واتخذ منها موقفاً معيناً . وهذه القضية ناتجة كذلك عن اختلاف وجهيها بالنظر في تحديد طبيعة العلة التحوية وهل هي ملطعة بالعلة الشرعية أم بالعلة العقلية أم بالدليل العقلي .

فهذا فريق من العلماء لا يتفق مع ابن الأنباري في القول بالعكس في العلة . وهو كما عرفه ابن الأنباري نفسه أن يعدم الحكم عند عدم العلة (١) ، أو كما عرفه صاحب الكشف : كلما انتفت العلة انتفى الحكم (٢) . وقد أراد هؤلاء أن يؤيدوا وجهة نظرهم هذه فذهبوا العلة التحوية بالدليل العقلي اعتماداً على أن الدليل العقلي يدل وجوده على وجود الحكم ولا يدل عدمه على عدمه (٣) . ولذلك رأينا صاحبنا يبري لهم ويحاول تفهيد رأيهم .

ومن المؤكد أن هؤلاء يقصدون بالدليل العقلي شيئاً غير العلة العقلية ، لأنه من المعروف أن العلة العقلية يدل وجودها على وجود الحكم ويدل عدمها على عدمه . أما الدليل فهو عند الفقهاء ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري ، وعند الأصوليين ما يمكن التوصل به إلى العلم بمطلوب خبري (٤) . والعلم بمعنى اليقين على اصطلاح المتكلمين والأصوليين (٥) . فالفرق بين التمرير الأول والثاني أن الثاني يفيد القطع . أما الأول فيفيد الظن .

والدليل عند المتكلمين ، أما عقلي بجميع مقدماته قريبة أو بعيدة أو نقلي بجميعها أو مركب منها . والأول هو الدليل العقلي المخصوص الذي لا يتوقف على السمع أصلاً (٦) .

والفرق بين العلة العقلية والدليل العقلي أن العلاقة بين العلة والمعلول هي علاقة تأثير وتأثير أما العلاقة بين الدليل والمدلول فهي علاقة استنتاج واستنباط . والدلالة في العلة موجبة ولكنها في الدليل غير موجبة إذ قد يكون الدليل قاطعاً وقد يكون تائيداً .

١- لمع الأدلة ص ٦٣

٢- التهانوي : الكشف ج ٤ ص ٩٠٥

٣- لمع الأدلة ص ٦٥

٤- التهانوي : الكشف ج ٢ ص ٣٩٣

٥- نفس المصدر والمكان

٦- الكشف ج ٢ ص ٣٩٧

وابن الأنباري يخالف هؤلاء في أنه ليس من شرط انعدام الدليل انعدام المدلول بقوله لو تميز عنه لعدم المدلول . وهو يستعين في الرد عليهم بالآلية المنطقية والحجج الدسمة مشددا على رأيه الذي سار عليه خلال رحلته الطويلة في موضوع العلة من أن العلة النحوية كالعلة العقلية موجبة التأثير قطعية الدلالة .

٢- في التعليل

لقد بذل ابن الأنباري جهودا في التعليل كما بذل جهودا في العلية . وأول في ذلك حتى بلغ حد الاستعالة بل الخيال . فكان عنده لكل ظاهرة علة . ولكل حكم سبب . وهو يعرض التعليلات عرض المعارف الخبير المطلع على بواطن الأمور . فلا يتوقف عن تفسير ظاهرة ولا يحجز عن تعليل حكم . وكأن اللغة ألقت إليه عنانها وحررت أسرارها وغفياها . وقيل الخوض في موضوع تلك التعليلات يجدر بنسأ هذا الملاحظات التالية :

١- أنه في حين أعلن ابن الأنباري عن ابتداعه وابتكاره فيما كتبه عن العلة كجزء من أصول التحولم بجهر بهذه الدعوى فيما يخص التعليل . ولعل السبب في ذلك كثرة من سبقوه في خوض هذا الموضوع أو على الأقل اشتهار بعض المؤلفات فيه .

٢- ليس صلة بهيمة كتبه في العلة وما كتبه في التعليل وكذا كتبه في موضوعات مختلفان . منفصلان . وكان من الواجب أن يوجد هذه العلة ونحوها ويعرض عليها حتى يكون تعليل تطبيقا لما كتبه في العلة وصورة عنه لا شيئا آخر مختلفا عنه بل لا يمسك إليه لا نصا ولا إيماء .

٣- أنه في حديثه عن العلة كتب عن العلة القياسية فقط ولكنه في التعليل استخدم كل أنواع العلة من تعليلية وقياسية وجدلية وضروب أخرى فرعية متعددة دون أن يترقب أسماها أو يتعرف لها بوصف أو تعريف كما سنوضح بعد قليل .

٤- وفوق ذلك كله فهو لا يشير في أي من الكتابين " لعم الأدلة " و " أسرار العريضة " إلى الكتاب الآخر ما يدل على أنه كتبهما في زمنين متباينين . أو أنه لم يكن يجد هذه الصلة بين ما كتبه في العلة وما كتبه في التعليل . وهذا عنصر ضعف لا قوة على كل حال .

وإذا كان صاحبنا قد أخفق في إيجاد الملة وإقامة العلاقة بين هذين الفئتين المتجانسين فلأنه كان يرى التعليل فنا نحويا أصيلا في حين كان يرى الملة فنا فقهيا دجيلا . وكان من الأحجى به والأنسب له أن يجعل التعليل صورة للملة وتطبيقا لها وتعاملا معها . ولكن يبدو أن الرجل كان على عجلة من أمره . لم تنسركه الأعمال المتراكمة والواجبات الكثيرة متسما من الوقت للتأمل والاعتبار فكان كطسه حسين لا يفكر في ما قال أس ولا يكاد يفكر في ما سيقول غدا (١) .

— تعليلات —

أول ما يبدو لنا بهذا المصدر أن صاحبنا لم يحاول أن يستفيد من المصطلحات والتسميات التي وضعها من سبقوه لأنواع الملة وتفرعاتها . وهي طاعرة لا ينفرد بها ابن الأنبار وحده بل يشاركه فيها غيره من المتصدين لموضوع الملة . فكان كل من هؤلاء يقدم الموضوع وكان أخذًا لم يقل فيه شيئا قبله ، فبروح مبتدع ما يراه مناسبًا من المصطلحات دون النظر في مصطلحات الآخرين أو محاولة الاستفادة منها أو الإشارة إليها على الأقل . (٢)

وابن الأنباري كثير من تشوا في الملة لا يبدو أنه استفاد في هذه المسألة بالذات — المصطلحات والتسميات — من تجارب الآخرين . غير أنه يختلف عن هؤلاء في أنه لم يحاول أن يقترح مصطلحا أو يقض تسمية .

ولا نريد أن نلصق له المذرع على هذا في أنه لم يطلع على آثار السابقين .

١— من حديث الشعر والنثر — المقدمة ص ٣٥

٢— من دلائل هذه الفوضى في مصطلحات الملة أن الملة التعليمية عند الزجاجي يقابلها الملة عند ابن السراج ، والملة الأولى عند ابن مفا ، وملة السماع عند السيوطي . وكذلك الملة القياسية والجدلية هما ما يطلق عليه " ملة الملة " عند ابن السراج والشرع والتفسير والتتبع عند ابن جني والمعلل الثواني والثالث عند ابن مفا (انظر في أصول النحو واللغة لغوات ترزي ص ١٢٦ — ١٢٧ والشاهد وأصول النحو لخدجة الحديث ص ٢٢٥)

فكلّ الدلائل تشير — كما سنثبت فيما بعد — أنه قرأ ما كتبه الزجاجي في العلة واستفاد منه وإن كان لم يستند لسبب أو لآخر من مصطلحات أو تسمياته فيها .

ويتضح مما سبق أننا لن نقع خلال جولتنا في تعليلات ابن الأنباري على مصطلحات محدودة أو تسميات موحدة لما كان ينكشف له منها في موضوعات النحو المختلفة . وإن كنا سنعثر — برغم ذلك — في هذه التعليلات على مختلف الأنواع التي أشار إليها العلماء دون أن تكون مقترنة بأسماء محددة .

فمن تلك الأنواع العلل الرئيسية الثلاث التي أوردها الزجاجي (١) وهي :
التعليمية : وهي علة ظاهرة قريبة المنال قلما يحرس المشتغلون بهذا الفن على تسميتها أو تمييزها . وذلك لأنها ليست موضع اختلاف بين النحاة بل ليست موضع التماس حتى تحتاج إلى كشف وتبيين . فالفاعل لا يكون إلا مرفوعاً والمفعول لا يكون إلا منصوباً والضاف إليه لا يكون إلا مجروراً وهكذا ذوالبـ ولذلك لا نجد ابن الأنباري يتعسر لها إلا في مواضع قليلة . فمن ذلك قوله في تعريف الفاعل : هو اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ذلك الفعل إليه ، نحو قام زيد وذهب عمرو (٢) . فهذا يشبه قول الزجاجي في تعليل رفع الفاعل : لأنه فاعل اشتغل فعله به ورفعته (٣) . .

العلة الجدلية : وتتصل العلة الجدلية بالعلة التعليمية اتصالاً وثيقاً . ذلك أنك إذا تجاوزت العلة التعليمية في الاستفسار والبحث عن الأسباب فقد نفذت إلى العلة الجدلية . ويظهر لنا ذلك من تتبع كلام ابن الأنباري في الحديث عن الفاعل . قال بعد تعريفه السابق له : فإن قيل : فلم كان إعرابه الرفع ؟ قيل : فرقاً بينه وبين المفعول فإن قيل : فهلا عكسوا وكان الفرق واقعاً قيل لخسة أوجه الخ . . . (٤) .

وهذا الضرب من العلة النحوية كثير في "أسرار العربية" لا يمكن الإحاطة به . فصالحنا بكثير من افتراض الأسئلة والاجابة عليها . فقول ينتقل من سوال إلى آخر في باب التثنية والجمع . قال : فإن قال قائل : ما التثنية ؟ فإن قيل : ما الجمع ؟ فإن قيل :

١- سبق أن أوردنا تعريف الزجاجي لهذه العلل انظر ص (١٦٢) من هذه الرسالة

(الجاشية رقم (١))

٢- أسرار العربية ص ٧٧

٣- الأيضاح ص ٦٤

٤- أسرار العربية ص ٧٧

فلم كان اعراب الثنية والجمع بالحروف دون الحركات ؟ فان قيل : فلم غصوا
الثنية في حال الرفع بالالف والجمع السالم بالواو وأشركوا بينهما في الجر والنصب ؟
وهل النصب مفعول على الجر أو الجر مفعول على النصب ؟ ولم حمل النصب على الجر
دون الرفع ؟ وما حرفة الاعراب في الثنية والجمع ؟ ولم فتحو ما قبل يا الثنية دون يا
الجمع ؟ ولم ادخلت النون في الثنية والجمع ؟ وما الحاجة الى الفرق بينهما مع تلبس
صيهما ؟ وهلا عكسو فتحو نون الثنية وكسروا نون الجمع وكان الفرق حاصلا ؟
فلا جابة عن هذه الاسئلة كلها تقع في نطاق العلة الجدلية النثرية (١) .

العلة القياسية : وهي العلة التي يكون فيها القياس سببا في حمل كلام على آخر
أو العاق بنا ، بأخر لمشابهة بينهما . وقد ذكر ابن الأنباري من ذلك حمل ناشب
الفاعل على الفاعل في الرفع قال : فان قيل : فلم كان ما لم يسم فاعله مرفوعا ؟ قيل
لأنهم لما حذفوا الفاعل أقاموا المفعول مقامه فارتفع بإسناد الفعل اليه كما كان يرتفع
الفاعل (٢) . ومن ذلك حمله " ما " الحجازية على " ليس " ووجه الشبه بينهما من وجهين
أحدهما : أن " ما " تنفي الحال كما أن ليس تنفي الحال . والوجه الثاني أن " ما "
تدخل على المبتدأ والخبر كما أن " ليس " تدخل على المبتدأ والخبر (٣) .

والعلل القياسية كثيرة في أسرار العربية . وقد نر بأئلة منها عند تعرضنا
لعلة التشبيه وعلة التظهير وعلة النقيض .

بالإضافة الى هذه العلل الرئيسية الثلاث نجد عند ابن الأنباري طائفة
من العلل أو التعليلات الفرعية المتنوعة والتي يمكن أن نرد كل فئة منها الى أحد
الموضوعات التالية :

١- علم الأصوات : وتطور التعليلات في هذا المجال حول بناء الكلمة
وما يجب أن تكون عليه حروفها من تناسق وعدم الاستكراه والاستئصال
والتنافر . وفي سبيل خدمة هذا الهدف قد تجرى عليها بعض التغيرات

١- أنظر ص ٤٧ وما بعدها .

٢- أسرار العربية ص ٨٨

٣- نفس المصدر ص ١٤٣

من ادغام أو اعلال أو حذف وصولاً بها إلى أحسن مستوى من الدقة والاتقان
ويقع تحت هذا البند التعليقات التالية :

(أ) علة استئصال : علل بها حذف الـ"يا" من الاسم المنقوص في حالة التكثير
في نحو قاضٍ فقال : **استئملوا** الضمة والكسرة على الـ"يا" فحذفوا ما قبلت
الـ"يا" ساكنة والتنوين ساكناً فحذفوا الـ"يا" لالتقاء الساكنين (١) . وعدم
السماح بالتقاء الساكنين هو أيضاً ضرب من الاستئصال وإن كان غير مستع
أصلاً .

(ب) علة استخفاف : وهي تقابل الملة الساهقة . وإذا كان الاستئصال يسوغ
الحذف فالاستخفاف يسوغ الإظهار . وقد علل بها ظهور الفتحة على
" يغزؤ " و " يرمي " وقالوا : إنما فتحوا الواو والـ"يا" في " يغزؤ " و " يرمي "
في النصب لخفة الفتحة (٢) . ومن المعروف أن الضمة لا تظهر على
هذين الحرفين في حالة الرفع **للاستئصال** .

(ج) علة معادلة : علل بها قلب الهمزة في جمع صحراء على صحراوات . قال :
لأنهم لما أبدلوا من الواو همزة في نحو " أقتت " و " أجوه " أبدلت
الهمزة هيناً واواً من باب النقص والتسوية (٣) .

(د) علة دلالة على الأصل : وهي تختلف عن علة الأصل في أن هذه تفسر
لتغيير يقع في الكلمة أما تلك فهي تسويغ لواقع ثابت . وقد علل بها كسر
همزة اسم فقال : وكسرت الهمزة في " اسم " لمحا لكسرة سينه
في " سيمو " لأنه الأصل (٤) .

٢- القياس : ويقصد به حمل بناء على بناء أو الحاق صيغة بأخرى . لما بين العارفين
من تشابه . وقد يحمل الشيء على نظيره كما يحمل على نفسه . وبيان ذلك
في التعليقات التالية :

- ١- أسرار العربية ص ٣٧
- ٢- نفس المصدر ص ٢٢٣
- ٣- نفس المصدر ص ٦٢
- ٤- نفس المصدر ص ٩٠

(أ) علة تشبيه : وقد عُلِّقَ بها زيادة النون في الفعل المضارع فقال : وأما النون فانما زِيدَتْ لأنها تشبه حروف المد واللين وتزاد معها في باب الزيد يُسَنُّ والزِيدَيْنِ (يعني في المتن وجمع المذكر السالم) وكذلك عُلِّقَ بها بنسأ " من " و " أي " و " كنم " و " قيل " و " بعد " و " كيف " و " أمس " و " هو لا " . فقال : وانما بنيت هذه الأسماء لأنها أشبهت الحروف و تضمنت معناها (١) . وترد هذه العلة في " أسرار العربية " كثيرا .

(ب) علة نظير : وهي تشبه العلة السابقة . وقد عُلِّقَ بها اعراب " أي " الموصولة ، قال : وذلك أنهم حلّوها على نظيرها ونقيضها . فتطيرها " جز " ونقيضها " كل " وهما معربان فكانت معربة . ومن علة النظر قولهم : حررت باليسر لأن له نظيراً في كلامهم " طنب " وحرّض (٢) .

(جـ) علة نقض عُلِّقَ بها هنا " كم " ووقعها في صدر الكلام وخفي ميزها حملاً ، نقضها " رب " في ذلك كله على التفصيل التالي :
١- قال في تعليل الينا : فبنيت " كم " حملاً على رب (٣) .
٢- قال في تعليل وقوعها في صدر الكلام : وان كانت خبرية فهي نقيضة (رب) ورب معناها التقليل والتثقل مضارع للنفي والنفي له صدر الكلام (٤) .
٣- قال في تعليل جرميزها : لأنها نقيضة " رب " ورب تجزئاً ما بعدها وكذلك ما حمل عليها (٥) .

(د) علة أولى : عُلِّقَ بها عدم جواز إعراف حروف الجزم مع الحذف فقال : والذي يدل على صحة ما ذكرناه أن حروف الجر لا تضمن مع الحذف فحروف الجزم أولى (٦) . ومن هذا القيل تدليله على هنا " أسماء " الإشارة وما التعجيبة بقوله : أجمعنا على أن الاسم يعني إذا تضمن معنى حرف منطوق به . وإذا بني الاسم لتضمن معنى حرف منطوق به فلأن تنهى اسماً الإشارة وما التعجيبة

١- أسرار العربية ص ٣٠

٢- نفس المصدر ص ٤١٧

٣- نفس المصدر ص ٢١٤

٤- نفس المصدر والمكان

٥- نفس المصدر ص ٢١٥

٦- نفس المصدر ص ٢٢١

لَتَفْصَحَ معنى حرف غير منطوق به كان ذلك من طريق أولس (١) .

هـ) علة زوال مشابهة : **طَلَّ** بها توقد " ما " الحجازية عن العمل اذا انتقص خبرها " بالآ " قال : **لَا نَ " ما "** إنما عطلت لأنها اشبهت " ليس " من جهة المعنى وهو النفي و " **إِلَّا "** تبطل معنى النفي فتزول المشابهة وإذا زالت المشابهة وجب ألا تعمل (٢) .

٣- علم البيان : **البيان** اسم لكل شيء كشف لك عن بيان المعنى وهذا لك الحجب دون الضمير حتى يفضي السامع الى حقيقة ويهجم على محموله (٣) . وتدور التعليقات في هذا المجال حول سبل ايضاح المعنى وايصاله الى القلب في أحسن صورة من اللفظ بعيدا عن التعقيد أو الالتباس أو الإطناب المل أو الإيجاز المخل . ويدخل في ذلك ما يحتمل الكلام من تقديم وتأخير وتعريف وتشكيك وحذف وإثبات الخ ومن هذا القبيل التعليقات التالية :

أ) علة فرق : **طَلَّ** بها **هنا " قبل " و " بعد "** على **ضم "** قال : إنما ينوهما على الضم لأن النصب والجريد دخلها نحو جئت قبلك ومن قبلت . وأما الرفع فلا يدخلها البتة . فلو ينوهما على الفتح والكسر لألتصمت حركة الاعراب بحركة **هنا " (٤)** . وكذلك **طَلَّ** بها دخول التنوين الاسم فقال : ذهب بعضهم الى أنه دخل فرقا بين **الأمم "** **والفقير "** .
وبعضهم آخرون الى أنه دخل فرقا بين ما ينصرف وما لا ينصرف (٥) . وكذلك **طَلَّ** بها كسرتون التنثية وفتح نون جمع المذكر السالم وقال : فإن قيل : فلم كسروا نون التنثية وفتحوا نون الجمع ؟ قيل : للفرق بينهما (٦) وكذلك رفع الفاعل ونصب المفعول (٧) . فهو يرى أن هذا إنما تم لغايات غاية كتجنيد الالتباس ورفع الاشتباه .

- ١- لمع الأدلة ص ٧٦ . هذا وقد اعتبر ابن الأنباري التعليل بالأولى من وجوه الاستدلال التي تلحق بالقياس وتتفرع عنه (انظر لمع الأدلة ص ٧٣)
- ٢- أسرار العربية ص ١٤٥
- ٣- مقالات لشاهير العرب - لحيى شيخوخ ص ١٠٥
- ٤- أسرار العربية ص ٣١
- ٥- نفس المصدر ص ٣٦
- ٦- نفس المصدر ص ٥٥
- ٧- نفس المصدر ص ٧٧

ب) علة توكيد : عُلِّلَ بها دخول الباء على خبر " ما " الحجازية . قال : قيان
 قيل : لِمَ دخلت الباء في خبرها نحو : ما زيد بقائم ؟ قيل : لوجهين
 أحدهما أنها دخلت توكيداً للنفى (١) .

ج) علة فائدة : عُلِّلَ بها امتناع وقوع ظرف الزمان خبراً عن جثة كما قال ابن مالك :
 ولا يكون اسم زمان خبراً عن جثة وإن بقى فأخبراً . وعُلِّلَ ذلك بقوله : لأن نفي
 وقوع ظرف المكان خبراً عنه فائدة وليس في وقوع ظرف الزمان خبراً عنه فائدة (٢) .

د) علة استغناء : عُلِّلَ بها حذف الفاعل قال : إن قال قائل : لم لم يسم
 الفاعل ؟ قيل : لأن العناية قد تكون بذكر المفعول كما تكون بذكر الفاعل
 وقد تكون للجهد بالفاعل . وقد تكون للإيجاز والاختصار وإلى غير ذلك من
 هذه جملة من الأهداف والمقاصد يستغنى عن الفاعل لواحد منها أو أكثر .
 فيكون أقرب إلى الدقة جمع هذه المقاصد والأهداف كلها تحت اسم واحد
 هو الاستغناء . ومن هنا جاءت التسمية التي اخترناها لهذا الضرب من التحليل .

هـ) علة كثرة استعمال : عُلِّلَ بها حذف فعل القسم قال : فإن قال قائل : لم
 حذف فعل القسم قيل : إنما حذف فعل القسم لكثرة الاستعمال (٣) .

و) علة دلالة حال : عُلِّلَ بها حذف " لا " من قوله تعالى : تالله تفتأ تذكر
 يوسف . وقال : وذلك لدلالة الحال عليه (٤) .

ز) علة تخفيف : عُلِّلَ بها إقامة بعض الظروف والحروف مقام الفعل ((في باب الأفعال))
 مثل عليك وعندك وذنك وهي التي يسمونها أسماء الأفعال . قال فسيحي
 تحليل ذلك : لأن الأسماء والحروف أخف من الأفعال واستعملوها بدلاً
 منها دلالة للتخفيف (٥) . وهو يعني بالتخفيف هنا الإيجاز لأن التخفيف
 في معناه الحقيقي يستعمل في المفردات كحذف حرف أو الاستغناء عن حركة .
 أما في الجمل فيقصد به الإيجاز . ولذلك أوردناه تحت هذا البند .

١- أسرار العربية ص ١٤٥

٢- نفس المصدر ص ٧٥

٣- نفس المصدر ص ٨٨

٤- نفس المصدر ص ٢٧٥

٥- نفس المصدر ص ٢٧٨

٦- نفس المصدر ص ١٦٣

ج) علة اتصال : علل بها حذف حرف الجر من بعض الظروف غير المفصلة مثل
مَعْقِدُ الْأَزَارِ وَمَقْعَدُ الْقَائِلَةِ وَمَنَاطُ الثَّرْيَاءِ . وقال في ذلك : الْأَصْلُ فِيهَا كِلَاهُمَا
أَنْ تَسْتَعْمَلَ بِحَرْفِ جَرٍّ إِلَّا أَنَّهُمْ حَذَفُوا حَرْفَ الْجَرِّ فِي هَذِهِ الْمَوَاقِعِ اتِّصَالًا (١) .

٤- متفرقات : ندرج تحت هذا البند طائفة من العلل المتفرقة التي لم نستطيع
أن نردّها إلى موضوع محدد أو أن نجد بينها صفة مشتركة وهي التالية :

أ) علة اشتقاق : وقد علل بها تسمية الاسم اسماً فقال : فان قيل : لم سمي
الاسم اسماً ؟ قيل : اِخْتَلَفَ فِيهِ النُّحَوِيُّونَ . فذهب البصريون إلى أنه
سمي اسماً لوجهين : أحدهما أنه ساء على سماء وعلى ما تحته من معناه
فسمي اسماً لذلك . والآخر أنه ساء على الفعل والحرف أي ارتفع (٢) . وكذلك
علل بها تسميته الاسم المقصور مقصوراً . فقال : وسمي مقصوراً لأن الحركات
قُصِرَتْ عَنْهُ أَيِ حَبِطَتْ (٣) .

ب) علة استتلال : علل بها تقديم الاسم على الفعل والفعل على الحرف قال :
أَمَّا قَدَّمَ الْأِسْمَ عَلَى الْفِعْلِ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ وَيَسْتَفْنِي بِنَفْسِهِ عَنِ الْفِعْلِ نَحْوُ :
زَيْدٌ قَائِمٌ . وَأَجْرُ الْفِعْلِ عَنِ الْأِسْمِ لِأَنَّهُ فُرِعَ عَلَيْهِ لَا يَسْتَفْنِي عَنْهُ . فَلَمَّا كَانَ
الْأِسْمُ هُوَ الْأَصْلُ وَيَسْتَفْنِي عَنِ الْفِعْلِ وَالْفِعْلُ فُرِعَ عَلَيْهِ وَفُتِرَ إِلَيْهِ كَانَ الْأِسْمُ
مَقْدَمًا عَلَيْهِ (٤) .

ج) علة أصل : وهي ما يسمي باستصحاب الحال . وعلل بها بناء الحروف على
ما بنيت عليه نقال : وَأَمَّا الْحُرُوفُ فَكُلُّهَا مَبْنِيَةٌ لَمْ يُعْرَبْ مِنْهَا شَيْءٌ
لِبَقَائِهَا عَلَى أَصْلِهَا فِي الْبِنَاءِ (٥) .

د) علة عدول : علل بها إجازة النصب في مبر " كم " الخبرية إذا فصل بينهما
بالجار والمجرور أو بالظرف . قال : أَمَّا جَازَ ذَلِكَ وَهُوَ النَّصْبُ عَدُولًا عَنِ الْفَصْلِ
بَيْنَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ لِأَنَّ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ بِمَنْزِلَةِ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ وَلَيْسَ النَّاصِبُ

١- أسرار العربية ص ١٨٠

٢- نفس المصدر ص ٤

٣- نفس المصدر ص ١٧

٤- نفس المصدر ص ٣٤

٥- نفس المصدر ص ٣٣

مع المنصوب بمنزلة الشيء الواحد (١) .

هـ) علة اختصاص : علة بها عمل حروف الجر وذلك بقوله : انما عطيت لانها اختصت بالاسماء والحروف متى كانت مختصة وجب أن تكون عاملة (٢) .

و) علة عدم تأثير : علة بها منع صيغة متهم الجمع من الصرف مشـلـل مفاعل وفاعل وما شابه قال : لأنه جمع لا تأثير له في الأحاد . فعـدـم التأثير يقوم مقام علة ثانية (٣) .

ز) علة تفصيل : علة بها هنا الفعل الماضي على حركة . فقال : بني على حركة تفصيلاً له على فعل الأمر لأن الفعل الماضي أشبه الاسماء في الصيغة (٤) . وملاحظ ما في يدى هذه الملك ولا سيما الأخيرة منها من ضعف وتهاافت كما ستوضح بعد تفصيل .

هذه جولة في علة ابن الأنبارى وتعليقاته كان يمكن لها أن تطول وتمتد لولا أننا لا نود الخروج عن الحدود المرسومة لهذه الرسالة . وما ذكرناه كان على كل حال لا عطاء صورة عن جهود صاحبنا في هذا الميدان .

-
- ١- أسرار العربية ص ٢١٦
 - ٢- نفس المصدر ص ٢٥٣
 - ٣- نفس المصدر ص ٣١٢
 - ٤- نفس المصدر ص ٣١٥

— نصيب تعليلاته من القوة والضعف —

ليست التعليلات التحوية جميعها في مستوى واحد من القوة والضعف خاصة أنها تفديرات ذهنية معرضة للأصابة والخطأ . ولا شك أن الاكثار من هذه التعليلات والاندفاع وراءها بحماسة وشغف ودون الاعتقاد بمنهج فكري ثابت يجعلها عرضة للاستحالة والاختلال وطلقة اللوهم والخيال ، ما حمل الشعراء على السخرية من هذه التعليلات والتندر بأصحابها والاعتزاز في مقابل ذلك بالموضوعة والسليقة (١) .

وقد استفزت هذه الحسنة القاسية النحاة فهبوا يداغمون عن تعليلاتهم مستخدمين في ذلك الحجاج المنطقي والجدل الكلامي ويقف على رأسه هو " التحوي " الكبير ابن جني (٢) .

ولا نريد أن نستمر في هذا الموضوع فكل قصدنا أن نقمّ تعليلات ابن الانباري الذي أوغل في هذا الميدان إنما يقال . وزاد على السابقين فيها أيضا زيادة .

والسؤال الذي يواجهنا بهذا الشأن هو : ما قيمة تعليلات ابن الانباري هذه وما نصيبها من القوة والضعف ؟ فلا شك أنها تتباين قوة وضعفا وتوسطا بينهما الحاليين .

ومن الجدير أن نذكر بهذا الخصوص أن بعض المعنيين (٣) بهذا الموضوع تسم العلة الى ثلاثة أصناف هي التالية :

١- ما يقرب مأخذه ويتلقاه النظر بالقبول (٤)

١- قال بعض الأدباء :

ترنسو بطرفا تائن فاقصر
أضعف من حجة نحوي .
وقال غيره :

ولست بنحوي بلوك لسانه
ولكن سليقي يقول فيعرب .

٢- كتب في الخصائص بابا في الرد على من اعتقد قساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه من أحكام العلة (ج ١ ص ١٨٤)

٣- محمد الخضر حسين : دراسات في العربية وتاريخها ص ٧٤-٧٥

٤- وقد مثل على ذلك بتحريك بعض الحروف الساكنة للتخلص من الثقل الساكنين وحذف أحد الحرفين المتماثلين طلبا للخفة . (انظر ص ٧٤)

- (٢) ما يكون من قبيل الفرغيات التي لا تستطيع أن تردنا على قائمتها (١) .
(٣) ما يجري فيه بعض النحاة على ما يشبه التخيل (٢) .

وهذا التقسيم ينطبق الى حد بعيد على تعليقات ابن الأنباري فمن تعليقاته ما هو منطقي مقبول ومنها ما هو فرضي مطنون ومنها ما هو قريب من الأساطير والأوهام .

فمن الصنف الأول قوله في رد رأي الكسائي بأن الفعل المضارع يرتفع بالزوائد التي في أوله . قال : فأما قول الكسائي فظاهر الفساد لأنه لو كان الزائد هو الموجب للرفع لوجب ألا يجوز نصب الفعل ولا يجزمه مع وجوده لأن عامل النصب والجزم لا يدخل على عامل الرفع فلما وجب نصبه بدخول التواصب أجزمه بدخول الجوازم دل على أن الزائد ليس هو العاصل (٣) . ومن هذا القبيل تحليله لامتناع وصف المعرفة بالنكرة (٤) ولكون الواو أصل حروف المطف (٥) ولحذف حروف العلة في الجزم (٦) ولوجوب تقدير (أن) دون غيرها بعد الواو والفاء و أو واللام وحتى في حالة النصب (٧) . ولحذف الألف والياء إذا كان الاسم على خمسة أحرف نحو قولهم في النسب الى مرتجى مرتجى والى مشترى مشترى (٨) وغير ذلك من التعليقات المنطقية المقبولة عسلا .

ومن الصنف الثاني تحليله لجواز تقديم خبر (لهن) على اسمها وامتناع تقديمه

- ١- وقد مثل على ذلك بينا (قبل وبعد) على الضم اذا قطعنا عن الاضافة لفظاً لأنيهما شابهما الحروف في احتياجهما الى معنى المحذوف وهو المضاف اليه الخ . انظر ص ٧٤
٢- وقد مثل على ذلك بطل . فاتها تحدث في اصل استعمالها بالدخول على الأفعال وقد تخرج من هذا الاصل فتدخل على مبتدأ خبره اسم نحو هل عمرو كاتب ؟ ولكنها لا تدخل على مبتدأ خبره فحصل نحو هل عمرو كتب ؟ وقد علل ذلك بعضهم بقوله :

مليحة عثقت فليها هوى حورا فذ رأته سمعت فورا لخد مشيه
كهل اذا ما رأته فعلا يحبسها حنت اليه ولم ترمي بفرقتيه

وأنتظر ص ٧٥

- ٣- أسرار العربية ص ٢٩
٤- نفس المصدر ص ٢٩٤
٥- نفس المصدر ص ٣٠٢
٦- نفس المصدر ص ٣٢٢
٧- نفس المصدر ص ٣٣٢
٨- نفس المصدر ص ٣٧٥

عليها نفسها . قال : إنما جاز تقديم خبرها على اسمها لأنها أضعف من (كان) لأنها تنصرف ويجوز تقديم خبرها عليها وأقوى من (ما) لأنها حرف ولا يجوز تقديم خبرها على اسمها فجعل لها منزلة بين المنزلتين . فلم يجوز تقديم خبرها على اسمها فجعل لها منزلة بين المنزلتين . فلم يجوز تقديم خبرها عليها نفسها لتتخط عن درجة (كان) ويجوز تقديم خبرها على اسمها لترتفع عن درجة (ما) (١) . فهذا وإن كان لا يفيد العلم أو الشئ القريب منه (٢) فهو لا يستعصي على المنقل والمنطق ولا يبلغ حد الاستحالة . ومن هذا القبيل تحليله لعدم بناء الأرواف (٣) ولعمجي ^٤ الطلنكرة (٤) ولنجي ^٥ ميمز (كم) منصوبا في الاستفهام مجرورا في الخبر (هـ) ، ولبناس ^٦ اسم (لا) النافضة للجنس على الفتح (٧) .

أما الصنف الثالث فهو كثير في أسرار العربية ولا يستطيع تتبعه وحسبنا أن نلقي نظرة سريعة على باب العدد (٧) لنصرف مدى انزلاق صاحبنا في هذه المناهات الوجعية التي لا تستند إلى علم أو منطق . فمن ذلك تحليله لكسرين (عشرين) قال : لأنه لما كان الأصل أن يشتق من لفظ الإثنين وأول الإثنين مكسور كسروا أول العشرين ليدلوا بالكسر على الأصل (٨) . وكذلك تحليله لكون ميمز (المائة) مفردا مجرورا قال : فإن قيل : فلم إذا بلغت إلى المائة انحفت إلى الواحد ؟ قيل : لأن المائة حملت على العشرة من وجه لأنها عقد مثلها وحملت على التسمين لأنها تلحقها فالزمت الانغاسة تشبيها بالعشرة وبنت بالواحد تشبيها بالتسمين (٩) . وكذلك قوله : فإن قيل : فلم اجري الألف مجرى المائسة في الانغاسة إلى الواحد ؟ قيل :

- ١- أسرار العربية ص ١٤١
- ٢- دراسات في العربية ص ٧٤
- ٣- أسرار العربية ص ١٧٧-١٧٨
- ٤- نفس المصدر ص ١٩٣ .
- ٥- نفس المصدر ص ٢١٦
- ٦- نفس المصدر ص ٢٤٦
- ٧- نفس المصدر ص ٢١٨ وما بعدها .
- ٨- نفس المصدر ص ٢٢١
- ٩- نفس المصدر ص ٢٢

لأن الألف عقدٌ كما أن المائة عقدٌ (١) . وكذلك قوله : فان قيل : فلم يجمع الألف إذا دخل على الأحاد و سُفِرَتْ مع الأحاد كالمائة ؟ قيل : لأن الألف طرف كما أن الواحد طرف . لأن الواحد أول والألف آخر . ثم تتكرر الأعداد فكذلك أ جري مجرى ما يضاف إلى الأحاد (٢) . ومن هذا القبيل تحليله لينا* المادى المرسفة على القسم (٣) . ولا اختصاص بحروف الجر بالجـ (٤) ولقيام الواو مقام الباء في القسم (٥) ولجمع فعل على أفعال (٦) وفعل على أفضل على قلة (٧) . وغير ذلك من التحليلات الكثيرة التي لا يقبلها العقل ولا يستسيغها المنطق .

ولسنا نستطيع أن نتمقب كلًا من هذه التحليلات فنبين سبب كونه معقولا أو مذهبونا لأن ذلك يعودنا إلى الاطالة والاسباب ، غير أنه يبدو لنا بصفة عامة أن التحليل يكون معقولا أو مذهبونا بقدر وقوعه في نطاق اختصاص النحوي من تعريف وتذكير أو تقدير وتأخير أو حذف وإثبات الخ فإذا انتقل من ذلك إلى ملاحظة الوضعيات (٨) ومحاولة اكتناه أسرارها والنفاد إلى أسباب وجودها على هيئات معينة كتحليله لكسر "عشرين" ولكون مميز المائة مفردا مجرورا ولا جـ "الألف مجرى المائة في الإضافة إلى الواحد وغير ذلك مما لا حيلة فيه إلا السماع ، فقد خزن إلى البحث في ما يعقد من الأمور الغريبة التي لا يرى العلماء جدوى من الاستمرار فيها (٩) .

ولعل السبب في تشبث ابن الأنباري بهذه التحليلات الظنية وإيخاله في ملاحظتها

- | | |
|-------------------------|-------------------------|
| ١- أسرار العربية ص ٢٢٣ | ٣- نفس المصدر ص ٢٢٤ |
| ٢- نفس المصدر والمكان . | ٤- نفس المصدر والمكان . |
| ٥- نفس المصدر ص ٢٧٦ | ٦- نفس المصدر ص ٣٥٠ |
| ٧- نفس المصدر ص ٣٥٢ | |

- ٨- علق أبو حيان الأندلسي على مثل هذه التحليلات بقوله : فهذا كله تحليل يسخر الماقل منه ويهزأ من حاكمه فضلا عن مستتبسطه . فهل هذا كله الأمن الوضعيات والوضعيات لا تعلل ؟ وقد مثل على هذه الوضعيات بقوله : فلا يقال لم جاء هذا التركيب في قولك "زيد قاشم" كما لا يقال : لم يقال للعين الطرف والليل : الليل ؟ ولا يقال لم كانت حروف المضارعة : الهزة والتا* والنون والباء الخ (انظر أبو حيان النحوي لخدمة الحديث ص ٣١٤)
- ٩- انظر دلالة الألفاظ للذكي كثير ابراهيم أنصص ص ١٣ .

وتتبعها ما كان يجده في نفسه من شغف بالأقضية المنطقية والأدلة الفلسفية . فقد كان هذا الشغف سمة المصراة كانت النزعة المنطقية طاهرة في مختلف جوانب النشاط العلمي وما يؤيد وجود هذه النزعة قول الغزالي : لا ثقة بقول من لم يتنطق .

وما يدرينا لعل ابن الأنباري ومن سار على نهجه من النحاة لم يكونوا يحرصون على صدق التعليل وصحته قدر حرصهم على الإدلال بقدرتهم والتباهي بعلمهم : ولا أفلم يكونوا يحسبون ما يعترض هذه التعليلات من ضعف وهزال ؟ أفلم يكن هذا الأيغال في التعليلات الظنية الغرضية هو الدافع لنشوء حركة تحوية مفادة في الإدلال كان على رأسها ابن مضاء القرطبي (١) . هاجمت النحاة المشاركة وفندت آراءهم وسخرت بتعليلاتهم على أمة حال لا ريب في أن ابن الأنباري كان ابن عصره وبشئته . ولم يكن متوقفا منه أن يضع غيره ما صنع . فلقد كان غير من يمثل تلك الفترة التي انتمت بتسرب المنطق إلى جميع مناحي الثقافة وهيمتها على مختلف العلوم .

— مفادة في العلة والتعليل —

كما اعتد ابن الأنباري في أصول النحو على مصادر فقهية كذلك اعتد في العلة على مصادر فقهية أيضا خاصة أنه أدرج العلة بأصول النحو وجعلها جزءا منها فلا بدع أن تكون المصادر واحدة في الجهتين .

ونحن لا نريد أن نطيل في البحث عن تلك المصادر لأن المجال لا يتسع لذلك : وحسبنا أن نذكر مثلا واحدا على ذلك . " قال في لمع الأدلة : والدليل العقلي يدل وجوده على وجود الحكم ولا يدل عدمه على عدم الحكم فإن وجود العالم يدل على وجود المانع ولا يدل عدمه على عدمه " (٢) .

وقد ورد هذا الكلام في " المنقول " على الوجه التالي : فقال قائلون : لا يعتبر كما في الأدلة العقلية إن الإحتكام يدل على الحكم ووجوده وعدمه لا يدل على جهله وعدمه (٣) . فقد نقل ابن الأنباري عبارة الغزالي مع بعض التصرف والتحرير .

وكذلك استفاد ابن الأنباري فيما كتبه عن العلة من ابن جني . وقد مررنا فيما سبق من مقارنات وموازنات بين نظرات ابن جني في مسائل معينة في غير قليل من ذلك . أن معظم مصالحات ابن الأنباري في العلة لها ساقبل في كتاب الخصائص وقد اشرنا إلى ذلك في مواضع سابقة متعددة فلا ضرورة لإعادة والتكرار .

١ — انظر كتابه المشهور في ذلك والمسمى "الرد على النحاة" تحقيق الدكتور شوخي ضيف

التأخر سنة ١١٤٧ هـ .

٢ — ص ٦٥

٣ — الغزالي ص ٤١١

وأما في التحليل فيبدو أنه اعتمد على الزجاجي في كتابه "الإيضاح" ولا سيما أن كتاب "الإيضاح" لما يقول صاحبه : قد انشئ في كل النحوي خاصة والاحتجاج له وذكر أسرار (١) . وهو نفس الهدف الذي قصد إليه ابن الأنباري من تأليف "أسرار العربية" . فهما متطابقان من حيث الهدف وأسلوب المعالجة . ولعل من المستطاع هنا تعقب ابن الأنباري وتبين جميع مواطن أخذه من (الإيضاح) بدقة وتفصيل ولذلك نكتفي بذكر الأمثلة التالية :

(١) قال ابن الأنباري في تحليل تحديد أقسام الكلام بثلاثة لا رابع لها : فان قيل : فلم قلتم إن أقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها ؟ قيل لا تسأجدنا هذه الأقسام الثلاثة يميز بها من جميع ما يخطر بالبال ، ويتوهم في الخيال . ولو كان ها هنا قسم رابع لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه . ألا ترى أنه لو سقط آخر هذه الأقسام الثلاثة لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه بازاء ما سقط ؟ فلما عبر بهذه الأقسام عن جميع الأشياء دل على أنه ليس إلا هذه الأقسام الثلاثة (٢) .

وهذا الكلام يمت بصلة إلى قول الزجاجي في نفس المعنى : " والمدعى أن للكلام قسما رابعا أو أكثر منه مفعول أو شاك فان كان متيقنا فليوجد لنا في جميع كلام العرب قسما خارجا عن أحد هذه الأقسام ، ليكون ذلك ناقضا لقول سيويه ولن يجد إلى ذلك سبيلا (٣) " .

وقال ابن الأنباري في تحليل تسمية الحرف حرفا " فان قيل لم سمي الحرف حرفا قيل لأن الحرف في اللغة هو الطرف ومنه يقال : حُرِفَ الجبل أي دأرقه فسمي حرفا لأنه يأتي في طرف الكلام " (٤) .

وهذا الكلام قريب الشبه بقول الزجاجي : وسمي القسم الثالث حرفا لأنه حُرِفَ ما بين هذين القسمين ورباط لهما . والحرف حد الشيء فكأنه يوصله بين هذين كالحروف التي تلي ما هو متصل بها (٥) .

-
- | | |
|-----|-----------------------|
| ١ - | ص ٢٨ |
| ٢ - | أسرار العربية ص ٣ - ٤ |
| ٣ - | الإيضاح ص ٤٣ |
| ٤ - | أسرار العربية ص ١١٢ |
| ٥ - | الإيضاح ص ٤٤ . |

وحسينا أن تلقى نذرة على باب التثنية والجمع (١) عند ابن الأنباري فهـو
شبهه تماما بباب القول في التثنية والجمع (٢) عند الزجاجي . وهذه بعض المقارنات :

قال ابن الأنباري : إن قال قائل : ما التثنية (٣) ؟ وقال الزجاجي : إن قال
قائل : أخبرونا عن التثنية ما معناها (٤) ؟

قال ابن الأنباري : فلم خصو التثنية في حال الرفع بالألف (٥) ؟ وقال الزجاجي :
إن قال قائل : لم جعل رفع الاثنين بالألف (٦) .

قال ابن الأنباري : وكانت الألف والواو والياء أولى من غيرها لأنها أشبه الحروف
بالحركات (٧) . وقال الزجاجي : إن هذه الحركات الثلاث مأخوذة من الواو والياء والألف (٨).

قال ابن الأنباري : " فإن قيل : فما حرف الاعراب في التثنية والجمع ؟
قيل : اختلف النحويون في ذلك فذهب سيبويه إلى أن الألف والواو والياء هي
حروف الاعراب وذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد ومن تابعهما أنها
تدل على الاعراب وليست باعراب ولا حروف اعراب .

وذهب أبو عمر الجبري إلى أن انقلابها هو الاعراب . وذهب قطرب
والفسرا والزهادي إلى أنها هي الاعراب (٩) .

وقال الزجاجي في نفس المعنى : " قال الكوفيون كلهم : الألف في التثنية والواو
في الجمع والياء في التثنية والجمع هي الاعراب نفسه .

١- انظر أسرار العربية ص ٤٧ وما بعدها .

٢- انظر الايضاح ص ١٢١ وما بعدها .

٣- أسرار العربية ص ٤٧

٤- الايضاح ص ١٢١

٥- أسرار العربية ص ٤٩

٦- الايضاح ص ١٢٣

٧- أسرار العربية ص ٤١

٨- الايضاح ص ١٢٣

٩- أسرار العربية ص ٥١ - ٥٢

وقال المازني والعبري والأخفش سعيد بن سعيد: هذي الحروف دليل الإعراب
ولمست بأعراب ولا حروف أعراب.

وقال الخليل وسيبويه ومن تابعها هذه الحروف إعرابية (١) . والنصان
قريب الشبه أحدهما من الآخر .

هذا وقد أشار محقق الإيضاح إلى بعض مواضع الشبه هذه بين ابن الأنباري
والزجاجي ونبه على ذلك في الحواشي (٢) .

ونحن لا نزم أن ابن الأنباري ينقل عن الزجاجي نقلاً حرفياً فلا شك أن
عباراته تختلف بعض الاختلاف عن عبارات سلفه في النصوص التي نقلناها . وعلى
الرغم من ذلك فتأثره به واضح غير قابل للمجدد والانكار . أنه يتجلى في هذا هر ثلاثة
هي التلمية :

(١) الالتفات في معالجة نفس الموضوعات .

(٢) التقارب في أسلوب المعالجة .

(٣) استخدام الطريقة الجدلية .

فابن الأنباري في هذا كله يقلد الزجاجي ، وخاصة في البحث عن أصل الكلام ،
ومحاولة الكشف عن أسرارها ، وذلك بطريقة السؤال والجواب والاهتمام بآثار
آراء الآخرين ومناقشتها مما لا يدع مجالاً للشك بوقوع هذا التأثير وشبهته وأن كتاب
" الإيضاح " كان في زمن ابن الأنباري معروفاً مشدواً .

* * * *

١- الإيضاح ص ١٣٠

٢- انظر ص ٥٦ (حاشية رقم ١) وص ٨٤ (حاشية رقم ١) وص ٩١ حاشية

رقم ٢ (وص ١٢٦ (حاشية رقم ٥)

الباب الثاني

انتاجه النحوى

الفصل الثالث

الخلافا

— الفصل الثالث —

— الخلاف —

تمهيد

فرم ابن الأنباري بصلته الوثيقة بالخلاف النحوي فهو من النحاة الثلاثة الذين عالجوا هذا الموضوع بإفاضة وأوسعوا القول فيه ورفقوا معاملة بارزة وأغحصة . وكتابه " الانصاف في مسائل الخلاف " من الشهرة والذيع بحيث يطغى على كل ما ألف في هذا الموضوع قبل ابن الأنباري وحده . وهو عدة الأدباء والباحثين عند النظر في الخلاف والخوض في سائله وقضاياها . ففيه من الميزات والمناقب ما يجعله جديراً بهذه المكانة السامية .

وسنبعث في هذا الفصل مدى مساهمة ابن الأنباري في الخلاف ونقيم جهوده فيه ونحدد نصيبه من النجاح في معالجته . غير أننا قبل ذلك نود أن نقدّم عرضاً سريعاً لمعنى الخلاف وظروف نشأته ، ونلقي به في الضوء على أسبابه ودواعيه ، ونعرض بعض الآراء التي تشجع في ذهننا حوله .

نشأة الخلاف .

يعني النحاة " بالخلاف " ما نشأ بين علماء البصرة والكوفة — من تباين في تحليل الكواهر اللغوية ، وتمايز في استنباط الأحكام النحوية ، واختلاف في فهم الأصول واستخدامها ، وتعميد القواعد وتخرجها إلى غير ذلك مما يمس إلى علم النحو واللغة .

وعلى الرغم من أن كلا الطرفين استعمل نفس الأصول واستخدم نفس الوسائل فإن كلا منهما كان له فهمه الخاص بها وموقفه المتميز منها . فقد استخدم كل منهما السماع والقياس وتمسك بهما ولكن اختلاف فهم كل منهما لهذهين الأعين الكبيرين

الرئيسين اجعلهما يقفان على طرفي نقب في تفسير النحو وتقميده ، فما تجد لطرف رايًا حتى تجد للطرف الآخر ما يباينه ويناقضه .

فالبصريون يتمسكون بالسماع ويشددون غاية التشدد في استخدامه والاعتداد عليه ، فلا يأخذون الا من ثبتت أعمالته واشتهرت فصاحته . فقد حصروا الأخذ بقبائس من ممتنّ دون أن يتجاوزوها الى غيرها من كان لها احتكاك أو اتصال بالأمم الاخرى من فرس ، وهنود ، وأقباط ، وغيرهم (١) .

أمّا الكوفيون فقد ترخّصوا في أمر السماع وأخذوا دون تحفظ أو احتياط . فقد أخذوا من أهل الأرياف وسكان البراري (٢) . وقيل عن الكسائي وهو من ائتمن الاوائل " انه كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن ويحرف غير أهل الفصاحة والضرورات فيجعل ذلك أصلًا ويقهر عليه حتى أقصد النحو " (٣) . وذكر كذلك أنه لقي عشرة من بني عبد القيس تسمى " الحطمة " كانت تازلة ببغداد فأخذ عنها كثيرًا من الخطأ واللحن (٤) .

وكان البصريون يحترقون بمنهجهم وينحون على الكوفيين تهاونهم في الأخذ وتوسمهم في الاستماع حتى قال قائلهم مفتخرًا : " نحن نأخذ اللغة عن حُرّة الضباب واكلّة الرباع وانتم تأخذونها عن اكلة الشوايز وباعة الكواصخ " (٥) .

وقال الأندلسي في شرح المفصل : الكوفيون لو سمعوا بيتًا واحدًا فيه جوار شبي مخالف للأصول جعلوه أصلًا وبنوا عليه . فذهب الكوفيون القياس على الشاذ وذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر (٦) .

وفي إحدى المناظرات التي دارت بين أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب وأبي العباس أحمد بن يزيد المبرد استشهد الاول بقول أعرابي فقال له المبرد : " لا يترك كتاب الله واجتاع العرب لقول أعرابي وعسًا " (٧) .

- ١ - نقل السيوطي عن أبي نصر الفارابي تفصيلًا واضحًا عن هذا الموضوع فقد ذكر اسما القبائل التي أخذت عنها العرب دون سواها . (انظر المزهري ج ١ ص ٢١١ - ٢١٢)
- ٢ - المدارس النحوية ص ١٦٠
- ٣ - معجم الادباء ج ٢ ص ١٨٣
- ٤ - معجم الادباء ج ١ ص ١٨٢ وانباء الرواة ج ٢ ص ٢٧٤
- ٥ - السيرافي - أخبار النحويين البصريين ص ٦٠ والاقتراح للسيوطي ص ١٠٠ والشوايز هي الألبان الشخبة والكواصخ هي المخللات يشتهي بها الطغام .
- ٦ - السيوطي الاقتراح ص ٨٦ . ٧ - الزجاجي - مجالس الملوك ص ١٢١ .

هذا بالنسبة لكلام العرب. أما بالنسبة لمصادر الاحتجاج الأخرى كالقرآن والحديث النبوي فقد استبعد البصريون من منهجهم الاستشهاد بالقراءات إلا إذا كان هناك شمر يستند بها أو كلام عربي يؤيدها أو قياس يدعمها . واستبعدوا كذلك من منهجهم الاعتماد على الحديث الشريف في تقعيد القواعد . في حين كان الكوفيون يأخذون بكل ذلك ، دون تردد أو تحفظ (١) .

وكذلك نسب إلى الكوفيين التزني في رواية الشعر والتساهل في نسبتها إلى ثائلهما . قال أبو الطيب اللغوي : " الشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة ولكن أكثره مصنوع ومنسوب إلى من لم يقله وذلك بمن في دواوينهم (٢) " .

وصفة القول أن الكوفيين اتبعوا في السماع والبصريين اتبعوا في القياس فأصبح الاتباع في السماع السمة الثابتة للذهب الكوفي والاتباع في القياس السمة الغالبة للذهب البصري .

ويوضح ما سلف أن الذهب البصري أكثر دقة وأشد ضبطاً وأوفر مراعاة لقواعد المنهج العلمي : " ولعلنا بذلك نستطيع أن نفهم السر في أن نحو المدرسة البصرية هو الذي ظل سيطراً على المدارس النحوية التالية وعلى جميع الأجيال العربية التي جاءت من بعدهم لأن قواعدهم هي القواعد المطبوعة مع الفصحى . ونقصد الكثرة منها الذي استخرجت منه تلك القواعد استخراجاً مضافاً مرفوعاً أروع ما يكون الترويض والتصنيف (٣) " .

وعلى الرغم من ذلك كله ما زال ثمة من الملماء والدارسين من يفضل الذهب الكوفي ويرجحه على الذهب البصري وخاصة في موضوع الاحتجاج بالقراءات والحديث النبوي . ولعل النزعة الدينية والتصصب لهذه المصادر هما الحافزان لاتخاذ مثل هذا الموقف والالتزام به مع أن النزعة الدينية يجب أن تكون بعيدة عن هذه الأمور العلمية .

١- عبد الحامد سالم مكرم : القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ص ٩٧

٢- أبو الطيب اللغوي : مراتب النحويين ص ٧٤

٣- شوقي شيف : المدارس النحوية ص ١٦٢

شكوك حول وجود المدرستين .

على الرغم من اشتهاار أمر جاتين المدرستين أو البذحين وثبوت وجودهما في كتب التراث فإن من الباحثين المحدثين من أنكروا وجود المدرسة الكوفية مثل جوقولد فايل والمترجم لثعلب في دائرة المعارف الإسلامية وبروكلمان فقد اشترك هؤلاء في القول بعدم وجود مدرسة نحوية كوفية ذات منهج مكتمل وكيان مستقل وأن القول بوجودها قضية كانت من صنع النحاة المتأخرين (١) .

ولو رحننا نبحث في المصادر النحوية لعثرنا على ما يدعم وجهة نظر هؤلاء المشككين في وجود مدرسة نحوية تسمى مدرسة الكوفة وحسبنا أن نورد شيئاً من خلاقات اثنين من أئمة هذه المدرسة هما الكسائي والفسرا* للتدليل على وجهة النظر هذه أو على الأقل لاظهار أن وجهة النظر هذه لها ما يبررها .

وهذا عدد من مواطن الخلاف بينهما :

- (١) إنضم أحمد الفراء* اسم وعند الكسائي فعل (٢) .
- (٢) الفراء* لا يجيز المصطف على اسم* أن قبل استكمال الجواب الآ فيما لا يتيين فيه الأعراب والكسائي يقول فيما يتيين ولا يتيين (٣) .
- (٣) في قولهم : زيداً إن نضرباً أضرباً . إن نصيبته بالثاني لم يختلف فيه وإن كان الأول أجاز الكسائي وأبى الفراء* لأن الشروط لا تتقدمها صلاتها (٤) .
- (٤) الفراء* يجيز قائم أخول والكسائي لا يجيزه (٥) .
- (٥) في قوله عز وجل : ولقد مكناكم فيما إن مكناكم فيه . الفراء* يقول فيما لم نمكنكم فيه والكسائي يقول : في الذي مكناكم فيه (٦) .
- (٦) في قوله تعالى : فآمنوا خيراً لكم . الكسائي يقول فيها : فآمنوا بكن خيراً لكم

١- مهدي المخزومي - مدرسة الكوفة ص ٣٥١ - ٣٥٢ .

٢- مجالس العلماء ص ٥٩ .

٣- مجالس ثعلب ص ٣١٦ .

٤- مجالس ثعلب ص ٤٨٧ والانصاف ج ٢ ص ٦٢٣ .

٥- مجالس ثعلب ص ٣٨٧ .

٦- مجالس ثعلب ص ٣٢٢ .

- والفراء يقول : فآثروا إيماناً خيراً لكم (١) .
- (٧) أنت أخاف أول غارب . يأباه الفراء ويجيزه الكسائي (٢) .
- (٨) أجاز الكسائي تقديم اسم منصوب في جملة جواب الشرط . نحو إن تأتني زيداً
أكرم وأباه الفراء (٣) .
- (٩) الفراء لا يجيز الكناية عن الأعداد في مثل قولنا عندى الخمسة الدراهم والستة
والكسائي يجيز (٤) .
- (١٠) الفراء يجيز مررت بزید لا عمرو والكسائي لا يجيزه إلا مع الباء . اعني مررت بزید
لا بصمير (٥) .

فهذه بعض مسائل اختلف فيها ائمة الكوفيين . وقد تطول القائمة
إذا رحنا نتتبع نقاط الخلاف بينهما ونتقصاها (٦) . ولمست هذه الظاهرة منحصرة
في ائمة الكوفيين بل هي منتشرة بين ائمة البصريين أيضاً . فليست هناك قاعدة
أجمع عليها نحاة البصرة وتوارد على معارضتها نحاة الكوفة : أو قال بها الآخرون
جميعاً . وطرحها الأولون جميعاً . بل كثيراً ما نجد العالم الواحد من أهل الكوفة
مثلاً يذهب إلى أحكام يوافق فيها مذهب خصومه ويخالف أهل مذهبهم . وطالعنا
تجد هذه الظاهرة في كتاب الانصاف في مسائل الخلاف : لاهن الأنباري
وفي كتب النحو الأخرى . وما أكثر ما نقرأ فيها : قال البصريون : لا فلاناً وفلاناً
كذا وذهب الكوفيون لا فلاناً وفلاناً كذا (٧) .

فهذا كله يشير إلى أن ثمة مخالفة في الحديث عن الخلاف بين البصريين والكوفيين
كما ارتأى بروكلمان (٨) . ولعل المصيبة القلبية والاهواء السياسية أرادت لهذا

-
- ١- مجالس ثعلب ص ٣٧٢
 - ٢- مجالس ثعلب ص ١٦٩
 - ٣- الانصاف ج ٢ ص ٦٢١
 - ٤- مجالس ثعلب ص ٣٣٢
 - ٥- مجالس ثعلب ص ٥١٤
 - ٦- انظر في خلافا الكسائي والفراء مدرسة الكوفة ص ١٤٢ والبحث اللغوي عند
المرب ص ١٠٢-١٠٣
 - ٧- سعيد الأفغاني في اصول النحو ص ١٩٦-١٩٧
 - ٨- تاريخ الشعوب الإسلامية ج ٢ ص ٢٨ وانظر مدرسة الكوفة ص ٣٤٢

الخلافة أن يكبر ويتفخم فأرثته وتفخمت فيه .

بدلنا على ذلك أن الصلات بين أئمة المدرستين كانت في أول العهد حسنة فقد تخرج أئمة الكوفة على أئمة البصرة (١) . وكان الكاشاني يقدّر الخليل ويحجّاه فقد ذكر عنه أنه قال : " مات والله الفهم يوم مات الخليل : لو رأيته لم يخطئهم في عينك بشر بعد ثم قال : والله ما تشلت في صدري جيلة أدب من وجه ولا علم إلا وجدت ذلك فرعا من أصل اغترسه أو سيبا في باب افتتحه " (٢) .

وكذلك ذكر من يونس بن حبيب وهو أحد أئمة البصريين أنه " سمع منه الكاشاني والفراء وكانت له حلقة بالبصرة ينتابها أهل العلم وطلاب الأدب وقصحاء الأعراب والمادسة " (٣) .

وكذلك مات الفراء وتحت رأسه كتاب شبيهه . (٤) .

هذه الأخبار تدلّل على أن العلاقات بين المدرستين كانت في أول الأمر وثيقة متينة وأن نقاط الالتقاء كانت أكثر من مواطن الاختلاف . وعلى الرغم من ذلك كله فإن تاريخ النحو العربي كله قد تأسس بعد ذلك على الخلاف بينهم . وأغلب الظن أن صورة الخلاف كما نعرفها من المدرستين قد شكلها نحويون متأخرون " (٥) .

وعلى الرغم من الشبهات التي اثيرت حول وجود إحدى المدرستين أو كليهما فإن وجودهما حقيقة واقعة أقرها غالبية العلماء قديما وحديثا (٦) . وستزيد هذه الحقيقة اثماجا وينقلب شكها بها بيقيننا حينما نوافي في كتاب " الانصاف " نطلع على

- ١- قال الدكتور مهدي اليخزومي : قائمة الكوفيين اذن قد وقفوا على النحو البصري مشافة أو مناعلة ولا بد أنهم كانوا قد افادوا من أعمال البصريين وكان لهم منها نقط ارتكاز اعتدوا عليها في نهجهم الجديد . (انظر مدرسة الكوفة ص ٣٣)
- ٢- مجالس العلماء ص ٢٥٨
- ٣- بغية الوعاة ج ٢ ص ٣٦٥
- ٤- معجم الأدباء ١٦٤ ص ١٢٢
- ٥- مهدي الراجحي : دروس في كتب النحو ص ٧٩
- ٦- انظر مدرسة الكوفة ص ٣٤٩ وما بعدها . والمدارس النحوية ص ١٥٥ وما بعدها . والبحث اللغوي عند العرب ص ١٠٩ وما بعدها .

مسائله الخلافية التي حوت صوراً ونماذج من مناهج التفكير النحوي ومنازعه عند أئمة المدرستين .

المصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين .

على الرغم من توافق المدرستين في كثير من مصطلحاتهما فهبهما أيضاً تباين في عدد من المصطلحات النحوية . وقد يكون من مستلزمات هذه الدراسة اثبات مدى تلك المصطلحات عند أحدهما وما يقابلها عند الأخرى .

مصطلحات البصريين	ما يقابلها عند أهل الكوفة
التمت	الصفة (١)
الهدل	الرد (٢) أو التبيين (٣) أو الترجمة (٤) .
الظبرف	المحل أو الصفة (٥)
حروف الجر	حروف الخفض (٦)
الصرف والتمنع من الصرف	الاجراء وعدم الاجراء (٧) .
واو المعية	واو الصرف (٨)
ضمير الشأن	المجهول (٩) .
العطف	النسب (١٠)
الضمير والمضمر	الكناية والمكسي (١١)

- ١- السيوطي ، جمع الهوامع ج ٢ ص ١١٦ وانظر المدارس النحوية ص ١٦٧ وابن جني النحوي ص ٢٦٤ .
- ٢- مجالس العلماء ص ٤٣ .
- ٣- شرح الأشموني ج ٢ ص ٢٦١ ، وانظر مدرسة الكوفة ص ٣١٠ .
- ٤- مجالس شعلب ص ٢٥ .
- ٥- الاتصاف ج ١ ص ٥١ . أسرار المربية ص ١٧٧ .
- ٦- ابن جني النحوي ص ٢٦٤ ، وانظر مدرسة الكوفة ص ٣١١ .
- ٧- مجالس شعلب ص ٦٥٣ .
- ٨- ابن هشام : مقني اللبيب ج ٢ ص ٣٦١ ١- مجالس شعلب ص ١٣٥ وشرح المفصل ص ١١٤ .
- ٩- السيوطي : جمع الهوامع ج ٢ ص ١٢٨ ، المدارس النحوية ص ١٦٧ .
- ١٠- مجالس العلماء ص ١٣٨ .

أسم الفاعل	القدم الدائـم (١) .
الاختصاص	لا تسمية له عند هم ولشبههم بـونه حالا (٢)
التعريف	التفسير (٣) .
المضارع	المستقبل (٤) .
المفعول له أو لأجله	لا يفرد له باب عند هم وإنما يلحقونه بالمصدر (٥)
ضمير الفصل	ضمير الممـاد (٦)
حروف النفس	حروف الجحد (٧)
الحروف الزائدة	حروف العلة أو الحشو (٨) .
المتصـد ي	الواقع (٩)

وثمة مصطلحات كوفية غير موجودة عند البصريين كالصرف (١٠) والخلاف (١١)

- ١- مجالس ثعلب ص ٢٧٩، ٤٥٦، ٤٦٣، الأشباه والنظائر ج ٣ ص ٢٦
- ٢- قال الفراء في مثل : نحن بني وسمش ورحط في مثل : جميعا وقال البصريون يفعل مضرا أنظر مجالس ثعلب ص (٤٣٢) .
- ٣- مجالس ثعلب ص ٤٩٣
- ٤- نفس المصدر ص ٢٧٩، ٤٦٣ وإصلاح المنطق ص ٢١٦
- ٥- قال ابن الأنباري في حديثه عن المفعول له : وهذا الباب يترجمه البصريون وأما الكوفيون فلا يترجمونه ويجعلونه من باب المصدر فلا يفردون له بابا (انظر أسرار الحبيبة ص ١٨٩) .
- ٦- شرح الرضي على الكافية ج ٢ ص ٢٤
- ٧- مجالس ثعلب ص ٤٢٢
- ٨- ابن يمش : شرح الفصل ج ٨ ص ١٢٨
- ٩- ابن السكيت : إصلاح المنطق ص ٢١٥
- ١٠- الصرف من مصطلحات الفراء ويقصد به النصب في باهين هما : باب المضاع المنصوب بعد الواو والفاء وأو وباب المفعول منه (انظر المدارس النحوية ص ١٩٨) وبدراسة الكوفة ص ٣٠٦) .
- ١١- هو عامل النصب في ظرف الواقع غيرا مثل زيد أمانك (انظر الانصاف مسألة رقم ٢٩) هذا ومن الجدير بالتنبيه أنه ليس ثمة فروق كبير بين الصرف والخلاف فالصرف عند الفراء هو الخلاف الذي اعتده الكوفيون إلا أنه أخص منه . ومبهما يكن فذلك الصرف والخلاف واحد (انظر دراسة الكوفة ص ٢٩٥ و ٣٠٦) والدليل على أنها مترادفات أن ابن الأنباري راجع بين الاصطلاحين في المكان الواحد (انظر الانصاف مسألة رقم ٧٥) .

والترتيب (١) كما أن ثمة مصطلحات بصرية غير موجودة عند الكوفيين كلاماً إلا بتدريج (٢) واسم الفعل (٣) وعطف البيان (٤) .

— من كتب الخلاف —

كان موسوع الخلاف بين البصريين والكوفيين مثار جدل ونزاع بين علماء كل من المدرستين . وقد استغرق كثيراً من جهدهم واستنفد طويلاً من وقتهم . فأقيمت حول هذه المناظرات وألفت فيه الكتب وسارت بحديثه وحديث فرسانه الركبان . وقد عفى الزمن على تلك الآثار الخلافية ولم يبق لنا منها إلا بعض الأسماء التي نجد لها مثبتة في كتب التراجم والبيانات . ونحن نثبت فيما يلي جملة مما عثرنا عليه منها :

- ١- اختلاف النحويين لثعلب + ٢٩٢ هـ (٥) .
- ٢- المسائل على مذهب النحويين ما اختلف فيه البصريون والكوفيون لابن كيسان + ٣٣٠ هـ (٦) .
- ٣- المنع في اختلاف البصريين والكوفيين لأبي جعفر النحاس + ٣٣٨ هـ (٧) .
- ٤- الرد على ثعلب في اختلاف النحويين لابن درستويه + ٣٤٧ هـ (٨) .

- ١- قال ثعلب : أن الكوفيين يسمون : " هذا زيد القائم " تقريباً أي قرب الفعل به وحرّكي : كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادم أي الخليفة قادم . فكلما رأيت هذا يدخل ويخرج والميمى واحد فهو غريب (انظر مجالس ثعلب ص ٤٢٧ ومدرسة الكوفة ص ٣٢١) أما البصريون فيسمون (قائماً) حالاً وجعلون ما قبلها متداً وخبراً (المدارس النحوية ص ١٦٦)
- ٢- مدرسة الكوفة ص ٣٠٧ والمدارس النحوية ص ١٦٧
- ٣- مدرسة الكوفة ص ٣٠٨
- ٤- أسرار الصرية ص ٢٩٧ حيث يقول ابن الأنباري في باب عطف البيان : هذا باب يترجمه البصريون ولا يترجمه الكوفيون .
- ٥- الأنباء ج ١ ص ١٥٠ ، البقية ج ١ ص ٣٦٧ ، كشف الظنون ج ١ ص ٣٣
- ٦- الفهرست ص ١٢٦ وقد ذكره صاحب البقية باسم ما اختلف فيه البصريون والكوفيون . (انظر ج ١ ص ١٩)
- ٧- الأنباء ج ١ ص ١٠٣ ، معجم الأدباء ج ٤ ص ٢٢٨ ، كشف الظنون ج ٢ ص ١٠٩ ، ١٠٨ ، حذيفة العارفين ج ١ ص ٦١
- ٨- الأفغاني في أصول النحو ص ٢٢٧

- ٥- كتاب الاختلاف لعبد الله الأزدي + ٣٤٨ هـ (١) .
- ٦- الخلاف بين النحويين الروماني + ٣٨٦ هـ (٢) .
- ٧- الخلاف بين سيبويه والبريد الروماني (٣) .
- ٨- كفاية المتعلمين في اختلاف النحويين لابن فارس + ٣٩٥ هـ (٤) .
- ٩- مسائل الخلاف في النحو لابن المرسى عبد المصم بن محمد الضرناطي + ٥٧٢ هـ (٥) .
- ١٠- الثمين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري + ٦١٦ هـ (٦) .
- ١١- الإسماعيل في مسائل الخلاف لابن أياز + ٦٨١ هـ (٧) .

— مسائل الخلاف —

ينظر ابن الأنباري في مقدمة الإنصاف على أن كتابه يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحوي البصرة والكوفة (٨) . وهذا يعني أن ثمة مسائل خلافية لم يتحرف لها في الإنصاف . فمن تلك المسائل ما أشار إليه غرنا في " أعراب القرآن " ومنها ما لسم يتطرق إليه البتة . وتحتوي أمهات كتب النحو على شيء غير قليل منها .

أما كتاب الإنصاف فيشتمل على إحدى وعشرين ومائة مسألة تبرز أهم نقاط الاختلاف بين البصريين والكوفيين كما سنثبت فيما بعد . وتعطي صورة واضحة عن ملامح الفكر النحوي عند كل من الفريقين كما تحدد مناهج البحث وأساليب المعالجة التي استخدمتها ابن الأنباري في مواجهة هذا الحشد من المسائل .

- ١- معجم الأدباء ج ١٢ ص ٦١
- ٢- الأنباء ج ٢ ص ٢٥٩
- ٣- نفس المصدر والمكان .
- ٤- معجم الأدباء ج ٤ ص ٨٤ وقد ذكره السيوطي في البقية باسم اختلاف النحويين (انظر ج ٢ ص ٣٥٢)
- ٥- كشف الظنون ج ٢ ص ١٦٦٩
- ٦- صدر هذا الكتاب بعنوان (مسائل خلافية) عن مطبعة حلة الشهابية - بتحقيق الاستاذ محمد خير الحلواني دون تاريخ .
- ٧- الأشباه والنظائر ج ٣ ص ١٤٦ ، كشف الظنون ج ٢ ص ١٦٦٩ حيث حرف الاسم إلى ابن أياز .
- ٨- ج ١ ص ٥

وقد يكون من المناسب أن تصنف هذه المسائل حسب موضوعاتها فنضع كل فئة متجانسة منها تحت عنوان يجمعها . وذلك على الوجه التالي :

١ - بنية الكلمة : نؤمن الخلاف حول أصل بعض الكلمات ومصدر اشتقاقها وميزانها الصرفي وكونها بسيطة أو مركبة مجردة أو مزيدة مفردة أو ثنائية أو جمعا ، أحادية أو ثنائية أو ثلاثية وغير ذلك مما اصطلح القدماء على تسميته بحلم الصرف . ونستطيع أن ندرج تحت هذا العنوان المسائل التالية :

- أ - الاختلاف في أصل اشتقاق لفظة " اسم " بين أن يكون مشتقا من الوسم وهو العلامة أو أن يكون مشتقا من السمو - وهو العلو - . (١)
- ب - القول في لام " لعل " الأولى زائدة هي أم أصلية (٢)
- ج - " كم " مركبة أم مفردة أي بسيطة (٣)
- د - الحروف التي وضع عليها الاسم في " ذا " و " الذى " . أي الذال وحدها أم هي ما زاد عليها (٤)
- هـ - القول في " أين " في القسم مفرد عو أم جمع (٥)
- و - " كلا " كلمتان لفظيا ومعنى أو معنى فقط (٦)
- ز - السين مقطوعة من سوف أو أصل برأسها (٧)
- ح - المحذوف من التامين المبدوء بهما المضارع أو التاء الأصلية أم التاء الضارة (٨)
- ط - الحروف التي وضع عليها الاسم في " هو " و " هي " أي الهاء وحدها أم هي وما يحتملها (٩)
- ي - الضمير في ايمك وأخواتها أو " آيا " أم ما يتبعها من أحرف كالنكاف ، كالياء والهاء (١٠)
- ق - وزن الخماسي المكرر ثنائية وثالثة مثل " صحصح " و " مكل مكل " أو على وزن " فعلل " أم على وزن " فعلمل " (١١)
- ل - هل في كل رباعي وخماسي من الاسماء زيادة (١٢)

١ - مسألة ١	٢ - مسألة ٢٦	٣ - مسألة ٤٠
٤ - مسألة ١٥	٥ - مسألة ٥٦	٦ - مسألة ٦٢
٧ - مسألة ١٢	٨ - مسألة ٩٣	٩ - مسألة ٩٦
١٠ - مسألة ٩٨	١١ - مسألة ١١٣	١٢ - مسألة ١١٤

- هـ وزن سَيْدٌ وَصِيَّتٌ وَتَحَوَّجًا أَهْوَى عَلَى "فَعِيلٌ" أَمْ عَلَى "فَعِلٌ" (١) .
 نـ وزن "خَطَايَا" وَنَحْوَهُ أَهْوَى عَلَى وَزْنِ "فَعَالِي" أَمْ عَلَى وَزْنِ "فَعَامِلٌ" (٢) .
 سـ وزن "انسان" أَهْوَى عَلَى "أَفْعَان" أَمْ عَلَى "فَعْلَان" (٣) .
 عـ وزن أَشْيَاءٍ أَهْوَى عَلَى "أَفْعِلَا" تَحْوِلُ إِلَى "أَفْعَا" أَمْ عَلَى "أَفْعَال" (٤) .

٢- تقدير الإعراب : ويدور الخلاف فيه حول طبيعة علامات الإعراب حروفها وحركاتها وموضع تلك العلامات من الكلمة ثم تقدير معنى الضمائر وأعراب بعض الكلمات . ويندرج تحت هذا البند المسائل التالية :

- أ) الاختلاف في إعراب الأسماء الستة أحيى مصرية من مكانين أَمْ من مكان واحد (٥) ؟
 ب) القول في إعراب المثنى والجمع على جهة "أَتَعِدُّ الْآلِفَ وَالرَّوَاوِيَّهَا" فههنا إعرابها أَمْ حروف إعراب (٦) .
 ج) القول في تحمل الخبر الجاد ضمير المبتدأ في مثل : زَيْدٌ أَخُوكَ وَعَمْرٌ غُلَامُكَ ، أَيْجُوزُ أَمْ لَا يَجُوزُ (٧) .
 د) علام ينتصب خبر كان وثاني مفعولي ظننت (٨) .

٣- تقدير العامل : ويدور الخلاف في هذا النقاط حول تقدير العامل في بعض الألفاظ المرفوعة والمنصوبة من أن يكون لفظاً وممتولياً وإذا كان لفظياً أَيْكُونُ اسماً أَوْفَعْلًا أَوْحَرْفًا وإذا كان حرفاً أَيْكُونُ ظاهراً أَمْمَقْدَراً ؟ وإذا كان ظاهراً يعمل بنفسه أَمْبِالْخِيَابَةِ ؟ ونستطيع أن ندرج تحت هذا البند المسائل التالية :

- أ) القول في رفع المبتدأ ورفع الخبر (٩) .
 ب) القول في رفع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور (١٠) .
 ج) القول في العامل في الاسم المرفوع بعد لولا (١١) .

١- مسألة ١١٥	٧- مسألة ٧
٢- مسألة ١١٦	٨- مسألة ١١٩
٣- مسألة ١١٧	٩- مسألة ٥
٤- مسألة ١١٨	١٠- مسألة ٦
٥- مسألة ٢	١١- مسألة ١٠
٦- مسألة ٣	

- د) القول في ناصب المفعول عنه (١) .
 هـ) القول في أولي الماطين في التنازع (٢) .
 و) القول في العامل في الخبر بعد " ما " النافية للنصب (٣) .
 ز) القول في رافع الخبر بعد " أن " المؤكدة (٤) .
 ح) القول في العامل النصب في الظرف الواقع خبراً (٥) .
 ط) القول في العامل النصب في المفعول مقسّمه (٦) .
 ي) القول في العامل في المستثنى النصب (٧) .
 ك) " وأورب " هل هي التي تعمك الجر (٨) .
 ل) القول في إهراق الاسم الواقع بعد " ط " ونسب (٩) .
 م) القول في رفع الفعل المضارع (١٠) .
 ن) عامل النصب في الفعل المضارع بعد " وأورب " (١١) .
 س) عامل النصب في الفعل المضارع بعد " فا " السببية (١٢) .
 ع) القول في ناصب الفعل المضارع بعد لام التحليل (١٣) .
 ف) هل تنصب لام الجحود بنفسها ؟ (١٤) .
 ص) عامل الجزم في جواب الشرط (١٥) .
 ق) عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد " أن " الشرطية (١٦) .
 ر) القول في عامل النصب في المفعول (١٧) .

٤- ترتيب الجملة: ويدور الخلاف في هذا النطاق حول ما يمتري عناصر الجملة من تقديم وتأخير وما يتعلق بتلك العناصر من عوامل ومعمولات وما يجوز من ذلك كله وما لا يجوز . ويندرج تحت هذا الهند المسائل التالية:

أ) القول في تقديم الخبر على المبتدأ (١٨) .

١- مسألة ١٢	٩- مسألة ٥٦	١٧- مسألة ١١
٢- مسألة ١٣	١٠- مسألة ٧٤	١٨- مسألة ٩
٣- مسألة ١٩	١١- مسألة ٧٥	
٤- مسألة ٢٢	١٢- مسألة ٧٦	
٥- مسألة ٢٩	١٣- مسألة ٧٩	
٦- مسألة ٣٠	١٤- مسألة ٨٢	
٧- مسألة ٣٤	١٥- مسألة ٨٤	
٨- مسألة ٥٥	١٦- مسألة ٨٥	

- د هل يجوز إضافة النيف إلى "المشرة"؟ (١) .
 هـ المنادى المفرد الملم صني أو معرب (٢) .
 و اسم "لا" المفرد النكرة صني أو معرب (٣) .
 ز هل يجوز صرف أفعل التثنية في ضرورة الشعر (٤) .
 ح فعل الأمر معرب أو صني (٥) .
 ط منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر (٦) .
 ي القول في هل يقال : "لولا ي ولولاك" وموضع الضمائر (٧) .
 ك "أي" الموصولة مصرية داتما أو مبتنية أحيانا (٨) .
 ل هل يكون للاسم المصلى "بأل" صلة كصلة الموصول (٩) .
 م ترخيم الرباعي الذي ثالثه ساكن (١٠) .
 ن القول في الميم في "اللهم" أموز من حرف النداء أم لا (١١) .

٦- تحديد معنى الأداة : ويدور الخلاف ضمن هذا النطاق حول ما يمكن أن تتضمنه بعض الأدوات من معان نتيجة لا اختلاف وجوه استخدامها في الجملة أو لتباين وجهات النظر في فهم دلالتها وتقدير المعنى المستفاد منها . ويتدرج تحت هذا البند المسائل التالية :

- أ هل تكون "الآ" بمعنى الواو (١٢) .
 ب اللام الداخلة على المبتدأ لام الابتداء أو لام جواب القسم (١٣) .
 ج هل يجوز أن تجي "واو المطفأ" زائدة؟ (١٤) .
 د هل تأتي أو بمعنى "الواو" أو بمعنى "بـ" (١٥) .
 هـ القول في "إن" الشرطية هل تقع بمعنى "إن" (١٦) .

١- مسألة ٤٢	٩- مسألة ١٠٤
٢- مسألة ٤٥	١٠- مسألة ٥٠
٣- مسألة ٥٣	١١- مسألة ٤٧
٤- مسألة ٦٩	١٢- مسألة ٣٥
٥- مسألة ٧٢	١٣- مسألة ٥٨
٦- مسألة ٧٠	١٤- مسألة ٦٤
٧- مسألة ٩٧	١٥- مسألة ٦٧
٨- مسألة ١٠٢	١٦- مسألة ٨٨

- (و) القول في "إن الواقعة بعد ما" أنافة هي أم زائدة (١) .
 (ز) القول في معنى "إن" ومعنى اللام بعدها (٢) .
 (ح) هل يجازى بكيف؟ (٣) .
 (ط) هل تأتي ألفاظ الإشارة أسماء موصولة؟ (٤) .

٧- تحديد عمل الأداة : ويتصل الكلام في هذا البند بالبند السابق من حيث أن معنى الأداة عليها متلزمان . فالمعنى يحدد العمل كما أن العمل يحدد المعنى . والفرق بينهما أن وظائف الأدوات كانت معروفة في البند السابق ومعانيها غير معروفة أما هنا فإن معانيها معروفة ولكن وظائفها غير متفق عليها . ويندرج تحت هذا البند المسائل التالية :

- (أ) القول في عمل "إن" المخففة للنصب في الاسم (٥) .
 (ب) هل تصف "أن" المصدرية محذوفة من غير بدل (٦) ؟
 (ج) هل يجوز أن تأتي "كي" حرف جر؟ (٧)
 (د) هل يجوز مجيء "كما" بمعنى "كها" وينصب بعدها المضارع؟ (٨)
 (هـ) هل تنصب حتى الفعل بنفسها؟ (٩)

٨- تحليل الحكم : ويدور الخلاف فيه حول تحليل بعض الظواهر النحوية والصوتية والنحوية ما يتفق فيه على الحكم ويختلف على المعللة كالإعراب والبناء والتذكير والتأنيث والاعلال والابدال وغير ذلك من المسائل والقضايا . ويندرج تحت هذا البند المسائل التالية :

- (أ) القول في الموهن بغير تأنيث ما هو على زنة اسم قاع مثل طالق وحامل (١٠) .
 (ب) علة حذف الواو من "يحد ونحوه" (١١) .

١- مسألة ٨٦	٧- مسألة ٧٨
٢- مسألة ٩٠	٨- مسألة ٨١
٣- مسألة ٩١	٩- مسألة ٨٣
٤- مسألة ١٠٣	١٠- مسألة ١١١
٥- مسألة ٢٤	١١- مسألة ٧١
٦- مسألة ٧٧	

- ج القول في علة هنا "الآن" (١) .
د القول في علة اعراب المضارع (٢) .

١- أسلوب الكلام : كالخلاف حول الإظهار والاعتقار، والاثبات والحذف، والتمريض والتكثير، ومن وجوه الاستعمال في النداء والتدبة، والاعانة والتوكيد، والمطاف وغير ذلك، مما يرجع الى تنوع أساليب الكلام وتباين أذواق أهل الصناعة في الاختصار. ويندرج تحت هذا البند المسائل التالية :

- أ القول في ابراز الضمير اذا جرن الومض على غير صاحبه (٣) .
ب القول في زيادة لام الابتداء في خبر لكن (٤) .
ج هل يقع العاضي حالاً (٥) .
د القول في تعريف الممدد المركب وتعيينه (٦) .
هـ القول في اضافة الممدد المركب الى مثله (٧) .
و القول في نداء " الاسم المعلن " بأل (٨) .
ز هل يجوز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف اليه (٩) .
ح هل يجوز ترخيم الاسم الثلاثي (١٠) .
ط القول في تدبة النكرة والاسماء الموصولة (١١) .
ي هل يجوز إلغاء علامة التدبة على الصفة (١٢) .
ك هل تقع " من " لا ابتداءً الخافية (١٣) .
ل هل يميل حرف القسم محذوفاً بنوع عوض (١٤) .
م القول في الفصل بين المضاف والمضاف اليه (١٥) .
ن هل تجوز اعانة الاسم الى اسم موافقه (١٦) .

١- مسألة ٧١	١- مسألة ٤٨
٢- مسألة ٧٣	١٠- مسألة ٤٩
٣- مسألة ٨	١١- مسألة ٥١
٤- مسألة ٢٥	١٢- مسألة ٥٢
٥- مسألة ٣٢	١٣- مسألة ٥٤
٦- مسألة ٤٣	١٤- مسألة ٥٧
٧- مسألة ٤٤	١٥- مسألة ٦٠
٨- مسألة ٤٦	١٦- مسألة ٦١

- (س) هل يجوز تأكيد النكرة تأكيداً معنوياً (١) .
 (ع) هل يجوز المعطف على الضمير المفعول (٢) .
 (ص) المعطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام (٣) .
 (ق) هل يجوز أن يعطف بـ **لكن** بعد **اللام** ؟
 (ر) هل يجوز إظهار **أن** المصدرية بعد **لكن** بعد حتى ؟ (٥)
 (ش) هل تدخل نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة (٦) .
 (ت) المسألة الزهوية (٧) .
 (ث) هل يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر ؟ (٨)
 (ذ) هل يحذف آخر المقصور والمدود عند التثنية إذا كثرت حروفهما ؟ (٩)

١٠- تحديد نوع الكلمة : بين أن تكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً . فقد أوقعتهم بعض الألفاظ في حيرة من أمرهم فاختلفوا في تحديدها وتقرير نوعيتها . فمنهم من نظر إلى معناها ومنهم من نظر إلى وظيفتها . ويندرج تحت هذا البند المسائل التالية :-

- أ (القول في "نعم" "نعمن" أفعالان هما أم حرفان ؟ (١٠)
 ب (القول في "أفعل" التمجيب اسم هو أم فعل ؟ (١١)
 ج ("عاشا" في الاستثناء فعل أم حرف أو ذات وجهين ؟ (١٢)
 د (هل تكون "سوى" اسماً أم تلزم الطرفية ؟ (١٣)
 هـ (القول في "رب" اسم هو أم حرف ؟ (١٤)

١١- قضايا صوتية : وتتعلق بنطاق بعض الحروف والكلمات بين أن تكون ساكنة أو متحركة موزونة أو ملهنة إلى غير ذلك مما له صلة بانسجام الأصوات

١- مسألة ٦٣	٨- مسألة ١٠٩
٢- مسألة ٦٥	٩- مسألة ١١٠
٣- مسألة ٦٦	١٠- مسألة ١٤
٤- مسألة ٦٨	١١- مسألة ١٥
٥- مسألة ٨٠	١٢- مسألة ٣٧
٦- مسألة ٩٤	١٣- مسألة ٣٩
٧- مسألة ٩٩	١٤- مسألة ١٢١

وتتألفها واتساق السابق مع اللاحق. أو اللاحق مع السابق. ويندرج تحت هذا البند المسائل التالية :-

- أ (همزة بين يمين شحركة أو ساكنة ؟ (١)
 ب (هل يوقى بنقل الحركة على المنتصب المعلن بال الساكن ما قبل آخره ؟ (٢)
 ج (القول في أصل حركة همزة الوصل ؟ (٣)
 د (هل يجوز نقل حركة همزة الوصل الى الساكن قبلها ؟ (٤)

١٢ - استعمال صيغ مميّنة : لقد تركت مقاييس اللغة الكثيرة وقواعد ما المتنوعة مجالا واسما لمن يريد أن يقيس أو يتصرف في اشتقاق صيغ جديدة أو أبنية طارئة . ولهذا اختلف النحاة في مدى موافقتهم على هذه الصيغ والأبنية فطهم المرافض الطابع ومنهم المؤيد الشائع . وقد ذكر صاحبنا من هذا القبيل ثالين :-

- ١ (١٥ ، يجوز جمع العلم الموثق بالثا " جمع المذكر السالم ؟ (٥) .
 ب (القول في جواز التعجب من البياض والسواد دون غيرهما من الألوان (٦) .

١٣ - متفرقات : وهي بضع مسائل لم نستطع أن نردّها الى باب معين ومنها التالية :

- أ (القول في أصل الاشتقاق الفعل هو أو المصدر (٧) .
 ب (ضمير الفعل اسمه وعمله (٨) .
 د (مراتب المعارف (٩) .

١ - مسألة ١٠٥	١ - مسألة ١٠٠
٢ - مسألة ١٠٦	٢ - مسألة ١٠١
٣ - مسألة ١٠٧	
٤ - مسألة ١٠٨	
٥ - مسألة ٤	
٦ - مسألة ١٦	
٧ - مسألة ٢٨	

مسائل لم ترد في الانصاف

تلك هي المسائل الخلافية التي تضمنها كتاب الانصاف ولكن ابن الأنباري لم يقتصر همه في حياته على هذه المسائل فقط فقد كان شغيفاً بالخلاف متجذبا اليه لا ينس يفكر فيه ويحيل النظر في قضاياها . ولذلك كثر في مؤلفاته الأخرى ذكر مسائل الانصاف والإحالة اليها . فما يذكر مسألة الأوبور فيها رأى البصريين والكوفيين إجمالا فهو في هذا يختلف عن أبي علي الفارسي وابن جني اللذين كانا حريصين على ذكر رأيهما والتعبير عن موقفهما . وثلما كانا يوردان رأيا لغرضهما من النحاة ألا لهما جلاء جبرا بصيرا عليه وثقلا يتفادان منه . أما عاجتنا فقد كان مولعا بتعدد يد الوجوه الجائزة في المسألة الواحدة وأثبت آراء النحاة فيها والموازنة بين تلك الآراء وترجيح احد ها على الآخر .

والذي يدعو الى العجب انه يلتزم ذلك في معظم مجالات نشاطه النحوية وفي مختلف مؤلفاته فيه . مع أن ثمة موضوعات نحوية لم تجر المادة باقحام موضوع الخلاف فيها كالإعراب مثلا ، لأن المقصود من الإعراب هو التدقيق المبني لقواعد النحو . وقد جرت العادة فيه أن يدون المؤلف فيه رأيه ويثبت موقفه لا أن يجعله سجلا لآراء الطاعين والسالفين . أما عاجتنا فقد جرى على غير ذلك في إعراب القرآن إذ التزم عند تمريره لأيه كلمة باثبات ما كان يراه مناسبا من آراء النحاة الذين لرايهم وزن ولكلمتهم قيمة .

فغير أن ثمة نقطة لا يد من إشاحها وهي أنه عند تمريره لأية مسألة خلافية يختلف في كتابة الانصاف عن غيره من الكتب " كإسرار العربية " وإعراب القرآن " وجدل الإعراب " الخ فهو في الانصاف يقضي ويستقصي الموازن ويتأمل ثم يرجح الرأي الذي يراه صوابا . ولكنه في مؤلفاته الأخرى يصر صراحا على الجمل ويعرض على المسألة تمررجا ، فلا يذكرها إلا عرضا في إعراب بعض الكلمات والجمل أو في شرح بعض المسائل النحوية .

ويجدد بنا أن نشير الى أن كثيرا من مسائل الانصاف هذه قد وردت مكررة وبصورة موجزة مختصرة في مؤلفاته الأخرى . ولذلك نراه يحيل على هذا

الكتاب وخاصة في "أمرار العربية" الذي يبدو على ما به من مزاجاً كأنه منتزع من كتاب "الإنصاف" لما فيه من مسائل مكررة حرفياً أو ببعض التصرف .

وكذلك نجد تلك المسائل مبثورة في "إعراب القرآن" فهو يحرر على إشراكها في إعراب الآيات القرآنية وتطبيقاتها عليها فينقلها بما يجاز شديد ودقة متناهية ودون اتخاذ موقف محدد منها إلا في القليل النادر . وكأنه كان يرى في الحالة عليها ما يغنيه عن الإعادة والتكرار خاصة أنه منحها ما تستحق من جهد وعناية .

وكذلك نجد شيئاً من هذه المسائل الخلافية في "جدل الإعراب" فهو يحاول أن يستخلص منها لعلم الجدل النحوي أصولاً وقوانين .

ويشبح ما سبق أن صاحبنا يكثر من ذكر مسائل الخلاف فهو يتطرق إليها ويحيل عليها كلما وجد لذلك داعياً أو أمراً مناسبة . وهذا يعني أن معظم ما يسرد في مؤلفاته الأخرى من تلك المسائل معاد مكرراً وأن الأصل والأساس هو ما ورد في "كتاب الإنصاف" أما ما لم يرد في "الإنصاف" فهو قليل على كل حال . ونستطيع أن نقسم تلك المسائل إلى عظيمين :

أحدهما : يتعلق بأصل الكلمة واشتقاقها

والآخر : يتعلق بموضعها من الإعراب

فيما يقع تحت الصنف الأول المسائل التالية :

- أ (اشتقاق لفظة "نام" (١) .
- ب (اشتقاق لفظة "أول" (٢) .
- ج (اشتقاق لفظة "هلم" (٣) .
- د (اشتقاق لفظة "تخذ" (٤) .

١- إعراب القرآن ج ١ ص ٥٣-٥٤

٢- نفس المصدر ج ١ ص ٧٨

٣- نفس المصدر ج ١ ص ٣٤٨

٤- نفس المصدر ج ٢ ص ١١٥

وسا يرجع الى الصنف الثاني المسائل التالية :

- أ) اعراب لا* في قوله تعالى (١) " غير المضروب عليهم ولا الفالين " (٢) .
- ب) اعراب المصدر المؤول في قوله تعالى : " أن يؤمنوا لكم " (٣) .
- ج) اعراب لفظة نطق في قوله تعالى : (٤) بل ملة إبراهيم حنيفا (٥) .
- د) اعراب الضرف في قوله تعالى (٦) : لقد تقطع بينكم (٧) .
- هـ) اعراب شيئا* في قوله تعالى (٨) : ويعدون من دون الله مالا يهلك لهم رزقا من السموات والأرض شيئا ولا يستطيعون (٩) .
- و) في تقدير فاعل " يهدى " في قوله تعالى (١٠) : أفلم يهد لهم كم أهلكنا (١١) .
- ز) في اعراب كلمة " زهرة " في قوله تعالى (١٢) : زهرة الحياة الدنيا (١٣) .
- ح) في تعيين متعلق الضرف أهو أم يؤذن في قوله تعالى (١٤) : فأذن مؤذنين بينهم أن لعنة الله (١٥) .

هذه قائمة من مسائل الخلاف التي وردت في كتاب اعراب القرآن ولم يجر لها ذكر في الانصاف . ولكل من البصريين والكوفيين موقف خاص منها ألم به ابن الأنباري إلصا دون أن يدعى بالتفصيل والاثاب كما صنع في الانصاف . ولعل بساطة هذه المسائل وقلة شأنها جعلتاه يكتفي بها ذكره عنها فلا يحسن حاجة الى مزيد من الشرح والتوضيح .

١- سورة الفاتحة، آية ٧	١٢- طه ١٣١
٢- اعراب القرآن ج ١ ص ٤١	١٣- اعراب القرآن ج ٢ ص ١٥٥
٣- البقرة، ٧٥	١٤- الأعراف، ٤٤
٤- اعراب القرآن ج ١ ص ١٧	١٥- اعراب القرآن ج ١ ص ٣٦٢
٥- البقرة ١٣٥	
٦- اعراب القرآن ج ١ ص ١٢٤	
٧- الأنعام، ١٤٠	
٨- اعراب القرآن ج ١ ص ٣٣٢	
٩- النحل، ٧٣	
١٠- اعراب القرآن ج ٢ ص ٨١	
١١- طه ١٢٨	
١٢- اعراب القرآن ج ٢ ص ١٥٤	

- مسائل خلافية أخرى -

بقي علينا ، حتى نستكمل جوانب الصورة ، أن نعرض طائفة من المسائل الخلافية التي لم يتطرق إليها ابن الأنباري لا من قريب ولا من بعيد ، إذ أننا لن نستطيع تحديد أهمية المسائل التي تضمنها كتاب " الإنصاف " ولا الحكم على قول ابن الأنباري بأنها من مشاهير المسائل الخلافية ، دون أن يتيسر لنا الاطلاع على أمثلها ، كما لم يجز له ذكر في مؤلفاته ، حتى نتكمن من المقاييس والمقارنات .

ومن الجدير بنا أن نشير إلى أننا سننتج في عرض مسائل هذه الطائفة نفس الأسلوب الذي اتبعناه في عرض المسائل السابقة من تقسيمها إلى فئات متمايزة ، تنتمي كل فئة منها إلى موضوع مستقل بجمعها . وذلك على النحو التالي :

١- تقدير العاصل (١) : وتندرج تحته المسائل التالية :

- أ) أعمال المصدر مضمراً نحو ضرب زيداً حسن وهو عسراً قبيح (٢) .
- ب) أعمال المصدر متوناً (٣) نحو : باعاً عاملاً في يوم ذي مسغبة يتيماً (٤) .
- ج) أعمال أسماء الطلار نحو القسيل والوضوء والعطاء* (٥) .
- د) أعمال امثلة المبالغة كقيل وقول ومفعال (٦) .

٢- اعراب الكلمة : وتندرج تحته المسائل التالية :

- أ) الاتباع على المحل بإضافة المصدر نحو ضرب زيد وعسراً (٧)
- ب) الاتباع على المحل بإضافة اسم الفاعل نحو : ضارب زيد وعسراً (٨) .
- ج) حذف نون التنشئة في الإضافة اللفظية نحو : قاتلاً زيداً وزيداً (٩) .
- د) ابدال الظاهر من المصدر في نحو رأيتك زيداً (١٠) .
- هـ) محل " أن " وما بعدها بعد لـ (١١) .

١- سبق أن أوضحنا ما تمنيه هذه البنود ولذلك لا ضرورة لاعادة ايضاحها ثانية .

- ٢- الشيخ خالد الأزهرى : شرح التصريح ج ٢ ص ٦٢ ، ابن هشام : المفني ج ١ ص ١٠٦
- ٣- الشيخ خالد الأزهرى : شرح التصريح ج ٢ ص ٦٣
- ٤- البلد ، ١٤ ، نفس المصدر ج ٢ ص ٧٠
- ٥- شرح التصريح ج ٢ ص ٦٤
- ٦- نفس المصدر ج ٢ ص ٦٨
- ٧- نفس المصدر ج ٢ ص ٦٥
- ٨- نفس المصدر ج ٢ ص ٧٠
- ٩- السيوطي : الأشباه والنظائر ج ٢ ص ١٥٢
- ١٠- شرح التصريح ج ٢ ص ٦٦
- ١١- نفس المصدر ج ٢ ص ٦٩

- (و) مجي * المصدر حالاً نحو: طالع زيد به تة (١) .
 (ز) تعليق " يا " البعلة بالمصدر أو الفعل (٢) .
 (ح) إعراب كل * مقطوعة عن الإضافة (٣) .
 (ط) النصب في جواب الترجي (٤) في قوله تعالى: لملي أبلغ الأسباب
 السموات فأطلع (٥) .
 (ي) ضمير " رب " ومطابقته لمميزه في نحو: رب رجلاً، تذكرها وتأنيتها وإفراداً
 وتثنية وجمعاً (٦) .
 (ك) إعراب ضمير النصب المنفصل في: إنك أيها الفاعل (٧) .
 (ل) الأعمار قبل الذكر في باب التنازع نحو: ضربت زيدا (٨) .
 (م) حذف جواب الشرط إذا كان فعله مفارغاً نحو: أتيتك إن تأتني (٩) .
 (ن) عطف البيان بين التصرية والتكثير (١٠) .

٣- معنى الأداة : ويندرج تحته المسائل التالية :

- (أ) هل تجي * " أن " الشرطية بمعنى " إذ " (١١) .
 (ب) هل تجي * " أن " المصدرية بمعنى " إن " الشرطية ؟ (١٢)
 (ج) هل تجي * " أم " بمعنى هل والهمزة ؟ (١٣)
 (د) هل تنوب " أل " التصرية عن الضمير (١٤) في مثل قوله تعالى: فإن الجنة
 هي الأولى (١٥) .

٤- فعل الأداة : ويندرج تحته المسائل التالية :

- (أ) هل يجوز الجزم بأن المصدرية (١٦) .
 (ب) هل يجوز الفاء فعل أن المصدرية (١٧) .

١-	ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك ج ١ ص ٦٢٢	
٢-	ابن هشام : معني اللبيب ج ٢ ص ٣٧٨-٣٧٦	
٣-	نفس المصدر ج ٢ ص ٥١	١٠- شرح التصريح ج ٢ ص ١٢١
٤-	نفس المصدر ج ٢ ص ٤٧٩	١١- معني اللبيب ج ١ ص ٢٦
٥-	غافر : ٢٧	١٢- نفس المصدر ج ١ ص ٣٥
٦-	معني اللبيب ج ٢ ص ٤٩١	١٣- نفس المصدر ج ١ ص ٤٥
٧-	نفس المصدر ج ٢ ص ٤٩٥	١٤- نفس المصدر ج ١ ص ٥٤ وج ٢ ص ٥٠
٨-	نفس المصدر ج ٢ ص ٥٠	١٥- النازعات، ٤٠
٩-	نفس المصدر ج ٢ ص ٥٤٥	١٦- معني اللبيب ج ١ ص ٣٠
		١٧- نفس المصدر والمكان .

ج (هل تدقق ؟ إن " ؟ وإذا خففت فهل يجوز إعمالها ؟) (١) .

٥ - ترتيب الجملة : ويندرج تحته المسألة التالية :

أ (تأخر الفاعل وتقدمه عن الفعل (٢)) .

٦ - متفرقات : ويندرج تحتها المسألة التالية :

أ (الإعراب أصل في الاسماء فرع في الأفعال أم هو فرع فيها ؟) (٣) .

— أهنية مسائل الانصاف وشهرتها —

يتضح مما سبق أننا أمام ثلاث طوائف من المسائل الخلافية :

- ١ - ما ذكره ابن الأنباري في كتاب الانصاف .
- ٢ - ما ذكره في مؤلفاته الأخرى وخاصة كتاب " اعراب القرآن " .
- ٣ - ما لم يذكره ولم يتطرق إليه بتاتاً .

فإذا أنعمنا النظر في هذه الطوائف الثلاث تبين لنا أن الطائفة الأولى تشمل دائرة واسعة من القضايا والموضوعات النحوية واللغوية تمتد من الكلمة المفردة إلى الجملة المركبة . فهي تتنازل الشمول والتنوع ؛ فضلاً عن أن كل مسألة منها تعرض جديداً في قضية الخلاف بين المصريين والكوفيين وقد حرم صاحبنا أن تكون مسائل هذه الطائفة أمثلة ونماذج لغيرها من المسائل الخلافية ، ذلك أن ههنا كان منحصر في عرض جميع جوانب الخلاف دون أن يكون مضطراً إلى إيرادها جميعاً بسبب مشاغله الكثيرة . يقول في ذلك : " هذا منتهى ما أردنا أن نذكره في كتاب الانصاف من مسائل الخلاف ، واقتصرنا

١ - مغني المليب ج ١ ص ٣٢

٢ - ابن عقيل : شرح الألفية ج ١ ص ٤٦٥

٣ - السيوطي : الأشباه والنظائر ج ٢ ص ١٥٢ .

فيه على هذا القدر من القول مع تشعب أنحائه ، لتوفر رغبة الطلبة في سرعة انبعاثه وكثرة الشواغل عن استقصائه . * (١) فلقد كان اذن مضطراً للاختصار والانتقاء إذ أن الإحاطة بجميع مسائل الخلاف ليست مهمة سهلة . وما يدل على حسن اختياره وبراعة انتقائه لهذه المسائل أنه جعل كل مجموعة منها تدور حول أحد الموضوعات الرئيسية فترسده وضوحاً وجلاءً . ولا نود أن نعود لتعدد تلك الموضوعات ثانية ، فقد ألمنا بها خلال عرضنا لمسائل الطائفة الأولى غير أننا نرى أن اتساع الدائرة التي تمتد عليها هذه الموضوعات وشمولها لمختلف جوانب الكلمة مفردة ومركبة يدل على أهمية المسائل التي تناولها صاحبنا في "انصافه" وما يؤكد هذه الأهمية أن مسائل الطائفة الثانية لا تضيف جديداً إلى موضوع الخلاف . فلورجمنا إلى كل مسألة منها على حدة ، ولوجدنا أنها تدور في فلك نفاذاتها وأشباهاها من مسائل الطائفة الأولى .

ربما كان من الصعب الالمام بكل من تلك المسائل ، غير أننا نستطيع أن نأتي بشواهد وأمثلة على ما نقول : فالمسائل الخمسة الأولى من الطائفة الثانية والتي تدور حول اشتقاق " ناسر " و " وأول " و " هلم " و " اتخذ " و " تروا " تمت بصلة وثيقة إلى المسألة الأولى في الانصاف " الطائفة الأولى " والتي تدور حول اشتقاق لفظة " اسم " . وما تبقى من مسائل الطائفة الثانية لا يعدو أن يكون مسائل أعرابية فرعية قد تلحق بها أدرجناه من مسائل الطائفة الأولى تحت بند " تقدير الحالة الإعرابية " من حيث أن كلا من الفقيهين يتعلق بالإعراب . غير أنها لا تنافي تلك أهمية من حيث أن تلك تدور حول الأصول والقواعد وهذه تدور حول الأمثلة والتطبيقات وشتان ما بينهما .

أما مسائل الطائفة الثالثة فهي تدور حول خمسة فقط من مجموع البنود التي استوعبتها مسائل الطائفة الأولى وعددها اثنا عشر . وهذه البنود هي :

- ١- تقدير الماصِل .
- ٢- اعراب الكلمة .
- ٣- معنى الأراء .
- ٤- عمل الأراء .
- ٥- ترتيب الجملة .

وإذا بحثي أنها لم تصنف بهذا إلى مسائل الطائفة الأولى، ولم تتجاوز الحدود التي تحركت ضمنها . ويوضح مما سبق أن مسائل " الإنصاف " هي أكثر مسائل الخلاف أدعية أو هي كما يرى الدكتور المخزومي " أهم المسائل التي تمثل وجهات النظر المختلفة عند الكوفيين والبصريين " (١) . وكان ~~مؤلفه~~ قائل قد قرر الحقيقة نفسها (٢) .

وإذا كان لهذه المسائل من الأدعية ما ذكرنا فلا عجب أن يزعمها حينئذ أنها من مشاهير المسائل الخلافية (٣) لأن ثمة تلازماً بين الشهرة والأدعية .

وأما كان الأمر بأن هذه المسائل إن لم تكن من مشاهير المسائل الخلافية قبل اختصار ابن الأثير لها لتكون موضوع كتاب " الإنصاف " فلا شك أنها أصبحت بعد ذلك من مشاهير تلك المسائل بل أكثرها شهرة وأوسعها زيوفاً . فقد غدا كتاب " الانصاف " بما يحتوي عليه من تفصيلات واسعة من مواقف الفريقين، وسهما قبل في صحة هذه التفصيلات وصحتها المرجع الأول في الموضوع .

ولا غرو في ذلك فهو يمتاز بجملة من الصفات والخصائص التي لا توجد في غيره، أبرزها ما يلي :

- ١- الاتساع والشمول : فهو يحتوي على مجموعة كبيرة من مسائل الخلاف تبلغ مئة واحد وعشرين مسألة .
- ٢- الاختصاص والتفرد : فهو يدور بكليته حول موضوع الخلاف ولا يخرج عنه إلى موضوع آخر .
- ٣- ما يشتمل عليه من تفصيلات دقيقة حول مواقف الفريقين وآرائهم .

ولا شك أن أي باحث لا بد أن يأخذ هذه المميزات والخصائص بالحسبان عند تفكيره في التطرق إلى موضوع الخلاف، وخاصة أن البديل لذلك أن يتمتع بتلك المسائل

١- دراسة الكوفة ص ٣٦٢

٢- نفس المصدر والمكان .

٣- المقدمة ج ١ ص ٥ .

في مظاهرها من كتب النحو مشتتة موزعة ومجردة من أيّ شرح أو تفصيل ، وما يقتضيه ذلك من التعمق والإرهاق وقلة المحصول .

ولذلك فنحن لا نخالجا شك في أنّ مسائل الخلاف التي احتواها " الأنصاف " هي أكثر مسائله أهمية وأوسعها شهرة وأعظمها فائدة ، وإنّ صاحبنا كان يلتزم دقة العلماء وحذرهم حين صرح أنّها من مشاهير المسائل الخلافية ولم يقل - وكان محققا لو فعل ذلك - أنها أشهر تلك المسائل . وشتان ما بين المبارتين .

— منهجه في الخلاف —

لعلنا نستطيع أن نقدم صورة صادقة عن منهج ابن الأنباري في الخلاف من خلال الحديث عن العناصر التالية :

- ١ — تأثره بالخلاف الفقهي .
- ٢ — موقفه من المذاهبين .
- ٣ — تأريخه في المرحى .

١ — تأثره بالخلاف الفقهي .

لا شك أنّ هيئة الحافظة الدينية على الحلما جعلتهم يمتحنون علوم العربية وعلى رأسها النحو خذما للقرآن وأدوات لصيانته ووسائل لفهمه . ولذلك كان البحث اللغوي عند العرب أداة لفهم الدين وقد ارتبط منذ نشأته بالبحث في لغة القرآن الكريم . وظل هذا الارتباط قائما في الدوائر العلمية على مدى القرون (١) ولأنّ الفقه من أشدّ العلوم صلة بالقرآن فلقد نال من اهتمام القوم وعبائهم ما جعله يبلغ درجة من الرقي والكمال أغرت بعض النحاة من لهم اطلاع عليه بالتفكير في تقليده ومحاكاته .

١ — محمود فهدى حجازي : علم اللغة العربية ص ٤٥

ولقد بينا في الفصلين السابقين ما كان من تأثير ابن الأتباري بالفقه في مجالين
حسبنا : أصول النحو والملة ، ونود الآن أن نبحث عن هذا التأثير في مجال ثالث هو
الخلافة النحوي .

ولمآله من الجدير بنا قبل كل شيء أن نذكر أن الخلافة الفقهي يقصد به المعلم
الذي يتناول خلافاً علمياً الشريعة الإسلامية ولا سيما الشافعي وأبو حنيفة حول استنباط
الأحكام الشرعية لما لم ينص على حكمه من أفعال المكلفين (١) . وكان هذا الموضوع
معروفاً في مصادر العلم وحلقات الدراسة ، بل كان ركناً أساسياً كما أسلفنا في موضع
آخر في مناهج التعليم آنف . بل بلغ من شدة اهتمام القوم به أنه إذا افتتحت مدرسة
كان في شرط واقفها أن يكون المدرس عالماً بالخلافة (٢) . وكما كانوا يصنفون العالم
بالنحوي أو اللغوي أو الصروي كانوا يصنفونه بالخالفي (٣) نسبة إلى هذا العلم .

ولقد كانت لصاحبنا صلة وثيقة بهذا الموضوع فقد قرأ الفقه على سميد بن السريار
حتى برع وحصل دارقاً من الخلافة وصار مميداً في النظامية (٤) . كما ألف فيه كتاباً أسماه :
التفقيح في مسائل الترجيح بين الشافعي وأبي حنيفة (٥) .

وانطلاقاً من هذه الصلة الوثيقة بالخلافة الفقهي ، ورغبة في تحقيق أمنية كانت
تتلجج في نفوس العلماء طوال العصور السابقة رأى أن ينسج في الخلافة النحوي على
منوال الخلافة الفقهي فألف في ذلك كتاباً الانصاف في مسائل الخلافة الذي يقول في
مقدمته : " إن جماعة من الفقهاء المتأدبين والأدباء المتفهمين المشتغلين على معلم
العربية بالمدرسة النظامية سألونني أن أخدم لهم كتاباً لطيفاً يشتمل على مشاهير المسائل
الخلافة بين نحوي البصرة والكوفة على ترتيب المسائل الخلافة بين الشافعي وأبي حنيفة (٦) .
ثم يصف كتابه هذا بأنه " أول كتاب صنف في علم العربية على هذا الترتيب (٧) .

ومن الجدير بالملاحظة أنه لم يقلد الفقهاء في المنهج فقط بل في عنوان الكتاب ،

- ١- علي حسب الله : أصول التشريع الإسلامي ص ٤
- ٢- السيوطي : بغية الوعاة ج ١ ص ١٦
- ٣- نفس المصدر ص ٦٣
- ٤- نفس المصدر ج ٢ ص ٨٦
- ٥- انظر في التعرف بهذا الكتاب ص ٩٤ من هذه الدراسة .
- ٦- الانصاف ج ١ ص ٥
- ٧- نفس المصدر والمكان .

إن كتاب الخلاف الفقهي التي أطلق عليها اسم "الانصاف" كثير، نذكر منها ما يلي :

- ١- الانصاف في ما بين العلماء من الاختلاف، للمحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي المتوفى سنة ٤٦٣ هـ (١) .
- ٢- الانصاف في مسائل الخلاف للإمام أبي سعيد محمد بن يحيى النيسابوري الشافعي المتوفى سنة ٤٤٨ هـ (٢) .
- ٣- الانصاف في مسائل الخلاف للشيخ أبي الفتح عبد الرحمن بن علي بن الجوزي الحنبلي المتوفى سنة ٥٦١ هـ (٣) .
- ٤- الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف لملاي الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرادي المتوفى سنة ٨٨٥ هـ (٤) .

وثمة كتاب آخر يستألف الى ما نحن فيه بصفة و " الانصاف يذكر أسباب الخلاف " للإمام التحوي أبي عمر عبد الله بن محمد بن السيد البطيوس المتوفى سنة ٥٢١ هـ (٥) ، يمزج صاحبه فيه بين الفقه والنحو واللغة سويًا ذلك بأن الطريقة الفقهية مفتقرة الى علم الأرب مؤسسه على أصول كلام العرب (٦) وهـ ومنهج طريف في التأليف يدل على مدى ما بلغه التمازج بين الفقه والنحو في موضوع الخلاف كما ينم عن اصرار العلماء على الجمع بين هاتين المادتين والاستفادة منهما .

وحتى نبين مدى تأثير صاحبنا بالمنهج الفقهي ، حسننا أن نلقي نظرة سريعة على كتاب في هذا الموضوع اسمه " الخلاف " لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي المتوفى سنة ٥٤٦ هـ (٧) . فصاحبنا يتقبله في المقدمة والتمن . يقول في المقدمة : " سألتهم أيكم الله اعلم " مسائل الخلاف بيننا وبين من خالفنا من جميع الفقهاء " من تقدم منهم

- ١- كشف الظنون ج ١ ص ١٨٢
- ٢- نفس المصدر والمكان .
- ٣- نفس المصدر والمكان .
- ٤- دار المعارف الاسلامية : مطبعة الحكمة طهران ط ١ سنة ١٣٢٤ ويقع في (٦) أجزاء .
- ٥- منه نسخة مخطوطة بمكتبة الأوقاف في بغداد رقمها (٦٠١٨)
- ٦- المقدمة ورقة أ ب .
- ٧- دار المعارف الاسلامية - مطبعة الحكمة طهران سنة ١٣٢٠ هـ ويقع في ثلاثة أجزاء .

ومن تأخر وذكر مذهب كل مخالف على التسمين وبيان الصحيح منه (١) الخ . . فهذا فيه ما ذكره ابن الأنباري في مقدمة الانصاف (٢) .

فاذا تجاوزنا المقدمة الى متن الكتاب وانعمنا النظر في مسائله أخذت وجوه الشبه تتضح لنا وتتجسم أكثر فأكثر . وسنبحث في التذليل على ذلك بوحدة من تلك المسائل ، آثرنا أن تكون خشية الاطباء غاية في القصر من مسألة " صيد المدينة " (٣) . قال : " صيد المدينة حرام اصطاده به قال الشافعي . وقال أبو حنيفة لصيده محرم . دليلنا اجماع الفرقة وطريقة الاحتياط . يروي عن علي عليه الصلاة والسلام أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : المدينة حرام من عاثر الى ثور (٤) ، لا يفر صيدها ولا يفتل خلاها (٥) ولا يعضد شجرها (٦) الا رجل يعلق بعمره " .

نقرأ هذه المسألة فتبدو لنا الملاحظات التالية :

- ١- أن الخلاف هنا بين الشافعي وأبي حنيفة كما هو في " الانصاف بين البصريين والكوفيين (٧) .
- ٢- أن المؤلف عرّض رأي الشافعي ثم رأى أبي حنيفة تماماً كما يعرض ابن الأنباري آراء الفريقين في مسائله الخلافية .
- ٣- حسم المؤلف الخلاف بالاحتجاج بحديث شريف كما كان يصنع ابن الأنباري في ختام كل مسألة فكان يحتج بالقرآن أو بكلام العرب .

١- ج ١ ص ٢

٢- ج ١ ص ٥

٣- ج ١ ص ٤٤١

٤- عاقر ثور مكانان .

٥- يقطع عشيقها

٦- يقطع شجرها

٧- من الجدير بالذكر أن منشأ الخلاف بين الشافعي وأبي حنيفة كمنشأ الخلاف بين البصريين والكوفيين . انه صراع بين تيارين واتجاهين أحدهما سلفي يتصك بالنقل هو اتجاه أبي حنيفة والكوفيين والآخر متحرر يتصك بالعقل هو اتجاه الشافعي والبصريين .

ولسنا بحاجة بعد ذلك إلى دليل على تأثير صاحبنا بمنهج الخلاف الفقهي . فهو بالإضافة إلى ما عرضنا من شواهد ومبينات ، يمتثل بهذا التأثير في مقدسة ككتاب الانصاف كما ذكرنا آنفاً . والسؤال الذي يواجهنا الآن هو : لماذا كان ابن الأنباري هو السابق إلى اقتحام هذه الحلبة دون غيره من العلماء والدارسين ؟ والجواب أن ذلك يرجع إلى تربيته الدينية وثقافته المشبعة بالقرآن وعلومه ، وبعده المتحفزة للصير في هذا الاتجاه . فإن قيل : أن من كانوا يتحلون بهذه الصفات من العلماء في عصره وقيل عصره كثير ، فما الذي حمل على الاضطلاع بهذا السبيل والقيام بهذه المهمة من بينهم جميعاً ؟ قلنا : ليس لذلك تفسير إلا ما تتحلى به نفوس الرواد والطلائع عبادة من مواهب يعتقدونها غيرهم من الناس . وصفوة القول أن صاحبنا تأثر بالخلاف الفقهي . وكان في تأثره هذا رائداً يفتح النظر عما يمكن أن يكون لهذا التأثير من قيمة عقائدية .

٢ - موقفه من المذهبيين .

يلتزم صاحبنا في مقدمة الانصاف أن يكون منصفاً في أحكامه ، بعيداً عن الميل والبهوى والمحاباة . وهي الشوائب التي ما دخلت قلباً إلا أضدت ولا حكماً إلا أبطلت . يقول بهذا الشأن : " واعتمدت في النصرة على ما أذهب إليه من مذهب أهل الكوفة والبصرة على سبيل الإنصاف لا التعصب والاسراف " (١) . وتستخلص من هذه الكلمات حقيقتين مهمتين :

- ١ - أنه يريد أن يلتزم سبيل النصفية وعدم التشيع في أحكامه .
- ٢ - أنه بعيد عنه من مذهب أهل الكوفة ومذهب أهل البصرة اختار أن يجعل من نفسه طرفاً ثالثاً . وكان في مقدوره أن يقول : مذهبنا يدل أن يقول مذهب أهل البصرة لو كان في نيته الانتماء إلى أي من المذهبين . وهو يلتزم بهذا النهج في الكتاب كله فيقول : ذهب الكوفيون إلى كذا وذهب البصريون إلى كذا وأما الجواب عن كلمات

المصريين فهو كذا الخ . . مع أن غيره من النحاة كاهن جتي كان يقول وهو مذ هـ س سب أصحابنا (١) أو يقول : وهذا قد قاسه الكوفيون وأن كنا نحن لا نراه قياسا (٢) الخ . . فهو يضع الكوفيين في طرف كما يضع نفسه مع المصريين في طرف آخر . بخلاف صاحبنا الذي حاول أن يجعل من نفسه حكما بين طرفين مختلفين ، وتمهد بأن يحكم بينهما بالتزاجدة والمدل وأن يتصف بنا بحسن أن يتصف به الحكم من جهة وعدم محاباة .

وهنا يبرز سؤال مهم وهو : إلى أي حد استطاع صاحبنا أن يتصك بمعبوده وبني بعبوده فيلتزم جادة المدل والنزادة في هذا الخلاف الذي نصب نفسه فيه حكما ووقف فيه قاضيا ؟ والجواب هو أن صاحبنا أصدر حكمه في إحدى وعشرين مسألة . فوقف في سبعة منها إلى جانب الكوفيين (٣) . وتناصر المصريين فيما تبقى منها . وبمعلية رهاضية بسيطة يبين لنا ابن الأنباري شايخ المصريين في أربع عشرة مسألة . وهذا في حد ذاته كاف لإثبات تحيزه إلى جانب المصريين وسحاباته لهم .

وقد يبدو هذا الغزني الدولة الأولى صحيحا . غير أنه من الجدير بنا التنبيه إلى أنه من المبادأة المتعادية تناول الأمور بهذه الطريقة السطحية البحتة . انكسار لن نتهم صاحبنا في صدقه ولكن نشكك في مدى نزاهته وأمانته ولكن القضية تتعدى هذا كله . فثمة من الموامل والمؤثرات ما جعل صاحبنا يتجه هذه الوجهة . وبذلك هذا السهل وبوضوح أن نعدد من تلك الموامل والمؤثرات ما يلي :

- (١) أن المدرسة البصرية كانت أكثر دقة وأشد ضبطا مما جعلها أوسع انتشارا وأكثر انصارا .
- (٢) أن سلسلة أساتذة ابن الأنباري كما ذكرها في النزدة هي سلسلة بصرية صرفة (٤) .
- (٣) أن المدرسة الكوفية في عصر ابن الأنباري يكاد يكون ذلك بحوالي قرنين ، كانت تعاني من غربة قاتلة ، يقول الزجاجي في ذلك : وإنما نذكر هذه الاجوبة

١- انظر الخما فص ١ ص ١٢٧ و ٢ ص ٣٠٤ ، ٢٧٤ الخ . .

٢- نفس المصدر ج ٢ ص ١٠

٣- هي المباشرة والثامنة عشرة والسادسة والعشرون والسبعون والستون والتسعون والحادية والعائة والسادسة والعائة .

٤- نزدة الأوليا ص ٤٠٦ وسنذكر هذه المسئلة بالتفصيل عند الحديث عن مذهبه في النحو .

عن الكوفيين على حسب ما سمعنا مما يحتج به عنهم ممن ينصر مذاهبهم من المتأخرين وعلى حسب ما في كتبهم إلا أن العبارة في ذلك بغير الفاظهم والمعنى واحسد لانا لو تكلفنا حكاية الفاظهم بأعينها لكان في نقل ذلك مشقة علينا من غير زيادة في الفائدة بل لعل أكثر الفاظهم لا يفهمها من لم ينظر في كتبهم وكثير ممن الفاظهم قد دأبها من تحكي عنه مذهب الكوفيين مثل ابن كيسان وابن شقير وابن الديلم وابن الأنباري (١) . فهذا يعني أن مصطلحات الكوفيين منذ أوائل القرن الرابع الهجري لم تكن مفهومة ومُستنتج من ذلك أن المصطلحات البصرية هي التي كانت معروفة وأن النحو كان يدرس على الطريقة البصرية .

فابن الأنباري كانت تتحكم به حينما نَصَبَ نفسه لهذا الموضوع عوامل كثيرة لم يستطع أن يتخذ من تأثيرها هي عوامل البيئة والتربية والثقافة . لقد كانت هذه متمكة من نفسه بحيث لم يستطع أن يجد منها مفرًا ولا مناصًا . ونتج عن ذلك أن شايخ البصريين في أكثر مسائل الخلافة قد كانت النزعة البصرية غالبة عليه في جميع مسالك بحثه . ولا يستطيع هو ولا غيره أن ينكروا هذه النزعة وأن حاولوا فهي ظاهرة في محاوراته ومناقشاته التي يسوقها في تأييد رأي وإبطال آخر .

٣- طريقته في العرض .

لقد التزم صاحبنا طريقة خاصة في عرض مسائل الدلائل . وقد وصفنا ذلك في كشف عبد الفتاح الشلبي هذه الطريقة وصفًا موجزًا بقوله : * يسلك أرباب البركات الدطوات التالية :

- أ- يُعَدُّ المسألة بذكر مذهب الكوفيين إجمالًا .
- ب- يُتَّبَعُ ذلك مذهب البصريين إجمالًا كذلك . وقد يفضّل الرأي بذكر آراء لرجال كل فريق . وهنا يبين المتبع من رجال كل فريق آراء الفريق الآخر .
- ج- يذكر احتجاج الكوفيين .

د) يذكر احتجاج البصريين .

هـ) يذكر الجواب على احتجاج الكوفيين مدفوعاً في ذلك بمفرقة البصرية (١) وقد يكون من الأقرب إلى الدقة أن نقول : إنه يتولى الرد بنفسه على الكوفيين ، لا أنه ينقل رد البصريين عليهم . ونقصه بذلك أنه لم يكن مجرد ناقل لا رأياً البصريين بل كان يصوغ رده على حجج الكوفيين وبتأويلهم مزوجاً بالفكر البصري سنوياً بأدلتهم ومقاييسهم .

هذا المنهج يثار في المسائل التي يحل فيها ابن الأنباري إلى جانب البصريين وهي الغالبية العظمى . أما تلك التي يأخذ فيها بوجهة نظر الكوفيين ويميل إلى جانبهم فهو يسير فيها قليلاً من هذا المنهج .

فيقول آنشد بعد عرض وجهة نظر كل من الطرفين واحتجاجاته : والصحيح مسأله ذهب إليه الكوفيون . ويتبع ذلك بقوله : أما الجواب عن كلمات البصريين فهو كذا وكذا (٢) ويشعر في تقريراتهم بنشأته .

وهو يستعين بفكر البصريين لتقريب آراء الكوفيين . أما في الرد على البصريين فيستخدم نظرياتهم ومقاييسهم مع اختلاف قليل في التعليل والتأويل وتوجيه الحوار واستنباط الأحكام . أما استدلالاته فهي مثل تحليلاته منها القوي المحكم ومنها الضعيف المتهاافت ومنها بين يمين (٣) .

وسمنا أن نقول بعد ذلك كله إن منهجه في عرض مسائل الخلاف منهج خاص به . ولذلك من حق أن يقول مفتخراً : * فهو أول كتاب صنف في علم العربية على هذا الترتيب والبناء على هذا الأسلوب لأنه ترتيب لم يصف عليه أحد من السلف ولا ألف عليه أحد من الخلفاء (٤) .

١ - " أبو علي الفارسي " ص ٦٦٦

٢ - أنظر مثلاً المسألة ١٨

٣ - أنظر بحثاً في هذا الموضوع للدكتور فاضل السامرائي بعنوان : استدلالات ابن الأنباري في " كتاب الإنصاف " مجلة كلية الآداب - جامعة بغداد مج ٢

عدد ١٤ ص ٥٨٣ - ٥٦٢

٤ - مقدمة الإنصاف ج ١ ص ٥

وقد علق الشيخ محيي الدين عبد الحميد على ذلك قائلًا : * يذكر لنا التاريخ أن أبا جعفر النحاس المصري تلميذ الأخفش الصغير وأبي العباس النيرب والزهجج والمتوفى سنة ٥٣٨ هـ قد ألف كتابًا في اختلاف البصريين والكوفيين وسماه "المهجج" ولعل المؤلف لم يطلع عليه ولم يسمع به * (١) .

وكان الشيخ وجدًا تناقضًا بين قول ابن الأنباري السابق بوجود هذا الكتاب وأشباهه . فحاول أن يمتدح من ذلك بأن ابن الأنباري لم يسمع بهذه الكتب . والحقيقة أن الشيخ لم يكن موثقًا في تذييله هذا . فالمؤلف لم يتحدث عن الابتكار في الموضوع بل في الترتيب والأسلوب أي في المنهج . فهو لم يرسل قوله إرسالًا بل أورده مقرونا بمعنى القبول اللفظية كقوله على هذا الترتيب وعلى هذا الأسلوب وهذا قدان كافيان لتوضيح ما يعني المؤلف وكفيلان برفع ما قد يشوب عبارته من التباس .

وهو لم يكتف بها سلف بل أضاف إليه قوله : وهو ترتيب لم يصنف عليه أحد من السلف ولا ألف عليه أحد من الخلف . ولم يقل : وهو كتاب لم يصنف عليه الخ . . لأنه فضلًا بقصد منهج الكتاب لا موضوعه .

فمن يفهم من هذا كله أن المؤلف يقصد الابتكار في موضوع الكتاب فهو وأهم . لأنه إنما يقصد ترتيبه وأسلوبه كما بينا . وفي العبارة التي صاغ ابن الأنباري بها قوله هذا من المؤلفات ما ينفي أنه أراد شيئًا آخر .

فاستنتاج الشيخ محيي الدين عبد الحميد أن ابن الأنباري يزعم أنه أول من ألف في الخلا فليس له ما يستند أو يؤكده وهو شي لا يحتمله كلام المؤلف ولا تتسع له عبارته . ولذلك يبقى تمليقه أو تذييله في الحاشية غير وارد ولا ضروري .

وسواء كان صاحبنا مطالعياً على جميع كتب الخلاف التي سبقته أو فاته شيء منها فهذا لا يمتار من قوله بأنه وضع كتاباً لاتصاف على ترهيب فريد وأسلوب متميز.

وإذا كان للمرء أن ينفذ إلى بواطن الأمور ويغوص في أعماقها قلنا أن نستنتج من تشديده على التفرد في الترتيب والتميز في الأسلوب أنه كان مطالعاً على عدد من كتب الخلاف فأراد أن يبينه القارئ إلى أن كتابه وإن لم يكن بذعاً في بابيه فهو بذع في ترتيبه وأسلوبه.

ولو لم يكن الأمر كذلك لما كان باهين الأنبارى حاجة للحدث عن الجدّة في الترتيب والطرافة في الأسلوب . ولكن تحدث عن الجدّة في موضوع الكتاب دون ترتيبه وأسلوبه اللذين لن يكونا حينئذ بحاجة إلى التأكيد على جدتها وطرافتها لأنها يقفان دون منافس.

وصفة القول أن صاحبنا كان يعلم أنه ليس أول من ألف في موضوع الخلاف ولكنه انما فخر واعتز بمنهجه الجديد في ذلك المؤلف . وكل الطواهر تشير إلى أنه كان على حق فيما ذهب إليه . فليس ما بين أيدينا من كتب الخلاف قبل ابن الأنبارى ومعه ما يشاكل الاتصاف ترتيباً أو تنبيهاً أو أسلوباً عرض.

— خصائص المذهبين كما يعرضها ابن الأنبارى —

سبق أن قدّمنا في صدر هذا الفصل صورة مجملة عن خصائص كلّ من المذهبين المصري والكوفي . ولكي نزيد تلك الصورة وضوحاً وإشراقاً فلا بدّ لنا من تبخّج تلك الخصائص واستخلاصها مما أثبتته صاحبنا في كتاب الاتصاف . ذلك أن هذا الكتاب يختلف عن غيره من الكتب في وصف تلك الخصائص وتعدد ملامحها . ففي حين نكتفي تلك الكتب بالوصف التطبيري العام بقيدّم لنا ابن الأنبارى في كتابه هذا لتلك الخصائص عرضاً علمياً واقعياً حافلاً بالشواهد والأدلة . ولذلك فهو جدير باعتناء صورة أكثر وضوحاً وشمولاً وصدقاً عن خصائص كلّ من المدرستين

بما تتضمنه من مساوي^١ وتناقضات^٢ وتغضرات^٣.

وبادام الأمر كذلك يصبح من الضروري العمل على نقل تلك الصورة بكل جزئياتها ودقائقها تحقيقاً لمعصري النزاهة والعدل وانسجاماً مع قواعد المنهج العلمي الصحيح وهذه هي خصائص المذهب الكوفي :

١- اعتناؤهم في السماع على القليل النادر وجعلهم من هذا القليل النادر أصلاً يمار عليه . فلم يزل ذلك في احتجاجهم على جواز دخول لام الابتداء في خبر " لكن " ، بشرط بيته من الشعر هو : ولكنني من حبها لعبد (١) . وقد رد ابن الأنباري على هذا بقوله : فهذا شاذ لا يؤخذ به لقلته وشذوذه . ولهذا لا يكاد يصرف له نظير في كلام العرب (٢) . وأغاف الشاذ في الحاشية إلى كلام ابن الأنباري هذا قوله : " بل لا يصرف أوله ولا قائله " (٣) .

٢- توصيهم في الإباحة والترخيص وإجازة ما لا يجيزه غيرهم من البصريين . وحسبنا أن نذكر في ذلك المسائل التالية :

- أ) أجازوا التمجيد من البياض والسواد دون غيرهما من الألوان (٤) .
- ب) أجازوا تقديم خبر " ما زال " وأخواتها عليها . (٥) .
- ج) أجازوا تقديم معمول خبر " ما " النافية عليها (٦) .
- د) أجازوا المصطف على اسم " أن " قبل استكمال الخبر (٧) .
- هـ) أجازوا تقديم معمول اسم الفعل عليه (٨) .
- و) أجازوا أن يقع الفعل الماضي حالاً (٩) .
- ز) أجازوا مجيء " إلا " بمعنى الواو (١٠) .
- ح) أجازوا تقديم الاستثناء في أول الكلام (١١) .
- ط) أجازوا الجر في ميز " كم " الخبرية إذا فصل بيته وبينه بالطرف وحرف الجر (١٢) .

١-	مسألة ٢٥	٧-	مسألة ٢٣
٢-	الانصاف ج ٢١٤	٨-	مسألة ٢٧
٣-	نفس المصدر والمكان حاشية رقم (١٠)	٩-	مسألة ٣٢
٤-	مسألة ١٦	١٠-	مسألة ٣٥
٥-	مسألة ١٧	١١-	مسألة ٣٦
٦-	مسألة ٢٠	١٢-	مسألة ٤١

- (ي) أجازوا نداء المخلوق بأل (١) .
 (ك) أجازوا ترخيم الاسم المضاف بحذف آخر المضاف إليه (٢) .
 (ل) أجازوا ترخيم الاسم الثلاثي المتحرك الوسط (٣) .
 (م) أجازوا ندبة التكررة والأسماء الموصولة (٤) .
 (ن) أجازوا التثنية علامة الندبة على الصفة (٥) .
 (هـ) أجازوا استعمال " من " في الزمان والمكان (٦) .
 (ع) أجازوا الخفض في القسم بإضمار حروف الخفض من غير عوض (٧) .
 (ف) أجازوا الفضل بين المضاف والمضاف إليه بنفي الظرف والجار والمجرور (٨) .
 (مـ) أجازوا إضافة الاسم إلى اسم يوافقه معنى (٩) .

هذه المسائل وكثير غيرها ذهب الكوفيون فيها مذهب الأمامية والترخيم
 في حين اختار البصريون المنع في كثير ذلك . وهذا يدل على ما يتصف به المذهب

١ -	سألة ٤٦
٢ -	سألة ٤٨
٣ -	سألة ٤٩
٤ -	سألة ٥١
٥ -	سألة ٥٢
٦ -	سألة ٥٤
٧ -	سألة ٥٧
٨ -	سألة ٦٠
٩ -	سألة ٦١

الأول من توسع في الإباحة والترخيص. هذا التوسع الذي قد يعتبره بعضهم من محاسن المذهب الكوفي في حين يعتبره آخرون حقاً ضرباً من التسخُّع والترخُّص خاصة إذا لم يكن مدفوعاً بكلام المرب.

٢- يمتنع الكوفيون في التقدير بل يذهبون بعيداً في حمل شي* على شي* . فهم يرون مثلاً أن الخبر الجاد يتحمل ضمير المبتدأ . نحو زيد أخوك وعمر غلامك . واحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا أنه يتضمن ضميراً - وإن كان اسماً غير صفة - لأنه في معنى ما هو صفة . ألا ترى أن قولك : زيد أخوك في معنى : زيد قريبك وعمر غلامك في معنى عمر خادمك . وقريبك وخادمك يتضمن كل واحد منها الضمير . قلنا كان غير المبتدأ هاءنا في معنى ما يتحمل الضمير وجب أن يكون فيه ضمير يرجع إلى المبتدأ (١) .

فهم يمتدنون على المعنى في تقدير قواعدهم . والاعتداد على المعنى مظهر ضعف حذر منه عدد من حذاق النحاة وعلى رأسهم ابن جني الذي عقد في الخصائص باباً في الفرق بين تقدير الأعراب وتفسير المعنى (٢) جاء فيه ما يلي : وكذلك قولنا زيد قام . ربما كان بعضهم أن زيدا هنا فاعل في الصنعة كما أنه فاعل في المعنى . وكذلك تفسير معنى قولنا سرتني قهصام بهذا وقعود ذلك بأنه سرتني أن قام هـذا وأن قصد ذلك . وربما اعتقد في هذا وذاك أنها في موضع رفع لأنها فاعلان في المعنى (٣) . ويضيف إلى ذلك قوله : ألا ترى إلى فرق ما بين تقدير الأعراب وتفسير المعنى / فإذا تربك شي* من هـذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه ولا تسترسل إليه (٤) .

وقد تنبه ابن الأنباري إلى هذا المزلق فأشار إليه في مواضع متفرقة من مولفاته . قال في الرد على من اعتقد أن "ألا" قامت مقام امتثني فينبغي أن تحصل عليه : أن هذا يؤدي إلى إعمال معاني الحروف . وإعمال معاني الحروف لا يجوز ألا ترى أنك تقول ما زيد قاماً فيكون صحيحاً فلو قلت ما زيداً قاماً على معنى نفيت زيدا قاماً لكان لاسداً فذلك هاهنا (٥) :

-
- ١- مسألة ٧
 - ٢- ج ١ ص ٢٧٩
 - ٣- ج ١ ص ٢٨٠
 - ٤- ج ١ ص ٢٨٣
 - ٥- الانصاف ج ١ ص ٢٦٢ وانظر نفس المصدر ص ١٧٤ و ٢٢٦ الخ .

ولا نود أن نستعرض في ملاحقة هذا المثلق فقد أشبعناه بحثاً في موضع آخر (١) وقد نمود إليه في مكان متأخر من هذه الدراسة . المهم في الأمر أن نبين أن اعتماد الكوفيين على مداني الألفاظ في تقدير حالتها الإعرابية ليس من الدقة والرصانة العلمية في شيء . وكان أجدى لهم وأجدر بهم لو تركوه وتخلوا عنه (٢) .

— تناقضات المذهب الكوفي —

ومع أن الخصائص المذكورة تلازم المذهب الكوفي في معظم حالاته فإن هذا المذهب لا يخلو من بعض التناقضات والمظاهر غير المتسقة فيه . فمع أن السماع أصل كبير من أصوله وخاصة شاذة من خصائصه حتى قال فيه بعض الباحثين : أما مذهب الكوفيين فلواؤه بيد السماع لا يخفله ذمة ولا ينقذه عهد (٣) على الرغم من ذلك فهم قد يتكبرون لمذهبهم ، إذ يحكيون القياس في مواضع لم يرد فيها سماع قطماً ويفرقون في ذلك أكثر من البصريين . وكأنهم أرادوا أن يقدوهم حتى يظهروا لهم أنهم ليسوا أقل منهم تسكاً بالعقل واستخداماً للمنطق .

فمن تناقضات الكوفيين ما يأتي :

١- أجازوا مع العلم الموثق بالتأنيـد المذكر السالم نحو طالعة والحنون (٤) وراحوا يقيسون ويقدرون . وقد رد عليهم ابن الأنباري في ذلك بقوله : انه لم يسمع

١- "التعجب صيفه وأهنته" رسالة ماجستير مطبوعة للوفاء أنظر ص ٧٤ وما بعدها و ١٠٢ وما بعدها .

٢- ليس هذا الوجه محصوراً في الكوفيين وحدهم فقد يتركبه البصريون ومن دلالات ذلك أن ابن جني وابن الأنباري إنما كانا يوجهان تنبيهاتهما بهذا الشأن إلى من يثلقون النحو عن بصريين (فإذا مريبك شيء من هذا عن أصحابنا) ولكن الكوفيين أكثر تشبهاً به وولوا باستخدامه ورغبة في اقتحامه .

٣- حارث شاه الرازي . مجلة مجمع اللغة العربية . دمشق مج ١٤ ص ٣١٩

٤- مسألة ٤

من العرب في جميع هذا الاسم أو نحوه إلا بزيادة الألف والتاء كقولهم في جميع طَلْحَة
"طَلْحَاتٌ" وفي جمع بَيْترة ضَبَرَاتٌ . قال الشاعر :

رَجِمَ اللَّهُ أَكْثَمًا دَفَنُهَا بِمَجْستَانِ طَلْحَةِ الطَّلْحَاتِ (١)

وأضاف إلى ذلك قوله : ولم يسمع من أحد من العرب أنهم قالوا الطالحون ولا الطهيريون
ولا في شيء من هذا الذخاير والواو والنون . فإذا كان هذا الجمع مدقوعاً من جهة القياس
ممدوداً من جهة النقل فوجب ألا يجوز (٢) . ولا شك أن ابن الأنباري قد أصاب
المحرز واتباعه الفصل في رده فقد كان مثلك سليماً وحجته قوية .

(٢) أجازوا دخول نون التوكيد الدخيلة على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة (٣) .

فقد لجأوا إلى القياس والتقدير والجدل اللغوي ، ويون أن يأتيوا بشاهد واحد
على صحة دعواهم من كلام العرب . وقد رد عليهم ابن الأنباري بقوله : وأما
ما وقع فيه الخلاف فلم يأت في النقل عن أحد من العرب ولا يصح في القياس
لأنه لا يغير له في كلامهم (٤) . وهذا رد مبتدئ وسليم أيضاً لأنه لا يصح
لأهل السماع - أن صح لشعرهم - أن يقولوا بشيء لغيره سَنَدٌ من كلام العرب .

(٣) منعوا تقدم الخبر على المبتدأ خشية تقدم ضمير الاسم على ظاهره (٥) وكان الجدير
بهم أن يجيزوا ذلك خاصة أن الشواهد التي أبرزها البصريون لا مجال للعائن
فيها . فقد احتج هؤلاء بحملة من كلام العرب لا يتطرق إليها الشك كقولهم : في
بيته يومئذ الحكم ، وفي أكتافه لف الميث ، وشنؤنا من يشتاك وغير ذلك من الشواهد
الشعرية المتعددة (٦) .

وفي هذا كله يتبهك الكوفيون أصلاً قام عليه مذهبهم وتمسك به علماءهم ألا وهو السماع
من العرب والاعتداد بكلامهم والاحتكام إليهم في كل ما يختلف فيه من مسائل
اللسنة والنحو . ولعل ذلك راجع للأسباب التالية :

- ١- الانصاف ج ١ ص ٤١
- ٢- الانصاف ج ١ ص ٤٢
- ٣- مسألة ٩٤
- ٤- الانصاف ج ٢ ص ٦٦٦
- ٥- مسألة ٩
- ٦- الانصاف ج ١ ص ٦٦

- ١- لم يكن للكوفيين منهج واضح يؤيدون اليه أو ينادون به، محددة يتسكون بها ما جعل مجال الفوضى والتحليل من الأصول واسماً .
- ٢- صدور هذه الآراء في أزمنة متفاوتة وعن أشخاص مختلفين فلم يكن مؤسسو المذهب الكوفي وهم الكسائي والفرافقة وشعيب متفقين في الآراء والنظرات بل كانوا يختلفون في معالجة بعض المسائل والقضايا وقد عرضنا في مطالع هذا الفصل شيئاً من ذلك .
- ٣- لا كان يفرض الخلاف من لجوء إلى اللجاج والمغالاة والمباحكة رغبة في الظفر وحياً للذليّة . فقد جعلهم ذلك يخرجون عن الاعتدال ويتشبثون بالحجج الواهية والاعتدالات الخادعة .

أما خصائص المذهب البصري فهي :

- ١- الاعتماد على السماع الكثيرون القليل والنادر . ولذلك عارضوا الكوفيين في مسائل خلافة متمردة وقف فيها الكوفيون موقف الإباحة والترخيص كما أوضحنا قبل قليل ووقف هؤلاء موقف المنع وعدم الجواز ، مما كان له أثر كبير في تاهورهم بعباءة المعتزلة المتزمتة . وكان السبب في كل ذلك أن الكوفيين اعتمدوا في اجازتهم على القليل النادر أو على القياس الضعيف مما لم يقتنع البصريون به ولم يطمئنتوا اليه . ولذلك اضطاروا أن يواجهوا أمثلة الكوفيين وشواهدهم بالتأويل والتخريج كأن يهاشوا في صدق الرواية أو يحملوا الشاهد على حمل آخر أو يضيفوا قائله أو ينسبوا ناقله إلى التزبد والاختلاف وهذه أمثلة للتوضيح :

- ٢- في التدليل على عدم وجوب إبراز الضمير المستتر في اسم الفاعل أو المفعول إذا جرى على غير من هوله (١) ، أورد الكوفيون هذين الشاهدين :

أ) وَإِنْ أَمْرًا أَسْرَى إِلَيْكَ وَدُونَهُ
 مِنْ الْأَرْضِ مَوَاتًا وَبَيْدًا سَلَطَ
 لمخلوقه أن تستجيب دعائه
 وَأَنْ تَعْلَمَ أَنَّ الْمَعْنَى مَوْثِقٌ .

(ب) ترى أرباقهم متقلد بها كما صدأ الحديد على الكساء.

وقالوا لو كان إبراز الضمير واجبا في هذه الحالة لكان الشاعر ملزما بأن يقول :
لمحقوفة أنت ولكن ملزما في الشاهد الثاني أن يقول : " متقلد بها هم " لأن
هذين الاسمين قد جرىا على غير من ماله . لأن "محقوفة" لم ترجع إلى امرئ
في البيت ولا "متقلد" بهم إلى الأرباق . وعدم ذكر الضميرين يبرهان على عدم الإلزام في
ذلك (١) .

وقد رد ابن الأنباري على الكوفيين بلسان البصريين قائلا : " أما البيت الأول وهو
توله : لمحقوفة أن تستجيبى دعاه . فلاحجة لهم فيه لأنه محمول على الاتساع والحذف،
والتقدير : لمحقوفة أنت أن تستجيبى دعاه . وإذا جاز أن يحمل البيت على وجه سابق في
المربية سقط الاحتجاج . وأما البيت الثاني ، وهو قول الآخر : ترى أرباقهم متقلد بها
فلا حجة لهم فيه أيضا لأن التقدير فيه : ترى أصحاب أرباقهم متقلد بها . إلا أنه حذف
المضاف وأسماء المضاف إليه مقامه كما قال تعالى : وأسأل القرية أي أهل القرية وقال
تعالى : وأسربوا في قلوبهم العجل " (٢) أن حب العجل الخ . . .

٢- حينما احتج الكوفيون على اسمية "نعم" بقول العرب : نعم الرجل زيد .
على أساس أن "نعم" من أوزان الأسماء لا من أوزان الأفعال (٣) ، رد عليهم ابن الأنباري
بلسان البصريين قائلا : وأما قولهم أنه قد جاء عن العرب نعم الرجل فهذا ما ينفرد بروايته
أبو علي قطرب ، وهي رواية شاذة . ولئن صحت فليحرف فيها حجة لأن "نعم" أصله
"نعم" على وزن "فعل" بكسر الميم فاشبه الكسرة فنشأت الباء كما قال الشاعر :

تفني يداها الحص في كل حجارة تفني الدراهم تتفاد الصاريف
أراد الدراهم والصاريف (٤) .

١- الانصاف ج ١ ص ٥٨ - ٥٩

٢- نفس المصدر ص ٦٠ - ٦١

٣- نفس المصدر ص ١٠٤

٤- نفس المصدر ص ١٢١

(ج) حينما احتج الكوفيون على جواز تقديم اسم الفعل عليه بالآية القرآنية :
 "كتاب الله عليكم (١) ، رد عليهم ابن الأنباري بلسان البصريين قائلا : "وأما
 احتجاجهم بقوله تعالى : "كتاب الله عليكم" فليس لهم فيه حجة لأن "كتاب الله"
 ليس منصوبا بملئكم وإنما هو منصوب لأنه صدر والعامل فيه فعل مقدر والتقدير فيه
 كتب كتابا الله عليكم . وإنما قدر هذا الفعل ولم يظهر له لالة ما تقدم عليه (٢) .

الى غير ذلك من الأدلة والشواهد التي تثبت ميل البصريين الى الاعتناء
 على السماع الكثير وتفوقهم من القياس على الشاذ والنادر ولجؤهم الى التأويل والتخريج
 كلما اصطدمت قواعدهم بما يخالفها أو يتناقض معها .

٢- اعتمادهم على القياس وتسكهم به . وكانوا يلجأون الى القياس في حالتين :

(أ) طرد القواعد فيقيسون القليل على الكثير .

(ب) بالادلة المبرأى حول مسألة لم يرد فيها نص .

أما في الحالة الأولى فكان القياس ضروريا وذلك أن عوامل الألفاظ ميسرة
 محصورة والألفاظ غير محصورة ، ولولم يحز القياس واقتصر على ما ورد في النقل من الاستعمال
 لأدى ذلك الى أن لا يفي ما يحصر بها لا يحصر ويقتضي كثير من المعاني لا يمكن التعبير
 عنه لعدم النقل . وذلك مناف لحكمة الوضع فلذلك وجب أن يوضع وضعا قياسيا
 عليها لا نظميا (٣) .

وأما في الحالة الثانية فقد أوقفهم القياس في مزالق كانوا في غنى عنها وحسبي
 أن أدلل على ذلك بمثلين :

(أ) منع الكوفيون صرف أفعل التفضيل في ضرورة الشعر . وبالفهم البصريون
 فأجازوا صرفه قياسا على غيره من الأسماء المتنوعة متذرعين بأن الأصل فسي
 الأسماء كلها الصرف وإنما منع بعضها من الصرف لأسباب عارضة تدخلها
 على خلاف الأصل فإذا اضطرب الشاعر ردها الى الأصل (٤) . وهذا لمصري

١- مسألة ٢٢

٢- الانصاف ج ١ ص ٢٣٠

٣- لمع الأدلة ص ٤٨

٤- الانصاف ج ٢ ص ٤٨٩

قياس صحيح ، ولكن شدة شديداً أقوى منه كان يجب أن ينظر إليه البصريون ، وأنه على الرغم من كثرة الضرورات الشعرية في جميع المنوعات من الصرف لم يرد شاهد واحد شعري على مجي " أفعل التفضيل مصروفاً .

وقد حاول الكوفيون أن يحتجوا لرأيهم ، وكان يؤسسه الاعتماد على عدم السماع أو ورود نريد لك . فأخذوا يستدلون الملل ويستخدمون الأسباب لذلك . وكان ما احتجوا به قولهم : إنما قلنا ذلك لأن " من " لما اتصلت به منعت من صرفه لقوة اتصالها به (١) . ويبدو أن الكوفيين أحسوا المسألة إحساساً قلم بجيد والتمهير منها وإن كانوا لا سمحوا أو كادوا .

والحقيقة أن السبب في عدم جواز صرف أفعل التفضيل هو اتصال " من " به بحيث أصبحا كالكلمة الواحدة لا يجوز التصرف في بنيتها ، إذ إن التثنية لا يجي " في وسط الكلمة ولا يدارأ على حركاتها الداخلية .

وكان على ابن الأنباري أن يؤيد الكوفيين في هذه المسألة ولكنه انساق مع البصريين ودافع عن وجهة نظريهم معتدلاً مثلهم على القياس دون السماع أو الاعتماد بشاهد واحد من كلام العرب .

ب) أجاز البصريون تقدم معمول الفعل المصور عليه نحو ما طاعناه ، أكل الآ زيد . ومنعه الكوفيون (٢) . وقد اعتمد البصريون في ذلك على القياس . قالوا : إنما جازنا ذلك لأن " زيد " مرفوع بالفعل والفعل متصرف فجاز تقدم معموله عليه كقولهم : صرا عرب زيد وكذلك سائر الأفعال المتصرفة .

فقد اعتمد البصريون هنا على القياس المجرد حينما لم تسمحهم المصادر بشاهد واحد على صحة رأيهم وسلامة موقفهم . وكان أجدر بهم لو اعتمدوا على شاهد واحد من كلام العرب فالقياس في مثل هذه المسائل لا يجدي .

ولم يزل عدم وجود الشاهد حوما دفع الكوفيين الى النسخ . وموقفهم سليم
في هذه المسألة وكان حقيقنا باين الأنبارى أن يتقف الى جانبهم
ولكنه عارضهم بدفوعه بنزعتهم المصرية .

٧- استصحاب الحال : استخدم المصريون هذا الدليل في محاوراتهم النحوية
في حين لم يستخدمه الكوفيون . وقد سبق أن تحدثنا عن استصحاب الحال في
الفصل الذى عقدناه عن جهود ابن الأنبارى في أصول النحو فلا ضرورة لاعادة
الحديث عنه . وقد استعمله المصريون في عدة مواضع نذكر منها ما يلي :

أ) استدلوا به على فعلية نعم ونفس . فقالوا : الدليل على أنها فعلية
مبتنيان على الفتح ولو كانا اسمين لما كان لبتائهما وجه . إذ لا لغة
هنا توجب بنا*هما . وهذا تصك باستصحاب الحال (١) .

ب) استدلوا به أيضا على عدم جواز حمل حرف القسم معذوقا بشير عسوف .
وقالوا في ذلك : أجمعنا على أن الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع
الحذف وإنما تعمل مع الحذف في بعض المواضع إذا كان لها عوض ولم يوجد
هنا فبقينا فيماعداه على الأصل . والتصك بالأصل تصك باستصحاب
الحال وهو من الأدلة المعتبرة (٢) .

ج) استدلوا به كذلك على عدم مجي* اسم الإشارة هذا* بمعنى " السذي "
خلافا للكوفيين . وقالوا في ذلك : إنما قلنا ذلك ، لأن الأصل في هذا
وما أشبهه من أسماء الإشارة أن يكون دالا على الإشارة و" الذى " وسائر
الأسماء الموصولة ليست في معناها فتنبغي أن لا يحمل عليها ، وهذا تصك
بالأصل واستصحاب الحال ، وهو من جملة الأدلة المذكورة فمن ادعى أمرا*
ذلك بقي مرتبنا باقاعة الدليل (٣) .

١- الانصاف ج ١ ص ١١٢

٢- نفس المصدر ص ٢٩٦

٣- نفس المصدر ج ٢ ص ٢١٩

— تناقضات المذهب البصري —

هذا وقد وقعت مدرسة البصرة شأنها في ذلك شأن مدرسة الكوفة في معنى التناقضات فعلى الرغم أن البصريين يعتمدون بالسماع الكثير فقد ناقضوا أنفسهم حين بنوا قواعدهم على القليل النادر بل على الشاهد الواحد والمثل الشارد . وحسبنا أن نذكر في ذلك قولهم يجوز تقديم خبر ليس عليها معتمدين على قوله تعالى : ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم . وظلوا ذلك يقولهم : وجه الدليل في أنه أنه قدم معمول خبر ليس على ليس . فان قوله : يوم يأتيهم يتعلق بمصروف وقد قدمه على ليس . ولو لم يجوز تقديم خبر ليس على ليس ليعر ولا لما جاز تقديم معمول غيرها عليها لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل (١) .

وقد رد عليهم ابن الأنباري قائلا : أما قوله تعالى : ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فلا حجة لهم فيه لأننا لا نسلم أن " يوم " يتعلق بمصروف ولا أنه منصوب وإنما هو مرفوع بالابتداء وإنما ينفي على الفتح لاختصاصه إلى الفعل كما قرأ نافع والأعرج قوله تعالى هذا يوم يفتح الصادقين صدقهم (٢) .

فهذا الشاهد لم يعلم لهم وقد اضار صاحبهم ابن الأنباري وهو المولع الشغف بأقوالهم وآرائهم أن يقول : والصحيح عندي ما ذهب إليه الكوفيون (٣) .

أجل ! الصحيح ما ذهب إليه الكوفيون والسبب أن البصريين اعتمدوا على شاهد مأثور فمارضوا أصولهم وناقضوا مقاييسهم فلا غرو أن يهاجموا الهدف ويضلوا القصد . أما أسباب هذا التناقض فهي نفس الأسباب التي عرقت لها في حديثنا عن تناقضات المذهب الكوفي تقريبا وتتكرر في عدم الالتزام بالمنهج ، واختلاف الأشخاص والفرقة في الملاحظة والجدل (٤) .

١- الانصاف ج ١ ص ١٦٢

٢- نفس المصدر ص ١٦٣

٣- نفس المصدر والمكان .

٤- من الجدير بالذكر أن البصريين يختلفون عن الكوفيين في هذا الشأن قليلا من حيث أنهم كانوا يملكون منهجاً واضحا هو " كتاب سيويه " ولكنهم كانوا يختلفون أحيانا في فهم هذا المنهج أو تفسيره . وأكبر مثال على ذلك " الميزان " الذي خالف أستاذه سيويه وهاجمه بشدة وكذلك ابن السراج الذي خالف المنهج البصري طاعة . فلقد ان المنهج عند الكوفيين يقابله عدم الالتزام بهذا المنهج عند البصريين .

— صراع المذهبين —

وصفة القول أن الكوفيين والبصريين كانوا في صراع دائم، مجهولاً شيئاً
فهمته أولئك، بالعكس بالعكس ولا أدل على هذا الصراع من موقف المدرستين من تقديم
خبر بعض الأفعال الناقصة عليهما .

فقد أجاز الكوفيون تقديم خبر "ما زال" عليها وشعها البصريون (١) وأجاز البصريون
تقديم خبر "لمن" عليها فشفه الكوفيون . (٢)

وهذان موقفان متناقضان لا يحكمهما منطق ولمن لهما تفسير إلا اللجاج
في المخالفة والرفقة في الغلبة .

فالصراع كان قائماً بين المدرستين وكانت كلاهما تنحى نفسها بالفوز على الآخرها .
وقد تدخلت السياسة في هذا الصراع فأقصده . وأبرز الدلائل على هذا التدخل
السياسي تلك المناظرة (٣) السبعة الطالع التي جرت في حضرة جعفر بن خالد البرمكي
في بغداد فقد انتصر الكوفي فيها ورجع سيوفه بجرر أذيال الخيبة ثم توفي بعد ذلك
مهما مغموماً . وكان للعوامل السياسية أكبر الأثر في تحديد نتائج هذه المناظرة .

ولقد أصبح الحوار والمناظرة على مدى الأيام علماً له أصول وقواعد . ويبدو أن
هذا العلم كان على أشده في عهد ابن النباري سواً على صعيد الفقه أو على صعيد
النحو، فقد أرتف فيه صاحبنا كتاباً تحدثنا عنه في موضع سابق هو "الأعراب في جمل
الأعراب" فالناظر في هذا الكتاب يلحس حدة الجدل بين المذهبين والأساليب
التي يستعملونها كل من الطرفين لضمان الفوز والغلبة .

وقد يكون من المناسب أن نورد فقرة من ذلك الكتاب تدور حول "التأويل" فهي
الجدل وهي تعني نظرة صادقة عما نحن بسبيله . قال : "التأويل وهو مثل أن

١ — مسألة ١٧

٢ — مسألة ١٨

٣ — انظر وقائع هذه المناظرة مفصلة في الانصاف مسألة ٩٩ وكذلك في مفتي اللبيب
لابن هشام الأنصاري ج ١ ص ٨٨ وما بعدها .

يقول الكوفي : الدليل على جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر قول الشاعر :

وَمَنْ وَلِدُوا عَامِرَ ذُو الطَّوْلِ وَذُو الْعَرْشِ
فَتَرَكَ صَرْفَ "عَامِر" وَهُوَ مُنْصَرَفٌ دَلَّ عَلَى جَوَازِهِ . فيقول له البصري : انما لم يصرفه
لأنه جذب به الى القبيلة والحمل على المعنى كثير في كلامهم كقول الشاعر :

قَامَتْ تِكْيَهُ عَلَى قَهْرِهِ مَنْ لِي مِنْ هَمْدِكَ يَا عَامِرُ .
تَرَكَتْنِي فِي الدَّارِ ذَا غَرَبَةٍ قَدْ ذُلَّ مِنْ لِحْنِ لَهْ نَاصِرُ .

فقال : " ذَا غَرَبَةٍ " ولم يقل " ذَاتُ غَرَبَةٍ " لأنه حمل على المعنى . كأنه قال : تركتني
انسانا ذَا غَرَبَةٍ . والاتباع ينطلق على الذكر والأنثى . فيقول له الكوفي : قوله : ذُو
الطَّوْلِ وَذُو الْعَرْشِ يدل على أنه لا يذهب به الى القبيلة لأنه لو ذهب به الى القبيلة
لقال ذَاتُ الطَّوْلِ . فيقول له البصري : قوله ، ذُو الطَّوْلِ رجع الى الحي . ونحو
هذا في التثقل من معنى الى معنى قول الشاعر :

اِنْ تَمِيمًا خَلَقْتَ مَلْعُومًا قَوْمًا تَرَى وَاحِدَهُمْ صَهْمًا* (١)
فهو صورة صادقة عما كان يجري بهنهما من جذب وشد وكبر وفسر .

وعلى كل حال ، لم يكن هذا الخلاف شرا كله فقد شجّع على تنشيط الحركة العلمية
وانكا* هم العلماء* . وما كالمناقشة شي* يستحث الخم ويستفز العقول .

— مصادره في الخلاف —

من السمات البارزة في منهج ابن الأنباري أنه قد ينسب الرأي الى قائله وقد
لا ينسب . ولكنه قلما يشير الى مصدر هذا الرأي . فهو كما أوضحنا في الفصلين السابقين
يأخذ من هنا ومن هناك . ويستعين بآثار السابقين فيها يكتب ولكنه لا يشير الى هذه

١ — ص ٤٩ — ٥١ والصهم هو الذي لا ينثني عن مراده .

الأشبار ولا ينوء بأسماء مؤلفيها .

وقد كانت هذه الشفرة في منهجه موضع تأمل من بضعة علماء أشباروا إليها عرضا ومن خلال أبحاث تمت بصلة وأغنية أو وثيقة إلى ما نحن فيه . أما المصا در التي أشار إليها العلماء زاعمين أن صاحبنا نقل عنها واقتبس منها فهي التالية :

١- الإيضاح في ملك النحو للزجاجي : فقد أشار محققه الدكتور مازن المبارك في المقدمة إلى هذا الموضوع قائلا : " وكتاب الإيضاح يقتنا على جانب مهم من جوانب الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين . وهو في ذلك سابق لابن الأنباري (٥٧٧ هـ) في إنصافه والمكبري (٦١٦ هـ) في مسائله الخلافية " (١) .

وهو يشير في موضع آخر إلى موطن الشبه بين الإيضاح والإنصاف فيقول : " وهو (يعني الزجاجي) في عرضه لمسائل النحو وإبراره آراء النحاة وذكر ما ورد عليها من الاعتراضات وما قدموه بين يديها من الأدلة والبراهين إنما يذكرنا بأبن الأنباري في كتاب الإنصاف " (٢) .

وقد أشار الدكتور عبد الفتاح الشلبي إلى هذه الحقيقة حين قال : " كما أن نحو الزجاجي في هذا الكتاب (يعني الإيضاح) وكتاب اللامات والأخبار يمثل دارقا من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين واحتجاج كل فريق مع توثيق ذلك بالأسانيد ما يمد يدرة للأنباري في الإنصاف والمكبري في التبيين . وعلى الدارسين الذين يهدون تاريخ هذا الخلاف ألا ينسوا هذه الحلقة الهامة التي وضعها الزجاجي في سلسلة هذا التطور " (٣) .

وأكثر من ذلك أن ابن الأنباري ينقل عن الإيضاح نقلا يكاد يكون حرفيا . ولا نرى ضرورة للتشبه على هذا النقل حسينا أن نوازن بين المسألة (٢٨) في الإنصاف (٤)

١- ص ١٧

٢- ص ١٣

٣- أبو علي الفارسي ص ٦٣٦

٤- ج ١ ص ٢٣٥ عنوان المسألة هو : القول في أصل الاشتقاق ، الفعل هو وأو المصدر

وباب القول في الفعل والصدر أيهما مأخوذ من صاحبه (١) ، حتى نرى مقدار التشابه بل التشاكل بين النصين .

٢- مصنفات أبي علي الفارسي : أشار الدكتور الشلبي الى تأثير ابن الأنباري بأبي علي الفارسي واقتباسه من مصنفاته بما يقتضي عن بحث الموضوع من جديد . فقد كان ينتقي من كلام أبي علي الفارسي ويحدث عما يفاخيه أو يشاكه من كلام ابن الأنباري في الإنصاف معقبا على ذلك بمثل الأقوال التالية :

- (أ) هذا وقد أورد أبو البركات ابن الأنباري ذلك الدليل بما يكاد يكون من لفهاء (٢)
 (ب) وقد نقل أبو البركات الأنباري ججاج أبي علي هنا أو مكاد (٣) .
 (ج) انظر الإنصاف فقد كادت الفاظ الفارسي تظهر في تدليل الأنباري (٤)
 (د) انبار الإنصاف (ص ١٤٧) فقد أورد قريبا من هذا الكلام بحروفه (هـ) .

٣- الامالي لابن الشجري : ابن الشجري هو استاذ ابن الأنباري الذي ما يني يحترقه ويشيد بفضل له وقد اتهمه بعض العلماء بالنقل عن استاذ هو الاقتصار منه واليك تفصيل ذلك :

- (أ) قال الاستاذ عبد المنعم أحمد صالح التكريتي بهذا الشأن : * ويلاحظ على هذه العناصير (مسائل الخلاف) أن بعضها أخذها أبو البركات بلفظ ابن الشجري ولم يخالفه الا في ترتيب المرفوع في الخلاف في (نعم وحق) والخلاف في (أعمال التعجب) - والخلاف في (اشتقاق) الاسم (٦) .

(ب) أشار الى هذه الحقيقة كذلك الأستاذ محمد خير الحلواني (٧) في هجوم

١- الايضاح ص ٦٥ وانظر حاشية المحقق رقم (١) من نفس الصفحة فهو يشير فيها الى هذا التوارد .

٢- أبو علي الفارسي ص ٥٢٨

٣- نفس المصدر ص ٥٢٣

٤- أبو علي الفارسي ص ٥٤٣

٥- ابن الشجري ومنهجه في النحو : رسالة ماجستير مودعة في مكتبة بهداراد المركزية تحت رقم ٤١٥ نحو ص ٣٠٨

٦- انظر بحثا له بعنوان " ابن الأنباري وكتاب الإنصاف " منشور على حلقتين في مجلة مجمع اللغة العربية مجلد ٤٨ ج ١ ص ١٢٠ - ١٢١ ج ٢ ص ١٥١ - ١٥٢ ج ٣ ص ٦٢٢ - ٦٤٤

مُشَدِّدٍ عَلَى ابْنِ الْأَنْبَارِيِّ قَالَ : " ثُمَّ جَاءَ أَبُو الْبَرَكَاتِ فَأَعَارَ عَلِيَّ أَمَالِي
اِسْتَاذِهِ وَنَقَلَ النَّسَائَةَ (سَأَلَتْهُ نَعَمْ وَكُنْ) بِرِشَتِهَا حَرْفِيًّا لَمْ يَضِفْ إِلَّا بِحَدِيثِ
الشَّوَاهِدِ . وَلَمْ يَذْكُرْ شَيْئًا ذَا بَالٍ فَوْقَ مَا ذَكَرَهُ اِسْتَاذُهُ " (١)

٤- الْمَشْكَلُ فِي اِعْرَابِ الْقُرْآنِ لِمَكِّي الْقُرَوَائِي : نَسَبَ اِلِاِسْتَاذَ مُحَمَّدَ خَيْرِ الْحُلَوَانِي
اِلَى ابْنِ الْأَنْبَارِيِّ تَهْمَةً الْأَخْذُ عَنْ مَكِّي هَذَا وَالْاعْتِمَادُ عَلَيْهِ وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ : " وَمَكِّي
هَذَا كَثِيرُ الْوَحْمِ فِي كِتَابِهِ . وَقَدْ عَيَّبَ مِنْهُ أَبُو الْبَرَكَاتِ فِي اِتِّصَافِهِ وَفِي كِتَابِهِ الْأَخْصَرُ
" الْبَيَانُ فِي اِعْرَابِ الْقُرْآنِ " حَتَّى أَنَّهُ كَثُرَ مَا يَنْقَلُ كَلَامُهُ هُنَا وَهُنَاكَ دُونَ أَنْ يَشِيرَ
إِلَى مَصْدَرِهِ وَلَا سِيَّمًا فِي اِعْرَابِ الْقُرْآنِ " (٢) .

وَيَبْدُو أَنَّ صَاحِبَنَا كَانَ يَحْصِرُ بِهِ عِنْدَ التَّصْنِيفِ فِي تَلَفُّسِ أَقْصَرِ الطَّرِيقِ إِلَى اِفْتَادَةِ
الطَّالِبَةِ وَالْبَحْثِ عَنْ أَتَجْعَلُ الْوَسَائِلَ لِنَقْلِ الْعِلْمِ إِلَيْهِمْ . فَكَانَ يَقْدُمُ الْغَايَةَ التَّحْلِيلِيَّةَ
عَلَى غَيْرِهَا مِنَ الْغَايَاتِ وَالْعَطَالِبِ .

وَلِذَلِكَ قَاتَنَهُ لِمَنْ التَّشَدُّدُ وَالتَّمَنُّيْتُ مَحَاسِنَهُ وَطَالَ بَيْتُهُ بِتَطَابِيقِ مَنَاجِنَا وَأَصُولِنَا
نَحْنُ بَلَّ مَا لَا نَسْتَطِيعُ تَطَابِيقَهُ مِنْهَا . مَعَ مَا نَطْلُقُ مِنْ حَدَاثَةِ الْوَسَائِلِ وَتَقْدِيمِ الْأَرْوَاقِ
فَلِذَلِكَ حَصَرَ أَعْرَافَهُ وَتَقَالِيدَهُ .

وَمِنْ ثَمَّ لَا يَبْقَى سِوَايَ لِمَا وَجَّهَهُ اِلِاِسْتَاذَ الْحُلَوَانِي إِلَى ابْنِ الْأَنْبَارِيِّ مِنْ تَهْمِهِمْ
كَالْوَحْمِ (٣) وَالْجَهْلُ وَضَمُّ التَّحْقِيقِ لِمَا أَنَّهُ أَشْرَكَ مَعَهُ فِي هَذِهِ التَّهْمِ مَجْمُوعَةٌ
مِنْ كَثِيرِ الْعُلَمَاءِ الْمُحَقِّقِينَ مَا يَخْرُجُ الْمَسْأَلَةُ عَنْ نَحْنٍ فِيهِ إِلَى بَابِ النِّقْدِ التَّارِيخِيِّ
فَهِيَ إِلَى ذَلِكَ الْمَوْضِعِ أَقْرَبُ مِنْهُ أَدْخُلُ .

١- مجلة مجمع اللغة العربية - دمشق مجلد ٤٨ ج ١ ص ١٣٩ ، وانظر كذلك أمالي

بن الشجري ج ٢ ص ١٤٧

٢- مجلة مجمع اللغة العربية - دمشق مجلد ٤٨ ج ١ ص ١٤٩

٣- نفس المصدر ج ٣ ص ٦٢٥

٤- نفس المصدر ج ٣ ص ٦٢٢

٥- نفس المصدر ج ٣ ص ٦٢٥

الباب الثالث

منهجه في النحو

الباب الثالث

منهج في النحو

— مقدمة —

من البديهيات التي ليست بحاجة الى تأكيد أو اثبات أن من مقومات كل نحوي كبير أن يكون له منهج خاص به . ومن لم يكن له منهج من النحاة فهو مثلاً لا يستحق أن تولد فيه الكتب ولا أن تدار حوله الدراسات .

وفعل الشخصية كبير في تحديد ملامح المنهج الذي يتبناه النحوي . ورسم الاتجاه الذي يختاره . ومن دلائل أهمية الشخصية في تحديد ملامح المنهج هذه الخلافات التي نجدها بين أبناء المذهب الواحد . فالمراد يتعقب سبويه وينقله عنها بصريان . والفراء يخالف الكسائي ويعارضه وجهاً كوفياً والأمثلة على ذلك كثيرة .

والنحوي لا يكون نحوياً بحتاً حتى تكون له آراءه الخاصة ومواقفه المتميزة . فليس بصاحب منهج من لم يترك طابعه الفكري على ذلك المنهج . فإذا لم يكن لـ من تعاطي هذه المهنة إلا تقليد الآخرين واتباع آرائهم فليسم نفسه دارساً أو طالباً أو ساعياً من هذه الأسما التي تدل على دراسة النحو أو طلبه أو المشاركة فيه غير أنه لا يستطيع أن يسمي نفسه نحوياً إلا على سبيل التجاوز والاتساع .

ونرى من الجدير بنا أن نشدد على التفريق في ميدان النحو بين منهج يقوم على التقليد المطلق ونقل آراء السلف دون تحوير أو تبدل وآخر يقوم على الابتكار والتجديد وإعطاء الفكر مداه في حرية الحركة والقدرة على التصرف .

ولسنا بحاجة الى التصريح بأن أصحاب الاتجاه الأول هم الجمهور الكبير

من الطلبة والدارسين والمدرّسين على مختلف طبقاتهم . أما أصحاب الاتجاه الثاني فهم فئة قليلة من رؤساء المذاهب ورواد الاتجاهات والمناهج المستقلة على مدى تاريخ النحو .

وإذا كنا نؤمن بأن ابن الأنباري من الشخصيات البارزة والوجوه المتألّفة في تاريخ النحوفمن مستلزمات هذه الدراسة أن تصف منهجه النحوي وأن تبحث عن مقومات هذا المنهج ، وذلك من خلال الحديث عن الأمور التالية :

- ١- احتجاجة وموقفه من الشواهد .
- ٢- أصوله ومقاييسه .
- ٣- مذهبه النحوي .

وسنعالج هذه المباحث كلّها موزعة في الفصول الثلاثة التالية بالترتيب .

الباب الثالث

شهجه في النحو

الفصل الأول

احتجاجة وموقفه
من الشواهد

الفصل الأول

- احتجاجة -

وموقفه من الشواهد

تمهيد //

بعد ظهور الدين الاسلامي ودخول الأجناس الأخرى فيه بأعداد كبيرة واختلاط العرب بالمعجم وما نتج من ذلك من فساد الملائق السليمة والتشويش الفطري القويمة : فرغ علماء اللغة للذباب عن لغة القرآن وصيانتها مما قد يتسرب اليها من لحن أو يتحيفها من وهن .

وأمام هذا المد الزاحف من فساد الملائق والتشويش الألسنة وتفشي اللحن وانتشار اللكنة لم يكن في وسع هؤلاء العلماء إلا أن يتدبروا أمرهم ويفكروا في مواجهة هذا الخطر المتعاظم فيستخذموا في ذلك ما يتيسر لهم من وسائل وأدوات .

وكان أو ما فكروا فيه أن ينعموا مقامهم محدبةً وسوايط ثابتةً يستطيعون بها تغيير السمن من الفتا والصحيح من السقيم . فإن من شأن هذه المقاميس

- ١- عرف الشهبانوي الشاهد بقوله : الشاهد عند أهل العربية الجزئي الذي يستشهد به في إثبات القاعدة لكون ذلك الجزئي من التنزيل أو من كلام العرب العوشوي بحريتهم (الكشاف ج ٣ ص ٧٣٨) ولكن النحاة اعتمدوا على الشاهد الشعري غالباً دون الشاهد النثري أو القرآني ومن الدلائل على ذلك أن " جاءت كل كتب الشواهد التي بين أيدينا محشوةً بالشعر وشرحه والتعليق عليه حتى أصبحت لفظية " الشواهد " ذات معنى فرقي يقصد به الشعر " (الرواية والاستشهاد باللغة ص ١٢٤) وطن الرغم من ذلك فنحن حينما نتكلم عن (الشواهد) نقصد بها أصناف الشواهد عامة من شعر ونثر وثقافة قرآنية وحديث نبوي وكل ما يستشهد به على إثبات قواعد النحو .

والضوابط أن تكبح جناح هذه الفوضى التي أخذت تتسع وتنتفخ وتخلف من غاسوا ذلك الخطر الذي طفق يكبر ويشتد .

ونظروا في أمرهم ملياً فوجدوا أن الحل يكمن في العودة إلى الأصول والرجوع إلى المناهج، والتوجه نحو البادية من جديد حيث ما زالت السلائق سليمة والألسنة فريضة وحيث ما يزال البدوي على فصاحته الممهودة سلامةً نطقاً وعيةً أراً .

وهكذا جعلوا البادية هي المثل الأعلى في الفصاحة كما جعلوا الاهتمام عنها أو الاقتراب منها هو المقياس الصحيح للحكم بفصاحة الكلام وسموه أو ركاكته ودنوه . وهنا على ذلك احتفلوا بأنماط معينة من الكلام وجعلوها مثاليهم المحتذى (١) وهذه الأنماط هي التالية :

- ١- القرآن الكريم وقراءاته .
- ٢- الحديث النبوي الشريف .
- ٣- الكلام العربي من شعر ونثر .

تلك هي منابع التي راحوا يستخرجون منها الشواهد ويستحضرُونَ الحجج والأدلة وكل همهم المحافظة على فصاحة الكلمة العربية ومعايشها وعذوبتها .

وعلى الرغم من أن هذه الأنماط الثلاثة من الكلام كانت هي المصادر الوحيدة

١-

كان هذا من الناحية النظرية فقط أما في الواقع فلم يكن الاعتماد على هذه الأنماط الكلامية متساوياً فقد استبعد الحديث النبوي تقريباً واستخدم النص القرآني على نطاق محدود وفي الشعر العربي هو المصدر الأول والرئيس للشواهد

لا تتزاع الشواهد واستحسان الأمثلة فقد اختلف علماء النحو واللغة كالمادة فسي
تحدد مواقفهم منها وكان لهم نظريات متباينة فيها وآراء غير متسقة حولها .

وقد يكون من الجدير بنا تسليط بعض الأنوار على هذه المواقف المختلفة والنظرات
المتباينة فنحن كل عنصر من تلك العناصر بنظرة سريعة تتناسب مع هذه التوطئة
الوجيزة . والقصد من ذلك كله أن يكون حديثنا عن موقف ابن الأنباري من الشواهد
مثبتا في إطاره التاريخي الصحيح من جهة وقائلا للمقايمة بمواقف الآخرين من
جهة أخرى ، إذ من المفترض أن نعرف أصول الاستشهاد وشروطه قبل أن نتحدث عن
موقف أحدهم منه . وسنتحدث عن كل من تلك العناصر بالترتيب .

١- القرآن الكريم وقراءته

يُجمع العلماء على أن القرآن الكريم أثبت نص وأصح أثرا وأنه جدير بأن يكون المرجع
الأول والمعتمد الأساسي في وضع القواعد واستخراج الأدلة .

هذا ولم يختلف أحد في أن القرآن الكريم أصل من أصول الاستشهاد في اللغة
والنحو . ولكن النحاة اختلفوا في مدى الاستفادة من قراءته . ففي الوقت الذي تقبل
الكوفون كل هذه القراءات متواترها وأحاديها وشاذها (١) استبعد البصريون من
منهجهم الاستشهاد بالقراءات إلا إذا كان هناك شئ يسند لها أو كلام عربي يؤيدها
أو قياس يدعمها (٢) .

١- قال السيوطي في تعريف هذه الأنواع من القراءات : المتواتر هو ما نقله جمع
لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى انتهاء وغالب القراءات كذلك . والأحاد
هو ما صح سنده وخالف الرسم (أي المصحف البشاني) أو العربية أو لم يشتهر
الاشتهار المذكور . والشاذ هو ما لم يصح سنده (انظر الإتيان في علوم القرآن
ج ١ ص ٢٢) .

٢- القرآن وأثره في الدراسات النحوية ص ١٧

وكان الاحتجاج بهذه القراءات موضع جدل وشدة وأخذ ورث بين العلماء فمنهم المانع ومنهم المجهز ولكن فريق حبيبه وأدلته . ويذكر الميوطي من أدلة المانحين نسبة القراءات إلى اللحن ، ومن أدلة المجهزين تواتر تلك القراءات وثبوتها بالأسانيد (١) . أما أبو عمرو والداني فيقرر أن أئمة القراءات تقف على صحة النقل على ما بين المبرهنة (٢) .

ومن القراءات التي طال حولها الجدل واشتد الخلاف قراءة عبد الله بن عامر : وكذلك زين لكتير من المشركين قتل أولادهم شركائهم " بالفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول أي قتل شركائهم أولادهم . ومن المعروف أن هذا الفصل غير جائز في أصول المذهب البصري (٣) .

ومن أنكروا هذه القراءة أبو علي الفارسي (٤) وابن عطية (٥) والزمخشري (٦) وصاحبنا ابن الأنباري (٧) ، كما أن من أبدعها أبا حيان الأندلسي (٨) وصاحبنا القادر البغدادي (٩) من القدماء والأفغاني من المحدثين (١٠) .

١- الاقتراح ص ١٧

٢- النشر في القراءات المشروحة ص ١٠-١١

٣- انظر الانصاف ص ٢٢ ص ٤٣١

٤- أبو حيان : البحر المحيط ج ٤ ص ٢٣٠

٥- نفس المصدر والمكان .

٦- نفس المصدر والمكان .

٧- الانصاف ج ٢ ص ٤٣٥

٨- البحر المحيط ج ٤ ص ٢٢٩

٩- خزائن الأدب ج ٤ ص ٣٢٢

١٠- انظر في أصول النحو ص ٤٠-٤٥ " ومن الجدير بالذكر أن الأستاذ الأفغانسي لم يخرج في مجمل آرائه عما أورده أبو حيان في " البحر المحيط " بل تفصل عنه في بعض المواضع نقلاً حرفياً وكانت الأمانة العلمية تقتضيه أن يشهر إلى ذلك ولكنه لم يفصل .

ولمسلّ مما يدعو إلى الاستغراب اعتماد مؤيدي هذه القراءة على المصيبة القليلة أو القومية فيخذلون برهانهم على صحتها من كون عبد الله بن عامر عربياً صريحاً (١) . وطعنون في إنكار الزمخشري لها بأنه عجميٌ ضعيف (٢) .

وسن المصروف أنه ليس من المنهج السليم في الفنايا العلمية تفصيل المربي على العجمي والمسلم على النصراني . وسواء كان الزمخشري عربياً أو عجمياً فالنتيجة واحدة . فلو كان سميويّاً عجمياً ولم يكن ذلك في قدره . ثم إن الزمخشري من السلاطين المشهورين لهم بطول الباع في علوم الدين واللغة والنحو . وحسه فحسراً كتابه "الكشاف" . ولقد كان الزمخشري مستزليّاً بحكم العقل والعنطق فيما يتعرض له من مسائل وقضايا . وموقفه من قراءة عبد الله بن عامر أكبر دليل على ذلك . بالإنصاف إلى أن هذا الموقف يدل على ما كان يتخذه من ذوق رفيع فليس هو من اللغة لأن الفصل بين المتناهيين أمر معجوز مكروه دونه نصيب الناعل ورفع المعقول .

وسن ناحية أخرى لن يضر عبد الله بن عامر أن يقال أنه سبأ أو تميم أو أخطأ كما لن يفيد قول الأستاذ الأفغاني بأنه "كان من صميم العرب الذين يحتاج بكلامهم" (٣) . أو أنه "كان قاضي دمشق وشيخ مشايخ قرائها وأمام جامعها الأعظم على عهد عمر بن عبد العزيز" (٤) .

لن يفيد ذلك كله فليس عبد الله بن عامر بأول من ينسب إليه اللحن ففسد نسب اللحن إلى النابغة الذبياني (٥) وحسان بن ثابت (٦) ودريد بن الصمة (٧) و

١ - البحر المحيط ج ١ ص ٢٢٦

٢ - نفس المصدر ج ١ ص ٢٣٠

٣ - في أصول النحو ص ٤٣

٤ - نفس المصدر ص ٤٤

٥ - أنظر الموشح للمزني ص ٤٥ - ٥٥

٦ - أنظر نفس المصدر ص ٨٢ - ٨٧

٧ - نفس المصدر ص ١١

جرير (١) والفردق (٢) ومعظم شمر^١ الجاهلية والاسلام (٣) . واكثر من ذلك ان سبويه نسب الخلط الى العرب عامة (٤) . وقد علق ابن الأنباري ذلك بقوله : ان السري^٢ يتكلم بالكلمة اذا استهواه سرب من الخلط فعدل عن قياس كلامه (٥) . وقد ذكر عدة أمثلة من أخطاء العرب نشرًا وشمرًا .

ومهما يكن من أمر فالخلاف بين المعجزين والنامين هو خلاف بين اتجاهين فكريين متناقضين هما اتجاه أهل النقل واتجاه أهل العقل . أو أهل الأثر وأهل القياس . وقد نتجاوز ذلك فنقول انه خلاف بين نشأة تحكيم الإيمان والمعتقد في القضايا العلمية وأخرى تحكيم العقل والمنطق وشيئان ما بينهما .

١ - نفس المصدر ص ١٧

٢ - نفس المصدر ص ١٥٦ - ١٦١

٣ - يرجع في ذلك الى كتاب " الموشح في مآخذ العلماء على الشمر^١ " للعرزاني " ففيه كثير من الأخطاء المتصوِّبة الى كبرار الشمر^٢ اسلاميين وجاهليين ومؤلفين . وكذلك ذكر عهد القادر البغدادي أن أبا عمرو بن الملا^٣ وعبد الله بن ابي اسحاق والحسن البصري^٤ وحماد بن شبرمة كانوا يسلحون الفردق والكهت وذو الرمة وأغرابهم (انظر خزائن الأدب ج ١ ص ٢١)

٤ - الانصاف لى ص ١٨٦

٥ - نفس المصدر ص ١٩١ .

٢ - الحديث النبوي .

ثمة بعض وجوه الشبه في مواقف النحاة من الحديث النبوي ومواقفهم من القراءات . فقد كان الاستشهاد بالحديث موضع خلاف أيضا بين النحاة كما كان موضع خلاف بين الفقهاء على طريقتين : طريقة أهل النقل وطريقة أهل العقل تماما كما ذكرنا في موضوع القراءات . وكما كان أكثر أهل الحجاز يتخرج من الرأي ويرى العمل به محنة كان أكثر أهل العراق لا يحجم عنه بل كان يتخرج من كثير من الأحاديث ويرى الأخذ بها محنة . وحجته في هذا بعد ما بين الناس وبين مصدر التشريع وعدم الوثوق من صحة كثير مما يروى من أحاديث .

هذا بالنسبة للاستشهاد بالحديث من الناحية الفقهية . أما من الناحية النحوية فالأمر يختلف بين متقدمي النحاة وتأخيرهم . أما متقدموهم فيزعم أبو حيان أنهم لم يحتجوا بشيء منه (١) .

أما متأخروهم فهم في ذلك قسمان :

(١) المانعون : وهم الذين تأبوا المتقدمين في عدم الاحتجاج بالحديث . يقول أبو حيان : وتبعهم (يعني المتقدمين) على هذا المذهب المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كحاة بغداد وأهل الأندلس (٢) . ويتف أبو حيان هذا وكذلك ابن الفائع على رأس المانعين للاستشهاد بالحديث وسندهما أمران :

أحد هما : أن الأحاديث لم تنقل كما سمعت من النبي (صلعم) وإنما رويت بالمعنى . (٣) .

ثانيهما : أن أئمة النحو المتقدمين من المصريين (البصرة والكوفة) لم يحتجوا بشيء منه (٤) .

١ - عبد القادر البغدادي : خزنة الأدب ج ١ ص ٢٢

٢ - محمد الخضر حسين : دراسات في العربية ص ١٦٨

٣ - نفس المصدر والمكان

٤ - خزنة الأدب ج ١ ص ٢٢

(٢) المجيزون : وقد عدّ هؤلاء الحديث في الأصول التي يرجع إليها في تحقيق الألفاظ وتقرير القواعد . ومن عرف بهذا المذهب محمد بن عبد الله المعروف بابن مالك وعبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام وغيرهما (١) .

ولكل من الفريقين في اختيار الموقف الذي ارتفعه من ضع أو اجازة على أسباب حول مدى صحة نقل الأحاديث وعدم التفسير في توصفها . ويحتج الفريق الأول بأن الرواة جوزوا النقل بالمعنى كما أنه وقع اللحن في كثير مما روي من الأحاديث لأن كثيراً من الرواة لم ينشأوا في بيئة عربية خالصة حتى يكونوا عرباً بالفطرة . (٢) .

أما الفريق الثاني فيستكون بأن الأصل رواية الحديث الشريف على نحو ما سمع وأن أهل العلم قد شدوا في ضبط ألفاظه والتحرى في نقله ولهذا الأصل تحصل ظهيرة الظن بأن الحديث مروي بلغظفه . وهذا الظن كافٍ في اثبات الألفاظ اللغوية وتقرير الأحكام النحوية (٣) .

وبغوة القول أن الحديث كالقراءات تجاز به اتجاهان هما اتجاه أهل النقل واتجاه أهل العقل . ومن المعروف أن الاتجاه الأول يتحرك بتوازن دينية تعبدية ولا شك أن الاتجاه العقلاني هو الأقوى والأثبت خاصة أنه مذهب النجاة الأوائل من بهرئين وكوفيين . ولم يكن هؤلاء تموزحم الأمانة العلمية ولا الشيرة على كتاب الله وحديث رسوله . ولذلك فما نرى وجهة نظر هؤلاء الذين ينادون بوجوب مراجعة المواقف والاستشهاد بالحديث النبوي قوية مما قد موا من حجب وأوردوا من براهمين ما دامت آروهم ووجهات نظرهم عنيفة من دوافع لا تمت إلى العلم بأية علة .

١- دراسات في المصيبة ص ١٦٨

٢- نفس المصدر ص ١٦٩

٣- نفس المصدر ص ١٧٠

٣- كلام العرب

يعتبر كلام العرب من شعر ونثر الصدر الأول والرئيسي الذي اعتمد عليه النحاة واللغويون في استخراج الأصول وتعميد القواعد . ولكن الأخذ عن العرب والاعتداد بكلامهم لم يكن فوضى وبلا شروط . فقد وضع علماء اللغة شروطاً عامة للنسك منها ما يتعلق بالزمان ومنها ما يتعلق بالمكان ومنها ما يتعلق بالأشخاص (الراوي والمروي عنه) .

أما الزمان فقد قبلوا الاحتجاج بأقوال عرب الجاهلية وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني سواء استنوا الحاضرة أم البادية (١) . فاستشهدوا بشعراء الجاهليين والمخضرمين إجماعاً وبالإسلاميين مع بعض التحفظ والاحتياط . واعتنعوا من الأخذ من المولدين أو المحدثين (٢) .

- ١- سعيد الأفغاني : في أصول النحو ج ١٦ .
- ٢- قال عبد القادر البغدادي : طبقات الشعراء أربع : الطبقة الأولى الجاهليون وهم قبل الإسلام كأمرئ القيس والأعشى . والثانية المخضرمين وهم الذين أدرکوا الجاهلية والإسلام كلبيد وحسان . والثالثة الصقدمون ويقال لهم الإسلاميون : وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق . والرابعة المولدين ويقال لهم المحدثون وهم من بعدهم إلى زماننا كبشار بن برد وأبي نواس . فالتبقتان الأولىان يستشهد بشعرهما إجماعاً وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامهما وقد كان أبو عمر بن الملا وعبد الله بن أبي اسحاق والحسن البصري وعبد الله بن شبرمة يلحنون الفرزدق والكميت وبذا الرمة وأضرابهم . وأما الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقاً وقيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم واختاره الزمخشري . (انظر خزانة الأدب ج ١ ص ٢٠ - ٢١)

فكان آخر من يحتج بشعره على هذا الأساس بالاجماع ابراهيم بن هريرة
(٧٠ - ١٥٠) الذي ختم الأصمعي به الشعر . أما أهل البادية فقد استمر العلماء
بدون لغاتهم حتى فسدت سلاقتهم في القرن الرابع الهجري (١) .

وكما يحدث في كل المسائل الأخرى فقد اختلف العلماء في شروط الأخذ
من الناحية الزمنية فمنهم من ضيق دائرة الأخذ ومنهم من وسعها بل أفرط فسي
توسيعها . فقد حكى عن الأصمعي أنه قال : جلست إلى أبي عمرو بن العلاء عشر
حجج فما سمعته يحتج ببيت أصمعي (٢) .

مقابل هذا التضييق والتشديد تماهلاً وتسامح من قبل بعض العلماء . ففي
حين كانت الفئة السابقة تتشدد في الأخذ عن الشعراء الأصلاء كانت فئة فئسة
قليلة تجيز الاستشهاد بالمولدين والمحدثين . ومن هؤلاء الزمخشري الذي استشهد في
تفسيره أوائل البقرة في الكشف ببيت من شعر أبي تمام وقال : وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد
بشعره في اللغة فهو من علماء العربية فأجمل ما يقوله بمنزلة ما يرويه (٣) .

أما من الناحية المكانية فقد أخذ العلماء من قبائل معينة وأهملوا قبائل أخرى .
وكان قياسهم في الأخذ وعدمه مدى قرب القبيلة أو بعدها عن الأم المجاورة . فاعتمدوا
كلام العرب في قسب جزيرة العرب وزادوا كلام القبائل التي على السواحل

١- في أصول النحو ص ٢٠

٢- خزائن الأدب ج ١ ص ٢١

٣- نفس المصدر ج ١ ص ٢١

أوني جوار الإعاجم (١) .

أما بالنسبة للهند الثالث فقد آثروا في العروى عنه أن يكون أمثـل في التبديـ
 وألصق بعيشة البادية (٣) . وأما الزاوي فقد شددوا على أن تؤخذ اللغـة
 سمعا من الرواة الثقات ذوي الصدق والأمانة ويقتـى الطنـون (٣) . لأن النحـا ربر
 ربما أـد خلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتفتيت (٤) .

— في أصول النحو ص ٢١ — وقد قل العرب في المزهريين أبي نصر
 الفارابي في كتاب الألفاظ والحروف تـسيلا وأن هذا الموضوع قال : والذين
 عنهم نقلت اللغة العربية منهم اقتدى ومنهم أخذ اللسان العربي من بين
 قبائل العرب هم قيس وقصم وأسـد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ
 ومظمه وظيهم اتكل في الغريب وفي الأعراب والتصرف ثم عـذ بل ومـسـر
 كـنانه وبعض الطائمين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم . وبالجملة فانه
 لم يؤخذ عن حضري قـك ولا عن سكان البراري من يسكن أطراف بلادهم
 المجاورة لسائر الأمـ الذين حولهم . فانه لم يؤخذ لا من لهم ولا من جـد ام
 لمجاورتهم أهل مصر والقطـ ولا من قفاعة وقـسان وإبـلمجاورتهم أهل الشام
 وأكثرهم نصارى يقرأون بالعبرانية . ولا من تغلب واليمن فانهم كانوا بالجزيرة
 سجاورين لليمن . ولا من بكر لمجاورتهم للقطـ والفرس ولا من عبد القيس
 وأزد عمان لأنهم كانوا بالبحرين مغالطين للهند والفرس ولا من أهل اليمن
 لمغالطتهم للهند والحيشة ولا من بني حنيفة وسكان البـاعة ولا من ثقف
 وأهل الطائف لمغالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم ولا من حاضرة الحجاز
 لأن الذين نقلوا اللغة صادفهم حين ابتدوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا
 غيرهم من الأمـ وفـدت ألسنتهم — انظر المزهري في علوم اللغة ج ١ ص ٢١١ .

٢١٢ .

٢ — في أصول النحو ص ٢٤ .

٣ — المزهري ج ١ ص ١٣٧ .

٤ — نفس المصدر ص ١٣٨ .

— شواهد ابن الأنباري —

في نحو* ما تقدم نستطيع أن نحدد موقف ابن الأنباري من مصادر الاستشهاد الثلاثة ألا وهي القرآن الكريم وقراءاته والحدیث النبوی وکلام العرب بشخصه الشمری والنشیری .

ما هي نظرة ابن الأنباري إلى تلك المصادر وما هو موقفه منها ثم ما مدى استعمانه بها واستفادته منها ؟ هذا ما سندرسه في الصفحات التالية .

القرآن الكريم وقراءاته

القرآن الكريم : يكثر ابن الأنباري من الاستعانة بالآيات القرآنية والاستشهاد بها في معظم الموضوعات النحوية التي يتطرق إليها والمساك التي يبحثها . وهو يلتزم هذا المنهج ولا يتخلل عنه في معظم كتبه . ولورجعنا إلى فهرس الآيات القرآنية في كتاب أسرار العربية مثلاً لتبين لنا صدق ذلك (١) .

فهو في " أسرار العربية " يضع القاعدة ويستشهد عليها بإحدى الآيات القرآنية . وإذا كنا لا نستطيع أن نتعقب كل تلك المواضع فلا أقل من أن نورد منها ما يحمل أهمية خاصة أما لطرافة التفسير أو جودة الرأي أو بواعه استخدام الشاهد إلى غير ذلك من الميزات والخصائص وحسبنا أن نذكر الأمثلة التالية :

- ١- زعم أن الفعل قد يستند إلى ألف المثنى والمقصود تثنية الفعل لا تثنية الفاعل . وقال في ذلك : إنهم قالوا للمواحد (قفا) على التثنية ، لأن المعنى قف فقف . قال الله تعالى : ألقيا في جهنم كل كفار عنيد . فثنى وإن كان الخطاب لمك واحد لأن المراد به ألقى ألقى (٢) .

١- انظر ص ٤٥٠ - ٤٥٨

٢- أسرار العربية ص ٨٣

٢- في التدليل على مجي* (كان) ثامة أورد الآية التالية : كيف تكلم من كان في المهد صبيًا ؟ وقال معقبا : أي وجد وحدث . وصيها منصوب على الحال . ولا يجوز أن تكون ههنا الناقصة لأنها لا اختصاص بمعنى في ذلك لأن كلاً كان في المهد صبيًا . ولا عجب في تكلم من كان فيما مضى في حال الصبي وإنما المصحب في تكلم من هو في المهد في حال الصبي . فدل على أنها ههنا بمعنى وجد وحدث^(١)

٣- عند تقسيمه البدل الى أربعة أقسام يدل الكل من الكل وبدل البعض من الكل وبدل الاشتغال وبدل الغلط . مثل علي يدل الكل من الكل بقوله تعالى : إهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم . ومثل علي يدل البعض من الكل بقوله تعالى : وارزق أهله من الثمرات من آمن منهم بالله واليوم الآخر . ومثل علي يدل الاشتغال بقوله تعالى : يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه . وأما الضرب الرابع وهو بدل الغلط فقد قال فيه : وأما بدل الغلط فلا يكون في قرآن ولا كلام فصيح (٢) .

٤- في التدليل على أن العامل في البدل غير العامل في البديل منه يورد قوله تعالى : ولولا أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا لمن يكفر بالرحمن ليهتج بهم سققا من فضة وقوله : قال البلا الذين استكبروا من قوميه للذين استضعفوا لمن آمن منهم . ويعلق على الشاهد الأول بقوله : فظهور اللام في يهتج بهم وهي بدل من (من) يدل على أن العامل في البديل غير العامل في البديل منه كما يعلق على الشاهد الثاني بقوله : فظهور اللام مع (من) وهو بدل من الذين استضعفوا يدل على أن العامل في البديل غير العامل في البديل منه (٣) .

١- أسرار المربية ص ١٢٤-١٢٥

٢- نفس المصدر ص ٢٩٩

٣- نفس المصدر ص ٣٠١

— في تمديد معاني كل حرف من حروفه ليجر مستمعين بالآيات القرآنية وحسبنا أن نذكر من ذلك ما أورده من الآيات في حديثه عن (من) الجارة ومعانيها وهي التالية :

- (أ) تبين الجنس واستشهد بقوله تعالى : **وَأَجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ** وعلق على ذلك قائلا : **وفي هذه** دخلت لتبين المقصود بالاجتناب ولا يجوز أن تكون للتبسيط لأنه ليس المأمور به اجتناب بعض الأوثان دون بعض وإنما المقصود اجتناب جنس الأوثان (١) .
- (ب) أن تكون زائدة . كقوله تعالى : **مَالِكٌ مِنْ إِلَهِ غَيْرِهِ .** والتقدير مَالِكٌ مِنْ مَالِكٍ غَيْرِهِ ومن زائدة . كقول الشاعر : **وما بالريح من أحد .** وهو يعني بذلك أن يسبقها نفي . **وما** على ذلك أنك ما ذهب إليه بعض النحويين جواز وقوع الزيادة دون نفي . وذلك في مثل قوله تعالى : **وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ** من سيئاتكم وقوله : **قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ .** وقال معلقا على ذلك : **فأما قوله تعالى : وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ** فمن فيه للتبسيط لا زائدة . لأنه من الذنوب ما لا يكفر بهدا الصدقات أو أخفائها وإيثارها للفقراء وهي مظالم العباد . وأما قوله : **يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ** (فمن) فيه للتبسيط لأنهم إنما أمروا أن يغضوا أبصارهم عما حرم عليهم لا عما أحل لهم فدل على أنها للتبسيط وليست زائدة (٢) .

إلى غير ذلك من الأمثلة الكثيرة التي لا يستطيع لها حصر والتي تدخل كما ذكرنا سابقا في معظم موضوعات الكتاب وصا لله .

أما في كتاب الانصاف فهو يورد الآيات القرآنية إما على لسان الكوفيين أو على لسان البصريين أو في جوابه على أحد الطرفين أو المقاصد وأغراض لشبهة أو نحوية أو بدغية أخرى .

١ — أسرار العربية ص ٢٥٩

٢ — نفس المصدر ص ٢٦٠ — ٢٦١

وهو في الحالة الأولى أي حينما يورد شيئاً من الآيات القرآنية على لسان الكوفيين نراه كثيراً ما يخالفهم الرأي فضلاً إلى التأويل والتخريج . فمن ذلك اجازتهم المطف على اسم أن قبل استكمال الخبر فقد استشهدوا بقوله تعالى : ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر الخ . . وقالوا : وجه الدليل انه عطف (الصابئون) على موضع ان قبل تمام الخبر (١) .

وقد رت على الكوفيين بقوله : * اما احتجاجهم بقوله تعالى : ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون فلا حجة لهم فيه من ثلاثة أوجه :

(١) أن نقول في هذه الآيات تقديم وتأخير والتقدير فيها : ان الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابئون والنصارى كذلك .

(٢) أن نجعل قوله تعالى : من آمن بالله واليوم الآخر خبراً للصابئين والنصارى ونفس للذين آمنوا والذين هادوا خبراً مثل الذي أظهرت للصابئين والنصارى .

(٣) أن يكون عطفاً على المضمع المرفوع في هادوا . وهادوا بمعنى تابوا وعذا الوجه عندئذ ضعيف لأن المطف على المضمع المرفوع قبيح وان كان لازماً للكوفيين لأن المطف على المضمع المرفوع عند هم ليس بقبيح * (٢) .

وحينما احتج الكوفيون بقوله تعالى : * كتاب الله عليكم * على جواز تقديمهم معمول اسم الفعل عليه رت عليهم بقوله : أما احتجاجهم بقوله تعالى : كتاب الله عليكم فليس فيه حجة لأن كتاب الله ليس منصوباً بملئكم وإنما هو منصوب لأنه مصدر والعامل فيه مقدر والتقدير فيه : كتب كتاباً الله عليكم وإنما قدّر هذا الفاعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم عليه (٣) .

١- الاضاف ج ١ ص ١٨٦

٢- نفس المصدر ج ١ ص ١٩٠

٣- نفس المصدر ج ١ ص ٢٣١

وكذلك يستشهد الكوفيون على جواز وقوع الفعل الماضي حالاً بقوله تعالى : **أَوْ جَاؤُكُمْ حَبْرَتٌ** صدورهم فربطهم بقوله : **أَمَّا** احتجاجهم بقوله تعالى **أَوْ جَاؤُكُمْ حَصْرَتٌ** صدورهم فلا حجة لهم فيه وذلك من أربعة أوجه :

- ١- أن تكون صفة لقوم المجبور في أول الآية : وهو قوله تعالى : **الَّذِينَ يَمْلِكُونَ إِلَى قَوْمٍ**.
- ٢- أن تكون صفة لقوم مقدر ويكون التقدير فيه : **أَوْ جَاؤُكُمْ قَوْمًا حَصْرَتٌ** صدورهم . والمغني إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يفتح حالاً بالإجماع.
- ٣- أن يكون خبراً بمد خبر كأنه قال : **أَوْ جَاؤُكُمْ ثُمَّ أَخْبَرَ فَقَالَ** : **حَصْرَتٌ** صدورهم .
- ٤- أن يكون محمولاً على الدعاء لا على الحال كأنه قال : **صَبَقَ اللَّهُ** صدورهم كما يقال : **جَاءَنِي فَلَانٌ وَسَبَّحَ اللَّهُ رِزْقَهُ وَأَحْسَنَ** التي فسر الله له (١) .

ويجدي ابن الأنباري براءة قائمة في الاستفادة من النص القرآني وفي فهم الحدود التي تقدر عندها دلالات هذا النص . فحينما احتج الكوفيون بقوله تعالى : **وَأَمَّا الَّذِينَ سَبَّحُوا فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا** بقوله : فكان عاقبتهم أنهم في النار خالدين فيها ، على أن النصب واجب في الصفة إذا كرر ظرف التام وهو خبر المبتدأ ، رد عليهم بقوله : **وَأَمَّا** احتجاجهم بقوله تعالى : **وَأَمَّا الَّذِينَ سَبَّحُوا فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا** وقوله تعالى : فكان عاقبتهم أنهم في النار : خالدين فيها فلا حجة لهم في هاتين الآيتين إذ ليس فيهما ما يدل على أنه لا يجوز الرفع وإنما فيهما دلالة على

جواز النصيب ونحن نقول بحقه (١) .

وكانه أحسن أنه لم يوضح الفكرة أيضا كما غلبا فتطوع لا يغا حبا من خلال رده على قولهم : أن القراء أجتمروا فيها (الأئمة السابقتين) على النصيب ولم يرو عن أحد منهم أنه قرأ في واحدة منها بالرفع قال : على أن هذا الاستدلال فاسد وذلك لأنه ليس من ضرورة أنه لم يقرأ به أحد من القراء أن لا يكون كلاما جازما فصحا . ألا ترى أنه لم يأت في كتاب الله عز وجل ترك عمل " ما " في المبتدأ والخبر نحو ما نهد قائم وما عمرونا حب . ألا فيها ليس بمشهور وإن كانت لفظة مشهورة معروفة صحيحة وهي لفظة بني تميم ، ثم لم يدل ذلك على أنها ليست فصحة مشهورة مستعملة (٢) .

وعلى هذا الشرح يواجه ابن الأنباري الكوفيين فيقول شواهدهم القرآنية على الوجه الذي يتفق مع أصوله وأدلتهم وبجانبهم سهل من الحجج والاستدلالات . ستمينا على ذلك بثقافته الموسومة والمتنوعة .

أما احتجاجاته القرآنية على مسائل لغوية ونحوية فلا غنى فقد استشهد بقوله تعالى : لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم على مجي " الإنسان بمعنى الناس (٣) .

واستشهد أيضا بقوله تعالى : والذين اتخذوا من دونه أولياء . نعتهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى . على جواز حذف القول في الكلام وهي ميزة من ميزات أسلوب القرآن . أي يقولون ما نعتهم (٤) .

أما استشاده بالقرآن على بعض المسائل النحوية ففي مثل قوله : والحاصل

١- الانصاف ج ١ ص ٢٥٩

٢- نفس المصدر والمكان .

٣- نفس المصدر ج ١ ص ١١١

٤- نفس المصدر ص ١١٤

في كلا وكلا على اللفظ أكثر من الحمل على المعنى ونظيرهما في الحمل على اللفظ تارة وفي الحمل على المعنى تارة أخرى كل * فانه لما كان مفردا في اللفظ مجموعا في المعنى رد الضمير الهاترة على اللفظ وتارة على المعنى ، كقولهم : كذا القوم لم يرحموا وكل القوم غريبتهم وقد جاء بهما التنزيل قال الله تعالى : إن كذا ما في السموات والأرض إلا آتي الرحمن عبدا . فقال (آتي) بالإفراد حملا على اللفظ وقال تعالى : وكل أشوه . فقال (أشوه) بالجمع حملا على المعنى إلا أن الحمل على المعنى في كل أكثر من الحمل على المعنى في كلا وكلا (١) .

ومثل ذلك في الاستشهاد بالنص القرآني على مساند نحوية قوله : والذي يدل على أن التثنية الخفيفة ليست مخففة من الثقلية أن الخفيفة تتغير في الوقت ويوقظها بالآلة فقال الله تعالى : ليسجنن وليكونا من الصاغرين . أجمع القرأ على أن الوقت في هذين الموعنين لشفعا وليكونا بالآلة لا غير (٢) .

أما استشهاد القرآن على أمور بلاغية فمثل قوله توأما قول الشاعر :

ما أقدّر الله أن ينصني على شحط
من داره الحزن بمن داره صول

فانه وإن كان لفظه لفظ تعجب فالمراد به المبالغة في وصف الله تعالى بالصغر بالدعوة كقوله تعالى : فليذكر له الرحمن مزا . فجاء بصيغة الأبر وان لم يكن في الحقيقة أمرا لا متنازع ذلك في حق الله تعالى ، وإن شئت قدرته تقدير ما أعظم الله (٣) .

١- الانصاف ج ٢ ص ٤٤٨

٢- نفس المصدر ص ٦٥٣ وهو يشير الى قوله تعالى : لشفعا بالناسية

٣- نفس المصدر ج ١ ص ١٤٨

وعلى هذا السؤال من استخدام النسخ القرآني يجري ابن الأنباري في كتاب الإتصاف: وقد كان من الممكن حشد عدد أكبر من الشواهد والاسترسال في التمثيل والابحاح لولا أننا لا نود الاطالة والاطناب.

أمّا كتاب (البيان في غريب اعراب القرآن) فيستخدم صاحبه فيه الشاهد القرآني إما للتدليل على مسألة لغوية أو نحوية أو بلاغية.

فإنّا استشهد به على مسائل لغوية بقوله: الفلك يكون واحداً ويكون جمعاً. فكونه واحداً لقوله تعالى: في الفلك المشحون. والفلك ههنا واحد لقوله: المشحون ولو كان جمعاً لقال: المشحونة. وكونه جمعاً كقوله: حتى إذا كنتم في الفلك وجرى بهم قال الفلك ههنا جمع لقوله تعالى: وجرى بهم (١).

ومثل ذلك قوله: والطاغية بمعنى الطغيان والكاذبة بمعنى الكذب قال الله تعالى: ليس لو قمتم بها كاذبة. أي كذب. وكقولهم العافية والمأقبة إلى غير ذلك (٢).

وقال تلميذاً على قوله تعالى: أموالكم التي جعل الله لكم قياماً. إنما قال: التي على لفظ المفرد ولم يقل الذي على لفظ الجمع لأنها جمع مالا بمقتضى مجرى على لفظ المفرد. ولو كان جمع من بمقتضى لقال: اللاسي كقولهم تعالى: والقواعد من النساء اللاسي. وهذه المسألة (٣). يتجاوزها اللغة والنحو.

ومن استشهاده على مسائل نحوية قوله في اعراب قوله تعالى: ألا تمهدوا ألا اللسه. فيه وجهان: أن تكون (أن) مفعلة بمعنى أي كقوله تعالى: أن

١- اعراب القرآن ج ١ ص ١٢٢

٢- نفس المصدر ص ٢٨٧

٣- نفس المصدر ص ٢٤٣

أَمْشُوا أَيْ أَمْشُوا (١) .

ومن ذلك قوله : والاستثناء من المصدر كقوله تعالى : أَمْشَا نَحْنُ بِمَشِينٍ
أَلَّا مَوْتَتِنَا الْأُولَى : فموتتنا منصوب على الاستثناء لأنه من غروب الموت الذي
رَلَّ عليه قوله بميتين (٢) .

وَأَمَّا استشهاد على سائد بلاغية فكقوله : والهمزة في أنذرتهم
لفظها لفظ الاستفهام ومعناها الخبر . فإن الاستفهام يرد في كلامهم والمراد به
الخبر كما يرد الخبر والمراد به الاستفهام (٣) .

ومثل ذلك استشهاد على جواز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه
مكانه ، وهو ما يسمى بالمجاز العرسل بقوله تعالى : وَأَشْرَبُوا فَنَسِيَ
قُلُوبَهُمُ الْمَجْلُ أَيْ حَبَّ الْمَجْلُ . وكقوله تعالى : وَاسْأَلُوا الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا
فِيهَا وَالْمِيرَ الَّتِي أَتَيْنَا عَلَيْهَا أَيْ أَهْلَ الْقَرْيَةِ وَأَهْلَ الْمِيرِ . وهذا كثير
في كلامهم (٤) .

أَمَّا في ما تبقى من كتبه النحوية (كجدل الاعراب) و (لمع الأدلّة)
(نزّهة الألبام) فاستشهاده بالقرآن قليل وذلك أن هذه الكتب لا تعالج
موضوع النحو التقليدي الذي يحتاج إلى الشاهد أكثر من غيره من الموضوعات
النحوية .

١- اعراب القرآن ج ٢ ص ٧

٢- نفس المصدر ص ١٨

٣- نفس المصدر ج ١ ص ٤٩

٤- نفس المصدر ص ٥٥

القرارات :

لا بد قبل الخوض في موقف ابن الأنباري من القرارات أن نبين العلاقة بين القرآن والقرارات . والذي يستوجب الاهتمام بتبيين هذه العلاقة ما نجده من اضطراب في مناهج الدارسين المعاصرين الذين يتمرسون لهذا الموضوع فمنهم من يذكر القرآن الكريم ويتحدث عن القرارات (١) ومنهم من يذكر القرارات دون ذكر القرآن (٢) ومنهم من يتحدث عنهما معاً (٣) . ولذلك كان من الواجب توضيح هذه العلاقة ورسم الخطوط القاعلة بينهما .

وأول ما يبدو لنا في ذلك أن القرآن الكريم هو المصدر وأن القرارات لا يجوز أن تسمى مصدرًا إلا على سبيل التجويز والسامحة . فالقرآن هو الأصل والقرارات فرع . وموقع القرارات من القرآن كموقع اللهبجات من كلام العرب شعره ونثره فكما لا يجوز أن تسد لفظة اللهبجات عن لفظة كلام العرب ولا أن تقع موقعها كذلك لا يجوز أن تسد القرارات سد القرآن ولا أن تقع موقعه أي أننا نعد القرآن الكريم وكلام العرب من مصادر النحويين في استخراج الشواهد غير أننا لا نستطيع أن نقول إن القرارات وكلهبجات العرب هي من تلك المصادر . قال الزركشي في البرهان : " القرآن والقرارات حقيقتان متغايرتان فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد (صلى الله عليه وسلم) للبيان والاعجاز والقرارات اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الأصول وكيفية من تحقيق وتشد يد وغيرها (٤) وقال ابن الجزري : " القرارات علم بكيفية أدراك كلمات القرآن واختلافها بمزج الناقلة . ولا بد منها من التلقي والمشافهة لأن في القرارات أشياء لا تحكم إلا بالسماع والمشافهة (٥) .

وحذا بعد بذاته كاف للتدليل على ما بين القرآن والقرارات متباين وتغاير فإذا عرفنا ذلك فلنتحدث عن موقف ابن الأنباري من هذه القرارات ومدى استفادته منها في الاحتجاج النحوي .

- ١ - سعيد الأفغاني : في أصول النحو ص ٢٨ وما بعدها .
- ٢ - خديجة الحديثي : أبو حيان النحوي ص ٤١٧ وما بعدها وسيد الخزرجي مدرسة الكوفة ص ٣٣٧ وما بعدها .
- ٣ - فاضل السامرائي : كمين جني النحوي ص ١٢٤ وما بعدها .
- ٤ - السيوطي : الاثنان ج ١ ص ٨٠ هـ - ابن الجزري : منجد المقرئين ص ٣٠ .

أن نظراً فاحصةً في مولفاته النحوية تكفي للتدليل على أنه كان مطلماً على هذا الفن ملط بمسائله وقضاياها عارفاً بمختلف القراءات متواترة وآحاد وشاذة . فهو يشارك القراءات في المسائل الخلافية ويكثر منها في إعراب القرآن وهو إلى ذلك ينسب القراءات إلى أصحابها في معظم الأحيان منها على النكته النحوية أو اللغوية المقترنة بها والتي يقصد اليها من إيراد القراء . وهو في ذلك كله إنما يقصد التوسيع في الدراسة النحوية واستفلال كل الامكانات المتوفرة لديه لخدمة هذا الموضوع الأثير إلى نفسه .

وأين الانباري في عرضه للقراءات ومحاولات استفادته منها لا ينسب أن المقراءة سنة متبعة وأن امكانية التصرف بها غير واردة فهي تثقل كما سمعنا دون تحريف أو تبديل حتى لو خالفت أصول النحو ومقاييس النحاة . يقول فسي ذلك : والقراءة سنة متبعة (١) . وينبغي على ذلك أن ليس كل ما جاز في العربية جاز في القراءة ففي قوله تعالى : لا يبيع ولا خلة ولا شفاصة يقول ابن الانباري : قرئ بالرفع والبناء على الفتح فالرفع بالابتداء أو على أن يجعل "لا" بمعنى ليس و"فيه" الخبر . والبناء على الفتح لما بهما من قبل (٢) يعني لأنه اسم لا النافية للجنس . هذا بالنسبة للقراءة . أما بالنسبة لامكانات النحو فيقول : ويجوز فيه في العربية ستة أوجه . ولكن هذه الأوجه لا يجوز الأخذ بها في القرآن لان القراءة سنة متبعة (٣) .

غير أن هذا لا يمنع صاحبنا أن يصف بعض القراءات بأنها ضميعة في القيام أو قليلة الاستعمال أو شاذة أو مبينة شابه ذلك . فمن ذلك قوله بشأن قوله تعالى : الحمد لله : وقراءة من قرأ بكسر الدال من الحمد اتباعاً لكسرة اللام من الله كقولهم في "مَتَيْنِ مَتَيْنِ" فكسرت الهم اتباعاً لكسرة التاء .

١ - اختصار القرآن ج ١ ص ١٦٨

٢ - نفس المصدر والمكان .

٣ - إعراب القرآن ج ١ ص ١٦٨ .

وقراءة من قرأ بضم اللام اتباعاً لضمة الميم فقرأتان ضعيفتان في القياس قليلتان فليس الاستعمال لأنَّ الاتباع إنما جاء في الفاظ يسيرة لا يعتدُّ بها فلا يقاس عليها (١) .

وكذلك قوله في قراءة من قرأ : لا تخف دركاً ولا تخش : والقياس ولا تخش لأنَّه مجزوم بالمطف على تخف إلا أنه أشبه فتحة الشين فنشأت عنه الألف وهو ضعيف في القياس (٢) .

وكذلك يصف قراءة : فأنما يقول له كن فيكون بالنصب بأنها ضعيفة ويجعل ذلك بأن (كن) ليس بأمر في الحقيقة (٣) .

وفي قوله تعالى : ولا الضالين قال : علي أن يحمي العرب يبدل من الألف مع التشديد همزة . فقد قالوا ولجأها من تولي تارها لأنه رام أن يحرك الألف لا لفتاء الساكنين فلم يمكن تحريكها . فأبدل منها الهمزة لقرئها في المخرج (٤) . ويضيف إلى ذلك قوله : وعلى هذه اللغة قرء في الشواذ ولا الضالين وأيضاً وتسمى الشمس إذا طلعت تنوَّار عن كهفهم (٥) .

وفي قوله تعالى : وما خل ما كانوا يحملون قال : وقرئ في الشواذ ، وما طلاً بالنصب . وهو منصوب بحملون وما زائدة وتقديره وكانوا يحملون ما طلاً (٦) .

١ - اعراب القرآن ج ١ ص ٣٥

٢ - نفس المصدر ص ٤٢

٣ - نفس المصدر ص ١٢٠

٤ - اعراب القرآن ج ١ ص ٤١

٥ - نفس المصدر والمثنان

٦ - نفس المصدر ص ٩١

وقد ينص في حديثه عن بعض القراءات أن بعض علماء اللثة قد أنكرها
ففي قراءة: وقلن حاشى لله قال : إن هذه القراءة قد أنكرها أبو عمرو بن العلاء سيد
القراء . وقال : العرب لا تقول حاشى لك ولا حاشك وإنما تقول : حاشى لك وحاشاك (١)

وقد يفرض عدة قراءات ثم يفاضل بينها . فمن ذلك ما ذكره بشأن قوله
تعالى : نوتة فيها . قرئ بالاشباع وقرئ بالاختلاس وقرئ بالاسكان وأحسنها
الاشباع ثم الاختلاس ثم الاسكان وهو أضعفها . (٢) ويحلل هذا الحكم بقوله : لان لها
انما تسكن تشبها لها بها التأنث في حالة الوقف نحو غاربه وذاهيه وهذا انما
يكون في الشعر لا في الكلام (٣) .

وهو يورد القراءة للاستشهاد بها على جواز شيء أو عدم جوازه . ففي
ردة على بعض القائلين بأن الحرف لا يدخله الحذف . قال : لا تسلم أهل الحرف
يدخله الحذف ألا ترى أنهم قالوا في ربّ ربّ بالتخفيف . وقد قرئ به قال تعالى :
ربنا يودّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين (٤) .

وقد يورد القراءة للموازنة بين حالة وأخرى . ويبرز وجوه الاختلاف بينهما
فمن ذلك قوله تعليقا على البيت التالي :

ومن ولدوا عامر ذو الطول وذو العرض.

١ - الأنصاف ج ١ ص ٢٨٥

٢ - أعراب القرآن ج ١ ص ٢٢٣

٣ - نفس المصدر ص ٢٢٤

٤ - الأنصاف ج ١ ص ٢٨٥

قال : فترك صرف عامر وهو ينصرف . ولم يجعله قبيلة لأنه وصفه فقال : ذو الطبول وذو العرش . ولو كانت قبيلة لوجب أن يقول : ذات الطول وذات العرش . ولا يجوز أن يقال : إنما لم يصرفه لأنه ذهب به إلى القبيلة كما قرأ سيد القراء أبو عمرو بن الملاء وجئتكم من سبأ بنياً يقين . فترك صرف سبأ لأنه جعله اسماً للقبيلة حملاً على اسمعيل (١) .

وهو قد يحمّد إلى تأويل القراءة إذا لم تتفق مع مقاييسه . فحين استشهد الكواشون بقوله تعالى : واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام بجر الأرحام - وهي قراءة حمزة الزيات - على جواز المطف على الضمير المخفوض ، ردّ عليهم بقوله : أما احتجاجهم بقوله تعالى : واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام . فلا حجة لهم فيه من وجهين :

أحدهما : أن قوله والأرحام ليس مجروراً بالمطف على الضمير المجرور وإنما هو مجرور بالقسم وجواب القسم قوله : أن الله كان عليكم رقيباً .

والثاني : أن قوله والأرحام مجرورة بها مقدرة غير المطفوئ بها . وتقديره وبالأرحام فحذفت لدلالة الأولى عليها (٢) .

وكذلك قد يحمّد إلى تفسير بعض القراءات . ففي قوله تعالى : وما يخادعون إلا أنفسهم قال : قرئ وما يخدعون فمن قرأ يخادعون بالألف أراد به ازدواج الكلام والمطابقة لأن قبله يخادعون الله لمطابق لفظ النفي لفظ المثبت . لأنك نفي بقوله : وما يخادعون : ما أنبت لهم بقوله : يخادعون الله (٣) .

١- الانصاف ج ٢ ص ٥٠٢

٢- نفس المصدر ج ٢ ص ٤٦٧

٣- اعراب القرآن ج ١ ص ٥٤ - ٥٥

ومن هذا القبيل ما ذكره في قوله تعالى : وهو بكل شيء عليم . قال : قرئ (عو) بضم الهمزة وسكونها فمن ضم فعلى الأصل . ومن أسكنها جعل الواو كأنها من نفس الكلمة لأنها لا تنفصل عنها . وهو بمنزلة "فقد" فكما جاز أن يقال في "عقد" "عقد" بالأسكان فكذلك هنا (١) .

وكذلك ما ذكره في قوله تعالى : ربما يرد الذين كفروا لو كانوا مسلمين . قال : قرئ "ربما" وربما بالتشديد والتخفيف . فالتشديد على الأصل والتخفيف لكثرة الاستعمال (٢) .

ومن هذا القبيل قوله في تفسير "كيف" الواردة في قوله تعالى : أو تسقط السما كما زعمت عليها كسفاً . قال : وقرئ كسفاً فمن قرأ "كسفاً" بكسر الكاف وسكون السين كان اسم جنس كسرة وشرودرة ودرودرة وهرما الفرق بين واحد . وجمعه التاء . ومن قرأ بكسر الكاف وفتح السين فهو جمع كسفه جمع تكسير ونحو كسرة وكسور وسيرة وسير (٣) .

وهو قد يورد قراءتين ثم يذكر الوجه الإعرابي لكل منهما . وذلك في مثل قوله تعالى : فأسر بأهلك بقطع من الليل ولا يلتفت أحد إلا امرأتك . قال : قرئ "أمرأتك بالنصب والرفع" . فالنصب على أنه مستثنى من قوله فأسر بأهلك إلا امرأتك والرفع على البدل من أحد (٤) .

وابن الأنباري قد يذكر موقف النحاة من بعض القراءات ففي قوله تعالى : وكذلك تنجي المؤمنين . قال : وقرئ "تنجي المؤمنين" . وأنكر أكثر النحويين أن يكون

١- اعراب القرآن ج ١ ص ٦٩

٢- نفس المصدر ج ٢ ص ٦٣

٣- نفس المصدر ج ٢ ص ٩٥-٦٦

٤- نفس المصدر ج ٢ ص ٦٦

"نجي" فعل ما لم يسم فاعله لأنه لو كان كذلك لكانت اليا منه مفتوحة وقالوا : أن هذه القراءة محمولة على اخفاء النون من "نجي" فتوحته الراوي ادغاماً . وأجازه آخرون على تقدير المصدر لدلالة الفعل عليه وأقامته مقام الفاعل وتقديره نجسي . النجاء المومنين (١) .

وقد يدافع عن بعض القراءات التي حاجبها النحويون في قوله تعالى : وما أنتم بنصرغي ، قال : قرئ بفتح اليا وكسرهما أما الكسر فقد قال النحويون إنه ردي في القياس وليس كذلك لأن الأصل في التقاء الساكنين الكسر . وإنما لم يكسر لاستثقال الكسرة على اليا . فعدلوا إلى الفتح إلا أنه بدل ههنا إلى الأصل وهو الكسر ، ليكون مطابقاً لنون همزة اني كبرت بها أشركموني . لأنه أراد الوصل وهو دون الوقف فلما أراد هذا المعنى كان كسر اليا أدل على هذا من فتحها . وإنما عاب من هذه القراءة لأنه ثقف ثوخم كسرة اليا باليا . على أن كسرة ياء المتكلم لفة لبعض العرب حكاه أبو علي قطرب (٢) .

وقد يحمل القراءة على لهجة إحدى القبائل ففي قوله تعالى : أن هذان لصاحران قال : من قرأه بالالف أتى به على لغة بني الحارث ابن كعب فأنهم يقولون مرت برجلان وليس منه درهمان (٣) .

فإن الأنباري ، بصفة عامة ، يستخدم القراءات في دراساته النحوية بسعة وكثرة . ويهدي في ذلك براعة وفوه يقرب الآيات القرآنية على جميع وجوهها السمعية ويستفيد منها في استخلاص القواعد واستخراج الأحكام . هذا إلى أنه لا يسرف في الحجر والتضييق فيمنع الاستشهاد بالقراءات البتة كما لا يعتمد في الإباحة والترخيص فيجوز الاستشهاد بالقراءات دون شروط . ولكنه يتوسط في ذلك بين الطرفين فيمنع باعتدال ويسمح باعتدال ليقينه أن في الاعتدال تكمن الفضيلة .

١- اعراب القرآن ج ٢ ص ١٤٢ .

٢- نفس المصدر ج ٢ ص ٥٧ .

٣- نفس المصدر ص ١٤٤ .

- الحديث النبوي -

يختلف موقف ابن الأنباري من الحديث النبوي عن موقفه من القرآن وقراءته .
فانه قليل الاستشهاد به والانتكاس عليه فيما يطرق من مسائل ومعالج من قضايا . فهو
لا يأتي على ذكر الأحاديث النبوية الا في مواضع معدودة ومواقع معدودة . وأكثر من
ذلك أنه لا يجعل احتجاجة بالأحاديث في هذه المواضع المحددة خالصاً من أجل
اللغة والنحو بل يوردها حججاً وشواهد على مسائل أخرى لها صلة بشؤون اللغة
والنحو ولكنها ليست من صلبها .

فهو يحتج مثلاً على أهمية علم النحو واستنكار اللحن بقوله : وهذا الرسول صلعم -
سمع رجلاً يلحن فقال : أصلحوا أحاكم رحم الله امرأ أصلح من لسانه . ثم يروي الحديث
بصورة أخرى فيقول : يروي عنه أنه قال : أرشدوا أحاكم فانه قد ضل (١) .

ثم يتطرق الى ما يذكر عن نسبة تأسيس علم النحو الى علي بن أبي طالب فيقول :
فانه اذا كان قول واحد من الصحابة حجة في قول أشرف أئمة الأمة فما ظنك بقول ذلك
الجنير العظيم علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - والرسول - صلعم - يقول في حقه :
أنا مدينة العلم وعلي بابها . ويقول في حقه : اللهم أدر الحق مع علي حيثما دار (٢) .

ثم يتطرق الى الاجماع وهو أصل من أصول الفقه الاسلامي فيقول : والاجماع حجة
قاطعة . قال عليه السلام : امشي لا تجمع على ضلالة (٣) .

فهذا كله ما لا نستطيع أن نعدّه في صلب اللغة والنحو وان كان يمت اليه بعض
بعض الصلات .

١- لمع الأدلة ص ٤٦ .

٢- نفس المصدر والكان .

٣- لمع الأدلة ص ٤٧ .

أما في المسائل النحوية فهو قلما يتطرق لذكر الأحاديث النبوية ابتداءً بل من خلال رده على حجج الكوفيين وشواهدهم . فحين احتج الكوفيون على أن فعل الأمر معرب بقول القرآن : فذلك فلتفروحا هو خير مما يجمعون . يقول الرسول . ولفظه ولو بشوكة . وقوله أيضا : لتقوسوا الى مصافكم رده عليهم بقوله : ان علة وجود الاعراب في الفعل المضارع وجود حرف المضارعة فما دام حرف المضارعة ثابتا كانت العلة ثابتة . وما دامت العلة ثابتة سليمة عن المضارعة كان حكمها ثابتا ولهذا كان قوله تعالى : فذلك فلتفروحا معربا لوجود حرف المضارعة . ولا خلاف في حذف حرف المضارعة في محل الخلاف . واذا حذف حرف المضارعة - وهو علة وجود الاعراب فيه - فقد زالت العلة . فاذا زالت العلة زال حكمها فوجب أن يكون فعل الأمر معربا (١) .

وكذلك حين احتج الكوفيون على جواز حذف أن من خبر كاد* بقول عامر بن الطفيل : فلم أر مثلبا حباصة واجبة ونهبت نفسي بعدما كدت أفعله ، ينصب أفعله* على تقدير أن المصدرية . رده عليهم بقوله : انه (اي الشاعر) نصب (أفعله) على طريق القسطة على ما بيناه فيما تقدم كانه توهم انه قال : كدت أن أفعله . لانهم قد يستعملونها مع كاد في ضرورة الشعر (٢) . وأضاف الى ذلك قوله : فاما في اختيار الكلام فلا يستعمل مع كاد وكذلك لم يأت في قرآن ولا كلام فصيح (٣) .

وكانه توقع أن يحتج عليه أحد بغير الأحاديث فاستبق الاعتراض قائلا : فأما الحديث : كاد الفقر أن يكون كفرا فان صح فزيادة أن* من كلام الراوي لا من كلامه عليه السلام لانه صلوات الله عليه أنصح من نطق بالفساد (٤) .

ونفهم من هذا كله أن صاحبنا كان قليل الثقة برواة الحديث بحجة أنهم لم ينقلوه بالمعنى لا باللفظ . فيصرفون به وقد يحرفونه لأن معظمهم أمأجس . وكأنه برده هذا على الكوفيين مبهر عن رأي ومعرب عن موقفه . فعمل عدم إقباله على الاستشهاد بالحديث النبوي والاعتداد به .

- ١- الانصاف ج ٢ ص ٥٤١ .
- ٢- الانصاف ج ٢ ص ٥٦٥ .
- ٣- نفس المصدر ص ٥٦٧ .
- ٤- نفس المصدر . والكان .

بقي بعد ذلك كله ثلاثة مواضع استشهد فيها بالحديث استشهاده صحيحاً
موفقاً باختياره ودون أن يتناقض وراء الكوفيين . وهذه المواضع هي التالية : -

- (١) في الموازنة بين قراءتين نقلتا في قوله تعالى : ويقتلون النبيين بغير حق
فقد قرئ لفظ النبيين بالهمز وغير الهمز . وقال ابن الأنباري في ذلك : جاء
في الحديث أن رجلاً جاء إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : يا نبي الله بالهمز
فقال عليه السلام : إنما أنا نبي الله بغير همز . وإنما قال عليه السلام بغير
همز لأن الهمز لم يكن من لغته لذلك ترك الهمزة (١) .
- (٢) في تفسير معنى "أعراب" قال : أعراب الرجل عن حجته إذا بينها ومنه قول - صلى الله عليه وسلم -
الشياطين تمرب عن نفسها . أي تبين وتوضح (٢) .
- (٣) في اختصار اسم الفعل بالمخاطب دون الغائب والحثكم في عليكم وعندك ودونك
وخروجه عن هذا الاختصار قال في ذلك : وأما قوله عليه السلام : ومن لم يستطع
منكم الباءة فاعلمه بالصوم فإنه له وجاء . فأنما جاء لأن من كان يحضره يستدل
بأمره للغائب على أنه داخل في حكمه (٣) .

و صفوة القول أن صاحبنا لم يخرج عن منهج جمهور النحاة في عدم الأخذ بالحديث
والاستشهاد به . ولكنه في الوقت نفسه لم يشأ أن ينزع على موقفه نصاً بل اكتفى بالتصح
دون التصريح كما أوضحنا قبل قليل . ولعله كان يدري أن الخوف في هذا الموضوع
شائع وأن تقصمه غير محمود المواقف فأثر الصمت شأنه في ذلك شأن غيره من النحاة
القدامى الذين عوزوا عن الاستشهاد بالحديث دون أن يحاولوا تفسير ذلك أو تسويغه
للمسلم بما يتضمنه هذا الموضوع من محظورات وما يتطوّل عليه من مخاطر .

١- أعراب القرآن ج ١ ص ٨٨ .

٢- أسرار العربية ص ١٨ .

٣- نفس المصدر ص ١٦٤ .

١- كلام العرب -

حين نذكر كلام العرب نعتني به شعرهم ونثرهم فالشعر يتضمن القصيد والرجز والنثر يتضمن الخطب والقصر والحكم والأمثال . وقد ذكرنا فيما سبق مدى اعتماد ابن الأنباري على القرآن وقرآته والحديث النبوي وقد آن لنا أن نعرف موقفه من كلام العرب شعره ونثره .

والذي يبدو لنا أن من يتتبع شواهد ابن الأنباري ويتأطها ملياً يجد أنه أكثر استشهاداً بالشعر العربي واعتدالاً به من غيره من المصادر . فقد جرى في ذلك على نهج قدامى النحاة من بصرين وكوفيين إذ جعلوا الشعر العربي في مقدمة مصادرهم الاحتجاجية مما حمل بعض المتأخرين على التذمر من هذا الصلوك والتبسم من الأقبال على الشعر العربي أكثر من القرآن والحديث النبوي (١) .

ولقد أكثر ابن الأنباري من إيراد الشواهد الشعرية . فقد كان يستحضرها بسهولة ويحرف في كل مناسبة . فهو يوردها على لسان الكوفيين وأحياناً على لسان البصرين ثم على لسانه هو حينما يتكفل بالرد على الكوفيين أو في مناقشاته ومحاكماته النحوية .

وشواهد الشعرية تحتوي على القصيد والرجز وهي من الكثرة والسعة بحيث لا يمكن الإحاطة بها في هذا المجال الضيق لأنها تشتمل على مساحات كبيرة من مؤلفاته .

١- قال فخر الدين بن البراء : إذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أولى . وكثيراً ما نرى النحويين متحيزين في تقرير اللفظ الفاسد الواردة في القرآن فإذا امتشهدوا في تقريرها ببيت مجهول فرحوا به . وأنا شديد التمتع منهم فانهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقها دليلاً على حجتها فلأن يجعلوا ورود القرآن دليلاً على صحتها كان أولى . (تفسير فخر الدين الرازي ج ٣ ص ١٦٣) .

وقال ابن حزم : ولا عجب أعجب من أن وجد لا مري الغير أو لزهير أو لجبريل أو للحطابة أو الطرماح أو لأعرابي أسدي أو سلمى أو تميمي أو من سائر أبنس العرب لفظاً في شعر أو نثر جعله في اللغة وقطع به ولم يمتثل عليه ، ثم إذا وجد لله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاماً لم يلتفت إليه ولا جعله حجة وجعل بصره عن وجهه ويحرفه عن موضعه ويتحيز في حالته عما أوقعه الله عليه (في أصول النحو للأفغاني ص ٢٠) هذا وقد أورد ابن حزم في " الأحكام " ما يشبه هذا الكلام (انظر الأحكام في أميل الأحكام ج ٤ ص ٢٦)

شقيق بن جز' بن رباح الباهلي . وهو من شواهد سيبويه (١) .

هذا ومن الجدير بالذكر أن بعض الشواهد التي لم ينسبها ابن الأنباري أثبت المحقق أنها من أبيات سيبويه (٢) . كما أن بعضها ورد في الحماسة (٣) فينسب منسوب إلى أحد ما يدل على أن مهمة صاحبنا لم تكن سهلة ، وكأنه كان يحتسب أبيات سيبويه والحماسة ما لا يتطرق إليه الشك ثقة سيبويه وأبي تمام فلازل اعتبارت شواهد كلها صحيحة على الرغم من أن خمسين منها من مجموع ألف وخمسين شاهدًا لم يحتزلها على قائل (٤) . أما أبو تمام فقد ذكرنا مدى ثقة العلماء به حتى أن الزمخشري ذهب إلى جواز الاعتداد بكلامه داعيًا إلى اعتباره ما يقوله بمنزلة ما يرويه (٥) .

ومما يؤكد اعتقادنا بأن ابن الأنباري لم يكن يتسامح في نسبة الشاهد إلى صاحبه قوله : أن هذا البيت غير معروف ولا يعرف قائله فلا يكون فيه حجة (٦) . وإذا كان هذا هو رأيهم في وجوب وضوح نسبة الشاهد فكيف نعملل إيراد الشواهد بلا نسبة أو اسناد . ليس ثمة جواب على ذلك إلا أن يكون صاحبنا قد تصرف ضمن الأصول والقوانين التي وضعها في علم الجدل والتي يفهم منها أنه ليس من شروط

١- الانصاف ج ١ ص ٦٣ (الحاشية ، شاهد رقم ٢٥)

٢- نفس المصدر ص ٦٢ ، ١٩٧ ، ٢٢٢ وغيرها .

٣- نفس المصدر ص ١٦١ (حاشية رقم ٩٩)

٤- نقل البغدادي عن الجوهري قوله : نثرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتًا فأما الألف فقد عرفت أسماء قائلها وأما الخمسون فلم أعرف أسماء قائلها (الخزائن ج ١ ص ٢٩) .

٥- خزائن الأدب ج ١ ص ٢١

٦- الانصاف ج ٢ ص ٥٨٣ . وقد نقل البغدادي كلام ابن الأنباري وعلق عليه بقوله : وطلة ذلك مخافة أن يكون ذلك الكلام صنوعًا أو لمولد أو لمن لا يوثق بكلامه (خزائن الأدب ج ١ ص ٢٨)

الراوي أن يُسند بل من شرط المعترض أن يطالب بالاسناد . فإذا طالب بالاسناد كان من واجب الراوي اثبات الاسناد أو احواله المعترض على كتاب معتمد عند أهل اللغة (١) .

فكان ابن الأنباري كان مستعداً في كل لحظة لأن يسند هذه الشواهد التي أصحابها إذا طُلب بذلك لأنه لم يكن عنده متسع من الوقت لأن يعبر مسألة الاسناد أكثر ما تستحق خاصة أن همه كان منصباً على هدف واحد ألا وهو تزويد الطلبة بأكثر قدر ممكن من الفائدة العلمية .

أما الدماء الذين استشهد بأقوالهم فهم من الجاهلين والمخضرمين والاسلاميين ولم يتعد هم إلى المحدثين والمولدين . فحافظ بذلك على قواعد الاستشهاد التي ذكرناها في صدر هذا الفصل والتي تجعل ابن عرمة الحد الفاصل بين من يحتاج بكلامهم ومن لا يحتاج .

هذا بالنسبة للشمر أما بالنسبة للنثر فشواهد ابن الأنباري ليست كثيرة على كل حال ، كما أن بعضها مقتبس من أمثال العرب وحكمهم في حين يضم القسم الباقي طائفة من لهجات العرب .

فمن الأمثال والحكم ما استشهد به على جواز تقديم الخبر على المبتدأ وذلك مثل : في بيته يوتئى الحكم وفي اكفائه لف الميث ومثنو من يشنأك (٢) . وكذلك ما استشهد به على جواز تقديم الحال على الفعل الحامل فيها مثل : شتى ثوب الحليمة (٣) . وكذلك ما استشهد به على جواز اقتصار أفعال القلوب على الفعل والفاعل كقولهم : من يسمع يغل (٤) .

١- جدل الاعراب ص ٤٦

٢- الانصاف ج ١ ص ٦٦

٣- نفس المصدر ص ٢٥١

٤- أسرار العربية ص ١٥٦

وهذه طائفة مما استشهد به من لهجات العرب :

١- حكى عن العرب قولهم : اذا بلغ الرجل الستين قايما وأيا الشواب. أورد في معرض الحديث عن "أيا" و "آن" من النحاة من يحتبره اسما مظهرًا مضافًا إلى ما بعده ، وأنه يضاف إلى الضمير غالبًا وإلى اسم مظهر كما هنا نادرًا (١) .

٢- حكى عن العرب قولهم : على كيف تبع الأحمسين . أورد الاستقابلة على اسمية "كيف" (٢) .

٣- بنو الحارث بن كعب يقولون : مررت برجلان وثقي منه درهمان . باثبات الألف في المتن رقمًا ونصبًا وجزًا . حمل على هذه اللهجة قوله تعالى : أن هذان لساحران (٣) .

٤- يحكى عن الامام أبي حنيفة أنه سئل عن انسان رعى انسانا بحجر فقتله هل يجب عليه القود ؟ فقال لا ولو رماه بأيا قبيس . بالألف على لغة القصر اى ابقسا الألف في الأسماء الخمسة رقمًا ونصبًا وجزًا كما ورد في قول الشاعر :

ان أياها وأيا أياها قد بلغا في المجد غاياتها
وكان من الواجب ان يقول أن أياها وأيا أيبها قد بلغا في المجد غايتيها
ولكن الشاعر التزم لغة القصر التي حكيت عن بعض العرب (٤) .

٥- أورد على لسان الكوفيين بعض الشواهد التي تدل على اسمية نعم ونس وهي التالية :

١- الانصاف ج ٢ ص ٦١٥ ، اعراب القرآن ج ١ ص ٣٦٠ .

٢- اعراب القرآن ج ١ ص ٦٧٠ .

٣- نفس المصدر ج ٢ ص ١٤٤ .

٤- الانصاف ج ١ ص ١٨٠ .

- (أ) حكى عن بعض فصحاء العرب أنه قال : نعم السير على شمس الصبر (١) .
 (ب) حكى عن الفراء أن أعرابيا يشره بمولودة فقال : والله ما هي بنعم
 المولودة نصرتها بكاء وهرها سرقة (٢) .

وصفة القول أن ابن الأنباري يفيض في ذكر الشواهد ويتوسع في عرضها وإشراكها
 في تفسير المحاكات وتقرير الأحكام . ومن الجدير بالقول أن هذه الشواهد وبخاصة
 ما تعلق عنها بلمحات القائل هي ثروة لغوية لا يستهان بها وستكون ذات
 جدوى كبيرة لدارسي الفقه والشعائر الحدیثية .

١- الأنصاف ج ١ ص ٦٨

٢- نفس المصدر ص ٦٩

المسار الثالث

منهج في النحو

الفصل الثاني

أصوله ومقاييسه

— الفصل الثاني —

— أصوله وتاريخه —

تقديم

نورد قبل البدء في الحديث عن هذا الموضوع أن نحدد المقصود من كلمة "أصول" ذلك أن استعمال هذه الكلمة دون تحديد قد يكون مضللاً لما تحمله من معانٍ وما تتضمنه من دلالات . وقد يزيد من هذا الغموض في دلالتها كثرة استعمالها في كتب اللغة والنحو . فهي من الالفاظ الشديدة الالتصاق بمفهوم النحو الجارية على ألسنة النحاة .

وكما قد تنبهنا معاني هذه الكلمة في الفصل الذي عقدناه عن جهود ابن الأنباري في الأصول (١) . ورأينا كيف خلط الدارسون بين معانيها المختلفة مما أوقعهم في بعض الاشكالات التاريخية . وقد انتهينا من ذلك إلى أن كلمة "أصل" قد تستعمل بمعنى الدليل في موضع ومعنى القاعدة الكلية في موضع آخر . ولكن كان سباق الكلام يقتضي استعمالها هناك بالمعنى الأول فإنه يقتضي هنا استعمالها بالمعنى الثاني .

ولعل في هذا الإيهام تفسيراً لما يبدو كأنه تعارض أو تناقض في استعمال هذا المصطلح . ذلك أن ابن الأنباري حصر أصول النحو في لمع الأربعة وجدل الاعراب بثلاثة هي السقل والقياس واستصحاب الحال (٢) . في حين نراه يورد كثيراً من الأصول في مصنفاته المختلفة ولولا أن ثمة اختلافاً في دلالة هذا

١ — انظر ص ٢٢٥ وما بعدها من هذه الدراسة . وانظر ص ٣٩ (١٤٠) منها أيضاً .
٢ — لمع الأربعة تحقيق عطية عامر ص ٢٧ وجدل الاعراب تحقيق الأفغاني ص ٤٥ .

المصطلح بين موضع وآخر لانهما صاحبتا بالوتوع في التنازع والتعــار

ويوضح ما سبق أن أصول النحو قد ترد بمعنى الأدلة فتكون
ثلاثة وقد ترد بمعنى القواعد الكلية فتكون عددا كبيرا . فنحن نعني بالأصول هنا
مجموعة من القواعد العامة أو الضوابط أو المعايير أو القوانين التي كان يستعملون
بها صاحبتا في تفسير ألف وأهر وتقرير الأحكام والفصل في الخلافات النحوية .

أما " المقاييس " فهي جمع " مقياس " ويتردد بين الأنباري المقياس بمعنى
المقدار (١) . ولكن ابن منظور كان ادق حين عرفه بأنه ما يقاس به (٢) أي آلة القياس
وأداته .

فالمقاييس إذن هي آلات القياس وأدواته . وهي هنا تتناسب لفظة الأصول وتتسق
معها وهما غالبا ما تستعملان مقترنتين . قال ابن فارس : " أن للغة الميسر
مقاييس صحيحة وأصولا تتفرع منها غروع . وقد ألف الناصري جوامع اللغة ما ألفوا
ولم يعمروا في شيء من ذلك عن مقياس من تلك المقاييس ولا أهل من الأصول (٣) .
فالأصل والمقياس هنا مترادفان ومن مادة العرب أن يحفظوا المترادفات لتقوية
المعنى وتأكيده (٤) . والقاعدة بعد ذاتها مقياس يعرف به صحيح الكلام من

١ - لمح الأدلة تحقيق عطية عامر ص ٤٢

٢ - لسان العرب مادة (قاس)

٣ - معجم مقاييس اللغة تحقيق عبد السلام هارون ج ١ ص ١

٤ - قال السيوطي : قالوا : إنما يأتي الشاعر بالاسمين المختلفين للمعنى الواحد في
مكان واحد تأكيدا وبها لغة كقوله : وعند أبي من دونها النأى والبعد . قالوا :
فالنأى هو البعد (المزهر ج ١ ص ٤٠٤) وقال ابن الأثير بهذا الشأن ولا نجد
شيئا من ذلك يأتي في الكلام إلا لتأكيد الفرض المقصود به كقوله : " ن
من أولادكم عدوا لكم فاحذروهم وإن تمفوا وتصفحوا وتغفروا فإن الله غفور
رحيم . فانه إنما كرر الحذف والصغ والمغفرة والجمع بمعنى واحد للزيادة
في تحسين عفو الوالد عن ولده . وهذا وأمثاله ينظر في الفرض المقصود
به وهو موضع يكون التكرير أو جز من لمحة الإيجاز وأولى بالاستعمال (انظر
مقالات المشاهير العرب ص ١٦٢ - ٢٦٣) .

خطأه. وإذا اتسق الكلام معها فهو صحيح وإذا لم يتسق فهو خطأ.

ولا شك أن صاحبنا قد استخلص أصوله ومقاييسه هذه من خلال رحلة مقننة مع النحو اتفق بها أعلام عصره في صحة الكتاب طالعاً ومدرساً. وإن من شأن المانعة بعض الأعداء على هذه الأصول والمقاييس أن تدلنا على الوسائل التي استخدمها في ممارسة هذا العلم والمالك التي انتهجها في رحلته الطويلة معه والاتجاهات التي حددتها لنفسه في ذلك الخضم المتلاطم من الآراء المتناقضة والمواقف المتعارضة.

هذا وستلحق كل طائفة من تلك الأصول والمقاييس ببند جامع لها حرماً على وجود نوع من التناسب والمساكلة بين أجزائها المجموعة الواحدة ورغبة في حسن الترتيب والمرص. أما هذه الهنود فهي :

- ١- المامل
- ٢- القياس.
- ٣- الحذف.
- ٤- الحمل على المعنى.
- ٥- متفرقات.

وستتحدث عن كل منها بالترتيب.

١- الماويل .

عرف صاحب الكشف المامل قوله : * المامل عند النحاة ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الاعراب (١) . وفكرة المامل في النحو هي المسموع الذي تدور حوله كثير من أبحاثه الرئيسية والفروع . وهي فكرة ذات أهمية أساسية في موضوعات النحو (٢) .

ولقد أولى ابن الأنباري نظرية المامل اهتماماً كبيراً فكان يلتمس بها بين الحميم والآخر في شتات مصنفاته . والحوامل عند ابن الأنباري تنقسم الى قسمين :

١. مامل لفظي

٢. مامل معنوي

فأما اللفظي فهو * كان * وأخواتها و * أن * وأخواتها و * ظننت وأخواتها . وأما المعنوي فلم يأت إلا في موضعين عند سيوطي وأكثر البصريين . هذا أحد هما (يعني عامل الرفع في المبتدأ) وهو الابتداء ، والثاني وقوع الفعل المضارع موقع الاسم في نحو مررت برجل يكتب . فارتفع يكتب لوقوعه موقع الاسم (٣) .

ومع أن بعض النحاة يعتبرون الماويل مؤثراً تأثيراً حقيقياً (٤) فصاحبنا على خلاف هؤلاء يرى أن الماويل اللفظية ليست مؤثرة في المسموع حقيقة وإنما هي أمارات وعلامات (٥) . وهو يتطرق من ذلك ليشبث أن التمرز من الماويل اللفظية قد يكون عاملاً فيقول : إنما قلنا إن المامل هو الابتداء وأن كان الابتداء هو التمرز من الماويل اللفظية لأن الماويل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسيه كالأحراق للنار والأفراق للما والقطع للصف وإنما هي أمارات ودلالات . وإذا كانت الماويل لفظية محل الإجماع إنما هي أمارات ودلالات فالأمارات والدلالات تكون بعدم شي كما تكون بوجود شي (٦) .

- ١- الشبثوني ج ٤ ص ١٠٣٥
- ٢- محمد عبيد : أصول النحو العربي ص ٢٢٥
- ٣- أسرار العربية ص ٦٦
- ٤- محمد عبيد : أصول النحو العربي ص ٢٢٥
- ٥- أسرار العربية ص ٦٨
- ٦- الانصاف ج ١ ص ٤٦

هذه صورة مجتمعة لرأي ابن الأنباري في العامل وموقفه منه أما التفصيلات فنجد ما في الأصول والمتاميم التالية :

١- الأصل في الاسماء ألا تعمل : وقد أورده على لسان البصريين للاستحسان بأن الفعل هو الناصب للمفعول دون الفاعل وذلك لأن الفعل له تأثير في العمل أما الفاعل فلا تأثير له في العمل لأنه اسم والأصل في الاسماء ألا تعمل وهو باقٍ على أصله في الاسمية فوجب ألا يكون له تأثير فمسي المصطل (١) .

٢- رتبة العامل قبل رتبة المفعول : ففي قوله تعالى : وإن قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة (٢) . قال في أعراب " أن " : وهو فاعلي موبخ نصب بفعل مقدر وتقدمه : إذ كراة قال ربك للملائكة . ثم أورده رأياً آخر في هذا العامل فقال : وقيل العامل فيه " قال " . ورد على ذلك بقوله : وقيل لا يجوز أن يكون هو العامل لأنه مضاف إليه والمضاف لا يعمل في المضاف لأن رتبة العامل قبل رتبة المفعول . ورتبة المضاف إليه بعد المضاف فلم يعمل فيه لتأخره أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر (٣) .

٣- المفعول لا يقع إلا حيث يقع العامل . وقد استدل بهذا الأصل على جواز تقدم الخبر على المبتدأ في قول الشاعر :

كلا يومي طولة وصل أردى ظنون أن تطرح الثمنون .

قال ابن الأنباري : ووجه الدلالة في هذا البيت هو أن قوله : وصل أردى .

١- الانصاف ج ١ ص ٨٠

٢- البقرة : آية ٢٠

٣- أعراب القرآن ج ١ ص ٧٠ وانظر الانصاف ج ١ ص ٢٣٦

مبتدأ وظنون خبره . وكلا يوصي طوالة ظرف يتصل بظنون الذي هو خبر المبتدأ
ولقد تقدم مقبولة على المبتدأ . فلو لم يجز تقديم خبر المبتدأ عليه والا لما جاز
تقديم مفعول خبره عليه لأن المفعول لا يقع إلا حيث يقع العامل (١) .

ثم هو يلجأ الى التشخيص فهشبه العلاقة بين العامل والمفعول بالعلاقة
بين السيد وعبده قال : لأن المفعول تبع للعامل فلا يفوقه في التصرف بل أجعل
أحواله أن يقع موقعه ، إذ لو قلنا أنه يقع حيث لا يقع العامل لقد منا التابع على التبوع .
ومثال ذلك أن يجلس الفلام حيث لا يجلس السيد فتجعل مرتبته فوق مرتبة السيد
وذلك عدول عن الحكمة وخروج عن قسمة المنزلة (٢) .

٤- إضافة ما لا تأثير له الى ماله تأثير لا تأثير له : أورد في معرض السرد على
القائلين بأن الابتداء والمبتدأ جميعا يحملان في الخبر قال : وأما من ذهب
الى أن الابتداء والمبتدأ جميعا يحملان في الخبر فقالوا : وجدنا الخبر لا يقع
إلا بعد الابتداء والمبتدأ ، فوجب أن يكونا على الداهلين فيه . غير أن هذا
القول وإن كان عليه كثير من البصريين إلا أنه لا يخلو من عيب وذلك لأن المبتدأ
اسم والأصل في الأسما أن لا تعمل ، وإذا لم يكن له تأثير في العمل والابتداء
له تأثير فإضافة ما لا تأثير له الى ماله تأثير لا تأثير له (٣) .

٥- الجع في باب العمل أضيف من واحده : أورد هذا الأصل على لسان الكوفيين
وقد ذكره في معرض التدليل على أن أفعل التفضيل قد ينصب النكرة والمعرفة
وتملئنا على هذا البيت :

فما قومي بتملئة بن بكر ولا بفزارة الشعر الرقابا .

١- الانصاف ج ١ ص ٦٧

٢- نفس المصدر ص ٦٨

٣- نفس المصدر ص ٤٦ و ٨٠

قالوا : فنصيب الرقاب بالشمر وهو جمع أشعر . ولا خلاف أن الجمع في باب العمل المصنف من واحد لأن الجمع يباذه من مشابهة الفعل لأن الفعل لا يجمع وإذا بعد عن مشابهة الفعل بعد عن العمل وإذا عمل جمع أقفل مع بعده عن العمل ، قالوا واحد أولى أن يعمل (١)

٦- الحروف متى كانت مختصة وجب أن تكون عاملة : وثنا* عليه عملت حروف الجر لأنها اختصت بالأسما* ولم تعمل * با* النافية في لغة بني تميم لأنها مشتركة بين الاسم والفعل (٢) .

٧- لا يعمل في اسم واحد عاملان : وقد احتج به البصريون على عدم جواز العطف على اسم أن بالرفع قبل تمام الخبر وقالوا : الدليل على أن ذلك لا يجوز أنك إذا قلت أنك وزيد* فاشان* وجب أن يكون زيد* مرفوعاً بالابتداء* ووجب أن يكون عاملاً في غير زيد* وتكون " إن " عاملة في خبر الكاف وقد اجتمع في لفظ واحد ، فلو قلنا أنه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر لأرى ذلك إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان وذلك محال (٣) .

٨- إذا كان العامل متصرفاً وجب أن يكون عمله متصرفاً . وقد احتج به البصريون على جواز تقديم الحال على الفعل العامل فيها في مثل قولهم : راكبا* جاء* زيد* وقد اعتلوا لذلك بقولهم : أن العامل لما كان متصرفاً تصرف عمله فجاء تقديم معموله عليه (٤) .

١- الانصاف ج ١ ص ١٣٣

٢- نفس المصدر ص ١٦٥

٣- نفس المصدر ص ١٨٧

٤- أسرار العربية ص ١٩١ وانظر الانصاف ج ١ ص ٢٥١

٦- ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسما* النصب ولا يعمل الرفع :
أورده في معرض الرد على الكوفيين في قولهم بأن " إن " وأخواتها تنصب
الاسم ولا ترفع الخبر وإنما الخبر يرتفع بها كان يرتفع به قبل دخولها . قال :
لو كان الأمر كما زعموا وأنه باي على رفعه لكان الاسم المبتدأ وليس
بذلك . فلما وجب نصب المبتدأ بها وجب رفع الخبر بها لأنه ليس فني
كلام العرب عامل يعمل في الأسما* النصب ولا يعمل الرفع (١) .

١٠- المعدوم لا يكون عاملاً : أورده في الرد على قول ثعلب بأن الخريف الواقع
خبراً ينتصب بفعل محذوف غير مقدر . قال ابن الأنباري : وأما قول أبي التباس
أحمد بن يحيى ثعلب فقايد أيضاً . وذلك لأنه يؤيد أن يكون
مقصوداً بفعل معدوم من كل وجه لفظياً وتقديراً . والفعل لا ينلو أما
أن يكون مظهرًا موجوداً أو مقدرًا في حكم الموجود . فأما
إذا لم يكن مظهرًا موجوداً ولا مقدرًا في حكم الموجود كان معدوماً
من كل وجه والمعدوم لا يكون عاملاً (٢) .

١- أسرار العربية ص ١٥١ وانظر الانصاف ج ١ ص ١٨٥

٢- الانصاف ج ١ ص ٢٤٧

٢- القياس

من الجدير بالملاحظة أن ابن الأنباري كثير الاهتمام بالقياس والتحدث عنه والاشادة به . وحسبنا أن نذكر في هذا المجال قولته المشهورة : " علم أن انتشار القياس في النحولا يتحقق لأن النحوكه قياس " (١) وقوله : " وإذا بطال أن يكون النحورواية ونقلًا وجب أن يكون قياسًا ونقلًا " (٢) . هذا وقد عرضنا في حديثنا عن جهوده في أصول النحو صورة وافية عن موقفه من القياس وأقسامه وأركانه فلا ضرورة للمودة إلى الموضوع من جديد خاصة أن قصدنا هو الكلام على أصوله ومقاييسه فيه دون غيرها من الفصول والتفريعات . وما تطرق إليه الأصول والمقاييس الثالثة : —

١- الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير : وقد يصفوه بمباراة أخرى هي : الضمير إلى ما له نظير أولى من الضمير إلى ما ليس له نظير : وهو يكثر من الاستدلال بهذا المقياس والاستعانة به . وهذه بعض المواضع التي استدل به فيها :

أ — على أن لفظ اسم مشتق من السُمُولَا من التَّوَسُّم قال : القياس فيما حذف منه لانه أن يوصف بالهمزة في أوله وفيما حذف منه فاؤه أن يوصف بالهاء في آخره . والذي يدل على صحة ذلك أنه لا يوجد في كلامهم ما حذف فاؤه ويوصف بالهمزة في أوله . كما لا يوجد في كلامهم ما حذف لانه ويوصف بالهاء في آخره . فلما وجدنا في أول اسم همزة التَّوَسُّم علمنا أنه محذوف اللام لا محذوف الفاء لأن حمله على ما له نظير أولى من حمله على ما ليس له نظير فدل على أنه مشتق من السُمُولَا من التَّوَسُّم (٣) .

ب — على أن الأسماء الستة مصرية من مكان واحد لا من مكانين . قال على لسان البصريين : والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه وفساد ما ذهبوا إليه (يعني الثوئين) أن ما ذهبنا إليه له نظير في كلام العرب . فإن كل مصر في كلامهم ليس له إلا أعراب واحد . وما ذهبوا إليه لا نظير له في كلامهم فإنه ليس في كلامهم مصر له أعرابان . فإن أن ما ذهبنا إليه له نظير في كلامهم وما ذهبوا إليه لا نظير له في كلامهم والضمير إلى ما له نظير أولى من الضمير إلى ما ليس له نظير (٤) .

١ — لمع الأدلة تخليق عطية عامر ص ٤٤ . — الانصاف ج ١ ص ١٠

٢ — نفس المصدر ص ٤٨ . — الانصاف ج ١ ص ٢٠ — ٢١

(ج) على أن "إن" إذا جاءت بعد ما اللام في مثل قوله تعالى : " وإن كادوا
 ليستفزونك في الأرض فيخرجوك منها (١) مخففة من الثقيلة واللام بعد ما
 لام التأكيد لا كما ذهب الكوفيون إلى أنها بمعنى " ما " واللام بمعنى
 إلا قال على لسان البصريين : إنما قلنا أنها مخففة من الثقيلة لأنها وجدت
 لها في كلام العرب نظيراً وأنا أجمعنا على أنه يجوز تخفيف "إن" وإن اختلفنا
 في بطلان عملها مع التخفيف وقلنا : أن اللام لا التوكيد ، لأن لها أيضاً
 نظيراً في كلام العرب . وكون اللام للتأكيد في كلامهم ما لا ينكر لكثرة
 فتحكمنا على اللام بما له نظير في كلامهم . فأما كون اللام بمعنى " ألا " فهو
 شيء ليس له نظير في كلامهم والمصير إلى ما له نظير في كلامهم أولى من
 المصير إلى ما ليس له نظير (٢) .

٢- ويترتب على المقياس السابق مقياس آخر يستند ويكمله وهو : المصير إلى ما لا نظير
 له في كلامهم مردود : فإذا كان وينود النظر من شرط القياس فعدم وجود
 النظير يبطله . وقد ساء هذا المقياس في معنى الرد على الكوفيين بأن السبب
 التي تدخل على القصد المستقبل نحو سأفعل أعليها سوف . فقد ذهب
 البصريون إلى أنها أصل بنفسها قال : إن حذف الفاء والواو على خلاف القياس
 فلا ينبغي أن يجمع بينهما في الحذف لأن ذلك يؤدي إلى ما لا نظير
 له في كلامهم . فانه ليس في كلامهم حرف حذف جميع حروفه
 طلباً للخفة على خلاف القياس حتى لم يبق منه إلا حرف واحد فالصير
 إلى ما لا نظير له في كلامهم مردود (٣) .

٣- انهم يحملون الشيء على عدده كما يحطون به على نظيره : قال في
 ذلك : ألا ترى أنهم قالوا امرأة عدوة كما قالوا صديقة (٤)

١- الاسراء : آية ٧٦ ٢- الانصاف ج ٢ ص ٦٤٢

٣- نفس المصدر ص ٦٤٧

٤- وجه المفارقة في ذلك أن كل صفة على وزن "فعول" بمعنى فاعل يستوي فيها
 المذكر والمؤنث . وبناءً على ذلك كان من المعترض أن تجرد لفظة "عدوة" من
 علامة التأنيث ولكنها أثبتت حملاً على "صديقة" نفياً كما يزعم ابن الأنباري هنا
 وشذوذاً كما يزعم غيره (انظر جامع الدروس العربية للمفلاحي ج ١ ص ١٠١)

وقالوا ملحفة جديدة كما قالوا عتيقة (١) وقالوا جوعان كما قالوا شبعان (٢)
وقالوا علم كما قالوا جهل (٣) الخ . . (٤) .

ومن هذا القبيل قوله في حمل النهي على الأمر : فأما (لا) في النهي
فإنما يجب أن تجزم حملاً على الأمر لأن الأمر ضد النهي وهم يحملون الشيء
على عكسه كما يحطونه على نظيره (٥) .

ومنه حملة " كم " الخبرية على " رب " في الينا* ولزوم الصدارة وجزم ما
يحمدها . وظل ذلك بأن كم تقيده " رب " لأن رب للتقليل وكم للتكثير وهم
يحملون الشيء على عكسه كما يحطونه على نظيره (٦) .

٤- حمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرج عنه أصله : قال في تفسير
دخول التصغير على أفعل التمجيد على اعتبار أنه فعل لا اسم : إنما دخله
التصغير لأنه ألزم طريقة واحدة فأشبه بذلك الأسماء قد دخله بعض أحكامها .

١- كان الأصل أن يقولوا ملحفة جديد دون ثا* التأنيث لأن كل صفة على
وزن " فمعل " بمعنى مفعول يستوي فيها الذكر والمؤنث ولكنهم حطوها
على نقيضها عتيقة فأثبت . والرأي في هذه كالرأي في سابقتها .

٢- لم أعلم وجه المناسبة بينهما .

٣- الأصل في علم أن تتعدى إلى مفعولين ولكنها قد تستعمل بمعنى " مرذ "
فتتعدى إلى مفعول واحد قال تمالي : لا تعلمهم نحن تعلمهم (انظر
أسرار المرمية ص ١٥٧) ويرى ابن الأنباري أنها في هذه الحالة تكون محمولة
على نقيضها " جهل " التي تتعدى إلى مفعول واحد .

٤- الإزفاف ج ٢ ص ٦٣٠

٥- أسرار المرمية ص ٣٣٤ وانظر نفس المصدر ص ٢٤٦ والإزفاف ج ١ ص ١٨٦

٦- ج ٢ ص ٢٢٨

٦- أسرار المرمية ص ٢١٤ - ٢١٥

وحمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرج عن أصله (١) . وأراد أن يؤكد ذلك بفرض بعض الأمثلة فقال : ألا ترى أن اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل ولم يخرج بذلك عن كونه اسماً . وكذلك الفعل المضارع محمول على الاسم في الأعراب ولم يخرج بذلك عن كونه فعلاً . فكذاك تصغيرهم فعل التمجيد تشبيهاً بالاسم لا يخرج عن كونه فعلاً (٢) .

٥- ليس من شرط القياس أن يكون المقس عليه مساوياً للمقس في جميع أحكامه بل لا بد أن يكون بينهما مغايرة في بعض أحكامه . فقد حمل الكوفيين " ليس " على " ما " النافية في عدم جواز تقديم خبرها عليها لأن ليس تنفي الحال كما أن " ما " تنفي الحال وكما أن " ما " لا تتصرف ولا يتقدم معمولها عليها فكذاك " ليس " (٣) .

وقد أيد ابن الأنباري الكوفيين في هذا . وحين احتج البصريون بأن " ليس " تخالف ما لأنه يجوز تقديم خبرها على اسمها بخلاف " ما " رد عليهم بقوله : ليس من شرط القياس أن يكون المقس مساوياً للمقس عليه في جميع أحكامه بل لا بد أن يكون بينهما مغايرة في بعض أحكامه (٤) .

٦- إنهم يجرون الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين : قال في الحديث عن وجه الشبه بين " ما " النافية و " ليس " وجه الشبه بينهما ومن ليس من وجهين : أحدهما أنها تدخل على المبتدأ والخبر كما أن ليس تدخل على المبتدأ والخبر والثاني أنها تنفي ما في الحال كما أن ليس تنفي ما في الحال . يقرى الشبه بينهما من هذين الوجهين دخول الباء في خبرها كما

١- الانصاف ج ١ ص ١٤٢

٢- نفس المصدر والمكان .

٣- نفس المصدر ص ١٦١

٤- نفس المصدر ص ١٦٤

ومن هذا القبيل عدم تجويز المصريين تقديم معمول اسم الفعل عليه فـ **فسي** مثل **ثولنا** : عليك زيذا وعندك عزرا ودونك بكرا . وحجتهم في ذلك أن هذه الألفاظ فرع عن الفعل في العمل لأنها إنما عملت عليه لقيامها مقامه فينبغي ألا تنصرف تصرفه . فوجب أن لا يجوز تقديم معمولاتها عليها (١)

وحمل هذه الحالة على حالة أخرى تشابهها قال : وعار هذا كما تقول فـ **سي** الحال إذا كان العامل فيها غير فعل ، فإنه لا يجوز تقديمها عليه لعدم تصرفه فكذلك عايننا . إذ لو قلنا أنه يتصرف عليها ويجوز تقديم معمولاتها عليها لأرى ذلك السبب التسوية بين الفرع والأصل وذلك لا يجوز لأن الفروع تنحط عن درجات الأصول (٢) .

٨- قد يحمل الفرع على الأصل : في أعراب قوله تعالى : فهم يشرون ؟ (٣) قال : من قرأ بفتح النون مخففة فإنما كانت مفتوحة لأنها نون الجمع قياسا على فتحها في جمع الاسم نحو الزيدون كما كسرت النون بعد ضمير الفاعل إذا كان متنى في نحو تفلحن قياسا على كسرها في تثنية الاسم نحو الزيدان حملا للفرع على الأصل (٤) .

٦- قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل : قال في ذلك : ألا تـ **سرى** أنهم قالوا : طير عباديد أي متفرقة فاستعملوا لفظ الجمع الذي هو فرع وإن لم يستعملوا لفظ الواحد الذي هو الأصل . ولم يخرج بذلك الواحد أن يكون أصلا للجمع . وكذلك أيضا قالوا : طيرا أباهيل . قال الله تعالى : وأرسل عليهم طيرا أباهيل (٥) أي جماعات متفرقة وهو جمع لا واحد له في قول الأكثرين (٦)

-
- ١- الانصاف ج ١ ص ٢٢٩
 - ٢- نفس المصدر والمكان وانظر الانصاف ج ١ ص ١٦٧ ، ١٧٦ وأعراب القرآن ج ١ ص ١٠
 - ٣- الحجر : آية ٥٤
 - ٤- أعراب القرآن ج ٢ ص ٧٠
 - ٥- الفيل : آية ٣
 - ٦- الانصاف ج ١ ص ٢٤٤

١- ليس كل ما حكمي عن المرب يقاس عليه : ولذلك فقولهم : " جفر ضب خرب " .
 محمول على الشذوذ الذي يقتصر فيه على السماع لقلته ولا يقاس عليه لأنه ليس
 كل ما حكمي عنهم يقاس عليه . ألا ترى أن اللحياني حكمي أن من المرب
 من يجزم بلن ويخصب بلم إلى غير ذلك من الشواذ التي لا يلتفت إليها ولا يقاس
 عليها (١) وابن الأنباري كثير التمرع لهذا المعنى والحو ، حوله ولذلك
 نراه يصفه في مثل العبارات التالية :

- أ- لا يمتد بالقليل والشاذ (٢) .
 ب- لا يقاس على القليل في الاستعمال البعيد في القياس (٣) .
 ج- من الألفاظ ما يحفظ ولا يقاس عليه (٤) .
 د- ما جاء للضرورة شمر أو أقامة وزن أو قافية فلا حجة فيه (٥) .

فكل هذه الصيغ تؤيد المعنى نفسه ألا وهو عدم الاعتداد بالنادر والشاذ في
 تقعيد القواعد ووجوب الاعتداد على الأكثر والأفشى . يقول ابن الأنباري
 في تفسير ذلك : لو طردنا القياس في كل ما جاء شاذاً مخالفاً للأصول والقياس
 وجعلناه أصلاً لكان ذلك يؤيد أن تختلط الأصول بغيرها وأن يصح
 ما ليس بأصل أصلاً وذلك يفسد الصناعة بأسرها . وذلك لا يجوز (٦) .

-
- ١- الانصاف ج ٢ ص ٦١٥ وانظر لمع الأدلة ص ٢٨ وما بعدها .
 ٢- نفس المصدر ج ١ ص ٣١٦ وانظر ص ٢١٤ وج ٢ ص ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٨٠٤ .
 ٣- نفس المصدر ج ١ ص ١١٤ وانظر ص ٣١٦ وج ٢ ص ٧٤٤ .
 ٤- نفس المصدر ج ١ ص ٣٦٠ .
 ٥- نفس المصدر ص ٦٢٨ .
 ٦- نفس المصدر ج ٢ ص ٤٥٦ .

١١- ما ليس بمقيس يفتر إلى توقيف مع كلام العرب : من ذلك اظهار " أن " بمعد " كي " قالوا : اظهار " أن " بمعد " كي " لا يخلو : أما أن تكون لأنها قد كانت مقدرة فجاز اظهارها بمعد الاظهار . وأما أن تكون مزيدة ابتداءً من غير أن تكون قد كانت مقدرة . بطل أن يقال انها مقدرة لأن " لتي " تعمل بنفسها ولا تعمل بتقدير " أن " ولو كانت تعمل بتقدير " أن " لكان ينبغي ان اذا ظهرت أن يكون العمل " لأن " دونها . فلما انجف العمل اليها دل على أنها العاملة بنفسها لا بتقدير " أن " وبطل أن يقال : انها تكون فريدة ابتداءً لأن ذلك ليس بمقيس يفتر إلى توقيف عن العرب ولم يثبت عنه — في ذلك شي " فوجب أن لا يجوز ذلك (١) .

١٢- الأسماء الأعلام كثيراً ما يعدل ببعضها عن قياس الكلام قال في ذلك : ألا ترى أنهم قالوا " موجب " و " موزق " ففتحوا الميم وقياسها أن تكسر وكذلك قالوا " حيوة " بالواو وان كان قياسها أن تكون بالياء وكذلك قالوا : يزيد ومكوزة ومدين وان كان القياس أن يملأوا لأن ما كان من الأسماء على مقعد أو فعمل فإنه يحتل لمجيئه على وزن الفعل وفعل الصم له من أمثله . ولذلك قالوا : " محبب " . بخير ادغام وان كان القياس الادغام وكذلك قالوا : المجاج والحجاج بامالة الألف وان كان قياسها أن لا تنال ولمعد شرط الامالة من الياء والكسرة وهذا لأن من كلامهم أن يجملوا الشي في موضع على غير حاله في سائر الكلام اما لكثرة الاستعمال أو تنبيه على أصل أو غير ذلك (٢)

هذه مجموعة من الأصول أو تلك القوانين التي تدور حول القياس وتتعلق بشروطه وأحكامه ما يدل على ولع ابن الأنباري الشديد به وعنايته الجادة بمسائله وقضاياها . وهي ظاهرة سيكون لها دور كبير في تحديد المذهب الذي ينتهي اليه عند تطرقنا إلى هذا الموضوع في الفصل القادم .

١- الانصاف ج ٢ ص ٥٨٢

٢- نفس المصدر ج ١ ص ٣٩٧-٣٩٨

٣ - الحذف .

الحذف من الظواهر التي تستلقت النظر في علم العربية ومع ذلك فقل من أفراده
 بهحث وإف شامل (١) فهو موزع في غيره من موضوعات النحو والصرف وقد يذكر
 شي منه في باب الاعلال على أنه جزء منه ويسمى الإبدال بالحذف (٢) . وقد يكون
 الحذف في نطاق المفردات فيلحق بعلم الصرف كما يكون في نطاق الجمل والتراكيب
 فيلحق بعلم النحو . والنهاية الرئيسية من الحذف هي التخفيف (٣) . ولذلك كان
 طول الكلمة وكثرة حروفها له أثر في الحذف .

وعلى الرغم من أن ابن الأنباري لم يجمع أشباه هذا الموضوع ولم يفرده
 فيه بحثا كغيره من النحاة ، فقد كان كثير التمرس له ومعاودة النظر فيه كلما ساحت فرصة
 لذلك . فهو يعالجه معالجة دقيقة واعية ويخضعه لأدلة المنطق وأحكامه ويستخرج
 من ذلك أصولا ومقاييس قل أن نجدها في كتب أخرى .

ومن الجدير بالملاحظة أن هذه الأصول والمقاييس تنتظم الكلمة المفردة والجملة
 المركبة فهو لم يفصل في أبحاثه بين قضاها الصرف والنحو وتعمري لكل الموضعين محققا
 في ذلك ما تستلزمه القضايا التي يطرحها من بحث في كلا الطرفين . وهذه طائفة
 من أصوله ومقاييسه في الحذف :

- ١- حذف الشيء لدلالة الحال عليه . قال في ذلك : فان قيل : فلم جاز
 حذف " لا نحو قوله تعالى : قالوا تالله فتأ تذكر يوسف حتى تكون
 حرضا أو تكون من الهالكين (٤) . قيل لدلالة الحال عليه لأنه لو كان
 أمجاها لم يخل من " أن " أو " اللام " فلما خلا منهما دل على أنها
 نفي . فلهذا جاز حذفها (٥) .

-
- ١- من كتبوا في الحذف يتوسع نسبي ابن جني وابن الشَّجَرِي وابن هشام أنظر الخصائص
 ج ٢ ص ٣٦٠ وما بعدها والأما لي ج ١ ص ٢٤١ وما بعدها وج ٢ ص ٥ وما
 بعدها ومثنى اللبيب ج ٢ ص ٦٠٣ وما بعدها .
 - ٢- أنظر أوضح المسالك مثلاً ج ٣ ص ٢٤٥ - ٢٤٨
 - ٣- أنظر أسرار العربية ص ١٨٤ ، ٢٣٦ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٧ ، ٢٨١
 - ٤- يوسف : آية ٨٥ - أسرار العربية ص ٢٧٨

- ٢- حذف الشيء* للعلم به : مثَّل على ذلك بقوله تعالى : والله على الناس حسيج البهت من استطاع اليه سبيلاً (١) . قال : فـ* من استطاع* يدل من الناس وتقديره من استطاع سبيلاً منهم فحذف الضمير للعلم به (٢) .
- ٣- الحذف لكثرة الاستعمال : قال في ذلك : ان قال قائل ثم حذف القسم قيل : انما حذف لكثرة الإستعمال . وأردف : ألا ترى أن التقدير في قولك بالله لأفعلن . القسم بالله أو أحلف بالله (٣) .
- ٤- حذف الفصلة الأولى : مثَّل على ذلك بقوله تعالى : أمَّا الذي يمث الله رسولاً (٤) وظله بقوله : لأن المائد ضمير المنصوب المتصل والضمير المتصل يجوز حذفه لأنه صار الاسم الموصول والفعل والفاعل والمفعول بمنزلة شيء واحد فلما صارت هذه الأسماء بمنزلة الشيء الواحد . ألمبوا لها التخفيف وكان حذف المفعول أولى لأن المفعول فصلة بخلاف غيره من هذه الأسماء (٤) .
- ٥- ما حذف وفي اللفظ على حذفه دلالة أو حذف إلى غير بدل فهو في حكم الثابت ومثَّل على ذلك بحذف رب* بعد الواو والفاء ويل وعلى ذلك بقوله : انما جاز ذلك لأن هذه الأحرف صارت عوناً عنها دالة عليها فجـ* حذفتها . وما حذف وفي اللفظ . على حذفه دلالة أو حذف إلى غير بدل فهو في حكم الثابت (٥)

-
- ١- آل عمران : آية ١٧
 ٢- أسرار العربية ص ٢١٩
 ٣- نفس المصدر ص ٢٧٥ وانظر اعراب القرآن ج ١ ص ٢٥٤
 ٤- الفرقان : آية ١٤١
 ٥- الانصاف ج ١ ص ٣٦٩ وانظر أسرار العربية ص ٣٨

٦- حذف مالم يدخل للمعنى أولى من حذف ما دخل للمعنى : كحذف اليا* من الاسم المنقوص إذا كان نكرة . فنقول : هذا قاضيها فتى ومررت بقاضي . والأصل هذا قاضي ومررت بقاضي إلا أنهم استثقلوا النبرة والكسرة على اليا* فحذفوها فبقيت اليا* ساكنة والتتوين ساكناً فحذفوا اليا* لالتقاء الساكنين (١) .

وجو يملك ذلك بقوله : وكان حذف اليا* أولى من حذف التتوين لأن التتوين دخل للمعنى وهو الصرف وأما اليا* فليست كذلك فلما وجب حذف أحدهما كان حذف ما لم يدخل للمعنى أولى من حذف ما دخل للمعنى (٢) .

٧- قد يستثنون ببعض الألفاظ من بعض إذا كان في اللفظ دلالة على المحذوف لعلم المخاطب : مثل على ذلك بقوله تعالى : والحافئين فروجهم والحافطات والذاكرين الله كثيرا والذاكرات (٣) . وقال مفسراً : فلم يميل الآخر فمما أعمل فيه الأول استثناء عنه بما ذكره قبل ولعلم المخاطب أن الثاني دخل فسي حكم الأول (٤) .

٨- أن الشعر يضطر فيه الشاعر فيحذف : ذكر على ذلك عدة شواهد منها :

وأغوا الخوان متى يشأ يصر منه ويصرن أعداء يمهد وداد .
أراد الخواني فاجتزأ بالكسرة .

وكذلك :
فما وجد التهدي وجداً وجدته ولا وجد المذري قبل جميل
أراد قبلني .

١- اسرار الصرية ص ٣٧ وأعراب القرآن ج ١ ص ٦٥

٢- نفس المصدر ص ٣٨

٣- الأحزاب : آية ٣٥

٤- الانصاف ج ١ ص ١٣

وكذلك :

وطرت بمنصلي في يَمَلاتِ
داعي الأندِ يَحْبِطُنَ السَّرنِحا
أراد الأندى .

الى غير ذلك من الشواهد . وقد علق هذا الحذف بقوله : الشعر يضطر فيه الشاعر فحذف . فدل على أن الحذف انما يكون في الشعر لا في اختيار الكلام بالا جماع وما حذف للضرورة لا يعمل أصلا بهما عليه (١) .

٩- الحذف في آخر الكلمة أكثر من غيره : مثل طلس ذلك بسفرجل وسفارج وقال :
انما وجب حذف آخر حروفه لتأوله ولو أتى به على الأصل لكان مستثغلا
فحذف طلبا للخفة وكان أولى بالحذف لأنه أعزف حروف الكلمة لأن الحذف
في آخر الكلمة أكثر من غيره (٢) .

١٠- علامة المضمر لا تحذف : فقولته تعالى : ^١ اني أريد أن تبوء (٣) أحله بثلاث
نونات فحذفت الثانية لأنه أقل تغييرا من حذف الأولى والثالثة لأنك لو حذفت
الأولى لأدى ذلك الى ادغام الثانية في الثالثة لأنه كان يجتمع حرفان متحركان
من جنس واحد فيؤمدي إلى اسكان الأولى وادغامها في الثانية بعد حذف حركتها
فيؤمدي الى حذفين ولو حذفت الثالثة لأدى ذلك الى كسر النون في اني فيؤمدي
الى حذف وتغيير وليس في حذف الثانية إلا مجرد الحذف فقط فكان حذفها
أولى لأنها الحرف الأخير فكانت أولى بالحذف والتغيير ولهذا تحذف
في حالة التخفيف . ولأنه لو كان المحذوف الثالثة لكان ذلك يؤمدي
الى حذف الضمير في نحو " اننا " وعلامة الضمير لا تحذف (٤) .

١- الانصاف ج ٢ ص ٤٥٢

٢- اسرار العربية ص ٣٥٩ وانظر اعراب القرآن ج ١ ص ٢٨٩

٣- تمام الآية : اني أريد أن تبوء بائني وأنت فتكون من أصحاب النار . العائدة : ٢٩

٤- اعراب القرآن ج ١ ص ٢٨٦

٤- الحمل على المعنى

الحمل على المعنى نظرية قائمة بذاتها في علم النحو وهي من الموضوعات التي ما تزال بحاجة بعد إلى الدراسة والتحليل ذلك أن العام النحاة بها لم يتجاوز الإشارات العابرة واللمحات الخاطفة .

ويعتبر ابن جني من النحاة القلائد الذين أفردوا لها حيزاً وخصوصاً به بحث مستقل (١) وقد عرفها بقوله : أعلم أن هذا الشرح غرر من المربية بعيد ومذهب نازح فسيح قد ورد به القرآن وفصح الكلام مثبورا وسننا وما كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث وتصوير معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول ، أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعا الخ (٢) . وقال في موضع آخر : والحمل على المعنى واسع في هذه اللغة جداً (٣) . وأما في الشرح والتشيل .

وعنه النطرية ليست موطأة الأكتاف ولا منقطة المناهج بل هي مدعاة للإيهام والتضليل ذلك أن الحد الفاصل فيها بين المباح والمحظور غيب . رفيع فمن لم يلتزم الحذر وإطالة النظر وقع في الخطأ .

وتوضح ذلك كله أن الصناعة الإعرابية تعتمد على ركنين هما اللفظ والمعنى فترجيح جانب اللفظ على جانب المعنى مغل بتلك الصناعة وترجيح جانب المعنى على جانب اللفظ فسد لها .

أما ترجيح جانب اللفظ على جانب المعنى فقد نسه إليه ابن هشام (٤) .
مذكراً للمرب من أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة الإعرابية ولا يراعي المعنى .

- ١- الخصائص ج ٢ ص ٤١١ وما بعدها .
- ٢- نفس المصدر ص ٤١١ .
- ٣- نفس المصدر ص ٤٢٢ .
- ٤- نفس المصدر ص ٥٢٧ .

أما ترجيح جانب المعنى على جانب اللفظ فقد نهى إليه ابن جني بقوله : هذا الموضوع كثيرا ما يستهوي من يصف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة وذلك بتقولهم في تفسير قولنا : "هذه أهلك والليل" فيجره . وإنما تقديره : الحق أهلك وسابقت الليل . وكذلك قولنا : "هذه قام" ربما ظن بعضهم أن زيدا هنا فاعل في الصنعة كما أنه فاعل في المعنى . وكذلك تفسير قولنا : "مررتي قيام هذا وقمود ذاك" بأنه سررتي أن قام هذا وإن تعد ذاك ربما اعتقد في "هذا" و"ذاك" أنها في موضع رفع لا نهما فاعلان في المعنى (١) .

فالمشكلة كما ترى تكمن في رسم الحدود التي لا يجوز تخطيها عند اللجوء إلى الحمل على المعنى . ذلك أن تخطي هذه الحدود يوقعنا فيما سماه ابن جني بالخلط بين تقدير الأعراب وتفسير المعنى (٢) . فلو كان الحمل على المعنى جا فزا وقبولا فالخلط بين تقدير الأعراب وتفسير المعنى غير جا فزا ولا مقبول .

وقد تنبه ابن الأنباري إلى هذا كله فحاج إلى أن يضع الحدود المطلوبة بين المعايير والمحظورات في هذا الموضوع الزلزل . قال معلقا على قول الكوفيين بأن الاسم مشتق من الوسم : هذا وإن كان صحيحا من جهة المعنى إلا أنه فاسد من جهة اللفظ . وأردف : وهذه الصناعة لفظية فلا بد فيها من مراعاة اللفظ (٣) .

وهو لا يترك مناسبة الأبنية فيها إلى هذا الموضوع ويتحدث عنه . فهو يسرى أنه لو كان المعتد على المعنى وحده لوجب أن لا يرتفع ما لم يسم فاعله نحو : ضرب زيد لعدم معنى الفاعلية وأن ينصب الاسم في نحو : مات زيد لوجود معنى المفعولية (٤) .

- ١- الخصائص ج ١ ص ٢٧٦-٢٨٠ .
- ٢- نفس المصدر ص ٢٧٩ وما بعدها .
- ٣- الانصاف ج ١ ص ٨ .
- ٤- نفس المصدر ص ٨٨-٨٩ .

وحينما قال الكوفيون بأن التاء حذفت من " ما قعد الا المرأة وما قام الا الجارية " تنبها على المعنى لأن التقدير ما قعد أحد الا المرأة وما قام أحد الا الجارية رد عليهم بقوله : هذا سلم ولكن اللفظ يدل على أن المرأة والجارية غير يدل من أحد وان كسان المعنى يدل على أنهما يدل كما أن اللفظ يدل على أن " شحما " في قولك تنفأ الكثير شحما غير فاعل وان كان المعنى يدل على أنه فاعل (١) .

وحين قال الكوفيون : أن " الآ " قامت مقام أستثني فينبغي أن تحمل عمله رد عليهم بقوله : أن هذا يؤدي إلى إضلال معاني الحروف وأعمال معاني الحروف لا يجوز ألا ترى أنت تقول : ما زيد قائما فيكون صحيحا . فلو قلنا : ما زيد قائما على معنى نفيت زيدا قائما لكان قاسدا (٢) .

وتجوز يلخص موقفه من هذه القضية كلها بقوله : والحمل على اللفظ والمعنى أولى . والحمل على المعنى دون اللفظ ويجري الكلام على معنى واحد أولى من التنقل من معنى إلى معنى (٣) . وتفسير ذلك أنه يرى الحمل على اللفظ والمعنى هو الأساس وأن الحمل على المعنى وحده ليس هو الاستعمال الأصح والأفضل فكانه يعتبره غربا من الضرورة . ثم هو يؤثر اجراء الكلام على وتيرة واحدة دون التنقل فيه بين اللفظ والمعنى تارة بحمل على هذا وطورا على ذلك ، لأن غيره أكثر في الاستعمال وأحسن في الكلام (٤) .

ويوضح مما سبق أن تصورات الأتباع للحدود الفاصلة بين المباح والمحظور في هذا الموضوع كان دقيقا وسلميا .
وان جلوبنا ما يكتشف هذه النظرية من غور جاز لنا أن ننتقل للحدوث عن أصوله ومقاييسه فيها وهي التالية :

١- الحمل على المعنى كثير في كلامهم (٥) وهو المقياس الرئيس الذي تنفر عنه بقية المقاييس في هذا الباب ويتردد كثيرا في مصنفاته لما ينطوي عليه من أهمية . وهذه بعض الأمثلة التي أوردها في الحمل على المعنى .

قال علي لسان بعض البصريين : انما حذفوا علامة التأنيث من " طالق " ونحوه لأنهم خطوه على المعنى كأنهم قالوا : شي " طالق " أو انسان طالق كما قالوا رجل ربعة فأنشوا والموصوف مذكر على معنى نفس ربعة وكما جاء في الحديث " مذ دجت

١- الانصاف ج ١ ص ١١١ وانظر أسرار الصرية ص ١٦٦

٢- نفس المصدر ص ٢٦٢ وانظر أسرار الصرية ص ٢٠٢

٣- نفس المصدر ج ٢ ص ٥١١ ٤- نفس المصدر والمكان .

٥- انظر اشتراب القرآن ج ١ ص ٩٣ ، ١٤٢ ، ١٨٠ ، ٢٤٤ ، ٢١٤

الاسلام لان الاسلام بمعنى النبل . وكما حكى الاسمعي عن ابي عمرو ابن العلاء قال :
سمعت اعرابيا يمانيا يقول : فلان لفتوب جاءته كتابي فاحتقرها ، فقلت له : اتقول : " اجابته
كتابي " فقال الحسن بصحيحة ؟ (١)
هذا في النثر اما في الشعر فقد اورد امثله كثيرة هذا بعرض منها :

قال الشاعر :

قامت تيكبه على قبره من لي من بعدك يا عامر
تركنتي في الدار ذا غربة قد ذل من ليلته ناعمر
فقال " ذا غربة " ولم يقل " ذات غربة " لان المرأة في المعنى انسان .

وقال الآخر :

ان الساحة والمروءة ضمتا قبر المعرو على الطريق الواضح
فقال ضمتا " ولم يقل ضمتا " لانه ذهب بالساحة الى السخاء وبالمروءة الى الكرم .

وقال الآخر :

فان تضهديني ولي لمة فان الحوادث اودى بها
فقال " اودى " ولم يقل اوديت لان الحوادث في معنى الحدثان (٢)

الى غير ذلك من الامثلة التي تشير الى ما تمنيه نظرية الحمل على المعنى . وهي
تبدو هنا كأنها مخرج للشعراء من يأتون بضمون بها او تجاوزات يدفعون اليها .

٢- الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى : وقد مثل على ذلك بقوله تعالى :
ومن يومئذ بالله ويحمل صالحا يدخله جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها
ابدا قد احسن الله رزقا (٣) قال في ذلك : فقال " خالدين " حملا على معنسى
" من " ثم قال " قد احسن الله له رزقا " حملا على اللفظ بعد الحمل على المعنى (٤) .

١- الاتصاف ج ٢ ص ٧٦٢

٢- انظر نفس المصدر ص ٧٦٢ وما بعدها

٣- الدلائل : آيه ١١

٤- اعراب القرآن ج ١ ص ٢٤٢ - ٢٤٤

٢- أن الألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهرها فلا يجوز العدول بها عنه : وقد رد بهذا الأعل قول الكوفيين بأن المراد بالمصدر المفعول لا الموضع كقولهم (مركب ناره) و " مشرب عذب " أي مركوب ناره ومشروب عذب . قال : إلا أنه لا يجوز أن يكون المصدر للموضع لا للمفعول فوجب حمله عليه . وإذا أمكن حمل الألفاظ على ظاهرها فلا يجوز العدول بها عنه (١) .

٤- قد يتفق الحرفان في المعنى وإن اختلفا في العمل . مثل على ذلك بلام التعادل التي جعلها الكوفيين ناصبة بنفسها لأنها قامت مقام " كي " و " كي " تنصب فكذلك ما قام مقامها . قال في الرد عليهم : كما أنها تشتمل على معنى " كي " إذا كانت ناصبة فكذلك تشتمل على معنى " كي " إذا كانت جارة فإنه لا فسر بين " كي " الناصبة وكي الجارة في المعنى على أن كونها في معنى " كي " الناصبة لا يخرجها عن كونها حرف جارة قد يتفق الحرفان في المعنى وإن اختلفا في العمل . ألا ترى أن اللام في قولك جئت لأكرمك بمعنى " كي " فسي قولك جئت كي أكرمك ولكي أكرمك وإن كانت اللام حرف جر وكي حرف نصب ولم تخرج بذلك عن كونها حرف جر " (٢) .

٥- الحمل على المعنى اتصاع يقتصر فعلى السماع : وقد به قول الكوفيين بأن علامة التأنيت إنما حذفت من نحو طالق ، وطامث ، وحاشي ، وحامل لا اختصاص الموهبت به قال : لو كان الاختصاص سببا لحذف علامة التأنيت من اسم الفاعل لوجب أن يكون ذلك سببا لحذفها من الفعل ، فيقال : المرأة طلق ، وطميت وحاشي وحمل كما يقال : طالق ، وطامث ، وحاشي ، وحامل ، قلنا لم يجرأ أن تحذف علامة التأنيت من الفعل دل على أنه تمليل فاسد . ولا يلزم هذا على قول من حمله على المعنى كأنه قال : " إنسان حاشق " لأن الحمل على المعنى اتصاع يقتصر فيه على السماع والتمليل بالاختصاص ليس باتصاع فينهني ألا يقتصر فيه على السماع (٣)

١- الانصاف ج ١ ص ٢٤٣

٢- نفس المصدر ج ٢ ص ٥٧٧

٣- نفس المصدر ج ٢ ص ٧٨١

٥- متفرقات

يضاف الى ذلك، جماعة من الاصول والعقائيس التي لا بجمعها موضوع واحد ولا تقع تحت بند معين : وهذا شيء منها : -

١- ما لا يقتصر الى تقدير أول ما يقتصر الى تقدير . رد به ما ذهب اليه ابواسحاق الزجاج من ان المفعول معه في مثل استوى الماء والخشب منصوب بتقدير عامل والتقدير ولا بين الخشب (١) قال : لو كان لما ذهب اليه وجه لكان ما ذهب اليه الاكثرون أولى لان ما ذهب اليه يقتصر الى تقدير وما ذهب اليه الاكثرون لا يقتصر الى تقدير وما لا يقتصر الى تقدير أولى ما يقتصر الى تقدير (٢) .

٢- الكلام به يتحمل قانون الشعر : وقد شرح المحقق هذا القانون بقوله : يريد المؤلف بهذه العبارة ان قوانين العربية وقواعدها انما تؤخذ من الكلام وهو النثر وذلك بسبب ان الشعر لضيق العبارة فيه بسبب الوزن والروي والقافية تعرضر للشاعر فيه عوارض تدفعه الى ان يرتكب ما لا يرتكبه لو انه كان في فسخة من ان يقول ما شاء (٣) .

واين الانباري يكرر هذا المعنى في مواقع متعددة وبعبارات مختلفة . وقد اوردها هنا في موضوع الخلاف بين البصريين والكوفيين حول جواز منع المنصرف . قال في ذلك فان قالوا (يعني البصريين) : الكلام يتحمل به القانون دون الشعر وصرف ما لا ينصرف لا يقع ليسا بين ما ينصرف وما لا ينصرف لانه لا يلتبس ذلك في اختيار الكلام قلنا وهذا هو جوابنا فعلاً ذكرتموه فانه اذا كان الكلام هو الذي يتحمل به القانون دون الشعر فترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر لا يوجب ليلسا بين ما ينصرف وما لا ينصرف ان لا يلتبس ما ينصرف وما لا ينصرف في اختيار الكلام (٤) .

١- الانصاف ج ١ ص ٢٤٨

٢- نفس المصدر ص ٢٤٩ وانظر اسرار العربية ص ١١٣ و ١٢٥

٣- الانصاف ج ٢ ص ٢٠٥ (الحاشية)

٤- نفس المصدر ص ٥٢٠

٣ - التثخير **يوتس** بالتثخير : وقد أوردته لتعليل حصول الترخيم في الضاد في المفرد فقط دون غيره من استعمالات الاسم . قال : وأما شرط كونه " يعني الاسم المرخم " مفردا فلأخرا هنا . لأن النداء " يوتر فيه اليناء " ويشير عما كان عليه من قبل النداء " ألا ترى أنه كان ممرها فصار منها فلما غيره النداء " عما كان عليه من الأعراب قبل النداء " جاز فيه الترخيم لأنه تخير والتثخير **يوتس** بالتثخير . فأما ما كان مضافا فإن النداء لم يوتر فيه اليناء حتى يوتر فيه الترخيم (١) .

وأنت على ذلك بمثل آخر قال : فصار هذا بمنزلة حذف اليناء في النسب من باب **فَعِيلَة** " و **فَعِيلَة** كقولهم في النسب إلى جهة **جَهَنَّمِي** وإلى ربيعة **رَبِيعِي** وإثباتها في باب **فَعِيل** و**فَعِيل** كقولهم في النسب إلى **قُشَيْر** **قُشَيْرِي** وإلى جرير **جُرَيْرِي** فإن اليناء إنما حذف من باب **فَعِيلَة** و**فَعِيلَة** دون باب **فَعِيل** و**فَعِيل** لأن النسب أثر فيه وغيره بحذف التانيث منه .
والتثخير **يوتس** بالتثخير بخلاف باب **فَعِيل** و**فَعِيل** فإن النسب لم يوتر فيه تغييرا فلم يحدف منه اليناء (٢) .

٤ - ما لا يتخير أولى بأن يكون أصلا ما يتخير : أوردته حجة لثقة من النحاة ترى أن حركات اليناء هي الأصل وحركات الأعراب فرع عليها : لأن حركات

١ - الانصاف ج ١ ص ٣٥٠

٢ - نفس المصدر والمكان .

البناء لا تزول ولا تتغير عن حالها وحركات الاعراب تزول وتتغير وما لا يتغير
أولى بأن يكون أصلاً ما يتغير (١) .

٥ - التفسير يرد الأشياء إلى أصولها : ذكره للتدليل على أن لفظ " اسم " مشتق من السمو لا من الوسم . قال : أنك تقول في تفسير " سمي " ولو كان مشتقاً من الوسم لكان يجب أن تقول في تفسير " وسم " كما يجب أن تقول في تفسير " زينة " و " زينة " وفي تفسير " مودة " لأن التفسير يرد الأشياء إلى أصولها (٢) .

٦ - إن الحروف إذا ركبت بتغير حكمها بعد التركيب عما كانت عليه قبل التركيب وحدث لها بالتركيب حكم آخر : قال في ذلك : ألا ترى أن " هــلـ " لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها وإذا ركبت مع " لا " ودخلها معنى التحضيض جاز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها فيقال : زهداً هـلاً غيرت (٣) .

ومن هذا القبيل ما ذكره عن " لو " الشرطية قال : ألا ترى أن " لو " حرف يمتنع به الشيء لا يتناع غيره فإذا ركبت مع " ما " تغير ذلك المعنى وعارت بمعنى " هـلاً " وكذلك أيها إذا ركبت مع " لا " كقولهم : " لا ولا الكمي " المقصود ما أشبه ذلك (٤) .

١ - أسرار العربية ص ٢٠

٢ - الانصاف ج ١ ص ١٣ ، ج ٢ ص ٦٧٣ و ٨١١ وأسرار العربية ص ٢٧١

٣ - أسرار العربية ص ٣٢٦ وانظر الانصاف ج ١ ص ٢٠ وأعراب القرآن ج ٢ ص ٦٥

٤ - أسرار العربية ص ٢٠٤ - ٢٠٥ وانظر الانصاف ج ١ ص ٧٨ ، ٢١٢

٧- إقامة المظهر مقام المضمركثير في كلامهم : مثل على ذلك بقوله تعالى ان الله على كل شيء قدير (١) فلا تجعلوا الله أندادا (٢) وطلق على ذلك بقوله . وكان الأصل أن يقول : فلا تجعلوا له أندادا ليمود من الصفة الى الموصوف ذكر الا انه أقام المظهر مقام المضمركثير ثم أهد قوله شاهد شمرى هو : لا أرى الموت يسبق الموت شيئا . تنفس الموت ذا الفنى والفقىـــــــرا وطلق على ذلك بقوله : وإقامة المظهر مقام المضمركثير في كلامهم (٣) .

٨- لا يجمع بين تعريفين : احتج البصريون بهذا المقياس على عدم جواز انداء الاسم المحلى بأل وقالوا : انما قلنا انه لا يجوز ذلك لأن الألف واللام تفيد التعريف و"يا" تفيد التثنية وتعريفان في كلمة واحدة لا يجتمعان ولهذا لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية في الاسم المنادى العلم نحو . يا زيد هـل يصرى عن تعريف العلمية بصرف بالنداء لئلا يجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية وإذا لم يجر الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية فلأن لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف الألف واللام أولى (٤) .

هذه طائفة من اصول ابن الأنباري ومقاييسه في موضوعات مختلفة وكان من الممكن لها أن تكون أكثر وأزيد لولا اننا لا نورد الا طائفة والاطنا . وهي على كل حال كافية لاعتناء صورة صادقة عن طيبة تفكيره النحوي المولع بالقيمة المنطقية والحجج العقلية . فلقد افرق في هذا الاتجاه حتى كأنه كان يمثل بقول الفزالي : من لم يتنطق فلا ثقة بكلامه (٥) .

بقي أن نقول : ان هذه المقاييس ليست من ابتداء ابن الأنباري فهي مقتبسة من الكوفيين والبصريين وان كان له من فضل فهو يمكن في حسن فهمها والبراعة في استخدامها وتطبيقها . فلقد كانت شخصيته القوية تأبى أن تفترق من جوانب تحليلاته واستدلالاته وقوة شخصيته هذه هي التي جعلته يختلف في احسان كثيرة مع كبار نحاة المذهبين كما هي التي أوجت اليه بكثير من الآراء المستقلة والمواقف المتميزة كما سنرى في الفصل التالي .

- ١- البقرة : آية ٢٠
- ٢- البقرة : آية ٢٢
- ٣- اعراب القرآن ج ١ ص ٦٣
- ٤- الانصاف ج ١ ص ٣٢٧-٣٢٨
- ٥- المستصفى ج ١ ص ٧ وانظر الشخول (المقدمة) ص ٣٩ .

الباب الثالث

مذهب في النحو

الفصل الثالث

مذهب النحوي .

الفصل الثالث

— مذهب النحوي —

تمهيد

لقد انتهينا في دراستنا هذه إلى المرحلة الأخيرة من رحلتنا النحوية مع ابن الأنباري . فقد نتينا في الفصول السابقة مختلف جوانب نشاطه في هذا الموضوع . وبقي علينا أن نتحدث في هذه المرحلة الأخيرة عن مذهبه النحوي .

ومن الجدير بنا التنبيه إليه أنه ليس المقصود بالحديث عن مذهبه تسمية ذلك المذهب وتمييزه بظلم البحث في هذا الموضوع مسألة رامية يقصد بها التوصل إلى نتائج محددة الأرقام .

ولو كان الأمر كذلك لكان من السهل نسبة ابن الأنباري إلى أحد المذاهب النحوية المبروزة على ضوء ما تولد لدينا من قناعات وما استقر في أذهاننا من حقائق خلال رحلتنا الطويلة معه . ولكن الأمر يتجاوز ذلك إلى البحث عن طائفة من الخصائص والسمات التي تطبع شخصيته وتحدد انتسابه .

فإذا أردنا أن نتبين هذه الخصائص والسمات فما علينا إلا أن نلقي الضوء على بعض القضايا النحوية التي تعتبر أساساً في هذا الموضوع وهي :

- ١- موقفه من النحاة .
- ٢- موقفه من السماع والقياس .
- ٣- مصطلحاته النحوية .

٤- نسبه الملعي أو سلسلة شيوخه .

٢- موقفه من النجاسة .

لابن الأنباري موقفان مترادفان من النجاسة أحدهما تأخري والآخر علمي
تأبيني ويتجلى الأول فيما كتبه عنهم في "نزدة الألباء" والثاني فيما نقله عنهم
من آراء وما أداره حولهم من محاورات خلال تاريخه للمصاعل النجوية . وتتمثل في
الموقف الأول نظرية المورخ وفي الثاني نظرية النجوي .

أما بالنسبة للشق الأول فهو يبدى تقديراً كبيراً لعلما البصرة-غيبتي علي الخليل
بن أحمد (١) ويونس بن حبيب (٢) ويجعل من الخليل وسيطه والأخفش باقية
تسمية (٣) ، ويشهد بمنزلة أبي علي الفارسي ويصف ابن جني بأنه من خذاق أهل الأندلس (٥)
واسأذه ابن السجري بأنه أنحى من رأى من علما الحريصة (٦) الخ . .

وهو في الوقت الذي يقف فيه من علما البصرة هذا الموقف الذي يتم عن التقدير
والاعجاب ، يقف من الكوفيين موقفا مخالفاً أقل ما يقال فيه أنه يتسم بالبرودة وقسوة
الاهتمام . حتى لقد حاول أن يمتد الانصاف في الترحمة لهم والحدوث عن آثارهم
وأخبارهم فلم يفلحهم ولم يقنع عليهم في الأحكام غير أنه في الوقت نفسه لم يقل فيهم
شيئاً ذا بال بل اكتفى بإيراد مقتضات من أقوال المورخين والرواة فيهم وحسبنا مثلاً
على ذلك ما ذكره في الحديث عن علي الأحمر (٧) والفسراء (٨) وشمس (٩) .

- ١- نزدة الألباء ص ٤٥
- ٢- نفس المصدر ص ٤٦
- ٣- نفس المصدر ص ٨١
- ٤- نفس المصدر ص ٣١٥
- ٥- نفس المصدر ص ٣٣٢
- ٦- نفس المصدر ص ٤٠٥
- ٧- نفس المصدر ص ١٧
- ٨- نفس المصدر ص ١٠٢
- ٩- نفس المصدر ص ٢٣٠

فهذا كله يدل على أن عنابة ابن الأنباري بالبصريين واحتقاله بهم أعطى من عنابته بالكوفيين واحتقاله بهم أضعافاً وأعماقاً . فهو في الحديث عن البصريين يفرق في الشئ والاطراء . أما في حديثه عن الكوفيين فغاية ما يقال في ذلك أنه كان يتحرى العدل والنصف وإن كانت عواقبه وصوله تتجذب صوب البصريين وتتجه اليهم .

هذا موقف المؤرخ أما موقف النحوي فهو صفوه وقرينه إذ إن ثمة صلات وثيقة بين الموقفين ولا سيما أن ابن الأنباري المؤرخ كان يسجل في نزدة الألباء ما تولد في نفسه من فتاعات خلال صحبته الدويلة لآثار النحاة وخبرته العميقة في موضوع النحو .

فإذا انتقلنا من التسميم إلى التخصص ظهر لنا أن صاحبنا يتطرق في أبحاثه إلى عدد كبير من النحاة منهم البصري ومنهم الكوفي ، منهم المشهور ومنهم المغمور أما كيفية عرضه لآراء هؤلاء النحويين فتتم على أحد الوجوه التالية :

١- عرض آراء عدد من النحاة دون تعليق كتولده : فإن وقفت على المرفوع والمجور من هذا الشرب (يعني الاسم المنقوع مثل فاضل) كان لك فيه مذهبان : اسقاط اليا وأثباتها . واختلف النحويون في الأجود منهما فذهب سيبويه إلى أن حذف اليا أجود إجراء للوقف على الوصل لأن الوصل هو الأصل . وذهب يونس إلى أن إثبات اليا أجود لأن اليا إنما حذف من أجل التنوين ولا تنوين في الوقف فوجب رد اليا (١) .

٢- عرض الرأي مقروناً بالموافقة الضمنية كتولده : وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن الوقف (على الاسم المنقوع مثل هدى وعلى) في الأحوال

الثالثة على الألف المعدلة من الحرف الأصلي (١) . وقال ابن الأنباري مؤيداً رأي الصيرافي ومفسراً له : وذلك لأن بعض القراء يملونها (٢) (يعني الألف المقصورة) في قوله تعالى : أو أجد على النار هدى (٣) ولو كانت معدلة من التنوين لما جازت ههنا إمالتها . ألا ترى أنك لو أملت الألف في نحو : رأيت عمرا لكان غير جائز قلما جازت الإمالة ههنا دل على أنها معدلة من الحرف الأصل لا من التنوين (٤) .

٣- عرض طائفة من الآراء واختار أحدها بكوله : فإن قيل . فما حرف الاعراب في التننية والجمع قيل : اختلف النحويون في ذلك فذهب سيبويه إلى أن الألف والواو والياء هي حروف الإعراب . وذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس العمري ومن تابعهم إلى أنها تدل على الإعراب وليست بإعراب ولا حروف إعراب وذهب أبو عمر الجرجسي إلى أن انتقالها هو الإعراب . وذهب قطرب والفسرا والزبادي إلى أنها هي الإعراب (٥) .

وقد اختار من بين هذه الآراء جميعها رأي سيبويه قال : والصحيح هو الأول (٦) . ثم كثر على هذه الآراء جميعاً بالنقص والتفنيد غير مفرق بين بصري أو كوفي منهم (٧) .

١- قال ابن هشام : إذا وقعت على (متون) فأرجح اللغات وأكثرها أن يحذف تنوينه بعد الضمة والكسرة كـ " هذا زيد " ومرت يزيد " وأن يدل ألفاً بعد الفتحة إعرابية كانت كـ " رأيت زيدا " أو بنائية كـ " أيها " و " وبها " أوضح المسالك ج ٣ ص ٢٨٦) هذا إذا كان الاسم صحيحاً فإذا كان مقصوراً كان من المفتره أن يقلب تنوينه ألفاً في الوقت قياساً على الصحيح ولكن وجهه في الألف الأصلية يحصل دون ذلك لأنه لا يجوز التقاء ألفين في نفس الموضع . وقد اختلف النحاة في حل هذا الإشكال على ما ذكر ابن الأنباري في أسرار العربية (انظر ص ٤٢ - ٤٣)

٢- الإمالة هي أن تذهب بالفتحة إلى جهة الكسرة فإن كان بعدها ألف ذهب إلى جهة الياء كالفتى والأفالسال الفتحة وحدها كصفة وسخر (انظر وضع المسالك ج ٣ ص ٢٦٧) وانظر أسرار العربية ص ٤٠٦ وما بعدها .

٣- طه آية : ١٠

٤- أسرار العربية ص ٤٢ - ٤٣

٥- أسرار العربية ص ٥١ - ٥٢

٦- نفس المصدر ص ٥٢

٧- نفس المصدر ص ٥٢ - ٥٣ وانظر الانصاف ج ٢ ص ٤٨١ وأعراب القرآن ج ١ ص ٢٠٧ .

٤- قد يعرف طائفة من الآراء ثم يرفضها جميعا ويرأى متميزا . قال حول العامل في خبر المبتدأ : اختلف النحويون في ذلك فذهب الكوفيون الى أن عامله المبتدأ وذهب البصريون الى أن الابتداء وحده هو العامل في الخبر وذهب قوم منهم الى أن الابتداء عمل في المبتدأ والمبتدأ عمل في الخبر . وذهب سيبويه وجماعة معه الى أن العامل في الخبر هو الابتداء والمبتدأ جميعا لأن الابتداء لا ينفك عن المبتدأ ولا يصح للخبر معنى إلا بهما فدل على أنهما العاملان فيه (١) .

وذكر هذه الآراء جميعا فقال : والتحذير فيه عند أن تقول : أن الابتداء أعين في الخبر بواسطة المبتدأ لأن المبتدأ مشا رك له في العمل (٢)

٥- قد يعرف آراء مشهورة ثم يلحقها برأى غير مشهور قال بشأن العامل المعتبر : وأما المعتبر فلم يأت إلا في موضعين عند سيبويه وأكثر البصريين هذا أحدهما وهو الابتداء والثاني وتوابع الفعل المضارع موقع الاسم في نحو مررت برجل يكتب فارتفع يكتب لوقوعه موقع كاتب . وأما فـ أبو الحسن الأخفش اليهما موضعاً ثالثاً وهو عامل الصفة (٣) .

٦- قد يعرف رأيين مختلفين ثم يرجح أحدهما على الآخر قال : فإن قيل : فعلس ماذا ينتصب تولهم : قمت القرصا ونحوه ؟ قيل : ينتصب على المصدر بالفعل الذي هو قبله . هذا مذهب سيبويه وذهب أبو بكر بن السراج الى أنه صفة لمصدر محذوف والتقدير فيه : قمت القعدة القرصا إلا أنه حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه والذي عليه الأكثر من مذهب سيبويه لأنه لا يلتزم الى تقدير موصوف .

١- أصرار العربية ص ٧٦

٢- نفس المصدر والمكان وانظر الانصاف ج ١ ص ٤٦

٣- نفس المصدر ص ٦٦

وما لا يفتر الى تفدير موصوفاً أولى شأ يفتر الى تفدير موصوف (١) .

٧- قد يقد موثق المدافع من بعض النحويين : قال بخصوص " لن " الناصبة : ذهب الخليل الى أنها مركبة من كلمتين وأصلها " لا أن " فحذفوا الألف من لا والهمزة من " أن " لكثرة الاستعمال وركبوا أحدهما مع الأخرى فصار " لن " وذهب سيويه الى أنها ليست مركبة من كلمتين بل هي بجزلة شيء من حرفين ليس فيه زيادة . قال سيويه : ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت : أما زيذا فلن أضرب لأن ما بعد " أن " لا يعمل في ما قبلها (٢) . وقال ابن الأنباري مدقاً على ذلك : وممكن أن يعتذر من الخليل بأن يقال : ان الحروف اذا ركبت تغير حكمها بعد التركيب عما كانت عليه قبل التركيب (٣) .

ومن الجدير بالملاحظة أنه في تعامله مع النحاة كان يميز بعضهم عناية خاصة . فمن هو " لا " سيويه الذي يتردد اسمه كثيراً في مصنفات ابن الأنباري . والذي يستوقف النظر أنه في معظم الأحوال التي أورد فيها رأى سيويه كان يعتبر ذلك الرأى صحيحاً ويفضله على غيره من النحاة . ولم يكن يتخلى عن هذا الاتجاه في اختيار رأى سيويه الا حينما يصطدم بالنظر القرآني فقد كان حينئذ يحسب النظر القرآني أثق من رأى سيويه وأجد بالقبول فمن ذلك تضعيف سيويه لاستخدام المفرد بدل الجمع في مثل قول الشاعر :

في حلقكم عظم وقد شجننا (٤)
وقوله : كلوا في بعض بطونكم تعمقوا (٥)
أى في حلقكم وفي بطونكم .

١- أسرار الصرية ص ١٧٦

٢- نفس المصدر ص ٢٢٦

٣- نفس المصدر والمكان .

٤- وعز بيت للمسيب بن زيد بن مناة الفتوي صدره : لا تنكر القتل وقد سبينا -

٥- و صدر بيت مجهول القائل وعجزه : فأن زمانكم زمن خمي . والبيتان من شواهد سيويه .

قال ابن الأنباري : وشعفت سيوفه هذا الوجه وزعم أن هذا إنما يجي * كثيراً في الشعر وليس كذلك لمجيئه كثيراً في كتاب الله . وأورد على ذلك الشواهد التالية :

- أ - ولا يرتد إليهم طرفهم (١)
 ب - ويخ عنهم إصرهم (٢) .
 ج - لقد كان لسبأ في مكنهم (٣) .

فجاء هذا كله بالمرور وإن كان نسي الكلام يقتضي مجيئه جميعاً (٤) .

ومن الذين كان يميزهم اهتمامه وعنايته أبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي وأبو القاسم بن برهان فيبدو أنه كان لهؤلاء تأثير كبير فيه حتى أنه كان يحتسب أخذهم برأي ما دلالة كافية على قيمة ذلك الرأي وأهميته . فقد جعل اختصار هؤلاء لمذهب الكوفيين في إحدى المسائل حجة على صحة ذلك المذهب وسوفاً لقبوله . كتوله في الخلاف حول جواز صرف المتنوع : ولما صحت الرواية عند أبي الحسن الأخفش وأبي علي الفارسي وأبي القاسم بن برهان من البصريين صاروا إلى جواز ترك ما ينصرف في ضرورة الشعر واختاروا مذهب الكوفيين على مذهب البصريين وهم من أكابر أئمة البصريين والمشار إليهم من المحققين (٥) . ولذلك قال : والذي أذهب إليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين . فقد اعتبر اختيار هؤلاء النحاة لمذهب الكوفيين في صرف المتنوع حافزاً لفعل سلوك طريقهم والافتدائهم لما يحصل في نفسه من احترام لهم وتقدير لعملهم (٦) .

١- إبراهيم : آية ٤٣

٢- الأعراف : آية ١٥٧

٣- سبأ : آية ١٥

٤- أمراء القرآن ج ١ ص ٥٢-٥٣

٥- الانصاف ج ٢ ص ١٣٠

٦- نفس المصدر ص ١٤٠

هذا موقفه من البصريين أما موقفه من الكوفيين فقلما كان يورد رأيا لهم إلا ليعنقه ويغند . فلم يكن ممجبا بهم وآراءهم وإن كان في كثير من الأحيان حريصا على ذكرها واعتابها . فهو يصف رأي الفراء وهو من رؤساء الكوفيين بأنه لا ينفك من ضعف (١) أو بأنه ظاهر الفساد (٢) أو بأنه لم يثبت (٣) أو بأنه مجرد دعوى يقتصر على دليل (٤) الى غير ذلك من الميسارات .

وهذا الذي يقوله في الفراء يقوله في الكسائي (٥) وفي ثعلب (٦) أيضا . ولا أرى حاجة الى الاغاضة في شرح موقفه من علماء الكوفيين فقد يكون فيما يسطناه من ذلك نسي الفصل الذي عقدناه عن الخلاف النحوي غنا* وأي غنا* .

وصفة القول أن صاحبنا كان حريصا على حشد آراء النحاة من مختلف المذاهب والطبقات في كل مسألة تعرض له وكان ينفذ هذه الآراء ويختار منها ما يعتقد أنه صحيح سليم فإذا لم يوفق في ذلك رفضها كلها وإنفرد برأي يديسه .

أما سر شغفه بتتبع آراء النحاة واستحفاؤها في كل مناسبة تعرض له فهو الحسري على تأدية رسالته التعليمية وتزويد تلامذته بثقافة نحوية شاملة . وهي المهمة التي كانت تحتل من قلبه وفكره مكانا كبيرا .

ولا يغوتنا أن نذكر أنه كان يبدى في ذلك كله استقلالاً في الفكر وطرافة في العرض وصفا في الرواية . ولم يكن مجرد حافظ مهمته تأدية ما في الكتب ونقل ما في بطون المصنفات . وفيما عرضنا من حججنا استدلالاته أكثر من شاهد على ذلك .

١- أسرار العربية ص ٢٩

٢- نفس المصدر ص ٥٣

٣- نفس المصدر ص ١٩٢

٤- الانصاف ج ١ ص ٢٦٤ وأنظر الانصاف ج ٢ ص ٦٢١ وأعراب القرآن ج ١ ص ٣٢١

٥- أنظر أسرار العربية ص ٢٩ والانصاف ج ٢ ص ٦٠٠

٦- الانصاف ج ١ ص ٢٤٧

٢ - موقفه من السماع والقياس .

السماع والقياس كما عرفنا في الفصول السابقة ، من أصول النحوي هما الأصلان الرئيسان والمهيان من بينهما . ولا أظننا نستطيع تجديد مذهب من المذاهب دون عرضه عليهما . فهما المعك الذي نميز به مذهباً من مذاهب واتجاهها من اتجاه

وقد عرفنا في حديثنا عن الخلاف النحوي كيف كان اختلاف موقف كل من مدرستي البصرة والكوفة من السماع والقياس سبباً في كل ما حصل بين المدرستين من تناقض وتمازج . ولذلك فإن من الواجب علينا أن نعرض موقف ابن الأنباري من هذين الأصلين من أجل التوصل إلى تحديد مذهب النحوي لا سيما أن تحديد ذلك المذهب هو هدفنا في هذا الفصل .

ومن الجدير بالتنبيه إلى أننا لا نستطيع أن نتحدث عن أحد هذين الركعتين منفصلاً عن الآخر فهما متحدان مستزجان . ولقد قامت صناعة النحوي عليها معاً والقاسم أحدهما بمس تلك الصناعة بل يهز أركانها . ذلك أن القاسم السماع يعني وجود صناعة النحوي كما أن القاسم القياس يفقدها الحياة والحركة .

وإن الأنباري كثير التطرق لهذه المصالحين والترديد لهما . وهو يحتفظ بلفظ القياس دوماً ولكنه قد يهمل عن السماع بالنقل والاستعمال . فيقول : فان قيل : فنحن لا ننكر أنه (يعني النحوي) يثبت استعمالاً ونقلاً لا قياساً ومقتلاً قلنا : هذا باطل . (١) وهو يعرّف السماع أو النقل بأنه الكلام العربي المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة (٢) . كما يعرف القياس بأنه حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان وإن لم يكن

١ - لمح الأدبية ص ٤٧

٢ - جدل الأعراب ص ٤٥

كل ذلك منقولاً عنهم وإنما لما كان غير المنقول عنهم في ذلك في معنى المنقول كان محمولاً عليه وكذلك صداعمة الأعراب (١) .

هذا هو مفهومه النقاري للسمع والقياس وهو يطبق هذا المفهوم على ما يعترفه من مسائل نحوية . وستجد فيما يعلق به على تلك المسائل تفصيلات جديدة تزيد الصورة وضوحاً وإشراقاً .

وأول ما يبدو لنا في ذلك أنه يكره القياس على التبادر والشاذ ويميل ذلك بقوله : إذ لو طردنا القياس في كل ما جاء شاذاً مخالفاً للأصول والقياس وجهلناه أصلاً لكان ذلك يورثي إلى أن تختلط الأصول بغيرها وأن يجعل ما ليس بأصل أصلاً وذلك يفسد الصناعة بأسرها (٢) . وهو لذلك يكثر من قوله : وهي رواية شاذة (٣) وهو من الشاذ الذي لا يخرج عليه (٤) وهو من الشاذ الذي لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه (٥) وهو من الشاذ الذي لا يعبأ به ولا يقاس عليه (٦) وهذا ليس بمطرد في القياس (٧) وهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه (٨) وهو مع قلته لا يبرر تأثله (٩) وذلك لشذوذها وتلتها في بابها (١٠) ، إلى غير ذلك من العبارات التي تبدل على أن ابن الأنباري لا يعتد بالقليل والنادر ولا يبنى قاعدة منهما .

١- جسد الأعراب ص ٤٦-٤٧

٢- الانصاف ج ٢ ص ٥٦

٣- نفس المصدر ج ١ ص ١٢١

٤- نفس المصدر ص ١٣١

٥- نفس المصدر ص ١٣٠

٦- نفس المصدر ص ٣٦٥

٧- أسرار العربية ص ٢٩

٨- نفس المصدر والمكان .

٩- الانصاف ج ٢ ص ٤٣٥

١٠- نفس المصدر ص ٤٥٦

ودو بالاضافة الى ذلك يحكم القياس في الحديث النبوي ويرى أن ما جاء منه نادراً أو شاذاً فهو من كلام الراوى لا من كلام الرسول (صلى الله عليه وسلم) قال في ذلك فأما الحديث "كاد الفقر أن يكون كفراً" فان صح فزيادة "أن" من كلام الراوى لا من كلامه عليه السلام لأنه طيات الله عليه أفصح من نطاق الفاد (١) . وهذا يمتنع أنه ينكر ورود النادر والشاذ في كلام الفصحاء فإذا ورد شيء منه فلا يقاس عليه .

وهو لشدة اعتداده بالكثرة ربما أدت به الى قبول بعض وجوه الاستعمال وإن كان ضميماً في القياس . فقد رجح مذهب الكوفيين في بعض المسائل وأخذ به لكثرة ما ورد منه قال : والذي أذهب اليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين لكثرة النقل الذي خرج على حكم الشذوذ لا لقوته في القياس (٢) .

وهو الى ذلك يرفض كل ما لم يرد عن العرب ولم ينقل عنهم قال : فإذا ثبت هذا ظننا بمضاربين الى إدخالها (نون التوكيد الخفيفة) على صورة لم تنقل عن أحد من العرب وتخرج بها عن منهاج كلامهم (٣) .

وقد يجيز القياس وجهاً لم يرد به الاستعمال فيعدل عنه قال في ذلك : ذهب أبو عثمان المازني الى أنه يجوز فيه (يعني تابع الضادى) النصب نحوياً أيها الرجل كما يجوز ما زيد الظريف وهو عند القياس لو ساعده الاستعمال (٤) .

وأكثر أصناف الكلام ضميماً وتهاافتا في رأي ابن الأنباري ما لم يرد في النقل ولم يصح في القياس قال : وأما ما وقع فيه الخلاف فلم يأت في النقل عن أحد من

١- الانصاف ج ٢ ص ٥٦٢

٢- نفس المصدر ص ٥١٤

٣- نفس المصدر ص ٦٥٣

٤- أسرار العربية ص ٢٢٦ وأعراب القرآن ج ١ ص ٦٢

المرب ولا يصح في القياس لأنه لا نظيره في كلامهم (١) .

ويضح من ذلك أنه يستند بالسماع الكثير ولا يميز القياس على الشاهد
والنادر وتغني عنه كثرة الاستعمال من القياس ولكن القياس وحده
لا يغني عن كثرة الاستعمال . وخير الكلام عنده ما طرد في الاستعمال
والقياس كما أن أهم لغة الكلام ما لم يرد في السماع ، ولم يصح في القياس .
وهي سمات وخصائص تجددها في المذهب البصري ما يدل على وثاقة الصلة
بينه وبين ذلك المذهب وعلى قوة النزعة البصرية عنده .

٣- مصطلحاته النحوية .

ذكرنا في موضع متقدم من هذه الدراسة أنه كان لكل من البصريين والكوفيين مصطلحات خاصة به . وقد أشتتت نماذج من تلك المصطلحات المتباينة غلا ضرورة للمودة إليها مرة أخرى (١) . فكل ما هو مقصود هنا أن نلقي نظرة على مصطلحات ابن الأنباري ونحدد انتظامها إلى أحد المذهبين .

ويبدو من تتبع أبحاث هذا المالم أن كان ظمعا على مصطلحات الطرفين ، ففي حين يستخدم مصطلحات البصريين يشرح أحيانا إلى ما يتألفها من مصطلحات الكوفيين . يقول عند تطرقه لذكر "الظرف" ويسمونه (يعني الكوفيين) "الظرف" "المحل" ويضمه من يسميه "الصفة" (٢) . وقال في موضع آخر : ولهذا اسم الكوفيين "الظرف" "محال" لحلول الأشياء فيها (٣) . وقال في باب المفعول معه : وهذا الباب يترجمه البصريون وأما الكوفيون فلا يترجمونه ويجعلونه من باب المصدر فلا يفرقون له بابا (٤) . وقال في باب حادف البيان : وهذا باب يترجمه البصريون ولا يترجمه الكوفيون (٥) .

وهو حين يترجم هذه الأسماء التي لا يترجمها الكوفيون فكأنه يدل على ذلك على أنه يلتزم المذهب البصري ويراعي شروطه وقوانينه . ومن المواقف التي تتجلى فيها نزعة البصرية في استعمال المصطلحات ألقاب الإعراب والبناء يقول في ذلك : وألقاب الإعراب والبناء ثمانية فأربعة للإعراب وأربعة للبناء . وألقاب الإعراب رفع وتنصب وجر وجزم وألقاب البناء ضم وفتح وكسر ووقف وحذف وإن كانت ثمانية في المعنى فيسوي أربعة في الصورة (٦) . أما الكوفيون فلم يكونوا يفرقون بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء .

١- انظر ص ٢١٧-٢١٨ من هذه الدراسة .

٢- الانصاف ج ١ ص ٥١

٣- اسرار العربية ص ١٧٧

٤- نفس المصدر ص ١٨٦

٥- نفس المصدر ص ٢٩٧

٦- نفس المصدر ص ٢٠

٧- شرح الرضي على الكافية ج ٢ ص ٣ وشرح المفضل ج ١ ص ٧٢

ومما يدل على عراقة صاحبنا في بصريته أن ما ذكره عن المقاب الإعراب والبناء له أصل في كتاب سيبويه فهو مقتبس منه بمعنى التصرف. قال تحت عنوان مجازي أو آخر الكلم من الشربة : وهي تجرى على ثمانية مجاز على النصب والجزم والرفع والجزم والفتح والكسر والضم والوقف. وهذه المجاز الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد - والجزم والكسر ضرب واحد وكذلك الرفع والضم والجزم والوقف وإنما ذكرت لك ثمانية مجاز لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل وليس شي منها إلا وهو يزول عنه وبين ما يمتنع عليه الحرف هنا لا يزول عنه لغير شي. أحدث ذلك فيه من العوامل (١) . ومن هذا كله يتبين لنا أن مصطلحات ابن الأنباري بصرية . ولا يهدو أنه استخدم مصطلحات الكوفيين إلا في موضع واحد حين أعرب و" يعلم الصابرين (٢) في قوله تعالى : أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا بكم ويعلم الصابرين . فقال : و" يعلم " منصوب على الصرف بتقدير أن . أن لم يجتمع العلم بالمجاهدين والصابرين (٣) . مع العلم أنه في موضع آخر ينظر على أن الكوفيين يجعلون الفعل في مثل ذلك منصوباً على الصرف وأن البصريين يجعلونه منصوباً بتقدير " أن " (٤) وقصد ذكرنا في موضع سابق أن الكوفيين يبالغون اسم وأو الصرف على وأو المعية عند البصريين (٥) .

١- الكتاب ج ١ ص ١٠ - ومن الجدير بالتهيب أنه بقوله : " لما يحدث فيه العامل " الخ . . يعني حركة الأعراب التي تتغير بتغير العوامل كما أنه بقوله : " لغير شي " أحدث ذلك فيه من العوامل يعني حركة البناء التي لا تنتج من وجود عامل ولا يدخلها تغيير .

٢- آل عمران : آية ١٤٢

٣- أعراب القرآن ج ١ ص ٢٢٣

٤- الانصاف ج ٢ ص ٥٥٥

٥- انظر ص (٢١٧) من هذه الدراسة .

٤ — نسبه الحلبي أو سلسلة شيوخه

مثلاً كان الحربي يمتاز بأثبات سلسلة نسبه القبلي عار المالم يمتاز بأثبات سلسلة نسبه الحلبي . فقد كانوا يستقدرون بأنه لا خير في من يدرس على نفسه ولا يتخرج على شيخ . وعلى هذا الأساس عثر أبو حيان من ابن مالك لأنه على زعمه لم يكن ممن لازم في هذا الفن إما استيحاراً فيه ولا يعلم له فيه شيخ ولا ذكر هو من اشتغل عليه بهذا الفن . ومن هنا حرص ابن الأنباري على اثبات سلسلة شيوخه ممتازاً مستنداً فقال في معرض حديثه عن استاذة ابن الشجري : وعنه أخذت علم الصرية وأخبرني أنه أخذ من ابن طباطبا الحلبي وأخذ ابن طباطبا عن علي بن عيسى الرهبي وأخذ الرهبي عن أبي علي الفارسي وأخذ أبو علي الفارسي عن أبي بكر السراج وأخذ ابن السراج عن أبي المهاجر المبرد وأخذ المبرد عن أبي عثمان المازني وأبي عمرو الجرمي وأخذ ابن الحسن الأغر وأخذ الأغر عن عيسى بن سبيويه وغيره وأخذ سبيويه عن الخليل بن أحمد وأخذ الخليل عن عيسى بن عمر عن أبي اسحاق وأخذ ابن أبي اسحاق عن عيون القرن وأخذ عيون القرن عن عنبسه الفيل عن أبي الأسود الدؤلي وأخذ أبو الأسود عن أمير المؤمنين عليه السلام (١) .

فهذه سلسلة بصرية من أولها إلى آخرها لا يختلف في ذلك اثنتان . ونحن نستنتج من كل ما سلف ابتداءً من موقفه من الشواهد وتشدد في شروط السماع ونسبه في القياس مروراً بموقفه من النحاة وأصول النحو ونوعية مصطلحاته وانتهاءً بسلسلة شيوخه أنه بصري النزعة ينتهي إلى هذه المدرسة بفكره وثقافته وهما يمسلمانة ولا اعتبار بمن يمتاز على ذلك محتجاً بمخالفة ابن الأنباري لبعض آراء البصريين في مسائل الخلاف فهذه المخالفة من دلائل قوة الشخصية واستقلال الرأي . ثم إنها تدور حول الفروع والتفصيلات ولا تلمس الأصول والقواعد الأساسية بأية حال من الأحوال .

٤ - نسبه الخليلي أو سلسلة شيوخه

مطلما كان المصري يمتاز بإثبات سلسلة نسبه القبلي حار العالم يمتاز بإثباتات سلسلة نسبه السلمي . فقد كانوا يعتقدون بأنه لا خير في من يدرس على نفسه ولا يخرج على شيخ . وعلى هذا الأساس عثر أبو حيان من ابن مالك لأنه على زعمه لم يكن ممن لازم في هذا الفن إما استبحرا فيه ولا يعلم له فيه شيخ ولا ذكر هو من اشتغل عليه بهذا الفن . ومن هنا حرص ابن الأنباري على إثبات سلسلة شيوخه مستترا معتدا ، فقال في معرض حديثه عن استاذة ابن الشجري : «عنه أخذت علوم العربية وأخبرني أنه أخذ من ابن طباطبا الحلوي وأخذ ابن طباطبا عن علي بن عيسى الريمي وأخذ الريمي عن أبي علي الفارسي وأخذ أبو علي الفارسي عن أبي بكر السراج وأخذ ابن السراج عن أبي المصباح العبري وأخذ العبري عن أبي عثمان المازني وأبي عمرو الجرجي وأخذاه عن أبي الحسن الأخفش وأخذ الأخفش عن سيبويه وخبره وأخذ سيبويه عن الخليل بن أحمد وأخذ الخليل عن عيسى بن عمر عن أبي اسحاق وأخذ ابن أبي اسحاق عن يمين القرن وأخذ يمين القرن عن عنبسه الفيل عن أبي الأسود الدؤلي وأخذ أبو الأسود عن أمير المؤمنين عليه السلام (١) » .

فهذه سلسلة بصرية من أولها إلى آخرها لا يختلف في ذلك اثنان . ونحن نستنتج من كل ما سلف ابتداء من موقفه من الشواهد وتشدد في شروط السماع وتوسعه في القياس مروراً بموقفه من النحاة وأصول النحو ونوعية مصطلحاته وانتهاء سلسلة شيوخه أنه بصري النزعة ينتهي إلى هذه المدرسة بفكره وثقافته وهما يسهل المنية ولا اعتبار بمن يحترق على ذلك محتجا بمخالفة ابن الأنباري لبعض آراء البصريين في مسائل الخلاف فهذه المخالفة من دلائل قوة الشخصية واستقلال الرأي . ثم انها تدور حول الفروع والتفصيلات ولا تلمس الأصول والقواعد الأساسية بآية حال من الأحوال .

فحين يخلق ابن الأنباري نظريات البصريين في آسماع والقياس والحلة والتعليل
والعامل النحوي وغيرها من الموضوعات الأساسية لا يكون ثمة مجال للزعم بأنه ليس
بصرياً أو أنه خارج عن نطاق هذه المدرسة أو مخالف لها أو أنه ينتمي إلى مدرسة
تقع منها موقع المخالف أو النقيض. (١)

أما قضية عدم انسياقه مع البصريين في بعض مسائل الخلاف فمسي ظاهرة
طبيعية ليست مقصورة على ابن الأنباري وحده فقد خالف سيبويه استاذ الخليل (٢)
في عدد من المسائل وخالف المبرد استاذ سيبويه (٣) وخالف الزجاج استاذ
المبرد (٤) وهكذا واليك . ولم يزعم أحد بأن من هؤلاء* من خرج عن المذهب
البصري أو تفرّد عليه . فهذه المخالفات هي من الجوازات المرخّصة بها في نطاق
المذهب الواحد ولم تكن في يوم من الأيام دليل تفرّد أو استقلال عن المذهب.

١- سنتمرض لهذه المزايع بعد قليل .

٢- البحث اللغوي عند العرب ص ١٠١

٣- نفس المصدر ص ١٦ ١٠١ - ١٠٢

٤- المدارس النحوية ص ١٣٧ - ١٣٨

— علاقته بمدرسة القياس —

فارتأى استدلالنا فيما سبق أن ابن الأنباري ينتمي إلى المدرسة البصرية وهذا الانتما ليس في اعتقادنا مجال جدل أو مناقشة . قلنا رحنا نبحث له عن انتما إلى مدرسة أخرى فلم نجد ذلك لأننا نشكك في هذه الحقيقة بل لأننا نود أن نكون أكثر حصرًا وتخصيصًا في موضوع هذا الانتما .

وتفصيل ذلك أنه قد انبثقت عن مدرسة البصرة مدرسة جديدة يتزعمها أبو علي الفارسي وتسمى بمدرسة القياس (١) . وجني لا تناقض المدرسة البصرية ولا تتعارض معها لكنها تزيد بعضها من خصائصها فوط تجسيم وتشخيص . وقد بدأت هذه المدرسة بإبن السراج وتوطدت بأبي علي الفارسي واكتملت بإبن جني . وهذه أهم خصائصها وسمايتها :

- ١- الاستقلال الفكري : فلم تكن متعبدة بآراء البصريين فقد خالف إبن السراج أصول البصريين في مسائل كثيرة لتركه النظري النحو وأقبله على الموسيقى (٢) وكانت لأبي علي الفارسي كذلك طريقة المستوية المتقدمة في تناول مسائل النحو في شخصية ظاهرة (٣) ولا غرو في ذلك فقد كان امامًا بصريًا مستقلاً بآرائه في النحو وشيخًا لمدرسة قائمة بذاتها (٤) . وكذلك كان أبو الفتح بن جني أصيلاً في نهجه يستعمل عقله في الفهم لا يضيئه أن يخالف شيخه أبا علي الفارسي وضربه ولا أن ينفرد برأي ويقول قولاً لم يقله أحد قبله (٥) . فقد كان على رأي الأستاذ أحمد أمين من زعماء الأحرار في اللغة (٦) وقد رفع لواء مذهب القياس حتى فاق أستاذ (٧) — يعني أبا علي الفارسي .

-
- ١- من أتى على ذكر هذه المدرسة أحمد أمين (انظر : مدرسة القياس في اللغة ، مجلة مجمع اللغة العربية ج ٧ ص ٣٥١ وما بعدها) وسعيد الأفغاني (انظر في أصول النحو ص ٨٦ و ١٠٤) وعبد الفتاح الشلبي (انظر أبو علي الفارسي ص ٤٣٧)
 - ٢- أنباء الرواة ج ٣ ص ١٤٠
 - ٣- عبد الفتاح الشلبي أبو علي الفارسي ص ٨٨
 - ٤- نغمات صدر ص ١٠٨
 - ٥- فاضل السامرائي : ابن جني النحو ص ٢٣٠
 - ٦- مجلة مجمع اللغة العربية مجلد ٧ ص ٣٥١
 - ٧- طهر الإسلام ج ٢ ص ١٢

٢- الاتساع في القياس: فقد استغرق القياس اهتمام جولا* جميعاً وأخذ عليهم مناحي تفكيرهم . وحسبنا أن نورد في التدليل على ذلك بعض أقوالهم المشهورة بهذا الشأن :

أ) قال ابن السراج : اعلم أنه ربما شد شي* من باه، فنهني أن تعلم أن القياس إذا أطرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشد عنه (١) .

ب) قال أبو علي الفارسي : لأن أخطي* في خمسين مسألة مما باه الرواية أحب الي من أن أخطي* في مسألة واحدة قياسية (٢) .

ج) قال ابن جني : ان مسألة واحدة من القياس أنبل وأنه من كساب لفة عند عيون الناس (٣) . فهذا يدل على مدى عنايتهم بالقياس بل قد تفهم به .

٣- الاستمانة بالمنطق : فقد ذكر أبو عبيد الله العزباني في وصف كتاب " الأصول المنسوب لابن السراج أنه جعل أصفافه بالتقسيم على لفظ المنطقين فأعجب بهذا اللفظ اللغويون (٤) . وكذلك ذكر ابن السراج أنه عني بدراسة المنطق والموسيقى (٥) . وأما أبو علي الفارسي فيذكر الدكتور شوقي عيسى أنه كان يحتشق مذهب المعتزلة والاعتزال من قديم هجر إلى قراءة المنطق والفلسفة (٦) . وأما ابن جني فيذكر الدكتور فاضل السامرائي أن المنطق ظاهر في بحوثه (٧) .

١- المزهر للسيوطي ج ١ ص ٢٢٢

٢- معجم الأدباء لياقوت ج ٧ ص ٢٥٤

٣- الخصائص ج ٢ ص ٨٨

٤- أنباه الرواة ج ٣ ص ١٤٩

٥- المدارس النحوية ص ١٤٠

٦- نفس المصدر ص ٢٥٦

٧- ابن جني النحوي ص ١٩٢

هذه سمات مدرسة القياس وخصائصها فمما علاقة ابن الأنباري بكل ذلك ؟

يبدو أن صاحبنا كان على صلة وثيقة بهذه المدرسة . ونستطيع أن نخلص هذه الصلة من خلال الدلائل التالية :

١- قال الدكتور شوقي ضيف : ويصل نسبه (يعني ابن الأنباري) النحوي بأبي علي الفارسي . ويظهر أنه كان يعلق على مصنفاته ويدرسها لتلاميذه في المدرسة النظامية إذ نجد بين مؤلفاته كتاباً " حواشي الايضاح " وهو من أهم مصنفات الفارسي (١) .

٢- اعجابه الظاهر بأركان هذه المدرسة الثلاثة فقد وصفها علي الفارسي بأنه من أكابر أئمة النحويين (٢) . وابن جني بأنه من حذاق النحاة (٣) وابن السراج بأنه كان أحد العلماء المذكورين وأئمة النحو المشهورين (٤) وبأنه كان ثقة (٥) .

٣- تأثره بهم في بعض الموضوعات النحوية التي عالجها . وقد بينا في حديثنا على جهود في أصول النحو والعلة ما بينه وبين ابن جني في خصائصه من نقاط التقاط ومواطن تشابه . كما أنه ليس من قبيل الصادقة المحفة أن يكون قد نسب إلى كل من هؤلاء الثلاثة دوراً في ابتداء علم أصول النحو الذي ألف فيه ابن الأنباري وقد تقصينا القول في هذا كله في موضع متقدم فلا ضرورة للخوض فيه من جديد .

١- المدارس النحوية ص ٢٧٨

٢- نزهة الألباء ص ٣١٥

٣- نفس المصدر والمكان ، وانظر ص ٣٣٢

٤- نفس المصدر ص ٢٤٩

٥- نفس المصدر ص ٢٥٠

أما خصائص مدرسة القياس وسائطها فنجدها عند ابن الأنباري على الوجه التالي :

١ - الاستقلال الفكري ويتجلى في المظاهر التالية :

أ) الرغبة في التجديد على المستوى الموضوعي والحرص الشديد على المسبق في ميدان الابتكار والابتداع . وبهذا الدافع صنف كتبه المعروفة في " الأصول " و " بدل الأعراب والخلافات " وهي كتب منها قيل فيها فهي جديدة في بابها طريقة في موضوعها .

ب) التفرد في معالجة المسائل النحوية والمرضى على الاتيان بالرأي الجديد والموقف المتميز . فهو يحشد الآراء الواردة في المسألة الواحدة ثم يدور بها فيحصيها قائماً أن يختار أحدها أو أن يلقي بدلوه في الدلاء فيورد رأياً جديداً . والأمثلة على ذلك كثيرة . وقد ذكرنا شيئاً منها في مكان سابق فنكتفي بذلك .

ج) الجدة في أساليب التصنيف أي في الترتيب والتبويب . ويظهر ذلك في كتابه الانصاف وأسرار العربية ولعمري الأدلة فهو لا يمنع فيها على سؤال سابق . وتلمس صحة ذلك إذا قارنا بين هذه الكتب وغيرها من المصنفات النحوية التقليدية كما أن شخصية ابن الأنباري في مؤلفاته ظاهرة بارزة فله سائته وخصائصه في المرضى والمعالجة . وقد أشار هوالي ذلك في مقدمة كتبه . ولا نرى ضرورة للتدليل على ذلك فقد ألتنا به في موقع سابق .

٢ - الاتساع في القياس : اتساع صاحبنا في القياس حتى جعله دأبه ودأب غيره وكما كان لكل من ابن السراج وأبي علي الفارسي وابن جني كلمة مأثورة في القياس فقد أشرعته قوله : أن انكار القياس في النحو لا يتحقق لأن النحو

كله قياسي (١) . ولا نود أن نتوسع في التدليل على ذلك فقد أثبتنا فيه بما فيه الكفاية .

٣ - الاستعانة بالمنطق : فهو يكثر من الاستعانة بالمنطق واستخدام الأقسام المنطقية ويظهر ذلك في طرح المسائل واستخلاص القواعد وتحليل الأحكام والموازنة بين الآراء . وقد اثبتنا في حديثنا عن أصوله ومقاييسه وغيرها من الموضوعات التحليل والخلاف شيئاً كثيراً من ذلك . ولكننا هنا نود أن نركز على ناحية واحدة من هذه القضية وهي استعانتها بالمنطق الحسي فبني التدليل على الأمور المنهجية . ولعلنا تأثرنا في ذلك بابن السراج الذي ذكر عنه ما يلي : وقد حكى عن أبي بكر ابن السراج أنه شبه الجازم بالمد والحركة في الفعل بالفضيلة التي يخرجها الدوا . وكما أن الدوا إذا صادف فضله حذفها وإذا لم يصادف فضله أخذ من نفس الجسم فكذلك الجازم إذا دخل على الفعل ان وجد حركة أخذها والا أخذ من نفس الفعل (٢) .

ولقد تأثر صاحبنا بهذه الظاهرة الكبر التأثير فأكثر من استخدامهما في التدليل على آرائه وأحكامه ، فمن ذلك قوله : والممدوم لا يكون عاملاً وكما يستحيل في الحسابات الفعل باستخامه ممدوم والمشى برجل معدومة (٣) والقطع بمسك معدوم والاحراق بنار معدومة فكذلك يستحيل في هذه الصناعة النصب بمامل معدوم لأن المدل التحوية = شبهة بالملل الحسية (٤) . وقوله : فالابتداء بمامل في الخبر عند وجود المبتدأ . لا به كما أن التارسخن الماء بواسطة القدر والخطب فالتسخين إنما حصل عند وجود هـما لا بهما لأن التسخين إنما حصل بالنار

١ - لمع الأدلة ص ٤٤

٢ - أسرار المبرية ص ٣٢٣

٣ - في النص "ممدوم" بالتذكير والصحيح ما أثبت

٤ - الانصاف ج ١ ص ٢٤٧

وحدها فذلك ما هنا ألا بتدأ وحده هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ
الا انه عامل معه لأنه اسم والاصل في الأسماء ألا تعمل (١) .

وتوليه : وعدم عمله (يعني الابتداء) في محل لا يقبل العمل لا يدل
على عدم عمله في محل يقبل العمل ألا ترى أن السيف يقطع في محل ولا يقطع
في آخر وعدم قطعه في محل لا يقبل القطع لا يدل على عدم قطعه في محل يقبل
القطع لأن عدم القطع في محل لا يقبل القطع إنما كان لنبوه في المحل لا لأن السيف
غير قاطع فذلك شاعنا . (٢)

ومن هذا القبيل قوله : اسم الإشارة لا يضاف الى ما بعده لأنه معرفة
وإذا كان معرفة في نفسه استلزم عن تعريف غيره فإن الكحل يعني عن الكحل (٣) .
والأمثلة على ذلك كثيرة وهي تدل على ولج صاحبنا بالصنطق والاستدلال على المعنويات
بالحسيات .

ومن ذلك كله يتضح أن ابن الأنباري ينتهي الى مدرسة القياس . وهذا لا يتعارض
مع قولنا بأنه ينتهي الى المدرسة البصرية ذلك أن الثانية فرع من الأولى وهي لا تختلف
عنها الا في بعض التفاصيل والتفريعات بالاضافة الى أن الثانية زادت بعض عناصر
الأولى وسماها شرط تجسيم وتشخيص كما ذكرنا قبل قليل .

وعلى كل حال فانه يبدو أن مدرسة القياس مصطلح حديث تنبه له بعض
الدارسين المحدثين ولم يعرفه القدامى من المؤرخين وأصحاب الطبقات فلا ريب
أن نجد كثيرا من الباحثين يعتبرون بأبي علي الفارسي رأس مدرسة القياس وتلميذه ابن
جنبي بصريين بل من أئمة المدرسة البصرية الكبار (٤) . وإذا كان رؤوس مدرسة القياس
يعتبرون بصريين فلا غرو أن يعتبر ابن الأنباري بصريا . قال الدكتور المخزومي : ولذلك
كان نحوه (يعني ابن الأنباري) بصريا بكل ما لهذه الكلمة من دلالة بل كان في دراسته
النحوية غالبا كل الغلو في اتباع حرفة المنهج البصري الذي يشهد الى أنه كان از ذلك
في نموه الى الذروة في تحكم الفلسفة في المسائل النحوية (٥) .

١- الانصاف ج ١ ص ٤٧

٢- نفس المصدر ص ٥١

٣-

٤- انظر مقدمة سر الصناعة ص ٣٤ ومقدمة الخصائص ص ٤٤ ودائرة المعارف لغوار

البستاني ج ٢ ص ٤١٥ وابن جنبي النحوي ص ٢٩٠ .

٥- مدرسة الكوفة ص ٣٦١

نسبته الى ما يسمى بالمذهب البغدادي

على ان من الدارسين من ينسب صاحبنا الى المذهب البغدادي (١) فيلحقونه بأبي علي الفارسي وابن جني وغيرهما من النحاة الذين لا مسوغ للاحاق هذه النسبة بهم الا انهم سكنوا بغداد. وذلك ان اصحاب الطبقات نسبوا الى بغداد كل من جعلها دار اقامته فقالوا البغدادي كما قالوا الاسيوطي والانباري والحليي والدمشقي والموصلي الخ وليس في هذه النسبة اية دلالة على مذهب .

على ان هذه النسبة الى بغداد قد تكون مثقلة بعض الشيء؛ ذلك ان بعض البصريين وطو رأسهم ابن جني كانوا يلقون اسم البغداديين على الكوفيين وذلك لأن الكوفيين سبقوا البصريين الى بغداد وكان لهم الحظوة عند الحلفاء والامراء اكثر مما كان للبصريين (٢) فاطلق عليهم هذا اللقب نسبة الى الدار لا نسبة الى المذهب .

ولا نود الاغاثة في هذا الموضوع وحيث من جميع نواحيه ذلك ان بعض الدارسين قد سبقوا الى معالجته وتوصلوا بما يسطوا من براهين وادله الى انكار وجود المذهب البغدادي . وقد يكون من المناسب ان نختم هذا الفصل بما قاله الدكتور فاضل السامرائي بهذا الشأن : "ولهذا لا استطيع ان اتصور البتة ما ذهب اليه بعض الباحثين من ان ابن الانباري صاحب الانصاف مثلاً كان بغدادياً وهو الذي ألف كتابه المذكور آنفاً لتأييد البصريين ووافقهم في عامة المسائل النحوية الخلافية ولم يخالفهم الا في تسع مسائل من مجموع (١٢١) مسألة . ولا ادري كيف يمكن ان يمدح هذا الرجل بغدادياً وآرائه البصرية واضحة بنبهة . (٣) .

١- من هؤلاء* الدكتور شوقي شيف (المدارس النحوية ص ٢٧٨) والدكتور محمد اسعد طلس (مجله المجمع العلمي العربي - المجلد ٤٣١ ص ٦٣١) والدكتور عبد العال سالم مكرم (القرآن الكريم واثره في الدراسات النحوية ص ١٤٨) وغيرهم .

٢- احمد امين : ضحى الاسلام ج ١ ص ٢٩٧

٣- ابن جني النحوي ص ٢٥٥

الخاتمة

وبعد فقد توقعنا في هذه الرحلة الطويلة المصنفة مع ابن الأنباري، حيث يحسن بنا الوقوف، وثبتنا عنان القلم حين أشرقنا على الخاية وبلغنا الختام.

لقد قطعنا في هذه الرحلة ممالك شائكة وبذلنا جهوداً شاقة. فقد أعطينا ابن الأنباري في جميع مراحل حياته، وتنمنا في مختلف أطواره وحالاته، وحاولنا أن نقدم صورة عنه في نفسه ودرسه.

وقد يكون من غير المتصور ولا المناسب في هذه العجالة الإلمام بجميع القضايا التي عالجنها، والمشكلات التي تصدى لها، فهي متنوعة وكثيرة. كما أننا لا نرى العودة إلى الرسالة لاستطاقها بما كشفت من حقائق وما جلبت من آراء، فتحسن على ثقة بأن الدنيا لم تحل من ذوي النزاهة والنصفية.

ولما نزعنا أو ندعى أننا امتطنا بمطنا هذا أن نقدم الصورة الواقية والنهائية عن جهود صاحبتنا في النحو أو أننا لم نترك فيه بعددنا مثلاً لقاتل. فباب البحث في ابن الأنباري ما يزال مفتوحاً على مصراعيه لكل من يأنس في نفسه الكفاية للنحو في هذا الموضوع.

ولا نريد أن نشير هنا إلى امكالمات الكتابة في ابن الأنباري اللطوي والفقيه والمتكلم فذلك يتعدى اختصاصنا في هذه الرسالة. وحسبنا أن نشير إلى المتأخذ المتعمدة التي يمكن أن ينفذ منها الباحث لدراسة ابن الأنباري النحو فيجد مجالاً للقول وشماعاً للكلام. وقد نستطيع أن نذكر منها ما يلي:

١- أصوله ومصادره: لقد اعتد صاحبنا في تصنيفه لهذا المدد الكبير من المؤلفات النحوية على أصول مختلفة ومصادر متنوعة. وكسان يذكر

هذه الأصول والمبادئ أحيانا ويتناقض من ذكرها أحيانا آخرين .
ومن يدلل على هذه الرسالة يلاحظ أننا كنا نلم بشيء منها في نهاية
كل فصل من الفصول التي عقدناها للحدث عن اتجاه النحو . ولكن
ذلك لم يكن شافيا ولا واضحا . ولذلك يبدو من الممكن تتبع هذه الأصول
في تراث كل من البصريين والكوفيين ويدى استفادة صاحبنا من كل فريق
وتأثير ذلك كله في اتجاهه النحوي . وقد يضاهى ذلك موقفه
من أصول علم الرواية ويدى تصكه بتلك الأصول وحرجه على تلاميذه .

٢- تأثره بالمنهج الفقهي : لقد حرصنا لهذه المسألة كثيرا خلال
حديثنا عن ابن الأنباري إذ حاولنا أن نتبين أسباب هذا التأثر
ونتأجه . ولكن هذه القضية ما زالت بحاجة الى مزيد من البحث والاستقصاء
فقد يكون من الممكن تتبعها من جذورها ثم دراسة آثارها في النحو
الصربي بصفة عامة . كذلك من الممكن بحث أثرها في أدلة ابن الأنباري
وأقيسته التي كان يستخدمها في دراسة مسائل النحو وقضاياها .

٣- منهجه التعليمي : لقد اتبع صاحبنا في دراسة النحو منهجا خاصا
به قد نستطيع أن نطلق عليه اسم " المنهج التعليمي " في مقابل
ما يسمى " بالمنهج الوهمي " الذي كان يعمل به الكوفيون . ومن
صفات هذا المنهج التعليمي أنه يتدرج ويتقدم ويمتد الأهمية
المنطقية والأدلة العقلية . أما المنهج الوهمي فهو يعتمد
الملاحظة والتصور البعدين عن التطوير والتعميد .

وقد يكون من الممكن الاستفادة من المنهج التعليمي هذا الذي
استخدمه صاحبنا في معالجة مسائل النحو وقضاياها ، وخاصة في هذا
الزمن الذي تكثر فيه الشكاوى من صعوبة تدريس النحو في المدارس
والجامعات لتحسين وسائل التعليم القديمة وإبتكار وسائل
جديدة .

انه من الممكن استغلال انتاج ابن الأنباري في تحقيق هذه المهمة . فلقد كان هذا الرجل مخلصا لمهمة التعليم كما كان مخلصا للغة القرآن . وقد نستطيع الاستفادة من جهوده بهذا السبيل اذا أحسننا التدبر وأطلقنا النظر .

كل موضوع من الموضوعات المابقة يملح أن يكون رسالة جامعية . ولا ريب في ذلك فابن الأنباري غصب كما نرى ، وجوانبه متعددة متنوعة . فهل نطمح من علمائنا الأفاضل وشبابنا المتفتح على العلم والمعرفة أن يخوضوا هذه التجربة ويحققوا هذا الأصل ؟

أما نحن فنرجو أن يجمعنا الوقت بذلك آملين أن يكون لنا مع ابن الأنباري في المستقبل لقاءات ولقاءات .

✱

✱ ✱ ✱ ✱

✱

لائحة المصادر والمراجع

أولا : المخطوطة :

- ١- ابن البطريقوسي - عبد الله بن محمد (+ ٥٢١ / ١١٢٧ م) : الانصاف بذكر أسباب الخلاف ، مكتبة الأوقاف في بغداد رقم (٦٠١٨)
- ٢- التكريتي - عبد المنعم أحمد صالح : ابن الشجري ومنهجه في النحو رسالة ماجستير مودعة في مكتبة بغداد المركزية تحت رقم ٤١٥ نحو .
- ٣- علوش - جميل ابراهيم : التصجب صيغه وأبنهته . رسالة ماجستير للمؤلف . جامعة القديس يوسف . معهد الآداب الشرقية سنة ١٩٧٢ م
- ٤- ابن ثاني شبيب - أبو بكر بن محمد (+ ٨٥١ / ١٤٤٨ م) : طبقات النحاة واللغويين . مخطوطة القاهرة رقم ٤٣٨ .

ثانيا : المطبوعة :

- ١- ابن الأنثرب - أبو الحسن علي :
أ - التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية . تحقيق عبد القادر أحمد طلحات . دار الكتب الحديثة . القاهرة سنة ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٣ م
ب - الكامل . دار صادر . بيروت سنة ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٧ م
- ٢- الأنفاني - سميد : في أصول النحو . مطبعة جامعة دمشق . ط ٣ سنة ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٤ م
- ٣- أمين - أحمد :
أ - محسن الاسلام . مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة . سنة ١٣٥٧ هـ / ١٣٨٨ م
ب - ظهر الاسلام . مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة . سنة ١٣٥٤ هـ / ١٩٣٥ م

٤- أمين - حسين ، تاريخ العراق في العصر السلجوقي . المطبعة الأهلية . بغداد . سنة ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م .

٥- ابن الأنباري - أبو البركات عبد الرحمن بن محمد :

أ - أسرار الصربية : تحقيق محمد بهجت البهتار . دمشق سنة ١٣٧٧هـ / ١٩٥٧م .

ب - أعراب القرآن . تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه . الهيئة المصرية

المعانة للتأليف والترجمة والنشر . القاهرة سنة ١٣١٠هـ / ١٩٢٠م .

ج - الأعراب في جدل الأعراب ولح الأدلة . تحقيق الأستاذ سمير

الأفغاني . دار الفكر . بيروت . ط ٢ سنة ١٣٦٢هـ / ١٩٧٢م .

د - الانتصاف في مسائل الخلاف . تحقيق محمد صبي الدين عبد الحميد .

القاهرة . سنة ١٣٦٤هـ / ١٩٤٥م .

هـ - ملح الأدلة . تحقيق عطية عامر . المطبعة الكاثوليكية . بيروت .

سنة ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م .

و - نزعة الألباء - تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم . دار نهضة مصر

للمطبعة والنشر سنة ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م .

٦- هارتولد : تاريخ الحضارة الإسلامية ، ترجمة حمزة الطاهر . دار المعارف

بمصر ط ٣ . سنة ١٩٩٩ .

٧- بروكلمان كارل :

أ - تاريخ الأدب العربي . ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار . دار المعارف

بمصر سنة ١٣٧٩هـ / ١٩٥٩م .

ب - تاريخ الشعوب الإسلامية . ترجمة نبيه أمين فارس ومير البعلبكي

دار العلم للملايين . ط ٥ . بيروت . سنة ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م .

٨- البغدادي - اسماعيل :

أ- ايفاح المكنون . استانبول . سنة ١٣٦٤ هـ / ١٤٥ م
ب- هدية العارفين . استانبول . سنة ١٣٧٥ هـ / ١٦٥٥ م

١- البغدادي - الخطيب أبو بكر أحمد بن علي : تاريخ بغداد . مطبعة السعادة
بمصر . سنة ١٣٤٩ هـ / ١٦٣١ م .

١٠- البغدادي - عبد القادر : خزانة الأدب . المطبعة السلطنة القاهرة سنة
١٣٤٧ هـ / ١٢٨ م .

١١- البغدادي - أحمد بن يحيى بن جابر : فتوح البلدان . تحقيق عبد الله
أنيس الطباع وأخيه . دار النشر للجامعيين . بيروت سنة ١٣٧٧ هـ / ١٣٨ م .

١٢- البغدادي - الفتح الأصبهاني : تاريخ دولة آل سلجوق . مطبعة الموسوعات
بمصر سنة ١٣٣٧ هـ / ١١٨ م .

١٣- البهبهني - نجيب محمد : تاريخ الشعر العربي . مطبعة السعادة بمصر
سنة ١٣٤١ هـ / ١٣١ م .

١٤- تيزي - فؤاد : في اصول النحو واللغة . مكتبة لبنان . بيروت . سنة
١٣٨١ هـ / ١٦١ م .

١٥- ابن تفرج بردي - أبو المحاسن يوسف : النجوم الزاهرة . المؤسسة المصرية
للحماة للتأليف والترجمة والنشر سنة ١٣٨٣ هـ / ١٦٣ م .

١٦- التهانوي - محمد علي : كشاف اصطلاحات الفنون . طبعة بالأوفست .
مكتبة خياط . بيروت . سنة ١٣٨٣ هـ / ١٦٤ م .

١٧- التوحيدى - أبو حيان علي بن محمد :

- أ — الإمتاع والمؤانسة . مطبعة لجنة التأليف والنشر . ط ٢ القاهرة سنة . . .
 ب — المقامات . تحقيق حسن الحندوي . المكتبة التجارية الكبرى
 سنة ١٣٤٧ هـ / ١٢١٠ م .

١٨ — ثعلب — أبو المباس أحمد بن يحيى : مجالس ثعلب . تحقيق عبد السلام
 حارون . دار المعارف بمصر . سنة ١٣٦٨ هـ / ١٤٤٨ م .

١٩ — الجزري — شمس الدين محمد :

- أ — غاية النهاية في طبقات القراء . طبعة الخانكي بمصر . سنة ١٣٥١ هـ / ١٣٢٠ م .
 ب — النشر في القراءات العشر . مطبعة مصطفى محمد سنة

٢٠ — الجصحي — محمد بن سلام : طبقات فحول الشعراء . تحقيق محمود ومحمد شاكر
 دار المعارف للطباعة . القاهرة سنة ١٣٧٢ هـ / ١٤٥٢ م .

٢١ — ابن جني — أبو الفتح عثمان :

- أ — الخصائص . تحقيق محمد علي النجار . دار الكتب . القاهرة .
 سنة ١٣٧١ هـ / ١٤٥٢ م .

ب — سر صناعة الإعراب . تحقيق مصطفى السقا وآخرين . مكتبة عيسى الحلبي .
 القاهرة سنة ١٣٧٤ هـ / ١٤٥٤ م .

٢٢ — ابن الجوزي — أبو الفرج : المنتظم في أخبار الملوك والأمم . حيدرآباد .
 الهند . سنة ١٣٥٧ هـ / ١١٣٨ م .

٢٣ — حاجي خليفة — مصطفى بن عبد الله : كشف الظنون . استانبول .
 سنة ١٣٦٠ هـ / ١٤٤١ م .

٢٤ — الحديثي — خديجة : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه . جامعة
 الكويت . سنة ١٣١٤ هـ / ١٩٩٤ م .

- ٢٥- حسب الله - علي : أصول التشريع الاسلامي . دار المعارف بمصر ط ٢١
سنة ١٣١١هـ / ١٩٧١م
- ٢٦- حسن - حسن ابراهيم : النظم الاسلامية . مطبعة لجنة التأليف والترجمة
والنشر سنة ١٣٥٨هـ / ١٩٣٩م
- ٢٧- حسين - محمد الخضر :
- أ - دراسات في العربية وتاريخها . مكتبة دار الفتح . دمشق سنة ١٣٧٩هـ
١٩٦٠م /
- ب - محاضرات في تاريخ الأمم الاسلامية . المكتبة التجارية الكبرى . مصر
سنة ١٣١٠هـ / ١٩٧٠م
- ٢٨- الحموي - أبو عبد الله يعقوب المعروف بياقوت البروني :
- أ - معجم الأديب . مطبعة دار المأمون . مصر سنة ١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م
- ب - معجم البلدان . دار صادر . بيروت سنة ١٣٧٤هـ / ١٥٥م
- ٢٩- الحنبلي - ابن المنذر : شذرات الذهب . مكتبة القدسي . القاهرة
سنة ١٣٥٠هـ / ١٩٣١م
- ٣٠- ابن خلكان - أحمد البرمكي : وفيات الأعيان . تحقيق احسان عباس . دار
الثقافة . بيروت سنة ١٣١١هـ / ١٩٧٠م
- ٣١- الخوانساري - الحاج ميرزا : روغات الجنات . سنة ١٣١٥هـ / ١٨١٧م
- ٣٢- غودا بخش - صلاح الدين : حشارة الاسلام . ترجمة وتعليق علي حسن
الخرطوبلي . دار الثقافة . بيروت سنة ١٣١١هـ / ١٧٠م
- ٣٣- الذهبي - شمس الدين محمد بن أحمد : المبر في غير من غير . الكويت
سنة ١٣٨٠هـ / ١٦٠م

٣٤- الزجاجي - الدكتور عبده : دروس في كتب النحو . دار النهضة العربية - بيروت .
سنة ١٣٦٤هـ / ١٩٧٤م .

٣٥- الرغسي - محمد : شرح الرغبي على الكافية . مطبعة الرغبي سنة ١٣٧٥هـ /
١٨٥٨م . /

٣٦- الزجاجي - أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق :

أ - الإيضاح في علم النحو . تحقيق الدكتور مازن المبارك . دار النفائس
ط ٢١٠ . لبيد . سنة ١٣١٣هـ / ١٩٧٣م .

ب - مجالس العلماء . تحقيق عبد السلام عارون . الكويت سنة ١٣٨٢هـ / ١٩٦٢م .

٣٧- زيدان - جرجي :

أ - تاريخ آداب اللغة العربية . دار مكتبة الحياة . بيروت سنة ١٣٨٧هـ
/ ١٦٧م .

ب - تاريخ المدن الاسلامي . دار الهلال . مصر سنة

٣٨- السامرائي - الدكتور فاضل : ابن جني النحوي . دار النذير للطباعة والنشر
بغداد سنة ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م .

٣٩- السبكي - تاج الدين عبد الوهاب : طبقات الشافعية الكبرى . المطبعة
الحسينية بمصر . سنة ١٣٢٦هـ / ١١٠٦م .

٤٠- السجستاني - أبو داؤود : المصاحف . المطبعة الرحمانية بمصر .
سنة ١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م .

٤١- السخاوي - شمس الدين : الفؤاد اللامع لأهل القرن التاسع : مكتبة القدسي ،
القاهرة سنة ١٣٥٤هـ / ١٩٣٥م .

- ٤٢ — ابن السراج — أبو بكر : الموزن في علم النحو . تحقيق مصطفى السويسي
وابن سالم الدمرداجي . مؤسسة بدران للطباعة والنشر سنة ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م .
- ٤٣ — الصنعاني — عبد الكريم بن محمد : الأنساب . حيد آهباد الدكن . منسقة .
١٣٨٢هـ / ١٩٦٢م .
- ٤٤ — صبيوه — أبو بشر عمرو بن عثمان : الكتاب . مؤسسة الأعلي للمطبوعات . بيروت .
سنة ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م .
- ٤٥ — السيرافي — أبو سعيد الحسن بن عبد الله : أخبار النحويين البصريين .
المطبعة الكاثوليكية بيروت سنة ١٣٩٢هـ / ١٩٧٣م .
- ٤٦ — السيوطي — جلال الدين :
- أ — الاتقان في علوم القرآن . مطبعة مصطفى البابي الحلبي
مصر سنة ١٣٧٠هـ / ١٩٥١م .
- ب — الأشباه والنظائر . حيد آهباد الدكن ط ٢ سنة ١٣٥٩هـ / ١٩٤٠م .
- ج — الاقتراح . حيد آهباد الهند . سنة ١٣٥٩هـ / ١٩٤٠م .
- د — بنية الوعاة . تحقيق محمد أبي الفارل ابراهيم . مطبعة عيسى البابي
الحلبي . مصر . سنة ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م .
- هـ — تاريخ الخلفاء* . تحقيق محي الدين عبد الحميد . مطبعة السعادة .
مصر ط ١ سنة ١٣٧٢هـ / ١٩٥٢م .
- و — الزهر في علوم اللغة . تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين . مطبعة
عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر سنة ١٣٩٢هـ .
- ز — همع الهوامع . مطبعة السعادة ط ١ . القاهرة
سنة ١٣٢٧هـ / ١٩٠٩م .
- ٤٧ — أبو شامة — عبد الرحمن بن اسماعيل المقدسي : الذيل على الروضتين ، ط ١ .
القاهرة سنة ١٣٦٦هـ / ١٩٤٧م .

- ٤٨- ابن الشجري - أبو المعاداة هبة الله : أمالي بن الشجري . طبع الهند ط ٢١ سنة ١٣٤٦ هـ / ١٩٣٠ م .
- ٤٩- الشلبي - عبد الفتاح : أبو علي الفارسي . مطبعة نهضة مصر . القاهرة . سنة ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٧ م .
- ٥٠- الشلقاني - عبد الحميد : رواية اللغة . دار المعارف بمصر ————— سنة ١٣٤١ هـ / ١٩٧١ م .
- ٥١- الصفي - صلاح الدين : الوافي بالوفيات . الجزء الأول والثاني استانبول ١٣٤١ هـ / ١٩٢٠ م والثالث المطبعة الهاشمية دمشق سنة ١٣٧٣ هـ / ١٩٥٣ م .
- ٥٢- صيف - شوقي : المدارس النحوية . دار المعارف بمصر سنة ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م .
- ٥٣- الطاهر - علي جواد : الشمر المربي في العراق وبلاد المجمع في القصص السلجوقي . مطبعة المعارف . بغداد . سنة ١٣٧٨ هـ / ١٩٥٨ م .
- ٥٤- ابن الدقاق - محمد بن علي : ألفخون في الآداب السلطانية . دار صادر بيروت . سنة ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م .
- ٥٥- الطوسي - أبو جعفر محمد بن الحسن : الخلاف . مطبعة الحكمة . طهران سنة ١٣٧٠ هـ / ١٩٥٠ م .
- ٥٦- ابن العبري - أبو الفرج غفر له : تاريخ مختصر الدول . المطبعة الكاثوليكية . ط ٢١ بيروت سنة ١٣٧٨ هـ / ١٩٥٨ م .
- ٥٧- عيود - مارون : أدب العرب . دار الثقافة بيروت سنة ١٩٦٠ م .

٥٨- فضيلة الله - أحمد : القاموس الاسلامي . مكتبة النهضة بالقاهرة
سنة ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٣ م

٥٩- ابن عقيل - بهاء الدين عبد الله : شرح ألفهية بن مالك . تحقيق محمد
محيي الدين عبد الحصيد المكتبة التجارية . القاهرة سنة ١٣٨١ هـ / ١٩٦١ م

٦٠- عمر - أحمد مختار : البحث عند العرب . دار المعارف بمصر سنة ١٣٩٩ هـ
١٩٧١ م /

٦١- عبد - محمد :

أ - أصول النحو العربي . مطبعة عالم الكتب . القاهرة . سنة ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م
ب - الرواية والاستشهاد باللغة . دار نشر الثقافة . القاهرة . سنة
١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م

٦٢- أبو العينين - بدران : أصول الفقه . دار المعارف بمصر سنة ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م

٦٣- الفزالي - أبو حامد :

أ - المسصفى في علم الأصول . مطبعة بولاق . سنة ١٣٢٢ هـ / ١٩٠٤ م
ب - المنحول من تعليقات الأصول . تحقيق محمد حسن شيتو . دار الفكر
دمشق سنة ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م

٦٤- الفارسي . أبو علي الحسن بن أحمد : الجدة في علل القرآت السبع . تحقيق
محمد علي النجار . دار الكاتب العربي . القاهرة سنة ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م

٦٥- أبو الفدا - اسماعيل الطنك المومني : المختصر في أخبار البشر . المطبعة
الحسنية . ط ١١ القاهرة سنة

٦٦- فروخ - عمر : تاريخ الفكر العربي . دار العلم للعلايين . بيروت سنة ١٣٨٦ هـ
١٩٦٦ م /

- ٦٧- القرطبي - ابن منار : الرد على النحاة . تحقيق الدكتور شوقي عفيف . القاهرة .
سنة ١٣٦٦ هـ / ١٤٤٧ م
- ٦٨- القفطي - ابوالحسن علي بن يوسف : انباء قرواة على أنباء النحاة . تحقيق
محمد أبي الفضل ابراهيم . مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٧١ هـ / ١٤٥٢ م
- ٦٩- الكتبي - ابن شاذان : فوات الوفيات . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد
مكتبة النهضة المصرية . سنة ١٣٧٠ هـ / ١٩٥١ م
- ٧٠- ابن كثير - اسماعيل بن عمر : البداية والنهاية . طبعة الخانكي . سنة ١٣٥٨ هـ
١٣٤١ م /
- ٧١- كرد علي - محمد : الاسلام والحضارة العربية . مطبعة لجنة التأليف والترجمة
والنشر . القاهرة . سنة ١٣٨٨ هـ / ١٦٨ م
- ٧٢- الكفراوى - عبد الميزان : تاريخ الشعر العربي . دار نهضة مصر .
سنة ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م
- ٧٣- اللغوي - أبو الطيب : مراتب النحويين . تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم
القاهرة سنة ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٥ م
- ٧٤- منز - آدم : الحضارة الاسلامية . ترجمة عبد المادي أبي ريدة . دار الكتاب
العربي . بيروت ط ٤ سنة ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م
- ٧٥- ابن محمد - القاضي النعمان : اختلاف اصول المذاهب . تحقيق مصطفى
قالب . دار التدليس . بيروت سنة ١٣٦٣ هـ / ١٩٧٣ م
- ٧٦- محمود - حسن أحمد : المعالم الاسلامي في العصر المملوكي . القاهرة .
سنة ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م

- ٧٧- المغزوي - مهدي : مدرسة الكوفة . مطبعة البابي الحلبي .
ط ٢١١ القاهرة . سنة ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٨ م .
- ٧٨- المرادوي - أبو الحسن علي بن سليمان : الإلهاف في معرفة الراجح من
الغلاف . مطبعة الحكمة . طهران . سنة ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٤ م .
- ٧٩- المرزباني - أبو عبد الله محمد بن عمران : الموشح في تأخذ العلماء على
الشعر . تحقيق علي محمد المجاوي . دار نهضة مصر . القاهرة سنة
١٣٨٤ هـ / ١٩٦٥ م .
- ٨٠- أبو المنار - علي : أصول التفكير النحوي . طابع دار القلم . بيروت
سنة ١٣١٣ هـ / ١٩٢٣ م .
- ٨١- المصري - أبو الملا أحمد بن سليمان : رسالة الشفران . تحقيق بنيت
الشايبان . دار المعارف بمصر سنة ١٣٣٧ هـ / ١٩٥٠ م .
- ٨٢- مكرم - عبد المال سالم : القرآن وأثره في الدراسات النحوية . دار
المعارف . سنة ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م .
- ٨٣- ابن النديم - أبو الفرج محمد بن اسحاق : مطبعة الاستقامة . القاهرة
سنة
- ٨٤- الهاشمي - علي بن الحسين : تاريخ الأنهار . دار الثقافة . بيروت
سنة ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م .

٨٥- ابن هشام - جمال الدين :

أ - أوضح الصالح الى ألقية ابن مالك . تحقيق محمد محيي الدين
عبد الحميد . المكتبة التجارية الكبرى . القاهرة سنة ١٣٧٥ هـ / ١٠٥٦ م .

ب - مفتي اللبيب . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . مطبعة المدني
القاهرة سنة ١٩٢٢

٨٦- ولير - دونالد : ايران مانعها وحائرها : ترجمة عبد النعم محمد حسنين
مكتبة مصر . القاهرة سنة ١٣٧٧ هـ (١٩٥٨ م)

٨٧- اليازجي - كمال : معالم الفكر العربي . دار العلم للملايين : بيروت . سنة
١٣٨١ هـ / ١٩٦١ م .

٨٨- الهافسي - ابو محمد عبد الله : مرآة الجنان وصرة اليقظان . طبعة حيدرآباد
الهند سنة ١٣٣٨ هـ (١٩١٩ م) .

٨٩- ابن يعيش - ابو الهيثم يعيش بن علي : شرح المفصل . دار الطباعة المصيرية بمصر .

ثالثا - الفهارس ودوائر المعارف والمجلات :

١- دائرة المعارف الإسلامية .

٢- فهرس المخطوطات المصورة . قواد السيد . دار الرياض للطباعة والنشر
القاهرة سنة ١٣٧٤ هـ / ١٠٥٢ م .

٣- مجلة كلية الآداب - جامعة بغداد .

٤- مجلة كلية اللغة العربية . جامعة الرياض .

٥- مجلة المجمع العلمي العراقي .

- ٦- مجلة المجمع العلمي العربي - دمشق .
- ٧- مجمع اللغة العربية - القاهرة .
- ٨- مجلة المريد - تصدر عن جامعة البصرة .
- ٩- معجم المطبوعات العربية والمعربة . يوسف سركيس . مطبعة سركيس
الدا هرة سنة ١٣٤٦ هـ / ١٩٢٨ م .

رابعاً - الاجتبيسه :

AASSAN, I. HASSAN: ISLAM, THE TIME-PRINTING
PUBLISHING (P.S.H.CO). BAGHDAD, 1976

HITTI , PHILIPPE : THE HISTORY OF THE ARABS.
LONDON . 1960 .

LEWIS , BERNARD : THE ARABS IN HISTORY .
LONDON , 1958.

الفهارس العامة

جبار (هـ. أ. ي) : ٢٢
 ابن جبير : (٤٢، ٤١)
 الجري (أبو عمر) : ٢١٨، ٢٠٩، ١١٧
 ٠٣٤٦، ٢٣٤

جرير : ٢١٦، ٢٧٤
 ابن الجزري : ٢٨٦
 جعفر بن خالد البركسي : ٢٥٦
 أبو جعفر بن قادم : ١٦٧
 أبو جعفر النحاس : ٢٤٦، ٢١٩
 جميل بشتة : ٢٢٠

ابن جني (أبو الفتح عثمان) : ١٣٤، ٨٣
 ١٤٦، ١٤٥، ١٤٤، ١٤٣، ١٤٠، ١٣٦
 ١٧٦، ١٧٤، ١٦٩، ١٦٧، ١٥٢، ١٤٧
 ١٨٦، ١٨٨، ١٨٧، ١٨٦، ١٨٢، ١٧٨
 ٢٥١، ٢٥٠، ٢٤٣، ٢٣٠، ٢٠٣، ١٩٤
 ٢٤١، ٢٤٨، ٢٣٢، ٢٢٣، ٢٢٢، ٢١٨
 ٠٣٥٣، ٢٥١، ٢٥٠

الجوالقي (مؤهب بن أحمد بن محمد بن
 الخضر) : ٦٨، ٦٧، ٦٦، ٦٥، ٦٢
 ٠، ٧١، ٦١

جوتولد قايمل : ٢٣٧، ٢١٤
 جورجى زيدان : ٤٦، ٤٥، ٤٤، ٣٧، ٣٦

ابن الجوزي : (٢، ١٦، ٤١)
 الجويني (أمام الحرمين) : ٢٧
 جبرقاس : ١١٥
 حاجي خليفة : ٩٨، ٩٧، ٩٥، ٩٤، ١٣
 ٠ ١٠٢، ١٠٠

ابن بزي : ٢١٧
 البساسيري : ١٥٠، ١٣٠، ١٢
 بشار بن برد : ٢٧٤

بشر العريسي : ١٥٤
 ابن بشكوال : ٧٧، ٧٦
 بطرس البستاني : ٤٦
 بضا الكبير : ١٤
 بضا الصغير : ١٤
 البنداري : ٣١، ٨، ٧، ٢، ١
 بن سالم الدرداجي : ١٤٠
 بهجت البيطار : ١١٢، ٨٣، ٥٠، ٤

البهقي : ٢٧
 البهرزي (أبو زكريا) : ٦٣، ٣٦
 ابن التمازيذي : ٨٠، ٥١، ٤٦
 ابن تفرق بردي : ٥١، ٤٧، ٦
 تكشتر : ٣١، ٢٨

أبو تمام : ٢٩٨، ٢٧٥
 تمام حسان : ١٥٣
 التهانوي : ١٧١، ١٧٦، ١٤٠، ١٢٣
 ١٩١، ١٦٠، ١٨١، ١٨٣
 ٣٠٥، ٢٦٦، ١١٢

ثعلب (أحمد بن يحيى) : ٣٤، ٢١٢
 ٢٣٢، ٢٠٩، ٢٥٣، ٢١١
 ٠ ٢٣٨

الجاحظ : ١٠١، ٨٢
 جارونير كرسوت : ١١٥

ابو حاتم السجستاني : ١٠١
حاتر طه الراوي : ٢٥١

الحريري : ٤٤، ٢١

ابن حزم : ٢٩٦

حسان بن ثابت الأنصاري : ٢٧٠

٢٦٧، ٢٧٤

حسن ابراهيم حسن : ٢٦، ٢٣

٤٦، ٣٤

حسن الباشا : ٢٢

الحسن البصري : ٢٧٤، ٢٧١

الحسن بن علي بن اسحاق الطوسي :

٧٢

ابو الحسن الفزاري : ٢١

حسن محمود : ١٣

حسين أمين : ١٦، ١٣، ٨، ٤، ٢

٥٩، ٥٨، ٤٣، ٤٢، ٣٨، ٣٧

الخطيئة : ٢٦٧، ٢١٦

حمزة الزيات : ٢١٠

ابن حنبل : ١٨

ابو حنيفة : ٢٠٠، ٢٤١، ٢٣٩، ١٤

أبو حيان التوحيدي : ١٥٤

أبو حيان النحوي الأندلسي : ٨٣

٢٧٢، ٢٦١، ٢٠٦، ١٥٥

٠٣٤٦

خالد الأزهرى : ٢٢٢

خديجة الحديثي : ١١٤، ١٦٣، ١٦٢

٠٢٨٦، ٢٠٦

خزعل بن خليل المصري : ٧٤

ابن الخشاب (عبد الله بن أحمد بن نصر)

٧٥

الخضري (محمد) : ١٥، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٥

٠٤١، ٣٤، ٣٣

الخطيب البغدادي : ٤٩، ٤٣

ابن خلكان : ٤٨، ٤٧، ٣٧، ٦، ٢، ٤

١٦، ٦٤، ٦٣، ٥٤، ٥١، ٤١

٠١٣٨، ١٠٢، ٨١، ٨٠

الخليل بن أحمد : ١٦٦، ١٥٦، ١٣٣، ١١٠

٠١٦٧، ٣٤٦، ٣٣٦، ٣٣٢، ٢١٦، ٢١٠

٠٣٤٧

الخوانساري : ٦٥، ٦٤، ٦١، ٥٨، ٥٣، ٥١

٩٨، ١٧، ٩٦، ١٥، ١٤، ١٣، ١٢، ٨٠

١٠٢، ١٠١، ١٠٠، ٩٦

خواد بخش : ٨

ابن الخطاط : ٣٤٥، ٢٤٤

ابن خيرون (أبو منصور) : ٧١

ديبس بن صدقة الأسدي : ١٩

ابن الديلمي (أبو عبد الله محمد بن سعيد

الواسطي) : ٠٨١، ٧٦، ٦٧، ٤١

ابن درستويه (عبد الله بن جعفر) : ٢١٩

دريد بن الصمة : ٢٧٠

ابن دريد (أبو بكر) : ٩٧

ابن الدمان (المبارك بن المبارك بن سعيد) :

٧٤

دونالد وليبر : ١٤

الدينوري (أبو عبد الله الحسين بن موسى) : ١٦٥

الزيادي (ابراهيم بن سفيان) : ٢٠٩ ، ٢٣٤

ابوزيد الانصاري : ١٠٩

سايور الوزير : ٤٣

الشبيكي (تاج الدين) : ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩

٥١ ، ٥٢ ، ٦١ ، ٨٠ ، ٨٨ ، ٩٣

٩٥ ، ١٠٠ ، ١٠٢

المجستاني (ابوداود) : ٥٦

المخاوي : ١٤٩

ابن السراج (ابوبكر) : ١٣٤ ، ١٣٥

١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١

١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٦ ، ١٦٢ ، ١٦٧

١٩٤ ، ٢٥٨ ، ٢٣٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٨

٢٤٩ ، ٢٥١

ابن المكيت : ٢١٨

سعيد الانفاني : ٥٠ ، ٦١ ، ٨٣ ، ٨٧

١٠٣ ، ١١٣ ، ١١٧ ، ١٢٠ ، ١٤٤

١٤٥ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٤ ، ١٦٢

٢١٥ ، ٢١٩ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧٤

٢٨٦ ، ٣٠٢ ، ٣٤٨

ابوسعيد السيراني : ١٤٣ ، ١٥٥ ، ٢١٢

٢٢٣

ابن سلام : ١٤٤

ابوسليمان المنطلي المجستاني : ١٥٤

السهماني : ٥٥ ، ٥٦

شجر : ٢١

بنو سهل : ١٣

سيويه : ٨٥ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٢٧

١٣٨ ، ١٣٦ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ٢٠٦

٢١٠ ، ٢١٦ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٤

٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٦٨ ، ٣٠٥ ، ٣٢٣

٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٤٤ ، ٣٤٦

٣٤٧

الذهبي (شمس الدين) : ٤٧ ، ٤٩

٨٢ ، ٨٠ ، ٧٢ ، ٥١

زوالمة : ٢٧١ ، ٢٧٤ ، ٢٩٧

الراشد (الخليفة) : ٢١

الراعي : ٢٩٧

ابن الرزاز : ٧١ ، ١٥١

رسول الله : ١٢٦ ، ٢٤١

الرماني : ٨٢ ، ٨٤ ، ١٤٤

٢٢٠

رمضان عيد التواب : ١٠٥ ، ١٠٧

روثن : ١١٥

رومانوس دوجينوس : ٨

ابوزيد الطائي : ٢٩٧

ابن الزبير (ابوجعفر احمد بن ابراهيم

الثقفي) : ٤٩ ، ٧٦ ، ٧٧

الزجاج (ابواسحاق) : ٨٣ ، ١١٧

٢٤٦ ، ٢٤٦ ، ٢٤٦

الزجاجي (ابوالقاسم) : ١٢٣ ، ١٣٩

١٦٣ ، ١٦٦ ، ١٦٨ ، ١٦٩

١٧٠ ، ١٦٤ ، ١١٥ ، ٢٠٨

٢٠٦ ، ٢١٠ ، ٢١٢ ، ٢٤٣

٢٦١ ، ٢٤٥ ، ٢٤٧

الزركشي : ٢٨٦

الزركلي : (خير الدين) : ٥٨

الزخشري : ٤٤ ، ٦٦ ، ١٤٤ ، ٢٦٩

٢٧٠ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٦٨

زهير بن ابي حلي : ٢١٦ ، ٢٦٧

سيبولد (نجي. اف): ١١٢	الصاحب بن عباد: ٤٥
سيد الدولة: ٤٥	صدقة الأسد: ١٢
السيوطي: ٥١٠٤١٠٤٧٠٤١٠٧٠٢	صرمة الأنصاري: ٢١٧
٧٦٠٦٧٠٦٦٠٦١٠٥٨٠٥٢	الصفي (خليل بن أبيك): ١٤٠٧٥
١٤٠٦٣٠٦٢٠٨٨٠٨٠٧٨	١٠١
١٠٠٠٠٠٦٦٠٦٧٠٦٦٠٦٥	ابن الفاضل: ٢٧٢
١٤١٠١٣٤٠١٠٢٠١٠١	عائش المريجي: ٢٦٧
١٦٥٠١٦٢٠١٥٦٠١٥٠	الكرج: ٢٦٦
٢١٧٠٢١٢٠١٦٤٠١٨١	طبرلک: ١٥٠١٣٠١٢٠٧
٢٦٨٠٢٣١٠٢٣٥٠٢٣٢	الطبراني: ٢٠
٢٨٦٠٢٦١	طه حسين: ١٦٤
الشاشي (أبو بكر): ١٥٢	طه عبد الحميد طه: ٧٦٠٦٧٠٦٢
الشافعي: ٢٣٩٠١٤٨٠١٤٠١٦٤	١١٩٠٧٨
٢٤١	ابن طولون: ١٤
أبو شامة المقدسي: ٧٥	أبو الطيب الطبري: ٥٩
ابن الشجري: ٦٦٠٦٥٠٦٤٠٢٧	أبو الطيب اللقوي: ٢١٣
٢٦٢٠٧١٠٧٠٠٠٦٩٠٦٨٠٦٧	أبو الطيب المتنبي: ١٠١
٢٤٦٠٢٣٢٠٢١٨	عامر بن الطفيل: ٢٩٤
شرف الدولة: ٢٨	ابن الصبائي: ٢١
ابن شقير: ٢٤٥٠٢٤٤	المصاحبي بن مراد السلمي: ٢١٧
شقيق بن جزي بن رباح الباهلي: ٢٦٨	عبد الحسين الفطلي: ١٤١
الشاخ بن هوار: ٣٠٦٠٢١٧	عبد الحميد الشلقالي: ١٤٣
شمس الدين الأرملي (أحمد بن الحسين) عبد الرحمن بن علي بن الجوزي الحنبلي	
١٠٢	(أبو الفرج): ٢٤٠
شوقي شيف: ٢١٣٠٢٠٧٠١٤٥٠١٣٥	عبد الرحمن بن هرمز الأعرج: ١١٠
٣٥٤٠٣٥٠٠٢٤١	عبد الرحمن السيد: ١٥٤
الشرازي (أبو اسحاق): ٣٦٠٣٠	عبد المال سالم مكرم: ٣٥٤٠٢١٣
٠٧٩٠٥٩٠٢٧	

- عبد العزيز القفراوي : ٤٤٠٢٦
عبد الفتاح الشلبي : ١٤٤٠ ١٤٣
٢٤٤ ٢٤٨ ٢٦٢ ٢٦٦
عبد القادر البغدادي : ٢٧١ ٢٦٩
٢٧٢ ٢٩٨ ٢٧٤
عبد الله بن اسحاق الحضرمي : ١٣٣
١٤٤ ١٦٦ ٢٧١ ٢٧٤
عبد الله بن شبرمة : ٢٧٤
عبد الله بن طاهر : ١٣
عبد الله بن عامر : ٢٧٠ ٢٦٩
عبد الله بن علي بن احمد المقرئ النحوي : ٧٢
عبد الله بن محمد بن السيد البطليموس : ٢٤٠
عبد الملك الجويني : ١٢١
عبد النعم احمد صالح التكريتي : ٢٦٢
عبد النعم ماجد : ٣٢
عبد الهادي هاشم : ١٠٧ ١٠٦
عبد الرحيم : ٢١٦
عبد الوهاب الانطاقي (ابو البركات) : ٧١ ٥٨ ٥٤
ابن العبري : ٤
عبد الله الازدي : ٢٢٠
العتابي (محمد بن علي بن ابراهيم) : ٧٥
ابن عذارى : ٧
ابن العرس (عبد النعم بن محمد الفرناطي) : ٢٢٠
عطية عامر : ١٠٦ ١٠٨ ١٢١
١٣٦ ١٥٤ ١٥١
٣٠٢
ابن عطية : ٢٦٩
ابن عقيل : ٢٣٤ ٢٣٥
بنو عقيل : ١٢
- المكبري : ٢٦١
ابو العلا المصري : ١٠٧ ٢٦
علي ابراهيم حسن : ٢٣
ابو علي بن ابي الجبر : ١٢
علي الاحمر : ٢٣٢ ١٦٧
علي الجارم : ١٢٦
علي جواد الطاهر : ١٢ ١٨ ١٦٠
٢٤ ٢٣
علي حسب الله : ٢٣٩ ١٧٨
علي بن الحسين البهاشمي : ٥٥
٥٦
علي بن سليمان المرادي : ٢٤٠
علي بن ابي طالب : ٢٤١ ٢٩٣
٢٤٦
علي بن عيسى الرنهي : ١٠٦ ٢٤٦
ابو علي القارسي : ٨٢ ٨٤ ٩٥
١٣٤ ١٣٦ ١٤٤
١٤٦ ١٥٥ ١٨٢ ٢٣٠
٢٤٥ ٢٦٢ ٢٦٩ ٢٣٢
٢٣٧ ٢٤٦ ٢٤٨ ٢٤٩
٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢
علي ابو الطارم : ٢٦ ٢٧ ٢٨ ١٥٩
١٨١
ابن الصناد الحنبلي : ٤٧ ٨٠ ٨٢
١٠٢ ١٠٨
ابو عمرو الداني : ٢٦٩
عمر بن عبد العزيز : ٢٧٠
عمر بن علي القدسي (ابو المعاصم) : ٧٥
ابو عمرو بن العلا : ١٥٦ ٢٧١
٢٧٤ ٢٧٥ ٢٨١ ٢٩٠
٣٢٥
عنيسة الفيل : ٢٤٦
عيسى (الشيخ) : ٢٧٨
عيسى بن عمر : ٢٤٦

الفزالي (ابو حاتم) : ١٥٢، ٣٧	فوزي قيني الله : ٥٣
١٨٢، ١٧٥، ١٧٤، ١٦٠	ابن القوطي : ٥٨
٢٠٧، ١٨٦، ١٨٤	نوقية محمود : ١٢١
الفلاييني (الشيخ مصافي) : ٢١١	فيللو : ٥
غياث الدنيا والدين : ٢٦	فيليب حتي : ٤٢، ٢٦، ١٣، ٨، ٤، ٢
فؤاد البستاني : ٢٥٢	٤٣
فؤاد تزي : ١٦٤	ابو القاسم بن برهان : ٢٢٧
فؤاد السيد : ٨٠	ابو القاسم الحلوي : ٢١٠
الفارابي (ابو النصر) : ٢١٢	ابن قاضي شبيه الأسد : ج ٤٨، ٤٧
ابن فارس (أحمد) : ٢٠٢، ٢٢٠	٦٠، ٥٩، ٥٨، ٥٥، ٥٢، ٥١
الفارقي (ابو القاسم سعيد بن سعيد)	٧٢، ٧٤، ٦٧، ٦٦، ٦٥، ٦١
١٦٨	٩٤، ٩٣، ٩٢، ٨٢، ٨١، ٨٠
فاعيل السامرائي : أ، ١٤٣، ١٤٥	١٠٠، ٩٩، ٩٨، ٩٧، ٩٦، ٩٥
٢٥٤، ٢٤٤، ٢٤٨، ٢٨٦، ٢٤٥	١٠٨، ١٠١
ابو الفتح بن الخطيب الأنباري : ٧٢	قطيش : ١٠
ابو الفتح الأفراييني : ٢١	القدسي : ٥٤
فخر الدين الرازي : ١٥٦، ٢١٦	قطرب (محمد بن المستنير) : ١٦٧، ١١٧
	٢٢٤، ٢١٢، ٢٥٤، ٢٠٩
الفخر الموصلي (محمد بن أبي الفرج) القفطي (ابو الحسن) : ج ٤٨، ٤٧	٧٤
١٧٢، ٦٢، ٦٠، ٥٦، ٥٤، ٥٢، ٥١	٨٩، ٨٨، ٨١، ٨٠، ٧٤
أبو الفداء : ٤٧، ٨١، ٨٠، ٥٢، ٥١	٥
الفراء (أبو زكريا) : ٣١٤، ١١١، ٥٧	كارلوني : ٥
٢١٤، ٢٠٩، ١٦٧، ١٥٤، ١٤٠	كاظم سعد الدين : ٣٣
٢٢٢، ٢٦٤، ٢٥٣، ٢١٨، ٢١٦	الكشي (ابن شاكر) : ٨٠، ٦١، ٥١، ٤٧
٢٢٨، ٢٢٤	١٠٢، ٨٨
ابن فرحون : ٢٦٤	ابن كثير : ٦١، ٦٠، ٥١، ٤٩، ٤٧، ٦
الفزدي : ٢٧٤، ٢٧١	٠١٠، ٨٠، ١٠٢، ٨٠
ابو الفوارس بن محفوظ الأنباري : ٧٢	الكسائي : ٢٠٤، ١٦٧، ١١٨، ١١٠، ٥٧
ابن فورك : ٢٧	٢٥٨، ٢٥٣، ٢١٦، ٢١٤، ٢١٢
	٠ ٢٢٨، ٢٦٤

- محمد عيد : ١٣٦، ١٣٨، ١٥٣، ١٦٢، ٣٠٥
 محمد أبو الفضل إبراهيم : ١٠٨، ١٥
 محمد كرد علي : ٥٦
 محمد بن ملكشاه : ٣٩
 محمد بن موسى الحازني (أبو بكر) : ٧٥
 محمد بن ناصر الحافظ (أبو الفضل) : ٧٢
 محمد بن هلال الصابي : ٤٣
 محمد بن يحيى التيسابوري الشافعي : ٢٤٠
 محمود فهمي حجازي : ٢٣٨
 محمود بن ملكشاه : ٢٩
 المرزباني (أبو عبد الله) : ١٣٩، ٢٧٠، ٢٤٩، ٢٧١
 المرقش : ٢٩٧
 بنو مزيد : ١٢
 المسترشد (الخليفة) : ١٥، ١٦، ٢٥
 ٢٨
 محمود (السلطان) : ١٥، ٢١، ٢٨
 أبو مسلم الخراساني : ١٣
 المسيب بن زيد بن مائة السنوي : ٣٣٦
 مصطفى أمين : ١٢٦
 مصطفى السقا : ١٣٦
 مصطفى السويهي : ١٤٠
 ابن جفا القزويني : ١٦٤، ١٦٥، ١٩٤
 ٢٠٧
 المقتدى (الخليفة) : ٢٠، ٢٠٧
 المقتفي (الخليفة) : ٢٠
 المعتصم (الخليفة) : ١٤
 ابن مكرم : ٧٦، ٧٨
- الكهيت بن زيد : ٢٧١، ٢٧٤
 كيتسي سالم : ٥
 ابن كيسان : ١٦٨، ٢١٩، ٢٤٤
 ٢٤٥
 ليبد بن ربيعة : ٢٧٤
 اللحياني : ٣١٦
 لويس شيخو : ١٠٦، ١٤٣
 المأمون : ٤٢، ١١١، ١١٢، ١٣٩
 مارون عبود : ٣٢
 مازن المبارك : ١٦٨، ٢٦١، ٢٤٦
 المازني (أبو عثمان) : ١١٧، ١٦٨
 ٢١٠، ٢٤١
 ابن ماكولا : ٥٥
 ابن مالك : ٢٣٤، ٢٧٣، ٢٤٦
 سبرمان (محمد بن علي المسكري) : ١٦٨
 المبرد (أبو المباسم) : ٨٢، ٩٠، ١٠١
 ١١١، ١١٧، ١٤٢، ٢٠١
 ٢١٠، ٢١٢، ٢٤٦، ٢٥٨، ٢٣٤
 ٣٤٦، ٣٤٧
 محسن غياث عجيل : ٤٦
 محمد أحمد طلس : ٣٥٤
 محمد البهبهني : ٥٦
 محمد بن الحسن الطوسي : ٢٤٠
 محمد الخضر حسنين : ٢٠٣، ٢٧٢
 محمد جبر الحلواني : ٢٢٠، ٢٦٢
 ٢٦٣
 محمد بن عبد الله الديلمي : ٧٢
 محمد بن هكاف الموصلي : ٧٢
 محمد بن علي بن دراس القنا العنيزي : ٧٤

(٢٨٠)

بناوت الحموى : ١٠٨٠٦٣٠٥٥٠٤٨

• ١٥٣٠١٤٤٠١٣٥

اليزيدى (أبو محمد يحيى بن المبارك) : ١١٢

ابن يحيى : ٢١٨

أبو اليمن الكندي : ٧٥٠٦٦

يوسف بن عبد الله بن عبد البر التمرى القرطبي : ٢٤٠ •

يونس بن حبيب : ٢٢٢٠٢٢٢٠١١٠

يحيى بن خالد : ١١٠ •



٢- فهرس الكتب

- الأعلام لخبر الدين الزركلي - ٥٨٠٣٦
 أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية للدكتور فاضل السامرائي - ٢٠٢
 ابن جني النحوي للدكتور فاضل السامرائي - ٢٤٨٠٢١٧
 أبو حيان النحوي للدكتورة خديجة الحديشي - ٢٨٦٠٢٠٦
 أبو علي الفارسي للدكتور عبد الفتاح الشلبي - ٢٤٨٠٢٦١٠٢٤٥٠٠١٥٤
 الانتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي - ٢٨٦٠٢٦٨
 الأحكام في أصول الأحكام لابن حزم الأندلسي - ٢٦٦
 الاختلاف لمحمد الله الأزدى - ٢٢٠
 اختلاف أصول المذاهب للقاضي النعمان بن محمد - ١٥٩
 اختلاف النحويين لشمس - ٢١٩
 أدب العرب لمبارك بن عبد - ٣١
 الأدب العربي للمستشرق جب - ١٢٢
 أدباء العرب لمبارك بن عبد - ٤٦
 الإسماعيل في مسائل الخلاف لابن إياز - ٢٢٠
 الإسلام لحسن إبراهيم حسن - ٢٤٠٠٠٢٦
 الإسلام والحضارة العربية لمحمد كرد علي - ٥٦
 الأشياء والنشأ لجلال الدين السيوطي - ٢١٨٠٠٢٢٣٠٢٢٢٠٠٢٢٣٥
 ابن الشجري ومنهجه في النحو لمحمد النعمان التكريتي - ٢٦٢
 إصلاح المنطق لابن السكيت - ٢١٨
 أصول التشريع الإسلامي لمحمد بن عبد الله - ٢٣٦٠١٧٨
 أصول التفكير النحوي لمحمد أبي المكارم - ١٥٩٠١٥٠٠٠١٤٧٠١٤٥٠١٤٢٠١٣٦
 ٠ ١٨١
 أصول الفقه لبدوان أبي المصنفين - ١٣٩٠
 أصول النحولا بن السراج - ١٣٥٠١٣٦٠١٣٧٠١٣٨٠١٣٩٠١٤٠٠١٤١٠١٤٢
 ٠ ٢٤١٠٢٠٥٠١٤٦
 أصول النحو العربي للدكتور محمد عبد - ١٨٧٠١٦٢٠١٥٣٠١٤٥٠١٣٨٠١٣٦
 الاقتراح لجلال الدين السيوطي - ١٨١٠١٦٧٠١٦٥٠١٦٢٠١٥٠٠٠١٤١
 ٠ ٢٦٦

- البلاغة الواضحة لملي الجارم ومصطفى أمين — ١٢٦
 البهجة في أئمة اللغة للفيروز آبادي — ١٠١ .
 البيان والتصنع للجاحظ — ٨٢
 تاريخ الأنبار لملي بن الحسين الهاشمي — ٥٦٠٥٥ .
 تاريخ الأدب العربي لبروكلمان — ٨٠
 تاريخ آداب اللغة العربية لجورجي زيدان — ٣٧
 التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية لابن الأثير — ١٢٠١، ١٣، ٢٨، ٤٠، ٤١، ٤١ .
 تاريخ بغداد للخطيب البغدادي — ٥٦، ١٤٢ .
 تاريخ التدن الاسلامي لجورجي زيدان — ٣٦، ٣٧، ٣٨ .
 تاريخ الحضارة الاسلامية لمارتولد — ١٤
 تاريخ الحضارة الاسلامية في القرون الوسطى لعبد المصم ماجد — ٣٢ .
 تاريخ الخلافة لجلال الدين السيوطي — ٢٠٠٢، ٢١، ٢٢، ٢٩، ٤١ .
 تاريخ دولة آل سلجوق للبنداري — ٤٠، ٤٣، ٤٨، ٧٤، ١ .
 تاريخ الشعر العربي لتجيب المبههتي — ٥٦ .
 تاريخ الشعر العربي لعبد المميز الكفراوي — ٢٦ .
 تاريخ الشعوب الاسلامية لبروكلمان — ١٩ .
 تاريخ العراق في عصر الخلافة للدكتور حسين أمين — ٤٤، ٤٤، ٨، ١٣، ١٦، ٥٨، ٥٦ .
 تاريخ العرب لقليب حتى — ٤٤، ٤٦، ٧٤، ٨، ١١، ١٣، ٢٦ .
 تاريخ مختصر الدول لابن المبرز — ٤ .
 التمجيد صهفه وأهنيته لجميل طوش — ٢٥٠٠ .
 تفسير فخر الدين الرازي — ٢٩٦
 تقسيمات المواويل وطلبها لأبي القاسم الفارقي — ١٦٨ .
 تكملة الصلة لابن الأثير — ٧٦، ١٦٤ .
 تلخيص مجمع الآداب لابن الفوطي — ٥٨ .
 جامع الدروس العربية للشيخ مصطفى الفلاييني — ٣١١ .
 جعل الاصول لابن السراج — ١٣٨، ١٤٠ .
 الحجة في علم القراءات السبع لأبي علي الفارسي — ١٤٣ .
 الحضارة الإسلامية لآدم مئز — ١٦
 حضارة الاسلام لصالح الدين خودا بخش — ٤٨، ١٤، ١٥ .

الحقاسة لأبي تمام — ٢٦٨ .

خزانة الأرب لعبد القادر البنداري — ٢٦٦ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٨ ، ٢٨١ .

الخصائص لابن جني — ١٤٠ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٢ ، ١٦٧ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧٤ .

٢٠٣ ، ١٧١ ، ١٨٢ ، ١٨٤ ، ١٧٨ ، ١٧٤ .

• ٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٢٢٢ ، ٢٤٦ .

الخلافة لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي — ٢٤١ .

الخلافة بين سيويه والبربر للرماني — ٢٢٠ .

الخلافة بين النحويين للرماني — ٢٢٠ .

دراسات في المرمية وتاريخها لمحمد الخضر حسين — ٢٠٣ ، ٢٠٥ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ .

دروس في كتب النحو للدكتور عبد الراجحي — ٢١٦ .

دلالة الألفاظ للدكتور إبراهيم أنيس — ٢٠٦ .

الديوان المذهب لابن مضا* القرطبي — ١٦٤ .

الذيل على الروايتين لأبي شامة المقدسي — ٧٤ .

الرد على شملبني اختلاف النحويين لابن درستويه — ٢١١ .

الرد على النحاة لابن مضا* القرطبي — ١٦٥ .

رسالة الخفران لأبي الملا* المصري — ١٤٠ .

الرواية والاستشهاد باللغة للدكتور محمد عبد — ١٥٨ ، ٢٦٦ .

رواية اللغة لعبد الحميد الشلقاني — ١٤٣ .

روايات الجنات للخوانساري — ٥١ ، ٥٢ ، ٥٨ ، ٦١ ، ٦٥ ، ٧٦ ، ٧٩ ، ٨٢ ، ٩٤ ، ٩٤ .

١٠١ ، ١٠٠ ، ٩٩ ، ٩٨ ، ٩٧ ، ٩٦ ، ٩٥ .

• ١٠٢ .

زبدة الفترة وعصرة الفترة للبنداري — ١ .

سمر صناعة الأعراب لابن جني — ١٣٦ ، ١٤٢ ، ١٤٥ .

الشاهد وأصول التحول خديجة الحديثي — ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ .

شذرات الذهب لابن المسار الحنبلي — ٥٢ ، ٧٤ ، ١٠٨ ، ١١٢ ، ١٦٣ .

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك — ٢١٧ .

شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرري — ٢٢٢ ، ٢٢٤ .

- شرح بن عقيل على ألفية بن مالك — ٢٣٥، ٢٣٤
- شرح الرضوي على الكافية لابن الحاجب — ٢١٨
- شرح طلل النحولابي المباس المصليبي — ١٦٨
- شرح السمعاني لابن يمشي — ٢١٨، ٢١٧

الشعر العربي في العراق وبلاد الشام في العصر المملوكي لعلي جواد الطاهر
• ١٨٤، ١٦٦، ١٣٤، ١٢

• صلة ابن بشكوال — ٤٦، ٧٦

• صلة ابن الزبير — ٧٦، ٧٨

• ضحى الاسلام لأحمد أمين — ١٣٠، ١٤٨

• النبوة للامير لشمس الدين السخاوي — ١٤٩

• ظهير الاسلام لأحمد أمين — ١٤٣، ٢٤٨

طبقات الشافعية الكبرى لمحمد الوهاب السبكي — ٢، ٢٨، ٤٠، ٥٢، ٦٠، ٦١، ٧٠،
٧١، ٧٢، ٧٣، ٨٨، ٩٣، ٩٥، ٩٦، ١٠٢

• ١٥٢، ١٥١

• طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجعفي — ١٣٣، ١٤٤

طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة الأسدي — ج ١، ٥١، ٥٢، ٥٤، ٥٦

• ٦٠، ٦٥، ٦٦، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٤، ٧٦

• ٨٠، ٨٨، ٩٣، ٩٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨

• ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٨

• العالم الاسلامي في العصر المباسي لحسن أحمد محمود — ١٣، ١٤

• العمير في خبر من غير للذهبي — ٧٢، ٥٢، ٥١

• العرب في التاريخ لبرنارد لويس — ٣٤، ٢٦، ٢٧

• العمل في النحولقطر — ١٦٧

• طلل النحولابي عثمان البارزي — ١٦٨

• طلل النحولابن الرواق — ١٦٨

• طلل النحولوتقي طلل النحولللغة الاصبهاني — ١٦٨

لمع الأمانة في قواعد عقائد أهل البصرة لمحمد الطه الجويني — ١٢١ .
المصباح لأبي جعفر النحاس — ٢٤٦ .

مجالس شملب — ٢١٧ ، ٢١٨

مجالس الملوك للزجاجي — ١٦٣ ، ٢١٦ .

المجموع على الملك لمرمان — ١٦٨ .

المختصر في أخبار البشر لأبي الفدا — ٥٢ ، ٨١ .

الغدارس النحوية لشوقي شيف — ١٣٥ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ، ١٦٨ ، ٢١٣ ، ٢١٦ ،

٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٢٠ ، ٢٢٤ ، ٢٣٤ ، ٢٥٠ .

دراسة البصرة النحوية لمحمد الرحمن السيد — ١٥٤ .

دراسة الكوفة لمهدي المخزومي — ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٢٠ ، ٢٢٣ ، ٢٨٦ .

مرآة الجنان وعبرة اليقظة للياقضي — ٥١ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٧٥ ، ٨٠ ، ١٦٣ .

مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي — ٢١٣ .

المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي — ١٤١ ، ١٥٦ ، ١٥٨ ، ٢٧٦ ، ٢٨٤ .

مسائل خلافية للمعكبري — ٢٢ ، ٢٦١ .

مسائل الخلاف في النحو لابن عرس — ٢٢٠ .

المسائل ما اختلف فيه البصريون والكوفيون لابن كيسان — ٢١١ .

المستصفى في علم الأصول لأبي حاتم الخزازي — ١٨٣ ، ١٨٤ .

المستظهر في أبي بكر الشاشي — ١٥٢ .

المشكل في اعراب القرآن لمكي الفيرواني — ٢٦٢ ، ٢٦٣ .

مسالم الفكر العربي لكمال اليازجي — ٤٠ .

معجم الأدباء لياقوت الحموي — ٤٨ ، ٥٦ ، ٦٣ ، ٧٠ ، ٧٥ ، ٨٠ ، ١٠٨ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٤٢ ،

١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٥٣ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ٢١٦ .

٢٢٠ ، ٢٤٦ .

معجم البلدان لياقوت الحموي — ٥٥ ، ٥٦ .

معجم مقاييس اللغة لابن فارس — ٣٠٣ .

مفاتيح الذهب لابن هشام — ٢١٧ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٥٦ ، ٢١٨ ، ٢٢٢ .

المقاييس لأبي حيان التوحيدي — ١٥٤ ، ١٥٥ .

مقالات لمشا حير العرب للويس شيخو — ٣٣ .

٣- فهرس البلدان والمناطق والأماكن .

١٧٤١٥٤٧٤٦٤٤٢٤٤ : بغداد	٨ :	أرمينية
٣٥٤٢١٤٢٥٤٢١٤١٦ :	٦ :	اسبانيا
٤٤١٤٤١٤٤٠٣٨٤٣٦ :	١٠٤١٠٣ :	استانبول
٦٢٤٥٨٤٥٥٤٥٤٤٥٣ :	٢٦ :	اسكندنافيا
٧٨٤٧٦٤٧٤٤٧١٤٦٣ :	٨ :	اسيا الصغرى
٢٦٦٤٢٤٤٠١٠٨ :	٧٦ :	اشبيلية
٥٥ :	٣٦٤٢ :	اعفهان
٤٢ :	٦ :	افريقيا
١١٣٤١٠٨٤١٠٦٤٥٤٤ :	٥٤٤٥٣٤١٢ :	الأنبار
١٦٨٤١٢٩٤١٢٠ :	٥٥٨٤٥٦٤٥٥ :	
٤ :	١١١٤٧٨٤٧٦ :	
٢٤١ : شرد (مكان في المدينة)	٧٨٤٧٦٤٤٩ :	الأندلس
٢٩ : الجامع الأموي	٢٧٢ :	
٢٤٥ : جامعة بغداد	٨ :	أنطاكية
١١٣ : الجامعة السورية (جامعة دمشق)	١٠٨ :	باريس
٢٧٦٤١٦ : الجزيرة	١٣ :	بحر قزوين
٤٠ : جزيرة ابن عمر	٢٣ :	البحر المتوسط
٤ : جند	٢٧٦ :	البحرين
٥٥٠ : جوزجان	٣٨٤٤ :	بخارى
٢٧٦ : الحبشة	٤٣٤٤٠٤١٢ :	البصرة
١٢ : الحجاز	٣٥٤٢١٣٤٢١١ :	
١٢ : الحديثة	٣٣٤٢٧٢٤٢١٦ :	
٢٢٠٤٨ : حلب	٠٣٣٩ :	
١٢ : الحلة	١٢ :	البطائح
٦٢٤٤٩ : الحاتونية	١١٥ :	بطرسبرج

[illegible]

خراسان : ۴۴ - ۳۷۴

خوارزم

دار الرضا للكتاباعة : أ

٤١ : العسلطة :

دار الفكر : ١٢٠

۱۰۷۶۱۰۶۴ ج ۲ مشرقی

115

人 : 54.

بطا الا رجوانية : ٤٢

٤٢ : باط السمارة

٤٢ باط شيخ الشيوخ : ٤٢

لها : ٨

لویاں :

43

TABLE 1

سبوح القوي : *

7 : 6

11

شام : ۷، ۸، ۹، ۱۰، ۱۱، ۱۲

457

$$c = \frac{1}{2} \left(\frac{1}{\alpha} + \frac{1}{\beta} \right)$$

الصين : ٢٢٤٦

الطائف : ٢٧٦

طهران : ۲۹ - ۳۰

طوس : ۳۸

عالم (مكان، في المدينة) : ٢٤١

طاعة : ١٢

١١٧ : العراق

[illegible]

١٧٧٦

۳۱ : ۱۹۹۰

[illegible]

فارس
نائب المدير

الفاتحة

۵۵ * بیخبران
۵۶ * بیخبران

110

8. 10. 1971

1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 26

القسط: ٣ : ١

... 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95 96 97 98 99 100 101 102 103 104 105 106 107 108 109 110 111 112 113 114 115 116 117 118 119 120 121 122 123 124 125 126 127 128 129 130 131 132 133 134 135 136 137 138 139 140 141 142 143 144 145 146 147 148 149 150 151 152 153 154 155 156 157 158 159 160 161 162 163 164 165 166 167 168 169 170 171 172 173 174 175 176 177 178 179 180 181 182 183 184 185 186 187 188 189 190 191 192 193 194 195 196 197 198 199 200 201 202 203 204 205 206 207 208 209 210 211 212 213 214 215 216 217 218 219 220 221 222 223 224 225 226 227 228 229 230 231 232 233 234 235 236 237 238 239 240 241 242 243 244 245 246 247 248 249 250 251 252 253 254 255 256 257 258 259 260 261 262 263 264 265 266 267 268 269 270 271 272 273 274 275 276 277 278 279 280 281 282 283 284 285 286 287 288 289 290 291 292 293 294 295 296 297 298 299 300 301 302 303 304 305 306 307 308 309 310 311 312 313 314 315 316 317 318 319 320 321 322 323 324 325 326 327 328 329 330 331 332 333 334 335 336 337 338 339 340 341 342 343 344 345 346 347 348 349 350 351 352 353 354 355 356 357 358 359 360 361 362 363 364 365 366 367 368 369 370 371 372 373 374 375 376 377 378 379 380 381 382 383 384 385 386 387 388 389 390 391 392 393 394 395 396 397 398 399 400 401 402 403 404 405 406 407 408 409 410 411 412 413 414 415 416 417 418 419 420 421 422 423 424 425 426 427 428 429 430 431 432 433 434 435 436 437 438 439 440 441 442 443 444 445 446 447 448 449 450 451 452 453 454 455 456 457 458 459 460 461 462 463 464 465 466 467 468 469 470 471 472 473 474 475 476 477 478 479 480 481 482 483 484 485 486 487 488 489 490 491 492 493 494 495 496 497 498 499 500 501 502 503 504 505 506 507 508 509 510 511 512 513 514 515 516 517 518 519 520 521 522 523 524 525 526 527 528 529 530 531 532 533 534 535 536 537 538 539 540 541 542 543 544 545 546 547 548 549 550 551 552 553 554 555 556 557 558 559 560 561 562 563 564 565 566 567 568 569 570 571 572 573 574 575 576 577 578 579 580 581 582 583 584 585 586 587 588 589 590 591 592 593 594 595 596 597 598 599 600 601 602 603 604 605 606 607 608 609 610 611 612 613 614 615 616 617 618 619 620 621 622 623 624 625 626 627 628 629 630 631 632 633 634 635 636 637 638 639 640 641 642 643 644 645 646 647 648 649 650 651 652 653 654 655 656 657 658 659 660 661 662 663 664 665 666 667 668 669 670 671 672 673 674 675 676 677 678 679 680 681 682 683 684 685 686 687 688 689 690 691 692 693 694 695 696 697 698 699 700 701 702 703 704 705 706 707 708 709 710 711 712 713 714 715 716 717 718 719 720 721 722 723 724 725 726 727 728 729 730 731 732 733 734 735 736 737 738 739 740 741 742 743 744 745 746 747 748 749 750 751 752 753 754 755 756 757 758 759 760 761 762 763 764 765 766 767 768 769 770 771 772 773 774 775 776 777 778 779 780 781 782 783 784 785 786 787 788 789 790 791 792 793 794 795 796 797 798 799 800 801 802 803 804 805 806 807 808 809 810 811 812 813 814 815 816 817 818 819 820 821 822 823 824 825 826 827 828 829 830 831 832 833 834 835 836 837 838 839 840 841 842 843 844 845 846 847 848 849 850 851 852 853 854 855 856 857 858 859 860 861 862 863 864 865 866 867 868 869 870 871 872 873 874 875 876 877 878 879 880 881 882 883 884 885 886 887 888 889 890 891 892 893 894 895 896 897 898 899 900 901 902 903 904 905 906 907 908 909 910 911 912 913 914 915 916 917 918 919 920 921 922 923 924 925 926 927 928 929 930 931 932 933 934 935 936 937 938 939 940 941 942 943 944 945 946 947 948 949 950 951 952 953 954 955 956 957 958 959 960 961 962 963 964 965 966 967 968 969 970 971 972 973 974 975 976 977 978 979 980 981 982 983 984 985 986 987 988 989 990 991 992 993 994 995 996 997 998 999 1000 1001 1002 1003 1004 1005 1006 1007 1008 1009 1010 1011 1012 1013 1014 1015 1016 1017 1018 1019 1020 1021 1022 1023 1024 1025 1026 1027 1028 1029 1030 1031 1032 1033 1034 1035 1036 1037 1038 1039 1040 1

... .. 345

[illegible]

177

1. *Chlorophyll a* (Chl *a*)

110 411644-1 0-1

- مكتبة كوبريلقي : ١٠٤ -
 ملاذكرد : ٨
 الموصل : ٤٣ ، ٤٠ ، ٢١ ، ٢٨ ، ١٢ ، ٨ ، ٤
 التجف الأشراف : ٤٩ ، ١٤١ .
 تهمبور : ٣٨ ، ٣٦ .
 هراة : ٣٦
 هند وكشر : ٢٦
 الهند : ٢٧٦
 وادي النهرين : ٦
 واسط : ١٢
 اليمن : ٢٧٦ ، ٢٣ ، ١ .
- مدرسة اسماعيل الاستراباذي : ٣٧
 المدرسة البهائية : ٤٠
 المدرسة البهائية : ٣٧
 المدرسة التاجية : ٤٠
 مدرسة أبي حنيفة : ٤٠
 المدرسة المصمدية : ٣٧
 مدرسة ابن غورك : ٣٧
 المدرسة النظمية : ٣٦ ، ٣٠ ، ٤٤
 ٧٢ ، ٦٣ ، ٥٩ ، ٣٦ ، ٢٨
 ٢٣٩
 مدرسة ابن هبيرة : ٤٠
 المدينة : ٢٤١ .
 مسرو : ٥٥
 مصر : ٤٢ ، ١٠٧ ، ٦
 مطابع دار القلم : ١٤٠
 المطبعة الكاثوليكية : ١٢١ ، ١٠٨
 مطبعة المعارف ببغداد : ١٠٨
 مطبعة النعمان : ٤٩
 معهد الآداب الشرقية : ١٠
 معهد المخطوطات العربية : ١٠٣
 ١٠٤
 مكتبة أحمد الثالث : ١٠٣ ، ١٠٤ .
 مكتبة تهمبور : ٧٧
 مكتبة عاطف أفندي : ١٠٣ ، ١٠٤ .

رقم الآية	رقم الصفحة	السورة	الآية
٢١٤	٢٦	الأحقاف	ولقد مكناهم فيما إن مكناكم فيه
٢١٤	١٧٠	النساء	فآمنوا خيرا لكم
٢٢٢	٧	الفاتحة	غير المفضوب عليهم ولا الغالين
٢٢٢	٧٥	البقرة	أن يؤمنوا لكم
٢٢٢	١٣٥	البقرة	بل ملة إبراهيم حنيفا
٢٢٢	٩٤	الأنعام	لقد تقطع بينكم
			ومحمد بن من دون الله بالا يهلك
			لهم رزقا من السموات والأرض
٢٢٢	٧٣	النحل	شيئا ولا يستطيعون
٢٢٢	١٢٨	طه	أظلم بهدي لهم كم أهلكنا
٢٢٢	١٣١	طه	زهرة الحياة الدنيا
			فأذن مؤذن بينهم أن لعنة
٢٢٢	٤٤	الأعراف	الله
٢٢٤	٤٠	النازعات	فإن الجنة هي المأوى
			وكذلك زين لكثير من المشركين
٢٦٩	٦	الأنعام	قتل أولادهم شركائهم
٢٧٧	٤	ق	الغيا في جهنم كل كفار عنيد
٢٧٨	٢٩	مريم	كيف نكلم من كان في المهد صبيا
			إعدينا الصراع المستقيم صراط
٢٧٨	١	الفاتحة	الذين أنعمت عليهم

الصفحة	رقم الآية	السورة	الآية
٢٧٨	١٢٦	البقرة	وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ .
٢٧٨	٢١٧	البقرة	يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ تَسَافَرٍ فِيهِ
٢٧٨	٣٣	الزخرف	لَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجِئْنَا لَمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لَمُوتَهُمْ سِقَاقًا مِنْ فَتَةٍ
٢٧٨	٧٥	الاعراف	عَالِ الْعَالَمِينَ الَّذِينَ اسْتَشْهَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَمَعُوا لَهُمْ آمَسْنَ مِنْهُمْ
٢٧٩	٣٠	الحج	وَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ .
٢٧٩	٢٧١	البقرة	وَيُكْفِّرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ
٢٧٩	٣٠	النور	قَدْ لَطَمَ ثَمَنِينَ يُلْقُونَ مِنْ أَيْدِيهِمْ
٢٨٠	٦٩	الدَّاهِدَة	أَنْ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّالِحِينَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ .
٢٨١	٩٠	النساء	أَوْ جَاهِلُونَ حَصْرَتْ مَدْرَهُمْ ؟
٢٨١	٩٠	النساء	أَلَا الَّذِينَ يَهْتَكُونَ إِلَهِي قَوْمِ وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا فِي الْجَنَّةِ
٢٨١	١٠٨	هود	خَالِدِينَ فِيهَا . فَتَانِ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ
٢٨١	١٧	الحشر	فِيهَا
٢٨٢	٤	التين	لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ . وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا
٢٨٢	٣	الزمر	نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى

الاية	رقم الآية	الصورة	الصفحة
ان كل ما في السموات والأرض الا آتسي الرحمن عبدا.	٩٣	مرم	٢٨٣
وكل آتوه داخرين	٨٧	النمل	٢٨٣
لنحسبن وليكونا من الصاغرين	٣٢	يوسف	٢٨٣
فليمدد له الرحمن مدها	١٢٢	انيسا	٢٨٤
في الفلك الشجون	١٢١	بلشعواء	٢٨٤
حتى اذا كتم في الفلك وجرم بهم	٢٢	يونس	٢٨٤
ليس لو قضيها كان هبة	٢	الواقعة	٢٨٤
القواعد من النساء الذنبي	٦٠	النور	٢٨٤
الاتمهدوا الا الله	١٤	فضلت	٢٨٤
أفما نحن بمبين الا موتتنا الاولى	٥٩	الصافات	٢٨٥
وسئل القرية التي كنا فيها والمير			
التي اهلنا فيها	٨٢	يوسف	٢٨٥
لا بيع فيها ولا حلة ولا شفاعنة	٢٥٤	البقرة	٢٨٧
لا تخف ورثا ولا تخش	٧٧	طه	٢٨٨
فانما يقول له لن نيكبون	٤٧	آل عمران	٢٨٨
	٣٥	مريم	٢٨٨
	٦٨	غافر	٢٨٨
وترى الشمس اذا طلعت تزاور عن	١٧	الذئف	٢٨٨
كهفهم			

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
وبادّل ما كانوا يعملون ربما يؤدّ الذين كفروا لئوكانوا مسلمين	هود	١٦	٢٨٨
وبعثت من سبأ نبياً يقسم بما اتقوا الله الذبّ شاة لون به الارحاما	الحجر	٢	٢٨٩
ان الله كان عليكم رقيباً وما يخدعون الا انفسهم وهو بكل شئ عليم	النمل	٢٢	٢٩٠
او تسقط السماء كما زعمت علينا كشفاً	النساء	١	٢٩٠
فأمر بأهلها بقتل من الليل ولا يلتفت أحد الا امرأتك	النساء	١	٢٩٠
وكذلك ننجي المؤمنين وما أنتم بمصرغي	البقرة	٩	٢٩٠
انني كُفرت بما أشركتمون فهذا لك فليفرحوا هو خير ما يجمعون	البقرة	٢٩	٢٩١
ويقتلون الانبياء بهير حق ان هذا ان لسا حيران	الاسراء	١٢	٢٩١
	هود	١١	٢٩١
	الانبياء	٨٨	٢٩١
	ابراهيم	٢٢	٢٩٢
	ابراهيم	٢٢	٢٩٢
	يونس	١٥٨	٢٩٤
	آل عمران	١١٢	٢٩٥
	طه	٦٣	٣٠٠

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة	السورة	الآية
ان من أزواجكم وأولادكم عدوا لكم فاحذروهم وان تصفحوا وتفقروا فان الله غفور رحيم	١٤	٢٠٢	التفاهين	
وان قال ربك للملائكة اني جاعل في الارض خليفة.	٢٠	٢٠٦	البقرة	
وان كادوا ليسفخونك من الارض ليجزوك فيها.	٧٦	٢١١	الاسراء	
لا تعلمهم نحن نعلمهم فهم يشكرون	١٠١	٢١٢	التوبة	
وارسل عليهم طيرا اباهل	٥٤	٢١٥	الحجر	
قالوا تالله فتى تذكر يوسف حتى تكون حرزا او تكون من الهابكين.	٣	٢١٥	الفيل	
ولله على الناس حق البيت من امتناع اليه سبيلا.	٨٥	٢١٨	يوسف	
أهذا الذي بعث الله رسولا والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيرا والذاكرات	٩٧	٢١٩	آل عمران	
ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يدخله جنات تجري تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا. قد أحسن الله له زركا.	٤١	٢١٩	الفرقان	
	٣٥	٢٢٠	الأحزاب	
	١١	٢٢٥	الطلاق	

رقم الآية	رقم الصفحة	السورة	الآية
٢٠	٣٢٩	البقرة	إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ
٢٣	٣٢٩	البقرة	فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْسَادًا
١٠	٣٣٤	طه	أَوْ أَجِدْ عَلَى النَّارِ هَدًى
٤٣	٣٣٧	ابراهيم	وَلَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ
١٥٧	٣٣٧	الأعراف	وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ
١٥	٣٣٧	سبا	لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكِنِهِمْ
١٤٢	٣٤٤	آل عمران	وَيَعْلَمُ الْغَابُورِينَ
			أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ
			وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا
			مَعَكُمْ وَيَعْلَمِ الْمَاجِرِينَ
١٤٢	٣٤٤	آل عمران	

المحتويات

رقم الصفحة

١ - المقدمة

المصباح الأول

عصره، حياته، آثاره

الفصل الأول

١ - عصره

١ دراسة المصادر

٤ تمهيد

٦ الحالة السياسية

١١ الحالة الاجتماعية

١١ ١- عناصر المجتمع وثقافته

١٧ ٢- الحالة الدينية

٢٣ ٣- الحالة الاقتصادية

٢٨ ٤- الأخلاق العامة

٣٢ الحركة الفكرية

٣٥ ١- النشاط التعليمي

٤٤ ٢- النشاط الأدبي

الفصل الثاني

٤٧ - حياته

٤٧ دراسة المصادر

٥١ تمهيد

٥١ التحريفات

٥٣ مولده

٥٥	صلته بالأنبار
٥٧	نشأته
٥١	سيرته وأخلاقه
٦٣	مذهبه الفقهي
٦٤	ثقافته
٦٨	شخصيته
٧	في حلقات المعلم
٧٦	رحلاته وأسفاره
٧٩	وفاته

الفصل الثالث

١٢٢- ٨٠	آثاره
٨٠	دراسة المصادر
٨١	تمهيد
٨٣	نشره
٨٧	شعره
٩٠	آثاره
٩٢	١- المفقودة
١٠٣	٢- المخطوطة
١٠٥	٣- المطبوعة
١٠٥	أ- الآثار اللغوية
١٠٨	ب- الآثار التاريخية
١١٢	ج- الآثار النحوية
١١٢	١- أسرار الصربية
١١٣	٢- الأعراب في جدل الأعراب
١١٥	٣- الانصاف في مسائل الخلاف
١١٦	٤- البيان في غريب أعراب القرآن
١٢٠	٥- لمح الأدلة في أصول النحو

الباب الثاني

انتاجه النحوي

مقدمة ١٢٣

الفصل الأول

١٢٥ - ١٦١	أصول النحو
١٢٥	التعريف بها
١٢٦	أقسامها
١٢٦	النقل
١٢٧	القياس
١٢٦	استصحاب الحال
١٣٠	أصول هذه الأصول
١٣٤	ابن الأنباري ودعوى ابتكار علم الأصول :
١٣٤	- أبو بكر بن السراج
١٤٢	- أبو علي الفارسي
١٤٥	- ابن جني
١٤٦	- السيوطي
١٥١	بين أصول الفقه وأصول النحو
١٥٦	شفرات في منهج ابن الأنباري
١٥٦	مصادره في أصول النحو.

الفصل الثاني

٦٢ - ٢١٠	الملة والتعليل تمهيد
١٦٢	أ - مكانة الملة من أصول النحو.
١٦٢	ب - الملة والتعليل قبل ابن الأنباري
١٦٦	الملة والتعليل عند ابن الأنباري
١٧٠	في الملة
١٧١	- بين الملة القياسية والملة الأصلية
١٧١	

١٧٢	- الاستدلال على صحة العلة
١٧٣	- شروط العلة
١٧٣	- تحليل الحكم بعائنه
١٧٦	- الاخالة
١٧٨	- في الحاق الوصف بالعلة
١٧٩	- العلة بين التمدد والقصور
١٨٠	- شبه وانكسالات
١٨٤	- الاعتراض على العلة
١٨٦	- طبيعة العلة النحوية
١٩١	- بين العلة النحوية والدليل العقلي
١٩٣	في التمهيل
١٩٤	- تمهلاته
٢٠٣	- نصيب تمهلاته من القوة
٢٠٧	مصادره في العلة والتمهيل

الفصل الثالث

٢١١ - ٢٦٣ الخلاف
٢١١	تمهيد
٢١١	نشأة الخلاف
٢١٤	شكوك حول وجود المدرستين
٢١٧	المصالح النحوي بين البصريين والكوفيين
٢١٩	من كتب الخلاف في كل المذاهب
٢٣٠	مسائل لم ترد في الانصاف
٢٣٣	مسائل خلافية أخرى
٢٣٥	أهمية مسائل الانصاف وشهرتها
٢٣٨	منهج في الخلاف
٢٣٨	١- تأثره بالخلاف الفقهي
٢٤٢	٢- موقفه من المذاهب
٢٤٤	٣- طريقته في العرض

٢٤٧	خصائص المذهبين كما يمرضها ابن الأنباري
٢٥١	تناقضات المذهب الكوفي
٢٥٨	تناقضات المذهب البصري
٢٥٩	صراع المذهبين
٢٦٠	مصادره في الخلاف

الباب الثالث

منهجه في النحو

٢٦٤	مقدمة
-----	-------------

الفصل الأول

٢٦١-٣٠١	احتجازه ومولفه من الشواهد
٢٦٦	تمهيد حول مصادر الاحتجاج وشروطه
٢٧٧	شواهد ابن الأنباري
٢٧٧	- القرآن الكريم وقراءته
٢٧٧	١- القرآن الكريم
٢٨٦	٢- القراءات
٢٩٣	- الحديث النبوي
٢٩٦	- كلام العرب

الفصل الثاني

٣٠٢-٣٢٠	أصول ومقاييسه
٣٠٢	تمهيد
	أصوله ومقاييسه هي :
٣٠٥	١- المأمول
٣١٠	٢- القياس
٣١٨	٣- الحذف

- ٢٢٢ ٤- الحمل على المحنى
٢٢٧ ٥- متفرقات

الفصل الثالث

٢٥٤ - ٢٢١	مذهب النحوى
٢٢١	تعريف
٢٢٢	١- موقفه من النحاة
٢٢٦	٢- موقفه من السماع والقياس
٢٤٢	٣- مصطلحاته النحوية
٢٤٦	٤- نسبه العلمى أو سلسلة شيوخه
٢٤٨	علاقته بمدرسة القياس
٢٥٤	نسبه الى ما يسمى بالمذهب البغدادي
٢٥٥	الخاتمة
٢٥٨	لائحة المصادر والمراجع
٤٠٣ - ٢٧١	الفهارس العامة

